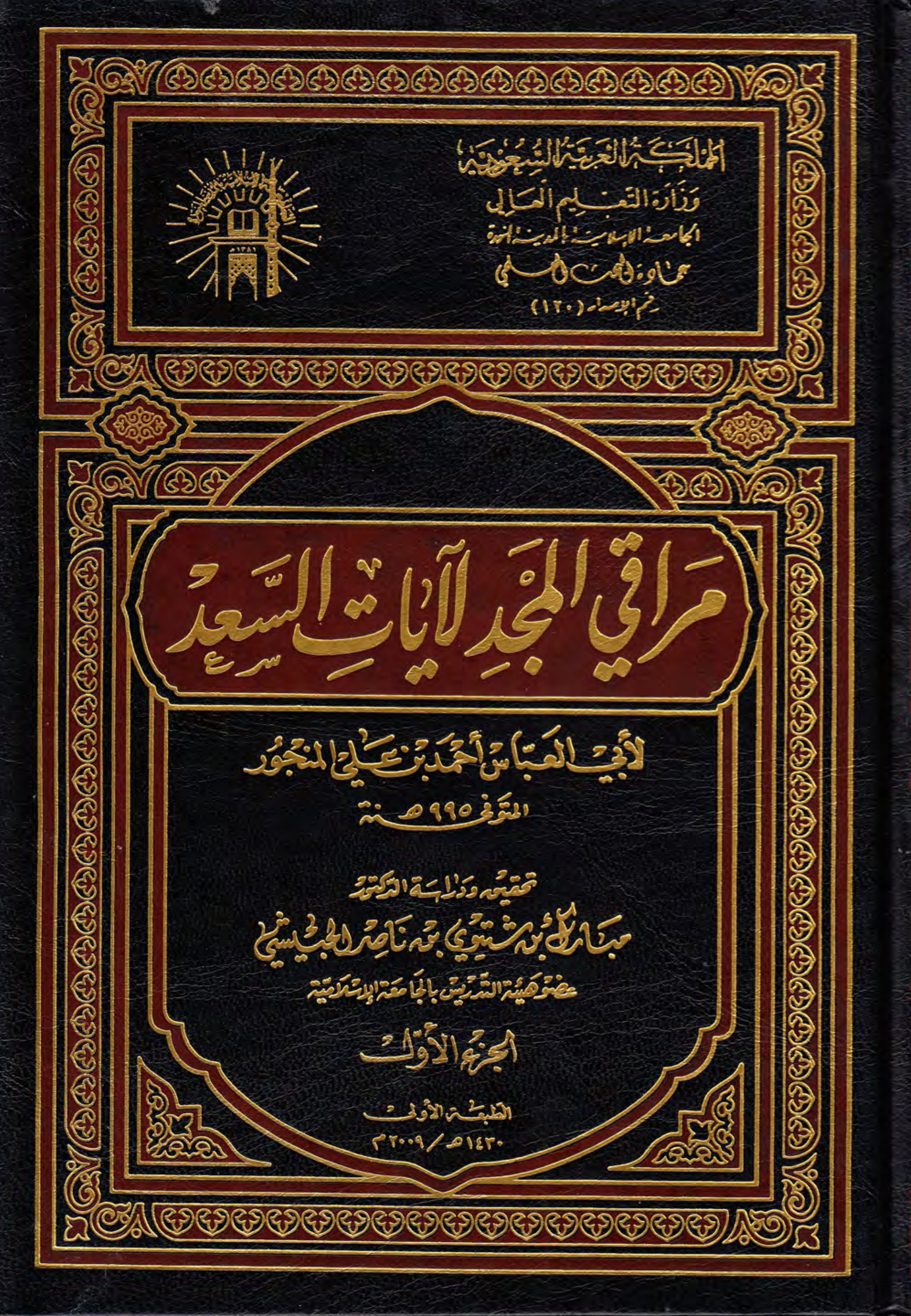

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار (١٢٠)
مراقي المجد لآيات السعد
لأبي العباس أحمد بن علي المنجور
المتوفى ٩٩٥هـ سنة
تحقيق ودراسة الدكتور
مبارك بن شتيوي بن ناصر الجحيشي
عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية
الجزء الأول
الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

مَراقي المَجْدِ لآياتِ السَّعْدِ

لأبي العباس أحمد بن علي المنجور

المتوفى سنة ٩٩٥ هـ

ح الجامعة الإسلاميّة ، ١٤٣٠ هـ

فهرس مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحبيشي، مبارك بن شتيوي بن ناصر

مراقي المجد لآيات السعد لأبي العباس أحمد بن علي المنجور المتوفى سنة ٩٩٥هـ

مبارك بن شتيوي بن ناصر الحبيشي ـ المدينة المنورة ، ١٤٣٠ هـ

١١٣٤ ص ، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٨ ـ ٠٦١٤ ـ ٠٢ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ القرآن ـ بلاغة أ ـ العنوان

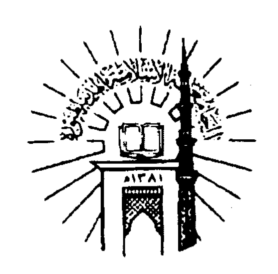
ديوي ٢٢٥ ١٤٣٠/٥٦١٢

رقم الإيداع: ١٤٣٠/٥٦١٢

ردمك : ٨ ـ ٠٦١٤ ـ ٠٢ ـ ٦٠٣ ـ ٩٧٨

أصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وحصلت على مرتبة الشرف الأولى

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
عمادة البحث العلمي
رقم الإصدار : (١٢٠)



مراقي المجد لآيات السعد

لأبي العباس أحمد بن علي المنجور
المتوفى سنة ٩٩٥هـ

تحقيق ودراسة الدكتور
مبارك بن شتوي بن ناصر الحبيشي
عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية

الجزء الأول

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة معالي مدير الجامعة الإسلاميّة

الحمد لله الذي علّم بالقلم علّم الإنسان ما لم يعلم، والصَّلاة والسَّلام على رسول الهدى الذي أمر بالعلم قبل العمل، فبه ارتفع وتقدّم، وعلى آله وأصحابه ومَنْ بأثره اقتفى والتزم. وبعد:

فإنَّ الاشتغال بطلب العلم والتفقّه في الدّين من أجلّ المقاصد وأعظم الغايات وأولى المهمّات؛ لذلك ندب إليه الشَّارع الحكيم في كثير من نصوص كتابه، وأمَرَ نبيّه ﷺ بالزيادة منه؛ فقال تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ** ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وقال جلّ وعلا: ﴿ **وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا** ﴾ [طه: ١١٤].

وقد رتّب النبي ﷺ الخير كلَّه على التفقّه في الدّين فقال ﷺ: «**من يرد الله به خيراً يفقّهه في الدين**» متّفق عليه. وقال ﷺ: «**النَّاس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا**» متّفق عليه. وهذا مما يدلّ على أهميته وعظم شأنه.

لذلك كان الاهتمام بالعلم الشّرعيّ المستمّد من الكتاب والسنّة وفهمِ السَّلف الصَّالح هو الهدف الأسمى لمؤسس هذه الدّولة المباركة الملك عبدالعزيز -يرحمه الله- وكذلك أبناؤه من بعده الذين كانت لهم اليد الطولى وقَدَمُ السبقِ في الاهتمام بالعلم وأهله؛ فأولوه عنايةً فائقةً، وخصّوه بجهود مباركة، ظهرت آثارها على البلاد والعباد.

وكان لخادم الحرمين الشَّريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- جهودٌ واضحةٌ استوتْ على سوقها ووفّقتْ لمقصودها، ومن ذلك أمره بزيادة عدد الجامعات، وفتح جميع الوسائل ذات العلاقة بالتطوير والتنقيح والتأليف والنَّشر كعمادات ومراكز البحث العلميّ في شتّى الجامعات وعلى رأسها الجامعة الإسلاميَّة -العالمية العلمية- التي أولت البحث العلميّ اهتماماً بالغاً وجعلته غاية من غاياتها وهدفاً من أهدافها.

ومن هنا فعمادة البحث العلميّ بالجامعة تهتم بالبحوث العلميَّة نشراً وجمعاً وترجمة وتحكيماً في داخل الجامعة وخارجها؛ من أجل النُّهوض بالبحث العلميّ، والتشجيع على التَّأليف والنّشر، ومن ذلك كتاب: [**مراقي المجد لآيات السعد لأبي العباس أحمد بن علي المنجور المتوفى سنة** (٩٩٥هـ)] تحقيق ودراسة الدكتور/ **مبارك بن شتّيوي بن ناصر الحبيشي**.

أسأل الله أنْ يوفّقنا جميعاً لما يحبّ ويرضى ويرزقنا الإخلاص في القول والعمل، وصلّى الله وسلَّم وبارك على نبيِّنا محمَّدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

مدير الجامعة الإسلاميَّة

أ.د/ محمد بن علي العقلا

المقدمة

الحمد لله خلق فأحسن، وأعطى فأجزل، وهدى إلى صراطٍ مستقيمٍ، أنزل كتابًا فصْلاً بلسانٍ عربيٍ مُبينٍ، لا تنقضي عجائبه، ولا تفنى غرائبه، ولا يَخْلُق على كثرة الرَّد، ولا يحيط بأسراره إلاَّ العليم الحكيم، ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾[١].

أحمده تعالى بما حمد به نفسه في كتابه ، وأصلي وأسلم على نبيه وآله وأصحابه. أما بعد:

فإن أفضل ما يشتغل به الباحثون، ويتنافس فيه المتنافسون؛ مدَارسة كتاب الله، ومداومة النظر فيه، وتبيُّنُ أسرار بلاغته ودلائل إعجازه.

ومن هذا المنطلق شمَّر سلفُنا الصالح في قرون الاسلام الأولى عن سواعد الجدِّ في حفظ القرآن الكريم وتفسيره، واستنباط أحكامه، والاعتناء بلغته ونحوه وبلاغته؛ فتركوا لنا تراثاً ضخمًا لم نشهد له مثيلاً عند أمَّةٍ من الأمم، ولا تزال الحاجةُ قائمةً إلى إحياء هذا التراث محقَّقاً على أسسٍ علميَّة قويمة؛ لتعمّ الفائدة، وليكون قريبَ المنال من أيدي الدارسين.

وليس من شكٍّ في أنَّ الدِّراسات البلاغية تعدُّ رافداً أصيلاً من روافد

(١) سورة الزمر، آية: ٢٣.

هذا التراث، وفي تحقيقها استجلاءٌ لآفاقٍ رحبةٍ في إعجاز القرآن الكريم وبلاغة الحديث الشريف، وإثراءٌ للغة العربية وتمحيصٌ لأساليبها.

وغنيٌّ عن البيان أنَّ كتاب تلخيص المفتاح للخطيب القزويني؛ المتوفى سنة (٧٣٩هـ) يعدُّ من أهمِّ كتب البلاغة وأبرزها؛ تلقَّاه العلماء بالقبول، فأكبُّوا على درسه وحفظه وشرحه ونظمه، وكان من أكثرهم عناية به العلاّمة سعد الدّين التفتازاني المتوفى سنة (٧٩٢هـ)، فشرحه شرحين مطوَّلاً ومختصراً، وسمَّاهما بنفس هذين الاسمين، وهما أشهر شروح التلخيص وأكثرها تداولاً؛ لما فيهما من حسن السَّبك ولطف التعبير[1].

ويمتاز المطوَّل منهما بأنَّه أوفى كتاب في بحوث البلاغة، وأنَّه أوضح شروح التلخيص منهجاً وأسلوباً؛ مع كثرة البحث والتعمُّق والاستنباط لأسرار ما يستشهد به من آي الذكر الحكيم، ومن ثمَّ كانت هذه الاستشهادات محلَّ عناية علاَّمة المغرب أحمد بن علي المنجور في كتابه **مراقي المجد لآيات السَّعد**، الذي نحن بصدد الحديث عنه.

لقد عُنِي المنجور بجمع تلك الآيات وترتيبها، والإشارة إلى ما فيها من ألوان البلاغة، وإيراد كلٍّ ما يتعلَّق بالآية من كلام الخطيب في التلخيص والسَّعد في المطوَّل، والاقتباس للمقارنة -أحيانا- من كلامهما في الإيضاح والمختصر، والتعليق على ذلك مفيدا -في كثير من المواضع- من حاشية السيِّد الشَّريف الجرجاني على المطوَّل وحاشية ابن البنَّاء -المخطوطة- علَى

(١) انظر: كشف الظنون: ١/٤٧٣، ٤٧٦.

الكشّاف فيما له تعلُّقٌ بالآية؛ مع الحرص على ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، والاستغناء عن التكرار بالإحالة إلى الآيات السابقة واللاحقة.

ولقد وقع اختياري على تحقيق هذا الكتاب لشرف موضوعه وتعلُّقه ببلاغة القرآن الكريم، ولحسن ترتيبه وقرب تناوله، وتفرُّده بدراسة الشواهد القرآنية في تراثنا البلاغي[1]، ولأهميته في الدراسات القرآنية والبلاغية على حدٍّ سواء، ولأنَّ مؤلِّفَه استوفى في موضوعه واستقصى آراء عَلَمين من علماء البلاغة، إضافةً إلى آراء أخرى لعلماء لاتزال كتبهم حبيسة الخزائن تنتظر من يزيح عنها غبار الزمن.

وكثيراً ما كانت تراودني فكرةُ دراسة الاستشهادات القرآنية لمدرسة السكّاكي البلاغية حتى وقفتُ على هذا الكتاب؛ فوجدته أتى على جوهر هذه الفكرة بأسلوب العلماء ومنهج القدماء؛ فعقدتُ العزم على تحقيقه ودراسته، خدمةً لكتاب الله العزيز، ومشاركةً في إحياء التراث ونشره، واحتفاءً بهذه الدراسة المستفيضة، وما اشتملت عليه من بلاغة تطبيقية تقوم على التحليل والاستنباط في ضوء الأصول العلمية المقرَّرة في هذا الفن[2].

---

(١) أعدت دراسة حديثة في الأزهر عن الآيات القرآنية في كتاب الإيضاح، لخّص فيها الباحث محمود الزين بن أحمد مواطن الاستشهاد ومسائل الخلاف، وفق منهج الخطيب وترتيبه لكتابه، ولم يخرج عما فيه من تقرير وآراء.

(٢) للسيوطي -رحمه الله- في أسرار القرآن البلاغية قطف الأزهار في كشف الأسرار، تتبع فيه ما قيل في نظم القرآن وأسراره البلاغية؛ على طريقة المفسرين، وحشد نقولاً متنوعة، إلاَّ أنه لم يتمه، ووقف فيه عند الآية الثانية والتسعين من سورة التوبة.

وكان من توفيق الله -عزَّ وجلَّ- أن اخترت هذا الكتاب؛ ليكون تحقيقه ودراسته موضوع الرسالة التي أتقدَّم بها لنيل درجة العالمية العالية «الدكتوراه». وقد اتبعت فيه الخطة التالية:

خُطة البحث

تتألَّف خُطَّةُ البحث في هذا الكتابِ من مقدِّمةٍ، وقسمين رئيسيين، وفهارس فنيةٍ شاملة؛ على النحو التالي:

أ- **المقدِّمة** : وتشتمل على موضوع الكتاب وأهميته، وأسباب الاختيار، وخطَّة البحث.

ب- **القسم الأول** : **قسم الدراسة**

التمهيد: سعد الدِّين التفتازاني وكتابه المطوَّل.

أوَّلاً: التفتازاني.

ثانيًا: كتاب المطوَّل.

الفصل الأوَّل: حياةُ المنجور.

المبحث الأوَّل: عصره.

أوَّلاً: الحياة السياسية.

ثانيًا: الحياة الإجتماعية.

ثالثًا: الحياة العلمية.

المبحث الثاني: اسمه، ومولده، ونشأته، ووفاته.

أوَّلاً: اسمه ونسبه.

ثانيًا: مولده.

ثالثًا: نشأته.

رابعًا: وفاته.

المبحث الثالث: صفاته، وأخلاقه، وعقيدته.

المبحث الرابع: شيوخه وتلامذته.

أوَّلاً: شيوخه.

ثانياً: علماء تذاكر معهم.

ثالثاً: تلامذته.

المبحث الخامس: آثاره العلمية.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب.

المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلِّفه.

أوَّلاً: تحقيق عنوان الكتاب.

ثانيًا: توثيق نسبته إلى مؤلِّفه.

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب، وزمن تأليفه.

أوَّلاً: سبب تأليف الكتاب.

ثانيًا: زمن تأليفه.

المبحث الثالث: منهج المؤلِّف في الكتاب.

المبحث الرابع: مصادر الكتاب.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب.

أوَّلاً: مزايا الكتاب.

ثانياً: المآخذ على الكتاب.

المبحث السادس: مخطوطات الكتاب، ومنهج تحقيقه.

أوَّلاً: وصف مخطوطات الكتاب.

ثانيًا: منهج تحقيقه.

ج- **القسم الثاني: تحقيق الكتاب.**

د- **الفهارس.**

هذا، وقد عملتُ جاهداً خلالَ التحقيق والدراسة على أن يخرج هذا العمل بالصورة المرضية، مؤكِّداً أنني لم أبخل بشيءٍ من أجل الوفاء بحقِّه، فإن أكن وفِّقتُ فهي نعمةٌ منَّ الله بها عليَّ، وإن تكن الأخرى فحسبي أن بذلتُ قصارى جهدي وأخلصتُ النية، وما أبرِّئُ نفسي من السهو والغلط.

وأودُّ -في هذا المقام- أن أنوِّه بفضل شيخي الأستاذ الدكتور/ عبدالستار حسين زمُّوط الذي رعى هذا العمل منذ أن كان فكرةً حتى استوى على سُوقه، لم يبخل عليَّ بجهدٍ ولا وقتٍ، ووسعني بتوجيهاته ونصائحه، وأفادني بخبرته وعلمه، فكان لي خير أستاذٍ ومؤدِّبٍ، علَّمني بخلقه وتواضعه خلقَ العلماء قبل علمهم، فجزاه الله عني خير الجزاء، وبارك في علمه وعمله، وأجزل له المثوبة في الدَّارين.

ولا يفوتني أن أحيِّي هذه الجامعةَ المباركة، ممثَّلة في كلية اللغة العربية التي تبنَّت هذا القسم الفريد، وسارت به خطوات آتت ثمارها، فلعميد هذه الكلية ووكيلها وعمدائها السابقين وأساتذتها شكري وتقديري.

وأحمد الله -تعالى- أن شرَّفني بخدمة كتابه العزيز، وجعل عملي هذا يتصل فيه بسببٍ متينٍ، وأن توِّج بأن ترعرع واستحصد في مأرز الإيمان، على ضفاف الوادي المبارك، في مدينة رسول الله ﷺ.

وأسأل الله المزيد من فضله، وأن يجعل عملنا في رضاه، وخالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعل هذا القرآن شاهداً لنا لا شاهداً علينا، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه، وسلامٌ على المرسلين، وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربِّ العالمين.

مبارك بن شتيوي بن ناصر الحبيشي.

المدينة المنورة

١٣/١١/١٤٢٢هـ

القسم الأول: قسم الدراسة

التمهيد: سعد الدين التفتازاني وكتابه المطوّل

أولا: التفتازاني

هو مسعود بن عمر بن عبد الله، الشهير بسعد الدين التفتازاني(١).

وقد يُحذَف المضاف إليه من اللقب فيصير سعداً (٢)، وتدخُل عليه «أل». للمح الأصل؛ تفاؤُلاً بالمعنى المنقول عنه هذا العلَم(٣).

والتفتازاني نسبةً إلى تفتازان، قرية كبيرة بنواحي نسا من بلاد خراسان(٤).

وقد وُلد فيها العلاَّمة سنة ٧١٢هـ(٥)، أو سنة ٧٢٢هـ على القول الراجح(٦)؛ لأنَّه ألَّف أوَّل كتبه عام ٧٣٨هـ، وهو ابن ست عشرة سنة(٧).

وشرع في شرح التلخيص الشَّرح المطوَّل في أواسط عام ٧٤٢هـ، وعمره عشرون سنة(٨).

---

(١) انظر: الدرر الكامنة: ١١٩/٥، والمنهل الصافي: ٣٥٦/٣، وبغية الوعاة: ٢٨٥/٢، وشذرات الذهب: ٣١٩/٦، ومفتاح السعادة: ١٩١/١، وكشف الظنون: ٤٧٨/٢، والبدر الطالع: ٣ /٣٠٣، ودائرة المعارف الإسلامية: ٤٠٢/٩، وتاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها: ١٥٢، والأعلام: ٢١٩/٧، ومعجم المؤلفين: ٢٢٨/١٢.

(٢) انظر: .مواهب الفتاح- ضمن شروح التلخيص، وحاشية الدسوقي بهامشه: ١٢/١، ١٣

(٣) انظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضى: ٣٣٢/١، وشرح ابن عقيل: ١٨٤/١.

(٤) انظر: معجم البلدان: ٣٥/٢.

(٥) انظر : الدررر الكامنة: ١٢٠/٥، والمنهل الصافي: ٣٥٦/٣، وبغية الوعاة: ٢٨٥/٢ وشذرات الذهب: ٣١٩/٦.

(٦) انظر: كشف الظنون: ٢: ١١٣٩، ومفتاح السعادة: ٢٠٥/١، والبدر الطالع: ٣٠٣/٢.

(٧) انظر: المطول: ٤٨٣، ومفتاح السعادة: ٢٠٥/١، والبدر الطالع: ٣٠٣/٢.

(٨) انظر: المطول: ٤٨٣، وروضات الجنات: ٣٠٩.

كان التفتازاني كثير الأسفار، لا يستقرُّ على قرار، عاش في هراة، وجام، وسرخس، وسمرقند، وغجدوان، وتركستان، وخوارزم[١].

وأخذ عن العضد[٢] والقطب[٣] وغيرهما من أكابر علماء عصره[٤]، وبرع في علوم المنقول والمعقول، وشرع في التصنيف وهو في سنٍّ مبكِّرةٍ؛ كما مرَّ، وطار صيته، ورحل إليه الطلبة[٥]، وتخرَّج على يده كثيرون؛ كحسام الدين الأبيوردي[٦]، وحيدر الشيرازي[٧]، وعلاء الدين

---

(١) المطول: ٤، ٥، ٤٨٢، ٤٨٣، وتاريخ بخارى: ٢٥٦.

(٢) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الشيرازي، عضد الدين الإيجي القاضي الشافعي المشهور بالعضد، كان إماما في المعقول، قائما بالأصول والمعاني العربية، من تصانيفه شرح مختصر ابن الحاجب، والفوائد الغياثية في المعاني والبيان، والعقائد العضدية، مات مسجونا سنة٧٥٦هـ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٠٨/٦، وشذرات الذ هب: ١٧٤/٦، والأعلام: ٢٩٥/٣.

(٣) هو قطب الدين محمد بن محمد الرازي، الشهير بالقطب التحتاني، فقيه متكلم، شرح المطالع، وله حاشية على الكشاف، توفي سنة ٧٦٦هـ. انظر: الدرر الكامنة: ١٠٧/٥، وبغية الوعاة: ٧٥/٢، وروضات الجنات: ٣٠٨.

(٤) انظر: البدر الطالع: ٣٠٣/٢.

(٥) انظر: بغية الوعاة: ٢٨٥/٢، والبدر الطالع: ٣٠٣/٢.

(٦) هو الحسن بن علي بن محمد الأبيوردي نزيل مكة، من تصانيفه ربيع الجنان في المعاني والبيان توفي سنة٨١٦هـ. انظر: شذرات الذهب: ١٢٠/٧، وروضات الجنات ٣٠٩.

(٧) هو برهان الدين حيدر بن محمود الشيرازي، كان بارعا في المعاني والبيان، شرح الإيضاح توفي سنة٨٢٠هـ. انظر: بغية الوعاة: ٥٤٩/١، والبدر الطالع ٣٤٤/٢.

الرومي[١]، وجلال الدين الأوبهي[٢]، وقد اختصَّه بتدريس مصنَّفاته وإصلاح ما يتَّفق أنَّه من سهو البنان أو البيان؛ بعد التأمُّل والاحتياط والمراجعة والمطالعة الوافرة[٣].

ومن أشهر مصنَّفاته: المطوَّل، والمختصر، وشرح المفتاح، وحاشيته على الكشَّاف، والتلويح، وشرح العقائد النسفية، وشرح التصريف العزي، وهو أوّل مصنَّفاته.

وهذه المصنَّفات في مجملها شروح لأمَّهات العلوم في عصره، وقد طارت في حياته إلى مختلف البلدان، وتنافس الناس في تحصيلها[٤].

ووقف ابن خلدون[٥] بمصر على بعضها، وشهد بأنَّ له ملكةً راسخةً

---

(١) هو علي بن موسى بن إبراهيم الرومي، كان فقيها حنفيا بارعا في كثير من العلوم، توفي سنة ٨٤١هـ. انظر: المنهل الصافي: ٤٥٢/٢، وشذرات الذهب: ٢٤١/٧.

(٢) هو جلال الدين يوسف بن ركن الدين مسيح، كان من مقدمي علماء خراسان والعراق وما وراء النهر، بارعا في حل الكشاف والمفتاح، توفي سنة٨٢١هـ. انظر: مفتاح السعادة: ١٩٠/١.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ١٩١/١.

(٤) انظر: بغية الوعاة: ٢٨٥/٢، ومفتاح السعادة: ١٩١/١، وكشف الظنون: ٤٧٤/١، ودائرة المعارف الإسلامية: ٣٤١/٥

(٥) هو أبو عبد الرحمن بن محمد، ابن خلدون، المؤرخ البحاثة، عاش بين تونس والأندلس، ثم توجه إلى مصر، وولي قضاء المالكية فيها، وبها توفي سنة ٨٠٨هـ، وتعد مقدمته من أصول علم الاجتماع. انظر: الضوء اللامع: ١٤٥/٤، ونيل الابتهاج: ١٧، والأعلام: ٣٣٠/٣.

في علم الكلام وأصول الفقه والبيان، وقدمًا عاليةً في سائر الفنون[١].

والمشهور أنَّ التفتازاني من كبار الماتريدية، ومجتهدي الأحناف، وإن عُدَّ شافعياً لبعض مصنَّفاته وترجيحاته في فقه الشافعي[٢].

وقد جرت بينه وبين الشريف الجرجاني[٣] مناظرةٌ في مجلس

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون: ٥٤٥.

(٢) اختلف في معتقد السعد ومذهبه الفقهي، هل هو ماتريدي حنفي أم أشعري شافعي؟، وذلك لمصنفاته وترجيحاته في المذهبين، ولما اشتهر من أن كل حنفي ماتريدي وكل شافعي أشعري إلا ما ندر، ولخفاء الفروق بين الماتريدية والأشاعرة على كثير من الناس.

والأظهر أنه ماتريدي حنفي؛ لأنه عاش ومات في بلاد ما وراء النهر وخرسان حيث الماتريدية الأحناف، ولعنايته بكتب الماتريدية وشرحه للعقائد النسفية، وتولّيه قضاء الحنفية وفتاواه في الفقه الحنفي، وإشارته في غير موضع من كتبه إلى انتسابه للمذهب الحنفي في مقابل ذكر الإمام الشافعي أو مذهبه، من مثل قوله في التلويح: (٤١/١) في مبحث تعارض العام والخاص: "وإذا ثبت هذا عندنا خلافاً للشافعي"، ولعل هذا من أظهر ما يستدلّ به على أنّه حنفي المذهب، كما أنّ إثباته القدرة للعبد على الفعل خلافاً للأشاعرة في شرح العقائد النسفية: (٨٣) قد يكون من أظهر الأدلّة على أنّه ماتريدي المعتقد. انظر: المطول ٢٠١، وحاشية حسن جلبي عليه: ٣٧٢، والبدر الطالع ٤٢٩/٢، وتعليقات أبي غدة على إقامة الحجة للكنوي: ١٧، والماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات٢٩٣/١، ٤٥٢، وص ٩٨١ من هذا الكتاب

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني، وكان عريقا في الفلسفة، عالما بالعربيّة، تتلمذ على كتب التفتازاني أولاً، ثم اتصل به وكان سببا في علو نجمه، له خمسون مصنفا، من أشهرها: المصباح، وحواش على المطول، =

تيمورلنك في مسألة اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية في كلام صاحب الكشَّاف[١] في قوله تعالى[٢] ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡ﴾، وكان هوى تيمورلنك مع الشَّريف فرجَّح رأيه، واشتهر عند الخواصِّ والعوام غلبة السعد بالإفحام؛ فاغتمَّ لذلك، و لم يبق بعد هذه الواقعة إلاقليلاً[٣].

وتوفي –رحمه الله– في يوم الاثنين الثاني والعشرين من شهر المحرم سنة ٧٩٢هـ بسمرقند، ونقل إلى سرخس، ودفن بها[٤].

= وحاشيته على الكشاف. توفي في شيراز سنة ٨١٦هـ. انظر: بغية الوعاة: ١٩٦/٢، ومفتاح السعادة: ١٩٣/١، والأعلام: ٧/٥.

(١) انظر: الكشَّاف: ١٤٣/١.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٥.

(٣) انظر: شذرات الذهب: ٣٢١/٦، وشرح الفوائد الغياثية لطاش كبرى زاده: ٢٠٥، وقد أفرد المناظرة في كتاب سماه: مسالك الخلاص في مهالك الخواص–مخطوط– عارف حكمت– بلاغة. والخلاف في المسالة مبسوط في موضعه؛ في هذا الكتاب.

(٤) تشير كتب التراجم إلى تواريخ أخرى لوفاته هي: ٧٨٧، ٧٩٣،٧٩١، ٧٩٤، ٧٩٧هـ، لكن هذا هو التاريخ الراجح؛ لما جاء في الإجازة التي كتبها السعد لتلميذه الأوبهي: «وهذا خط الفقير سعد الدين التفتازاني، وكتبه في آخر سفر حياته والاتصال بوفاته، وهو الأواخر من محرم سنة ٧٩٢هـ؛ بسمرقند»، ولما ذكر –أيضا– عن أحد تلامذته أنه زار قبره فوجد مكتوبا عليه: «توفي يوم الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة» انظر: مفتاح السعادة: ١٩٠/١، والبدر الطالع: ٣٠٤/٢.

ثانيا: كتاب المطوّل

المطوَّل: هو الاسم الغالب على شرح التفتازاني الكبير لتلخيص المفتاح، ويُطلق عليه -أيضاً- الشَّرح المطوَّل، أو شرح التلخيص المطوَّل[١]؛ تمييزاً له عن الشَّرح الآخر المختصر.

ورجعَ السعد السبب في تأليفه إلى أهمية التلخيص، وتوفُّر رغبات المحصِّلين على تعلُّمه، وأنَّ أكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء إلى ما فيه من مطويات الرموز والأسرار[٢].

وشرع فيه يوم الاثنين الثاني من رمضان سنة ٧٤٢هـ بجرجانية خوارزم، وأتَّمه يوم الأربعاء الحادي عشر من صفر سنة ٧٤٨هـ بهراة، وأهداه إلى سلطانها- آنذاك - أبو الحسين أحمد كرت[٣].

وهو شرحٌ ممزوجٌ مشتملٌ على نصِّ التلخيص، وملتزمٌ بمنهجه في ترتيب الفنون والأبواب، بدأه بمقدمة عن الفصاحة والبلاغة، ثم شرع في عرض مباحث العلوم الثلاثة: المعاني، فالبيان، فالبديع، ثم ختم الكتاب بفصلين عن السرقات الشعرية والابتداء وحسن التخلص والانتهاء.

وقد دافع فيه عن الخطيب، وفنَّد بعض آرائه، ورجَّح آراء عبد القاهر

---

(١) انظر: مفتاح السعادة: ٢٠٥/١، وكشف الظنون: ٤٧٤/١، ودائرة المعارف الإسلامية: ٤٠٤/٩.

(٢) انظر: المطول: ٣.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٤٨٢، ٤٨٣.

والزمخشري والسكاكي، واتَّهمه في غير موضع بالقصور في تحرير كلامهم[١].

ونوَّه بفصاحة القرآن الكريم، وبحث في جوانب متعدِّدة من بلاغته، واستكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية؛ لتقرير القواعد والاحتكام إليها في مسائل الخلاف.

واعتمد أسلوب التحليل في عرض الشواهد، واتَّخذ من اللغة أساسا في فهم المسائل البلاغية، وجعل وكده مقابلة الآراء والترجيح بينها؛ ممَّا أثرى الكتاب وأضفى عليه مسحة تطبيقية نفتقدها في كثير من الشُّروح.

وكان من أهم مصادره أسرار البلاغة، ودلائل الإعجاز، والكشَّاف، والمفتاح، والإيضاح، وقد عني بتصفُّح كتابي عبد القاهر[٢]، واستيعاب بلاغة الكشَّاف، وبيان ما تنطوي عليه من أصول علمية مقرَّرة في هذا الفن[٣].

ويمتاز الكتاب بتحقيق المباحث البلاغية والنحوية، وتحرير القول في آراء عبد القاهر والزمخشري، والإكثار من الشواهد والتحليل والاستنباط والانتصار لمسائل العقيدة.

ويؤخذ عليه أنَّه لم يكن بمنجاة من المنهج التقريري السائد في عصره، مع التوسُّع في النقل عن المتكلمين والفلاسفة أحيانا[٤].

---

(١) انظر: البلاغة تطور وتاريخ ٣٥٥.

(٢) انظر: المطول ٤.

(٣) انظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ٥٢٦.

(٤) انظر: البلاغة تطور وتاريخ ٣٥٦، والقزويني وشروح التلخيص ٥٧٢.

وعدَّ القدماء هذا الشَّرح خير شروح التلخيص، وعُنوا بوضع الحواشي عليه، والتصنيف في شواهده[١].

ومن أشهر حواشيه: حاشية الشريف الجرجاني، وحاشية حسن جلبي[٢]، وحاشية عبد الحكيم[٣].

ومن الكتب المصنفة في شواهده عقود الدُّرر في حلِّ أبيات المطول والمختصر، والمعوَّل شرح أبيات المطوّل، والقول الجيِّد في شرح أبيات التلخيص وشرحيه وحاشية السَّيِّد[٤].

وعرض المحدثون لهذا الكتاب في دراساتهم وأفادوا منه، وأشاد به

(١) انظر: كشف الظنون: ٢/٤٧٨، والبلاغة تطور وتاريخ:٣٥٦.

(٢) هو بدر الدين حسن جلبي بن محمد شاه بن محمدشمس الدين بن حمزة، الفناري الحفيد، من علماء الدولة العثمانية، حج وزار مصر والشام، والتقى السيوطي، وأعاره حاشيته على المطوّل، توفي سنة ٨٨٦هـ. انظر: كشف الظنون: ٣/١٢٧، وتاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها: ١٦٩، ومعجم المؤلفين: ٣/٢١٣

(٣) هو عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي، المعروف بالسيالكوتي، فاضل، له مشاركة في كثير من الفنون، توفي سنة ١٠٦٧هـ. انظر : تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها: ١٨٥، والأعلام: ٣/٢٨٦.

(٤) الكتاب الأول لحسين بن شهاب الدين العاملي المتوفىسنة ١٠٧٦هـ، وهو كتاب جيد لايزال مخطوطا بالمكتبة الأزهرية تحت رقم(٥٤٦) ١١١٥٤، والكتاب الثاني لوحدي إبراهيم، ومنه نسخة نفيسة بخط المؤلف في مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة تحت رقم ٤١٦/١١٨، وفي دائرة المعارف ما يشعر بأنه مطبوع، والكتاب الثالث لمحمد ذهني، وهو مطبوع باستنبول سنة ١٣٠٤هـ.

بعضهم، وحمل عليه آخرون، وجلَّى الدكتور أبو موسى أثره في بيان بلاغة الكشَّاف[١]، وأُفرِدَت استدراكات السعد فيه على الخطيب برسالة علمية في الأزهر[٢].

وقد طبع المطوَّل -قديما- في تركيا وإيران والهند[٣]، وبقي أسير تلك الطبعات -إلى اليوم - دون تحقيق.

وبالجملة فهو «كالشمس لايخفى قدره بكل مكان... ولله درُّ من قال:

ما صنَّفَ الناسُ في عِلمٍ وما جَمَعُوا مِثْلَ المطَوَّلِ في ضَبْطٍ وإيجازِ

لو ادَّعى قَصَبَاتِ السَّبْقِ صاحِبُهُ كَفَى لَهُ آيةٌ دلَّت بإعجازِ[٤]

---

(١) انظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ٥٢٦- ٥٣٦.

(٢) عنوانها: استدراكات سعد الدين التفتازاني على الخطيب في كتاب المطول- رسلة مقدمة إلى قسم البلاغة والنقد للحصول على درجة الماجستير- إعداد: أحمد هنداوي عبد الغفار- عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - رقم ٣٥٦١، وقد طبعت مؤخراً.

(٣) انظر: دائرة المعارف الإسلامية: ٩/٤٠٥.

(٤) حاشية حسن جلبي: ٣.

الفصل الأول: حياة المنجور

المبحث الأول: عصره

المبحث الثاني: اسمه، ومولده، ونشأته، ووفاته

المبحث الثالث: صفاته وأخلاقه وعقيدته

المبحث الرابع: شيوخه وتلامذته

المبحث الخامس: آثاره العلمية

المبحث الأول: عصـــره

المنجور عالم مغربي عاش في القرن العاشر الهجري، والدارس لتاريخ المغرب في ذلك القرن يجد له نوعا من الاستقلال السياسي، والتميُّز الاجتماعي، والتطور العلمي.

ولما لأحداث العصر من صلة في تكوين شخصية العالم وبناء ثقافته وتحديد اتجاهه العلمي؛ كان علينا قبل الدخول في تفاصيل حياة المنجور تقديم لمحة سريعة عن الحياة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصره.

أولا: الحالة السياسية:

لمَّا أَفَلَتْ شمس بني مرين(١) خلفهم الوطاسيون في المغرب، وهم فرع منهم، وما لبثوا أن ضعفوا وجرى عليهم ما يجري على أعقاب الدول من مصاحبة الفشل ومعاناة العثار؛ حتى أخلو مكانهم للسعديين(٢) وهم عرب

---

(١) بنو مرين قبيلة بربرية من زناتة، كانوا موالين للموحدين، ثم انقلبوا عليهم وقضوا على دولتهم سنة ٦٦٨هـ، وقد عبروا بجيوشهم مرارا للجهاد في الأندلس، لكنهم ضعفوا وتخاذلوا في آخر أيامهم أمام غارات الأسبان على سواحل المغرب، فتولى الأمر الوطاسيون، وهم فرع منهم، ولم يكن لهم حول ولا قوة، ولذلك كان طبيعيا أن تسقط عاصمتهم فاس في أيدي الأشراف السعديين سنة ٩٥٦هـــ، وكان سلطانهم في الواقع انتهى قبل ذلك بسنوات طويلة، وقد كتب في أخبارهم روضة النسرين في أخبار دولة بني مرين، وهو مطبوع، وبسط الناصري الحديث عنهم في الجزأين الثالث والرابع من كتابه الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، وانظر: المغرب عبر التاريخ -من بداية المرينيين إلى نهاية السعديين-: ١٠/١٨٨.

(٢) انظر: النبوغ المغربي: ١/٢٤٣، والمغرب عبر التاريخ: ٧٨، ٢٠٣.

صرحاء ينتسبون لآل البيت، ويقول خصومهم إنَّهم من بني سعد بن بكر بن هوازن[١]، والصحيح أنَّهم علويون من سلالة الحسن بن علي رضي الله عنهما، أما تلقيبهم بالسعديين فتعبيرٌ من المغاربة معاصريهم بأنَّهم سعدوا بهم؛ كما يقول مؤرخهم الفشتالي[٢].

وأيُّ سعد كان ينتظر المغرب في القرن العاشر الهجري أكبر من سعده بهم في تطهيرهم لسواحله من البرتغاليين[٣].

وقد نشأت هذه الدولة بمبايعة المجاهدين في الثغور الجنوبية في المغرب لأوَّل أمرائها أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الملقب بالقائم بـأمر الله، وكان شريفاً فاضلاً على جانب من العلم[٤]، ولما توفي سنة ٩٢٣هـ تولى ابنه أحمد الأعرج، فسار على نهج أبيه في جهاد البرتغاليين، وطهَّر منهم سواحل السوس، وطارت بذلك شهرته في البلاد[٥]، ثم تولَّى أخوه محمد المهدي المعروف بالشيخ سنة ٩٤٦هـ واستعاد حصن فونتي، وبنى بقربه حصن أغادير، وكان له في اختطاطه من الوجهة الحربية رأيٌ مصيب[٦]، وبعد ذلك وجَّه شطره إلى شمال المغرب؛ فما لبث أن استولى على مكناس

---

(١) انظر: الاستقصا: ٥/٣، ٤.

(٢) انظر: عصر الدول والامارات- المغرب: ٢٩٢.

(٣) انظر: عصر الدول والامارات- المغرب: ٢٩٢.

(٤) انظر: المغرب في عهد الدولة السعدية: ٢٧.

(٥) انظر: المغرب عبر التاريخ: ٢٧٦.

(٦) انظر: النبوغ المغربي: ١/٢٤٤.

وفاس، ونازل الوطاسيين في أكثر من موقعة، ولم تحل سنة ٩٦١هـ، حتى قضى على دولتهم، ووطَّد ملك السعديين[١]، ثم تولى بعده ابنه عبـــدالله الغالب، وكانت أيامه أيام دعة[٢] ورخاء، وخلفه ابنه محمد المتوكل، لكن ما لبث أن انتزع عمُّه عبد الملك المعتصم الأمر مــن يــده؛ فهــرب إلى البرتغاليين، في طنجة، وانتهز الفرصة ملك البرتغال، وجهز جيشاً قــاده بنفسه، وتوغَّل إلى ناحية القصر الكبير، فسحق جيشه سحقاً ذريعــاً في معركة وادي المخازن الحاسمة في جمادى الأولى سنة ٩٨٦هـ، وفي اثنائهــا توفي عبد الملك وفاة طبيعية، وكان مريضا، وكتم أخوه أحمد خبر موته، وأدار المعركة حتى تمَّ النصر؛ فبايعه الناس مبتهجين، وتلقَّب بالمنصــور، وكان حاكما عظيما بعيد الهمة بصيراً بشؤون الدولة، امتد نفوذ المغرب في عهده إلى نهر النيجر[٣]، وقد اتَّصل به المنجور فأجلَّه وأكرمه وحضَّــه على التأليف[٤]، وأعطاه العطايا السنية[٥].

وبالجملة كان المنصور واسطة عقد هذه الدولة، وبوفاته وتنازع أبنائه الملك من بعده انتثرعقدها وذهبت ريحها، ولله الأمر من قبــل ومن بعد[٦].

---

(١) انظر: الاستقصا: ٥/٢٤.

(٢) انظر: النبوغ المغربي: ١/١٤٥.

(٣) انظر المصدر نفسه: ٢٩٦.

(٤) انظر: فهرس المنجور: ٩/٨٠.

(٥)انظر: النبوغ المغربي: ١/٢٦١.

(٦) انظر: المغرب في عهد الدولة السعدية: ٢١٩.

ثانيا: الحياة الاجتماعية:

عاش المنجور في مجتمع مسلم عربي اللسان، يتألف من العرب والبربر والأندلسيين النازحين من ديارهم، وفيهم بعض يهود، وقد ذابت الفوارق فيه بين العرب والبربر منذ أمد بعيد، ورحَّب بالأندلسيين النازحين، وافسح لهم في أسباب العيش، أمًّا اليهود فبقوا عنصرا دخيلا محتقرا من كلِّ الناس؛ كما يقول الوزان[1] في حديثه عنهم[2].

ولم يكن كل هؤلاء في طبقة اجتماعية واحدة، بل كانت تنازَعَهم ثلاث طبقات: عليا ووسطى ودنيا.

فالطبقة العليا: هي طبقة الحكام والأمراء وأصحاب المناصب وقواد الجند ومعهم الأشراف من البيت السعدي، وكبار التجار، وهؤلاء عددٌ يسير بالنسبة لسائر أفراد المجتمع.

والطبقة الوسطى وتشمل العلماء والشعراء والجند وأوساط التجار والمزارعين وأصحاب الملكيات الصغيرة والقائمين على الصناعات.

والطبقة الدنيا هي طبقة العامة من الشعب وتشمل غالبية المجتمع، ومعظم أفرادها من الفلاحين والعمَّال والصناع وصغار التجار، ويتبع هذه

---

(١) هو الحسن بن محمد الوزان، المعروف عند الأوربيين بـ«ليون الأفريقي»، أصله من غرناطة وسكن في فاس، قام بعدة رحلات في آسيا وأفريقيا، وأسره قراصنة طليان فقدموه للبابا جان ليون، له وصف أفريقيا، ومعجم عربي لاتيني، توفي في حدود سنة ٩٣٤هـ. انظر: الأعلام: ٢/٢١٧، والحركة الفكرية في عهد السعديين: ٢/٣٤٨.

(٢) انظر: وصف أفريقيا: ٢٨٤.

الطبقة الرقيق الذي يؤسر في الحروب أو يبيعه النخاسون، وكان أخلاطاً من الأوربيين والأفريقيين[١].

ومن جانب آخر أدخل السعديون على ملكهم رونق الحضارة بعد ما كان مخشوشناً، وجبوا الضرائب للاستعانة على سياسة الملك وتقوية الدولة، وسوَّوا فيها بين الشريف وغيره ولم يحاشوا أحداً[٢]، وضبطوا الجيش ونظموه على طريقة الجيش العثماني، وكانوا أنفسهم أحياناً يتزيون بزي الأتراك، ويجرون على منوالهم في كثير من شؤونهم[٣]، وكان الذهب يجبى للمنصور من أقاليم السودان الغربي بالأحمال، وفي دار سكته ١٤٠٠ مطرقة لضرب الدنانير الذهبية؛ ولذلك دعي بالمنصور الذهبي[٤]، وازدهرت الحضارة في عهده، ونشطت الصنائع والفنون، وأنشأ القصور والحصون والمآثر، ومن أهمها قصر البديع بمرَّاكش[٥].

وكان للمرأة يدٌ طولى في هذا الصدد، وقد سجَّل المؤرخون أنَّ العريفة بنت خجو[٦] هي التي هذبت ملك السعديين داخل قصورهم، وأنَّ والدة

---

(١) انظر: عصر الدول والإمارات- المغرب: ٢٩٨-٣٠٥.

(٢) انظر: النبوغ المغربي: ١/٢٤٤.

(٣) انظر: المغرب عبر التاريخ: ٢٩١، ٣٩٩، ٤١٩.

(٤) انظر: الاستقصا: ٥/١٢٥.

(٥) انظر: مناهل الصفا: ٢٥٢.

(٦) العريفة بنت خجو الحسانية، من أسرة علم وفضل، قامت في عهد السلطان محمد الشيخ بتعليم السعديين سيرة الملوك في منازلهم وحالاتهم في الطعام واللباس وعاداتهم =

المنصور مسعودة بنت أحمد الوزكيتي المتوفاة سنة (١٠٠٠هـ) قد اشتهرت بأعمالها الخيرة[١]، ومن منشآتها بمرّاكش المسجد الجامع بباب دكالة[٢]، وغيرهما كثير ممن نشطن في ميدان العمل الاجتماعي في هذا العصر[٣].

ثالثا: الحياة العلمية:

بلغ المغرب من الناحية العلمية في القرن العاشر الهجري درجةً كبيرةً من الرُّقي والازدهار، وظهرت فيه شخصيات علمية بارزة أسهمت بنصيب وافرٍ في إثراء الثقافة العربية والإسلامية.

وتجدرُ الإشارة إلى أن من عوامل هذا التطور هجرات الأندلسيين وكثير من العلماء إلى المغرب، وتقدير ملوك السعديين للعلم والعلماء وتشجيعهم على البحث في شتى فروع المعرفة.

وأوّل من بدأ الهجرة من الأندلسيين بعد سقوط غرناطة أميرها المخلوع أبو عبد الله الصغير[٤] وأسرته وحاشيته وعدد من الوزراء والقضاة

= مع النساء وغير ذلك، توفيت في حدود سنة٦٥٦هـ. انظر: الاستقصا: ٣٠/٥، انظر: النبوغ المغربي ٢٥٤/١، والحركة الفكرية في عهد السعديين: ٤٦٢/٢.

(١) انظر: الاستقصا ١٢٦/٥.

(٢) انظر: روضة الآس ٦٣.

(٣) انظر: عصر الدول والامارات- المغرب: ٣١٩.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن سعد النصري، من بني الأحمر الأنصاري الخزرجي، المعروف بأبي عبد الله الصغير، آخر ملوك الأندلس، نزل مليلة بعد سقوط غرناطة، ثم استوطن فاس وعقبه بها توفي سنة٩٤٠هـ انظر: نهاية الأندلس: ٢٨٠، والأعلام ٢٩٠/٦.

والكتّاب[١]، وكان من أشهرهم كاتبه العقيلي[٢]، والفقيه أبو الحسن علي بن القاسم الزقاق[٣]، والحسن الوزان صاحب كتاب وصف أفريقيا.

ومن العلماء الطارئين على المغرب في هذا العصر ابن جيدة الوهراني[٤]، وابن جلال التلمساني[٥]، وابن خروف التونسي[٦]، وأحمد بابا التمبكتي[٧].

---

(١) انظر: الاستقصا: ٤/١٠٥، ودور المغرب في احتضان العرب المهاجرين من الأندلس- ضمن تاريخ المغرب العربي:٣٣٩.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن عبدالله العربي العقيلي، كاتب أبي عبد الله الصغير آخر ملوك الأندلس، له آثار في النظم والنثر، منها رسالته الروض العاطر الأنفاس في التوسل إلى المولى الإمام سلطان فاس، كتبها على لسان أبي عبد الله الصغير إلى سلطان فاس الوطاسي يعتذر فيها عن سقوط الأندلس، ويلتمس فيها الأذن بالنُّزول في المغرب، بدأها بمقدمة شعرية مؤثرة. انظر: نفح الطيب: ٤/١٢٨،٢٩، وأزهار الرياض: ١/٧٢-١٠٢.

(٣) هو أبو الحسن علي بن القاسم بن محمد التجيبي، المعروف بالزقاق، فقيه فاس في عصره، كان مشاركاً في كثير من العلوم، وأخذ عن علماء غرناطة، من كتبه: المنظومة اللامية في القضاء، والمنهج المنتخب إلى أصول المذهب، توفي بفاس عن سن عالية سنة٩١٢هـ. انظر: شجرة النور الزكية: ٢٧٤، والأعلام: ٤/٣٢٠.

(٤) أبو العباس أحمد بن محمد بن جيدة الوهراني، فقيه متكلم، أخذ عنه المنجور؛ كما سيأتي في شيوخه، توفي سنة٩٥٥هـ.

(٥) أبو عبد الله محمد بن جلال، فقيه متكلم من شيوخ المنجور. توفي سنة٩٨١هـ

(٦) ابوعبد الله محمد بن خروف التونسي، أصولي عالم بالمنطق والبيان، لازمه المنجور وانتفع به؛ كما سيأتي، توفي سنة ٩٦٦هـ.

(٧) وأحمد بابا بن أحمد أقيت التكروري التمبكتي، من أهل تنبكتو، أصله من صنهاجة، مؤرخ، من بيت علم وصلاح، كان عالما بالحديث والفقه، حمل إلى مراكش سجينا، ثم أطلق، وأقبل عليه الطلبة؛ فأقام فيها عشر سنوات، من تصانيفه: نيل =

وللملوك السعديين ولع بالعلوم والآداب؛ فكان محمد المهدي الشيخ يحفظ ديوان المتنبي عن ظهر قلب[١]، وكان أحمد المنصور مشاركا في معارف عصره، وله مقطّعات شعرية وموشحات تنم عن رقة طبعه[٢].

ودأب السعديون على تشجيع الحركة العلمية والأخذ بيد رجالها يقربونهم ويبذلون لهم المكافآت السنية؛ حتى قال المنجور[٣]: ما عهدنا بذل المئات إلاَّ في أيام الأشراف -يعني السعديين- وما عهدنا بذل الألوف إلاَّ في أيام المنصور.

واشتهر المنصور بجمع الكتب وتحبيسها، ولا تزال خزانة القرويين تتوفَّر على عشرات من المخطوطات المحبَّسة باسمه[٤]، وتعدُّ خزانة زيدان[٥] الشهيرة التي سطا عليها الأسبان وضمتها قاعات الأسكوريال حتى اليوم من بعض ما تخلَّف من كتب والده المنصور[٦].

= الابتهاج بتطريز الديباج في تراجم المالكية، وكفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، وله حواش ومختصرات في الفقه والحديث والعربية تقارب عدمّا الأربعين، توفي في موطنه سنة١٠٣٦هـ. انظر: روضة الآس: ٣٠٣، وشجرة النور الزكية: ٢٩٨، والأعلام: ١/١٠٢.

(١) المغرب عبر التاريخ: ٤٥١.

(٢) النبوغ المغربي: ١/٢٦١.

(٣) مناهل الصفا: ١٥٦.

(٤) المغرب عبر التاريخ: ٤٥٢.

(٥) هو أبو المعالي زيدان بن أحمد المنصور، بويع بفاس بعد وفاة أبيه بعهد منه، ونازعه أخواه، كان فاضلاً عالمًا بالفقه عارفا بالأدب، وصنَّف كتابا في تفسير القرآن، توفي سنة١٠٣٧هـ. انظر: الاستقصا: ٣/٩٨- ١٢٩، والأعلام: ٣/٦٢.

(٦) المغرب عبر التاريخ: ٤٥٢.

ومن مظاهر هذا التطور انتشار التعليم، وتعدُّد المراكز الثقافية، وكثرة العلماء، وغزارة الإنتاج.

فالكتاتيب منتشرة في طول البلاد وعرضها، وبلغت في فاس مائتي كُـتَّاب[١]، ولم تكن تُعنى بشيءٍ سوى تحفيظ القرآن الكريم، وتعليم رسم الآيات وما يتصل بذلك من الخط[٢].

وكانت المساجد مراكز إشعاع ومدارس مفتوحة لطلاب العلم، وفي مقدمتها جامع القرويين بفاس، وقد بُنِيَ في عهد الأدارسة سنة٢٤٥هـ، ويعدُّ أقدم جامعة علمية في العالم الإسلامي، وقد ألَّف الدكتور عبدالهادي التازي عن هذا الجامع موسوعةً كبيرةً تحدَّث بالتفصيل عن جوانبه المعمارية والثقافية ومكانته في العلم والفكر على مرِّ العصور[٣].

ومن أهمِّ المراكز الثقافية إلى جانب مدينة فاس ومرَّاكش حاضرة السعديين المحمدية وتطوان وشفشاون ومكناس وسلا وفشتالة ودرعة، ونسبَ إلى هذه الحواضر علماء كثيرون في التفسير والحديث والفقه والعربية وغيرها[٤].

وقد بحث العلماء في معارف عصرهم، وعنوا بكتب القدماء؛ دراسةً وشرحاً واختصاراً وتذييلاً، وأفردوا كثيراً من الجوانب بمصنَّفاتٍ جليلة، وتركوا تراثا ضخماً في مختلف العلوم النقلية والعقلية.

---

(١) وصف أفريقيا: ٢٦٣.

(٢) عصر الدول والامارات- المغرب-: ٣٣٠.

(٣) طبع الكتاب في ثلاثة أجزاء بعنوان: جامع القرويين، ونشرته دار الكتاب اللبناني؛ سنة١٩٧٣م.

(٤) انظر: الحركة الفكرية بالنغرب في عهد السعديين: ٢/٣٤٥-٦٣٩.

ومن أشهر مؤلفاتهم في القراءات: وقف القرآن لمحمد بن أبي جمعة الهبطي الصُّماتي المتوفى سنة٩٣٠هـ[١]، وعليه جرى عمل أهل المغرب في المصاحف إلى اليوم[٢].

ولأحمد بن شعيب المتوفى سنة ١٠١٥هـ إتقان الصنعة في قراءة السبعة[٣].

ومن مفسِّري العصر الحاج الشطيبي المتوفى سنة ٩٦٠هـ[٤]، وله اللباب في مشكلات الكتاب[٥]، والشريف عبد الله بن طاهر المتوفى سنة ١٠٤٥هـ، وله الدُّرُّ الأزهر في مناسبات الآيات والسور[٦].

ومن المحدثين الكبار سقين العاصمي المتوفى سنة ٩٥٦هـ رحل إلى المشرق في طلب الحديث ولقي تلامذة ابن حجر، وأخذ عنه المنجور الكتب الستة ومصنَّفات أخرى، ممَّا حمله عن المشارقة والمغاربة؛ ممَّا يدلُّ على اتساعه في الرواية[٧].

ومن أهمِّ الفقهاء اليسيتني المتوفى سنة ٩٥٩هـ، وكان فقيه فاس

---

(١) انظر: درة الحجال: ١٥٢/٢.

(٢) انظر: النبوغ المغربي: ٢٦٠/١.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ٢٦٦.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن محمد الأندلسي، مفسر، ومؤرخ، له الجمان في مختصر أخبار الزمان. الأعلام: ٢٩٢/٦.

(٥) انظر: النبوغ المغربي: ٢٦٦/١.

(٦) انظر: المصدر نفسه: ٢٦٦/١.

(٧) فهرس المنجور: ٢٩.

ومفتيها[١]، ومنهم المنجور وله في الفقه شرح المنهج المنتخب للزقاق؛ كما سيأتي، والحميدي المتوفى سنة ١٠٠٣هـ، وكان عالما بالفقه مستحضراً لمسائل خليل، دؤوباً على الإقراء والتدريس[٢].

وقد انتهت رئاسة النحو في هذا العصر لأحمد بن قاسم القدُّومي المتوفى سنة ٩٩٢هـ[٣]، وله حاشية على شرح الألفية للمرادي في أربعة أجزاء[٤]، ولعلي الياصلوتي حاشيةٌ على المطوَّل في البلاغة[٥].

ومن كتب التاريخ والتراجم المشهورة دوحة الناشر في علماء القرن العاشر لابن عسكر المتوفى سنة ٩٨٦هـ[٦]، ودرة الحجال في أسماء الرجال، وجذوة الاقتباس فيمَن حلَّ من الأعلام بمدينة فاس، والمنتقى المقصور في مآثر الخليفة المنصور لابن القاضي المتوفى سنة ١٠٢٥هـ، ومناهل الصفا في أخبار الملوك الشرفا لعبد العزيز الفشتالي المتوفى سنة ١٠٣١هـ، ونيل الابتهاج، وكفاية المحتاج لأحمد بن بابا التمبكتي المتوفى سنة ١٠٣٦هـ، وروضة الآس العاطرة الأنفاس في ذكر من لقيته من أعلام الحضرتين مراكش وفاس لخاتمة

---

(١) فهرس المنجور: ٧٩.

(٢) الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين: ٣٦١/٢.

(٣) انظر: درة الحجال: ١٥٦/١.

(٤) الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين: ٣٥٩/١.

(٥) انظر: النبوغ المغربي: ٢٦٨/١.

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر، المعروف بابن عسكر، مؤرخ، ولد في الهبط بمراكش، من آثاره دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، توفي سنة ٩٨١هـ. انظر: فهرس الفهارس: ١١١/١، والأعلام: ٢٩٢/٦.

مؤرخي العصر أحمد المقَّري المتوفى سنة ١٠٤١هـ[1].

وصفوة القول: أنَّ العلماء في عصر المنجور لم يتركوا جانباً من جوانب المعرفة إلاَّ وطرقوه، وأسهموا فيه بنصيبٍ وافرٍ يعكس ازدهار الحياة العلمية في المغرب آنذاك.

(١) هو أبو العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني، صاحب نفح الطيب، ولد ونشأ في تلمسان، وانتقل إلى فاس، ومنها إلى مصر والحجاز والشام، وبها مات مسمومًا سنة ١٠٤١هـ. انظر: الأعلام: ١/٢٣٧.

المبحث الثاني: اسمه، ومولده، ونشأته، ووفاته

أولاً: اسمه ونسبه:

هو أحمد بن علي بن عبد الرحمن المنجور، وقد اشتهر بأبي العباس المنجور[١].

ولم اقف على خلاف في اسمه ونسبه، إلاَّ ما جاء في نيل الابتهاج[٢] من تسمية جدِّه بعبد الله.

ولعلَّه من الوهم؛ لأنَّ المنجور نفسَه قد صدَّر بعض كتبه باسمه واسم أبيه وجدِّه؛ كما هو مثبت في سائر مصادر ترجمته[٣].

ثانياً: مولده:

لم تذكر المصادر صراحةً أين وُلِد أبو العباس المنجور، لكن ورَد في كثيرٍ منها أنَّ أصله من مكناس وسكناه بفاس[٤]؛ مِمَّا يشير إلى أنَّ مولده كانَ بمكناس.

---

(١) انظر: دوحة الناشر ٩٥، ودرة الحجال: ١/١٥٦، وروضة الآس: ٢٨٥، والاستقصا: ٥/١٩١، وشجرة النور: ٢٨٧، والإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام: ٢/٣١، وفهرس الفهارس: ٢/٥٦٦، والنبوغ المغربي: ١/٢٦٠، وتاريخ الأدب العربي: ٩/١٤، والأعلام: ١/١٨٠، ومعجم المؤلفين: ٢/١٠، والحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين: ٢/٣٦٠.

(٢) نيل الابتهاج- بهامش الديباج: ٩٥.

(٣) انظر: شرح المنهج المنتخب: ٧٦، وفهرس المنجور: ٩، وص ١٤١من هذا الكتاب.

(٤) انظر: درة الحجال: ١/١٥٦، ونيل الابتهاج: ٩٥، والأعلام: ١/١٨٠.

واختلف في تاريخ ولادته على ثلاثة أقوال؛ فقيل: وُلِد سنة ٩٢٦هـ[١]، وقيل ٩٢٨هـ[٢]، وقال تلميذه ابن القاضي: إنه وُلِد سنة ٩٢٩هـ[٣]، و لم يحك غيرَه، وقد أكَّده محمد ميَّاره[٤] في مقدمة كتابه شرح تكميل المنهج المنتخب؛ نقلاً عن خطٍّ أحد أقرباء المنجور[٥]؛ على ما سيأتي.

ثالثاً: نشأته

ضنَّت علينا المصادر بكثيرٍ مِمَّا نريد معرفته عن أبي العباس المنجور؛ فتركت الغموض يكتنف نشأته و أطوار حياته، مقتصرةً على الجانب العلمي الذي جلاَّه هو بنفسه في فهرسه المشهور.

ونجده من خلاله طالباً مجدًّا في مدينة فاس، ينتقل من حلقة عالم إلى أخرى في القرويين والمدارس التابعة لها، وفي جامعي الأندلس والأشراف ومساجد صغرى هنا وهناك في العدوتين من طلوع الفجر إلى ما بعد العشاء الآخرة طوال عشرين سنةً، قرأ خلالها علوم القرآن والفقه

---

(١) انظر: نيل الابتهاج: ٩٥، وشجرة النور: ٢٨٧.

(٢) فهرس المنجور: ٧- مقدمة المحقق.

(٣) لقط الفرائد: ٢٨٩.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد الفاسي، المعروف بميارة، فقيه مغربي من فقهاء المالكية، كان عمدة في النوازل، له شرح المرشد المعين على الضروري من علوم الدين، وتكميل المنهج المنتخب وشرحه، توفي سنة ١٠٧٢هـ. انظر: النبوغ المغربي: ٢٥٨١، والأعلام: ٦/١٩.

(٥) انظر: فهرس المنجور: ٧- مقدمة المحقق.

والأصول والنحو والبلاغة والأدب والمنطق والحساب، وبذلك نلتقي بعالم مكتمل المادة مشارك بكامل معنى المشاركة؛ حتى صار شيخ الجماعة في وقته وعلاَّمة المغرب غير مدافع[(١)].

رابعاً: وفاته:

اتفقت كلمة المترجمين للمنجور على أنَّه توفي بفاس يوم الإثنين السادس عشر من ذي القعدة سنة ٩٩٥هـ[(٢)]، وهو ابن ستٍ وستين سنة، على ما ذكره محمَّد ميَّارة؛ نقلاً عن خطٍّ أحد أقرباء المنجور[(٣)]، ودُفِن خارج باب الفتوح متَّصلاً بقبر شيخه اليسِّيتني[(٤)].

قال تلميذه ابن القاضي[(٥)]: كان يقول عند موته: «موتٌ يحبُّ اللَّهَ ورسولَه».

رحم الله المنجور، وسلام عليه في الخالدين.

---

(١) انظر: فهرس المنجور: ٥-٧٩.

(٢) درة الحجال: ١/١٦٣، وشجرة النور الزكية: ٢٨٧، وفهرس الفهارس: ٢/٥٦٦، وموسوعة أعلام المغرب: ٢/٩٤٥.

(٣) فهرس المنجور: ٥- مقدمة المحقق.

(٤) الإعلام بمن حل بمراكش واغمات من الأعلام: ٢/٣٢.

(٥) درة الحجال: ١/١٦٣.

المبحث الثالث: صفاته وأخلاقه وعقيدته

كان المنجور فقيهاً مالكياً ورعا حسن المعتقد شديداً في اتباع السنة في أحواله كلّها[١]، رُزِقَ حسنَ العبادة، لا يَفتَرُ عن قراءة القرآن[٢].

وكان أديباً دمِثَ الأخلاق، رقيق الحاشية، متقشِّفاً، قانعاً بما تيسَّر من المأكل والملبس[٣].

وكان شديد العناية بالتحصيل، قوّى التحقيق، حسن الإلقاء والتقرير مُنْصفاً في المراجعة، جنوحاً إلى الصَّواب[٤]؛ مع حدَّةٍ في بعض الأوقات تمنع من مراجعته والإكثار من مباحثته، وهذا مغتَفَرٌ في جانب محاسنه[٥].

أثنى عليه المترجمون، وقال تلميذه ابن القاضي[٦]: لقد أجاز لي- رحمة الله عليه- جميع ما يحمله وجميع تآليفه، وصارت الدنيا تصغُر في عينيَّ كلّما ذكرت أكل التراب للسانه والدود لبنانه.

عُني في كتابه بالرَّدِّ على المعتزلة، وتجلية ردود السَّعد على الزمخشري

(١) انظر: فهرس الفهارس: ٥٦٦/٢.

(٢) انظر: درة الحجال: ١٦٣/١.

(٣) الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام: ٣١/٢.

(٤) نيل الابتهاج: ٩٦.

(٥) المصدر نفسه: ٩٦.

(٦) درة الحجال: ١٦٣/١.

في كلِّ مناسبةٍ بلاغيةٍ تعرض[١]، لكن يظهر أنَّ اقتداءه بالسَّعد أوقعه فيما وقع فيه كثير من البلاغيين من تأويلٍ لبعض صفات الله تعالى[٢]، وسيُنبَّه على تلك المخالفات العقدية في مواضعها من التحقيق إن شاء الله[٣].

---

(١) انظر: ص: ٩٨-١٠٠ من هذه الدراسة.

(٢) انظر: ص: ١١١-١١٢ من هذه الدراسة.

(٣) انظر: ص: ٣٩٥، ٣٩٨، ٦٥٦، ٧٧٩ من هذا الكتاب.

المبحث الرابع: شيوخه وتلامذته

أولاً: شيوخه:

كان أبو العباس المنجور شغوفاً بطلب العلم، مجدّاً في تحصيله، مشاركاً في كثيرٍ من العلوم والفنون فقهاً وأصولاً وبياناً وقراءةً وعربيةً وفرائض وحساباً ومنطقاً وعروضاً إلى مطالعة التاريخ والحديث.

وأخذ عن معظم شيوخ وقته من علماء المغرب والطارئين عليها، وقد ذكر هؤلاء الشيوخ في فهرسه وترجم لهم، وأشار إلى ما أخذه عن كلِّ واحدٍ منهم[١]، وأضاف إليهم جملةً من المعاصرين؛ ممَّن تذاكر معهم واستفاد كلٌّ منهما من صاحبه[٢].

وفيما يلي تعريفٌ موجَزٌ بمن ذكَر من الشيوخ مرتبين على حسب تاريخ الوفاة:

١- ابن مخلد

أبو سالم إبراهيم بن مخلد، مقرئٌ، كان يُحيي أوتار العشر من رمضان بمسجد الشرفاء، مات شهيداً بالغرق؛ في حدود سنة ٩٤٩هـ[٣].

---

(١) فهرس المنجور: ٥٦- ٧٩.

(٢) المصدر نفسه: ٧٩- ٨٠.

(٣) انظر: فهرس المنجور: ٧٧، ودرة الحجال: ٢/٢٠٢.

٢- ابن جيدة

أبو العباس أحمد بن محمد بن جيدة الوهراني، نزيل فاس، فقيه متكلِّمٌ، أخذ عن علماء وهران وتلمسان، ودرَّس في القرويين، قرأ عليه المنجور بلفظة كبرى السنوسي[١] في العقيدة توفي سنة ٩٥١هـ[٢].

٣- ابن هارون

أبو الحسن علي بن موسى بن علي بن هارون التلمساني، نزيل فاس، فقيه، من أخصِّ شيوخ المنجور، قرأ على ابن غازي[٣]، وسمع منه المنجور الموطأ ومختصر خليل وغيرهما، كان آية في حفظ كتاب الله، توفي سنة ٩٥١هـ، وقد نيف على ثمانين سنة[٤].

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي، عالم تلمسان في عصره، له تصانيف كثيرة: منها شرح صحيح البخاري، وعقيدة أهل التوحيد وهو المسمى بالعقيدة الكبرى، وأم البراهين، ويسمى بالعقيدة الصغرى، توفي سنة ٨٩٥هـ. انظر: الأعلام: ٨/١٥٤.

(٢) انظر: فهرس المنجور: ٧٤، ودرة الحجال: ١/١٠٥.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن غازي، المكناسي ثم الفاسي، شيخ الجماعة بها، كان متضلّعاً في كثير من الفنون، له شفاء الغليل في حل مقفل خليل، وثبت سماه التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنـزل والناد، توفي سنة ٩١٩هـ. انظر: نيل الابتهاج: ٣٣٣، وشجرة النور: ٢٧٦، والأعلام: ٥/٣٣٦.

(٤) فهرس المنجور: ٧٥، ودرة الحجال: ٣/١٦٠.

٤- المكناسي اللمطي

أبو عمرو عثمان بن عبد الواحد المكناسي اللمطي، مقرىء نحوي، قرأ عليه المنجور القرآن، وجملةً وافرةً من ألفية ابن مالك، توفي سنة ٩٥٤هـ[١].

٥- المصمودي

أبو محمد عبد الحق بن أحمد المصمودي، شيخ الجماعة في الحساب والفرائض، تخرَّج به كثيرون، وأخذهما عنه المنجور، توفي سنة ٩٥٥هـ[٢].

٦- الونشريسي

أبو محمد عبد الواحد بن أحمد الونشريسي، فقيهٌ من أدباء القضاة، أخذ عن أبيه صاحب المعيار[٣]، وحضر عنده المنجور دولاً في فرعي ابن الحاجب، ولازم درسه في المدونة وغيرها، كان مهيباً فصيح العبارة، توفي سنة ٩٥٥هـ[٤].

٧- سُقَين

أبو محمد عبد الرحمن بن علي السفياني العاصمي القصري الفاسي المعروف بسقين، أحد مشاهير رجال الحديث بالمغرب، ارتحل في طلبه إلى

(١) انظر: فهرس المنجور: ٦٢، ودرة الحجال: ٢١١/٣.

(٢) انظر: فهرس المنجور: ٤٠، ودرة الحجال: ٢٥٤/٣.

(٣) هو أحمد بن يحيى الونشريسي التلمساني، نزيل فاس، فقيه مالكي، من كتبه: إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، والكتاب المشار إليه المعيار المعرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس وبلاد المغرب، مطبوع في اثني عشر جزءاً، توفي سنة ٩١٤هـ عن نحو ثمانين سنة. انظر: نيل الابتهاج: ١٨٨، والأعلام: ٢٦٩/١.

(٤) فهرس المنجور: ٥٠، ودرة الحجال: ١٣٩/٣.

المشرق، وسمع من أصحاب ابن حجر وحجَّ، ثمَّ عاد إلى فاس سنة ٩٢٤هـ؛ فتولى الخطابة والفتوى، وأقبل على إقراء الحيث وتقييد بعض فوائده؛ حتى توفي سنة ٩٥٦هـ[١].

قرأ عليه المنجور الموطأ وغيره، وصافحه وشبَّك يده بيده وأراه صفة المسح على الْخُفَّين، وأجازه فيها خصوصاً وفي غيرها عموماً[٢].

٨- اليَسِّيتَني

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله اليسيتني الفاسي، الفقيه المتكلِّم، وُلِد سنة ٨٩٧، ونشأ حريصاً على طلب العلم مجتهداً فيه، وأخذ بفاس عن مشاهير أعلامها، ورحل إلى المشرق سنة ٩٣٠هـ؛ فأخذ عن أهل تلمسان وتونس ومصر والحجاز؛ فاتسعت دائرة معارفه، وكثر تحصيله، ثم رجع إلى فاس، فتولَّى بها الفتوى، ودرَّس التفسير والحديث والفقه والأصول والنحو والبيان، وكان زاهداً ورعاً متفانياً في النصح والإرشاد، وألَّف رسائل محرَّرة في تصحيح قبلة فاس وطهارة بول المريض غير المتغير، وفي مسألة الهيللة، وأخرى في حقوق الملك والرعية وغيرها، لازمه المنجور نحو إحدى عشرة سنة، وانتفع به، وكان أخصَّ تلامذته، وقارىء درسه في كثيرٍ من الأحيان، توفي سنة ٩٥٩هـ[٣].

---

(١) انظر: فهرس المنجور: ٥٩، ودرة الحجال: ٩٦/٣، نيل الابتهاج: ١٧٦، وشجرة النور: ٢٧٩.

(٢) انظر: فهرس المنجور: ٦١.

(٣) انظر: فهرس المنجور: ٢٩، ودرة الحجال: ٢٠١/٢، وشجرة النور: ٢٨٣، وضبط =

٩- عبد الوهاب الزقاق

أبو محمد عبد الوهاب بن محمد بن علي الزقاق، التجيبي، كان آيةً في الحفظ والفهم، لا يُجارى في حفظ مختصر خليل وفهمه، وكان عمُّه وأبوه وجدُّه الإمام أبو الحسن معروفين بإتقانه والاعتناء به، توفي سنة ٩٦١هـ[١].

١٠- الراشدي

أبو الحسن علي بن عيسى الراشدي، نحوي من علماء القراءات، حضر عليه المنجور دروساً في الشاطبية سنة ٩٦١هـ[٢].

١١- عبد الرحمن الدكالي

أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم الدكالي، فقيهٌ واعظٌ، أخذ عن أبيه، وكان من شيوخ المدونة والرسالة، توفي سنة ٩٦٢هـ[٣].

١٢- أبو شامة الدكالي

أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم الدكالي، المشهور بأبي شامة، نحويٌّ، ولِّي الخطابة بجامع القرويين بعد وفاة أبيه الآنف الذكر، كان صالحاً من العباد، لا يغتاب أحداً ولايترك أحداً يغتاب بين يديه، توفي سنة ٩٦٤هـ[٤].

= اليسيتني: بفتح الياء وكسر السين المشدَّدة، وذكر أنها نسبة لقبيلة، وزاد الحجوي في الفكر السامي: ٢٦٨/٢: بأنها قبيلة بربرية.

(١) انظر: فهرس المنجور: ٥٠، ودرة الحجال: ١٣٩/٣.

(٢) انظر: فهرس المنجور: ٦٧، ودرة الحجال: ٢٥٦/٣.

(٣) انظر: فهرس المنجور: ٥٦، ودرة الحجال: ٩٧/٣.

(٤) انظر: فهرس المنجور: ٧١، ودرة الحجال: ٢٠٧/٣.

١٣- العبسي

أبو عبد الله محمد بن أحمد العبسي، فقيه خطيبٌ، كان كثيرَ التلاوة لكتاب الله، توفي سنة ٩٦٥هـ[١].

١٤- ابن خروف

أبو عبد الله محمد بن خروف التونسي، نزيل فاس، أُصوليٌّ متكلِّمٌ عالِمٌ بالمنطق والبيان، أسره الأسبان، وافتداه أبو العباس المريني آخر ملوكهم، لازمه المنجور وانتفع به، وقرأ عليه التلخيص والمختصر وبعض الرسائل في المنطق، كان متواضعاً طارحاً للتكلف، توفي سنة ٩٦٦هـ[٢].

١٥- محمد الزقَّاق

أبو عبد الله محمد بن عبد الله الزقَّاق، فرضيٌّ عروضيٌّ، ارتحل إلى المشرق فحجَّ واستوطن مصر، وأقام بها إلى أن توفي في حدود سنة ٩٦٨هـ[٣].

١٦- العدي

أبو عبد الله محمد بن علي بن عدة الأندلسي، المشهور بالعدي، مقرىء يضرب به المثل في الحفظ والضبط، وكتب نسخاً نفيسة من المصاحف، توفي -وقد قارب التسعين- سنة ٩٧٥هـ[٤].

---

(١) انظر: فهرس المنجور: ٦٨، ودرة الحجال: ٢٠٨/٣.

(٢) انظر: فهرس المنجور: ٧٠، ودرة الحجال: ٢٠٨/٢، وشجرة النور: ٢٨١.

(٣) انظر: فهرس المنجور: ٧٢، ودرة الحجال: ٢١٢/٢.

(٤) انظر: فهرس المنجور: ٦٦، ودرة الحجال: ٢١٣/٢.

١٧- أبو القاسم الدُّكالي

أبو محمد أبو القاسم بن محمد بن إبراهيم الدكالي، كان عالماً بالتفسير والقراءات، أخذ عن والده الفقيه أبي عبد الله وعن ابن غازي، توفي سنة ٩٧٨هـ(١).

١٨- الحاج ابن البقَّال

أبو الحسن علي بن الصليب، المعروف بابن الحاج ابن البقَّال الأغصاوي من أرض الهبط، مقرىءٌ رحَّال، جوَّد عليه المنجور، توفي سنة ٩٨١هـ(٢).

١٩- ابن جلال

أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن جلال، خطيبٌ متكلِّمٌ من فقهاء تلمسان، كان ذا همَّة وسخاء، استوطن فاس وبها توفي سنة ٩٨١هـ(٣).

٢٠- الوجديجي

أبو عبد الله محمد شقرون بن هبة الله الوجديجي، ترب ابن جلال، فقيه متكلم، توفي سنة ٩٨٣هـ(٤).

٢١- ابن مجبّر

أبو عبد الله محمد بن مجبر المساري، النحوي، متقنٌ لعلوم القرآن، قرأ عليه المنجور الألفيةَ، وجملةً من الشاطبية، توفي سنة ٩٨٣هـ(٥).

---

(١) انظر: فهرس المنجور: ٦٥، ودرة الحجال: ٢٨٧/٣.

(٢) انظر: فهرس المنجور: ٧٧، ودرة الحجال: ٢٥٦/٣.

(٣) انظر: فهرس المنجور: ٧٨، وشجرة النور: ٢٨٥.

(٤) انظر: فهرس المنجور:٧٣، وشجرة النور: ٢٨٥.

(٥) انظر: فهرس المنجور: ٤٠، ودرة الحجال: ٢٥٤/٣.

٢٢- اللمطي

أبو سالم إبراهيم اللمطي، من شيوخ المنجور في ابتداء الطَّلب، كان ملازماً لتعليم كتاب الله نحواً من خمسين سنة، حجَّ على قِلَّة جِدَةٍ وكِبَرِ سنٍّ، وتوفي سنة ٩٨٨هـ(١).

٢٣- الماواسي

أبو العباس أحمد بن محمد الماواسي، مؤقِّتٌ عدديٌّ، قرأ عليه المنجور جملةً وافرةً من تلخيص الحساب ورسالة الاصطرلاب لابن الصفَّار(٢).

٢٤- ابن الزجني

أبو عبد الله محمد الصغير بن أحمد بن الحاج الزجني، فلكيٌّ، أخذ عن والده، قرأ عليه المنجور وأُعجبَ به، وحلاَّه بالفيلسوفي، ولم يحلِّ بها أحداً غيره من الشيوخ على كثرتهم(٣).

ثانياً: علماء تذاكر معهم

تفرَّد المنجور بذكر عدد من معاصريه من العلماء الذين تذاكر معهم، وأفاد كلٌّ منهما الآخرَ، فكانوا له شيوخاً وتلامذةً في آن، ويبدو أنَّ معظمهم من رفقاء الطَّلب الذين شاركهم في كثيرٍ من الشيوخ: «وهم كثيرون جدًّا يعسر حصرهم»(٤)، ومنهم:

---

(١) انظر: فهرس المنجور: ٧٣، ودرة الحجال: ٢/٢٠٣.

(٢) انظر: فهرس المنجور: ٧٦.

(٣) المصدر نفسه: الصفحة ذاتها، وذكر المنجور أنَّ الماواسي وابن الزجني عاشا رفيقين منذ أيام الطلب، ولم يشر إلى تاريخ وفاتهما، وربما كانا على قيد الحياة عام ٩٨٩هـ عندما كتب الفهرس، ولم أقف على ذكر لهما عند غيره إلاَّ ما نقله عنه محمد حجي في الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين: ٢/٣٥٥.

(٤) فهرس المنجور: ٨٠.

١- السكتاني:

أبو الحسن علي بن أبي بكر السكتاني، ولي القضاء بمراكش، وأخرج فتاوى الونشريسي للناس، كان آيةً في تدريس الفقه والتفسير، توفي شهيداً مع السلطان محمد المهدي شيخ سنة ٩٦٤هـ(١).

٢- ابن عيسى

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى التاملي، أديب كاتب من الأعيان، متضلعٌ بعلوم العربية وسير الملوك، له الممدود والمقصور من سنا أبي العباسي المنصور، وأدبيات بن عيسى، مات مسجونًا سنة ٩٩٠هـ(٢).

٣- الزموري

أبو العباس أحمد بن علي الزموري، أستاذ القراءات والتفسير بكراسي القرويين وجامع الأندلس، وإمام السعديين في رمضان، توفي سنة ١٠٠١هـ(٣).

٤- الهوزالي

أبو عثمان سعيد بن علي الهوزالي، فقيه، ولي قضاء المحمدية أكثر من ثلاثين سنة توفي سنة ١٠٠١هـ(٤).

٥- الحميدي

أبو محمد عبد الواحد بن أحمد الحميدي، حامل لواء المالكية وقاضي الجماعة بفاس، تذاكر معه المنجور كثيراً، كان جريء اللسان على معاصريه من العلماء، توفي سنة ١٠٠٢هـ(٥).

---

(١) انظر: فهرس المنجور: ٣٨، ٨٠.

(٢) انظر: فهرس المنجور: ٨٠، ودرة الحجال: ٢/٢٢٦.

(٣) فهرس المنجور: ٨٠، ودرة الحجال: ١/١٥٤.

(٤) فهرس المنجور: ٧٩، ودرة الحجال: ٢/٢٩٩.

(٥) انظر: فهرس المنجور: ٧٩، ودرة الحجال: ٣/١٤٢.

٦- السلجماسي

أبو مالك عبد الواحد بن أحمد بن أبي الحسن الشريف الحسني، السلجماسي، محدِّث مرَّاكش ومفتيها، لازم المنجور، وانتفع به، وقرأ عليه تلخيص المفتاح وشيئاً من المختصر والمطوَّل، وسمع منه علماً غزِيراً في الفقه والأصول والتاريخ والأدب والمنطق والعروض(١)، وذاكره المنجور واستفاد كلٌّ منهما من صاحبه(٢)، له الإلمام في ذكر من لقيت من علماء الإسلام، توفي سنة ١٠٠٣هـ(٣).

٧- السَّرَّاج

أبو زكريا يحيى بن محمد الحميري، الشهير بالسراج، خطيب القرويين، ومفتي فاس وناظرأحباسها، له فتاوى، وحاشية على مختصر خليل، توفي سنة ١٠٠٨هـ(٤).

٨- المقَّري التلمساني

أبو عثمان سعيد بن أحمد المقري، مفتي تلمسان وخطيبها، كان عالماً فاضلاً، توفي سنة ١٠١٠هـ(٥).

---

(١) انظر: الإلمام في ذكر من لقيته من علماء الإسلام - مخطوط- ل: ٨٩.

(٢) انظر: فهرس المنجور: ٨٠.

(٣) انظر: درة الحجال: ٢/٢١٣، والاستقصا: ٥/١١١.

(٤) انظر: فهرس المنجور: ٧٩، ودرة الحجال: ٣/٢٤١.

(٥) انظر: فهرس المنجور: ٨٠، وشجرة النور: ٢٩٥.

٩- المنصور الذهبي

أبو العباس أحمد بن محمد المهدى، المعروف بالمنصور الذهبي، رابع الملوك السعديين، وواسطة عقدهم، كان عالماً مجاهداً بصيراً بشؤون الملك، أحب العلماء، وشارك في كثير من الفنون، قرأ على المنجور كتباً كثيرة في الحديث، وأصول الدين، والمنطق، والعروض، والبلاغة، وتذاكر معه في الأدب والتاريخ وسير الملوك[١]، وأجازه المنجور إجازة عامَّة[٢]، وعقد له فهرسة في ذلك[٣]، وللمنصور ديوان شعر، وكتاب ذكر فيه شعراء أهل البيت، فزاد على الألف ولم يستوفهم، ولكتاب عصره مؤلفات نفيسة في سيرته، توفي سنة ١٠١٢هـ[٤].

ثالثاً: تلامذته:

وُصِفَ أبو العباس المنجور بإمام المحققين، وحافظ المغرب من المتأخرين[٥]، كان رحمه الله شديد العناية بالتحقيق، حسن الإلقاء والتقرير، كثير المطالعة، لا يملُّ ولا يضجر، صدوقاً في النقل، متثبتاً في الإملاء، قوي الإدراك، ثاقب الذهن، صافي الفهم، دمث الأخلاق، رقيق

---

(١) انظر: فهرس المنجور: ٧٩.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ٨١.

(٣) انظر: المصدر نفسه: ١٠.

(٤) مناهل الصفا: ١٨٨، درة الحجال: ٢٠٦/١، روضة الآس: ٧١/٣، الأعلام: ٢٣٥/١.

(٥) انظر: فهرس الفهارس ٢: ٥٦٦.

الحاشية، منصفاً في المراجعة، جنوحاً إلى الصواب، بعيداً عن التعصُّب[١]، جلس للتدريس زمناً طويلاً بمدينتي فاس ومكناس، وقد لا زمه كثيرٌ من طلبة العلم عنه يتلقون وبه يتخرَّجون[٢]، وكان من أشهرهم:

١- النابغة الهوزالي

أبو عبد الله محمد علي الهوزالي، شاعر السعديين، ولي القضاء، وله شرحٌ على ديوان المتنبي، توفي بمراكش سنة ١٠١٢[٣].

٢- القصَّار

أبو عبد الله محمد بن القاسم القيسي، الشهير بالقصَّار، فقيهٌ محدِّثٌ نسَّابة، ولي الخطابة بجامع القرويين، أخذ عن المنجور وشيوخ عصره، توفي سنة ١٠١٢هـ[٤].

٣- القَصْرِي

أبو المحاسن يوسف بن محمد القَصْرى، الفاسي، فقيه أخذ عن المنجور وغيره، توفي سنة ١٠١٣هـ[٥].

٤- المغرَّاوي

أبو محمد عبد العزيز بن محمد المغراوي، فقيه قاضٍ، أخذ عن المنجور والحميدي وغيرهما، توفي سنة ١٠٤١هـ[٦].

---

(١) انظر: نيل الانتهاج: ٩٦.

(٢) انظر: شجرة النور: ٢٢٨٧.

(٣) انظر: درة الحجال: ٢٣٣:٢، والنبوغ المغربي: ٢٧٤:١.

(٤) انظر: درة الحجال: ١٥٣:٢، وشجرة النور: ٢٩٥..

(٥) شجرة النور: ٢٩٥، والحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعدين: ٣٦٤:٢.

(٦) انظر: شجرة النور: ٢٩٦.

٥- الرجراجي

أبو عبد الله محمد بن عبد الله الرجراجي، فقيه قاضٍ، كان يستظهر مختصر خليل، صحب المنصور في رحلته الأخيرة إلى فاس؛ فقدمه لتدريس التفسير بالقرويين، توفي سنة ١٠٢٢هـ(١).

٦- ابن القاضي

أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي العافية المكناسي، الشهير بابن القاضي، نشأ في بيت علم وأدبٍ أخذ عن أعلام عصره، ولازم المنجور وانتفع به، وأثنى عليه، وقال عنه إنّ الدنيا صارت تصغر في عينيه كلّما ذكر أكل التراب للسانه والدود لبنانه، ألّف كتباً نفيسة منها: درة الحجال في أسماء الرجال، وجذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام بفاس، والمنتقى المقصور على محاسن أبي العباس المنصور؛ كما مرَّ، توفي سنة ١٠٢٥هـ(٢).

٧- الخالدي

أبو علي الحسن بن إبراهيم الخالدي السكتاني، مقرئٌ حاد الطّبع؛ كان المنجور يفسح له في مجلسه؛ لِمَا يعرف من استقامته وجديته في التحصيل، توفي سنة ١٠٣٠هـ(٣).

٨- الفشتالي

أبو فارس عبد العزيز بن محمد الفشتالي الوزير صاحب القلم الأعلى، أديبٌ كاتبٌ، من أعيان الدولة السعدية، له أشعارٌ وتصانيف؛

---

(١) انظر: درة الحجال: ٢:٢٣١، والحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين: ٢:٣٨٩.

(٢) انظر: روض الآس: ٢٣٩، وشجرة النور: ٢٩٧، والنبوغ المغربي: ٢:٣٦٣، والأعلام: ١:٢٣٦.

(٣) انظر: الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين: ٢:٤١٠.

منها: مناهل الصفا في تاريخ دولة موالينا الشرفا؛ أي السعديين، ومنها: مدد الجيش، ذيَّل به جيش التوشيح لابن الخطيب، أتى فيه بكثير من موشَّحات المغاربة، توفي سنة ١٠٣٢هـ[١].

٩- ابن أبي نعيم الغسَّاني

أبو القاسم بن محمد بن أبي القاسم بن أبي النعيم الغساني الأندلسي، قاضي الجماعة بفاس، وصاحب الفتوى المشهورة في تحريم الدخان، عند أوائل ظهوره في بلاد الإسلام، كان يعقد مع أحمد المقَّري مجلساً عظيماً لطلبة العلم، توفي سنة ١٠٣٢هـ[٢].

١٠- العارف الفاسي

أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الفهري القصري، الشهير بالعارف الفاسي، فقيهٌ قاضٍ، له شرحٌ على كبرى السنوسى، وحاشية على مختصر خليل، توفي سنة ١٠٣٦هـ[٣].

١١- السكتاني

أبو مهدي عيسى بن عبد الرحمن السكتاني، مفتي مُرَّاكش وقاضيها، آخر طلبة المنجور موتاً، توفي سنة ١٠٦٢هـ وقد ناف على المائة[٤].

---

(١) انظر: درة الحجال: ٣:١٢٩، وروض الآس: ١١٢، وشجرة الدر: ٢٩٨، والنبوغ المغربي: ١:٢٧٣.

(٢) انظر: نيل الابتهاج: ٩٧، وشجرة النور: ٢٩٨، وجولات تاريخية لمحمد حجي: ٢:٥٨٣.

(٣) انظر: شجرة النور: ٢٩٩، والحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين: ٢:٣٦٦.

(٤) انظر: شجرة النور: ٣٠٨، والحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين: ٢:٣٩١.

المبحث الخامس: آثاره العلمية

ترك أبو العبَّاس المنجور بعد حياةٍ علمية حافلة بالنشاط آثاراً علميةً وافراةً في العقائد والأصول والفقه والقراءات والتراجم والبلاغة والنحو والعروض، وقد ذكر اثني عشر كتاباً منها في فهرسه، وتحتفظ الخزانة العامَّة والحسنية بالرباط بنسخ لأكثرها، والملاحظ أنَّها في جملتها تدور في فلك الشروح والحواشي والمختصرات، وهي[1]:

١- نظم الفرائد ومبدى الفوائد لمحصِّل المقاصد.

وهو شرح لمحصِّل المقاصد[2] ممَّا به تعتبر العقائد؛ لابن زكرى[3].

٢- مختصر نظم الفرائد[4].

وهو مختصر الشرح السابق، وفيه بعض زيادة[5].

٣- الحاشية الكبرى على شرح كبرى السنوسي[6]

---

(١) انظر: فهرس المنجور: ٨٠، ٨١.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ٨٠.

(٣) هو أحمد بن محمد بن زكري، فقيه أصولي بياني، من أهل تلمسان، من كتبه: مسائل القضاء والفتيا، وبغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب، والكتاب المشار إليه، وهو منظومة في ١٥٠٠ بيت في العقائد، توفي سنة ٨٩٩هـ. انظر: شجرة النور: ٢٦٧، والأعلام: ١:٢٣١.

(٤) مخطوط. الخزانة الحسنية في الرباط، رقم ٤١٤٧.

(٥) انظر: فهرس المنجور: ٨٠.

(٦) مخطوط. الخزانة الحسنية في الرباط، رقم: ٥٧٥، ١٥١١.

أمَر أحمد المنصور بإخراجها من مبيضتها الصعبة الدقيقة خط الطُّرر الملحقة الكثيرة جداً[١].

٤- الحاشية الصغرى على شرح كبرى السنوسي[٢].

٥- مراقي المجد لآيات السعد

وهو موضوع هذه الدراسة، وسيأتي الحديث عنه مفصَّلاً.

٦- شرح نظم علاقات المجاز ومرجّحاته[٣]

لابن الصبَّاغ المكناسي.

٧- شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب.

وهو شرحٌ لأرجوزة الزقاق الفقهية، طبع على الحجر بفاس[٤]، وحُقِّقَ في قسم الفقه؛ بالجامعة الإسلامية؛ في المدينة المنورة[٥].

٨- المختصر المذهب من شرح المنهج المنتخب

وهو اختصار الشرح السابق، وفيه زيادة[٦].

٩- شرح المختصر من ملتقط الدرر[٧]

وهو شرح مختصر المنهج المنتخب للناظم المذكور.

---

(١) انظر: فهرس المنجور ٨٠.

(٢) مخطوط. الخزانة الحسنية في الرباط، رقم: ٨٠٥٤.

(٣) مخطوط. الخزانة العامة في الرباط، رقم ١٠٢٣/د.

(٤) انظر: فهرس المنجور ٦، مقدمة المحقق.

(٥) حقّقه محمد الشيخ الأمين؛ في رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية العالية «الدكتوراه»؛ في عام ١٤١٢هـ -١٩٩٢م.

(٦) انظر: فهرس المنجور ٨١.

(٧) انظر: المصدر نفسه ٨٠.

١٠- **شرح إيضاح السالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك**

وهو شرح لنظم شيخه عبد الواحد بن أحمد الونشريسي لقواعد أبيه[١].

١١- **أجوبة في الفقه والكلام وغيرهما**[٢].

١٢- **الفهرست**[٣].

أجاز فيه أحمد المنصور، وقد طبع بتحقيق محمد حجي.

١٣- **أجوبة في القراءات**[٤].

لم يذكرها والكتابين التاليين في فهرسه.

١٤- **شرح على الخلاصة لابن مالك**

وهو مختصر لمختلف شروح الألفية، عمله بطلب من المنصور[٥].

١٥- **تقريب لفهم شواهد الخزرجي**[٦]

وهو تقييد موجزٌ لأهم أبواب العروض؛ يأتي للبحر بماله من أعاريض وأضرب، ثم يستشهد، ويأتي بالتفاعيل[٧].

---

(١) انظر: فهرس المنجور: ٨٠.

(٢) مخطوط مصور. الخزانة العامة في الرباط، رقم ٧٣/٣١٨.

(٣) صدر بعنوان: فهرس أحمد المنجور - عن دار المغرب للتأليف والنشر في الرباط- سنة ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

(٤) مخطوط. الخزانة الحسنية في الرباط، رقم: ٨٠١١؛ ربما كان بخط المؤلف.

(٥) انظر: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام: ٢:٢٣.

(٦) مخطوط. الخزانة الحسنية في الرباط، رقم: ٦٠٣/ب.

(٧) انظر: فهرس المنجور: ٦، مقدمة المحقق.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب

المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب وتوثيق نسبته إلى مؤلفه

المبحث الثاني: سبب تأليف الكتاب، وزمن تأليفه

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب

المبحث الرابع: مصادر الكتاب

المبحث الخامس: تقويم الكتاب

المبحث السادس: مخطوطات الكتاب، ومنهج تحقيقه

المبحث الأوَّل: تحقيق عنوان الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه

أولاً: تحقيق عنوان الكتاب

نصَّ المنجور على اسم الكتاب في مقدمته(١) وفي فهرسه المشهور(٢)، وذُكِرَ في كثيرٍ من كتب التراجم(٣) والفنون(٤) وفهارس المكتبات(٥).

لكنَّ اختلافاً يسيراً وقع فيما نصَّ عليه المنجور؛ كما جاء العنوان محرفاً في الترجمة العربية لكتاب «بروكلمان»(٦) تاريخ الأدب العربي(٧)؛ لتَتَعدَّد صيغ العنوان على النحو التالي:

---

(١) انظر: ص ١٤٤ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: فهرس المنجور: ٨٠.

(٣) انظر: درة الحجال: ١:١٥٨، ونيل الانتهاج: ٩٦، وروض الآس: ٢٨٥، وشجرة النور: ٢٨٧.

(٤) انظر: ايضاح المكنون: ٤:٤٦٤، ومعجم المؤلفين: ٢:١٠.

(٥) انظر: فهرس مكتبة الأسكوريال: ٦:٤٧، ٤٨، ٦٢، ٨١، وفهارس الخزانة الحسنية بالقصر الملكي- بالرباط: ٢: ٣٧٦، ٣٧٧، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي، المخطوط: ٨:٢٣٣، وفهرس كتب العروض والبلاغة والأدب في مكتبة المصغرات الفيليمية في قسم المخطوطات في عمادة شؤون المكتبات في الجامعة الإسلاميّة: ٢٤٨.

(٦) هو كارل بروكلمان، مستشرق ألماني، عالم بتاريخ الأدب العربي، من تصانيفه: تاريخ الأدب العربي، وتاريخ الشعوب الإسلامية، وأسهم في نشر بعض كتب التراث، توفي سنة ١٩٥٦م. انظر: الأعلام: ٥:٢١١، وموسوعة المستشرقين: ٥٧.

(٧) انظر: تاريخ الأدب العربي: ٩:١٤.

١- مراقي المجد لآيات السَّعد.
٢- مراقي المجد في آيات السَّعد.
٣- مراقي المجيد في آية السَّعيد.

ومن الواضح أنَّ الصيغتين الأُولَيَيْن تتفقان ومضمون الكتاب، وتختلفان في الحرف الرابط بين جزئي العنوان.

والأُولى منهما هي المثبتة على الورقة الأولى من نسخ الكتاب، وقد نُصَّ عليها في مقدمته، وفيما اطلعت عليه من فهارس المكتبات والفنون، وقد أشير إليها في آخر النسخة الأصل نقلاً عن أحد تلامذة المؤلِّف بقوله[1]: «انتهى هذا التقييد المبارك، المسمَّى: مراقي المجد لآيات السَّعد».

والثانية وردت في فهرس المنجور، وفي بعض كتب التراجم التي أخذت عنه[2]، بينما تجاوزها محقِّق الفهرس عند تعداده لآثار المؤلِّف[3]؛ ممَّا يشعر بعدم اطمئنانه إليها.

أمَّا الصيغة الثالثة فتخرج بالكتاب عن مضمونه، ولا قيمة لمخالفتها للصيغتين المتقدمتين؛ لأنَّها ترجمةٌ غير دقيقة لعنوان الكتاب في صيغته الثانية.

وبهذا أستطيع أن أُقرِّر مطمئناً أن عنوان الكتاب هو **مراقي المجد لآيات السَّعد**، وليس مراقي المجد في آيات السَّعد، ولعلَّ ذلك من سبق القلم، وأمَّا وروده باسم مراقي المجيد في آية السعيد فتحريفٌ لا يُلتَفَتُ إليه.

---

(١) انظر: ص: ١٠٠٢ من هذا الكتاب.
(٢) انظر: درة الحجال: ١:١٥٧، ونيل الابتهاج: ٩٦، وروضة الآس: ٢٨٥.
(٣) انظر: فهرس المنجور: ٦- مقدمة المحقق.

ثانياً: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

تضافرت الأدلة والشواهد على صحَّة نسبة الكتاب إلى أبي العباس المنجور المتوفى سنة ٩٩٥هـ، وكان من أظهرها ما يلي:

١- تصريح المؤلِّف باسمه في صدر الكتاب، واتِّفاق النسخ على ذلك- عدا ما كان مخروماً منها- بعبارةٍ واضحة، لا لبس فيها ولا غموض، أوَّلُها[1]:

«يقول العبد الفقير إلى الله المعرَّف نكرته بالإضافة إلى الله، المعترف بتقصيره وعيبه، وأسير عمله وذنبه: أحمد بن علي بن عبد الرحمن المنجور».

٢- نصّ المنجور على اسم الكتاب ضمن ما ألَّفه من مصنفاتٍ ذكرها في فهرسه المحقَّق؛ قال[2]:

«وأمّا ما ألَّفته أنا من التصانيف، فمنها: الشَّرح الكبير على تحصيل المقاصد... ومراقي المجد في آيات السَّعد»؛ كما مرَّ.

٣- اجتماع كلمة المترجمين والمفهرسين[3] على نسبة هذا الكتاب لأبي

---

(١) انظر: ص١٤١ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: فهرس المنجور: ٨٠.

(٣) لم أعثر على قول لعالم أو مؤرِّخ يشكك في صحة نسبة الكتاب إلى أبي العباس المنجور، وكذلك لم أجد في أي نسخة من نسخ الكتاب المتعددة ما يفيد أنَّ واحدة منها قد نسبت إلى مؤلِّف آخر، غير أن تحبيساً على ظهر النسخة المحفوظة في الخزانة العامة في الرباط ورد فيه: ذكر ابن عبد السلام البناني المتوفى سنة ١١٦٣هـ جعل المفهرسين في جامعتي أم بمكة المكرمة والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة يضطربون في نسبة مصورة أخذت عن تلك النسخة؛ فنسبت في جامعة أم القرى إلى العز بن =

العباس المنجور، وفي مقدمتهم تلميذه ابن القاضي [١].

٤- ما جاء في آخر النسخة الأصل نقلاً عن أحد تلامذة المؤلّف في الأصل المستنسخ؛ من أن هذا التقييد المبارك المُسمى بـ«مراقي المجد لآيات السَّعد» من تأليف الفقيه الأجل السَّيِّد النبيل سيدنا أحمد بن علي المنجور أبقاه الله [٢].

وبهذا يثبت بما لا يدع مجالاً للشكِّ أنَّ الكتاب من تأليف أبي العباس المنجور.

= عبد السلام المتوفى سنة ٦٦٠هـ، بينما نسبت في الجامعة الإسلامية إلى ابن عبد السلام البناني، وتلك النسخة مشهورة لا يتطرق إليها شك، وقد أشار إليها بروكلمان والزركلي وغيرهما؛ عند الإشارة إلى نسخ الكتاب. انظر: فهرس علوم القرآن. جامعة أم القرى: ٢:٢٩٦.

(١) انظر: درة الحجال: ١:١٥٧.

(٢) انظر: ص١٠٠٢ من هذا الكتاب.

المبحث الثاني: سبب تأيف الكتاب وزمن تأليفه.

أولاً: سبب تأليف الكتاب.

بيَّن المنجور الباعث الذي حمله على تأليف هذا الكتاب بقوله في مقدمته(1):

فإنِّي لَمَّا تأمَّلْتُ شرحَ التَّفْتَازَانِيّ لتلخيص المفتاح ... وجدته يحتوي على آيات عديدة من القرآن، قد كَشَفَ من أسْرَارِها، وأَبانَ مِنْ دقائقها و أغراضها... غيرَ أنَّ تلك الآيات في الشرح المذكور مُبَدَّدة غير مُنْتَظِمَة، ومُفَرَّقَةٌ غيرُ مُلْتَئِمَةٍ ... يَعْسُرُ على النَّاظِرِ في القرآن أن يَجْمَعَ كلاَمَه على الآية مِنْ جميع الوجوه... فحينئذ جَمَعْتُ تلك الآيات في قريب من كُراستين، أَذْكُر ما تكلم عليه من آي السورة مُرَتَّبةً، وأُنَبِّه على محلِّ الآية من الشَّرْحِ... فعند ما اطَّلَعَ على هذا التنبيه بعضُ مَن له ذِهْنٌ ثاقِبٌ، وفَهْمٌ صائبٌ، من أفاضلِ الأشراف ... اعْتَرَفَ بأنَّ واضِعَه قد أفاد ... غير أنَّ تمام الفائدة وكمالها إنَّما هو بنقل كلام الشَّرح على الآية مرتبطاً بأصله... فأسْعَفتُهُ بالإجابة، سائلاً من الله التَّسْديدَ للإصابة.

فالسبب الرئيس الذي حمله على تأليف هذا الكتاب -إذن- خدمة القرآن الكريم، وإدراكه أهمية ما امتاز به المطول من كثرة البحث والتعمُّق والاستنباط لأسرار ما يستشهد به من آي الذكر الحكيم، وشعوره بمدى

(1) انظر: ص١٤١- ١٤٤ من هذا الكتاب.

الحاجة إلى إفراد تلك الاستشهاد بكتابٍ يجعلها في متناول الناظرين في القرآن الكريم.

وثَمَّ سببٌ آخر حملَه على إخراج الكتاب بهذه الصورة يتمثَّلُ في الاستجابة لطلب ذلك الفاضل، وإخاله المنصور الذهبي؛ لما مرَّ من شغفه بالعلم وتذاكره مع المنجور وإفادة كلٍّ منهما الآخر[1]، وإشارته بوضع عددٍ من مؤلفات العصر[2].

ثانياً: زمن تأليف الكتاب.

ألَّف المنجور كتابه هذا بين عامي ٩٥٩-٩٨٩هـ، وقد اكتمَل نضجه العلمي.

لأنَّه يذكر في الكتاب شيخه اليَسِّيتَني بعبارات تشعر بوفاته[3]، وكان اليَسِّيتَني قد توفي أوائل سنة ٩٥٩هـ.

ولِمَا مرَّ من ذكره الكتاب ضمن مؤلفاته في الفهرسة التي أجاز بها المنصور الذهبي سنة ٩٨٩هـ.

وتلك مُدَّةٌ طويلة تدعو إلى البحث عن زمنٍ أكثر تحديداً، ولعلّه كان في حدود سنة ٩٨٤هـ؛ لِمَا جاء في النسخة الأصل نقلاً عن الأصل المستنسخ: « كتبناه من نسخة خطِّه وتتبعناها على غاية الجهد وفرغنا منه

---

(١) انظر: ص ٥٦ من هذا الدراسة.

(٢) انظر: ص ٣١ من هذه الدراسة.

(٣) انظر: ص٦٧٧، ١٠٠٠ من هذا الكتاب.

في أواخر شوَّال عام أربعة وثمانين وتسعمائة»[1].

فيبدو أنَّ المنجور قد انتهى من تأليف الكتاب في أحد الأشهر الواقعة قبل شهر شوال من سنة ٩٨٤هـ، أو في وقت قريب منها؛ لأنّ العبارة تشعر بتتلمذ الكاتب على المؤلِّف؛ ممَّا يجعله حريصاً على نسخ الكتاب فور الانتهاء منه.

---

(١) انظر: ص١٠٠٢ من هذا الكتاب.

المبحث الثالث: منهج المؤلِّف في الكتاب

يبدو أَنّ المنجور أَلَّف هذا الكتاب مرتين، أو على مرحلتين مختلفتين؛ كما جاء في مقدمته[١].

الأولى: جَمَع فيها آيات المطوَّل في قريب من كرَّاستين؛ يذكر ما تكلَّم عليه السعد من آي السورة مرتَّبةً، وينبِّه على محلِّ الآية من الشرح بالإحالة على نصِّ الأصل، وإذا كان كلامه على الآية في مواضع نبَّه عليها بالإحالة على نصوص تلك المواضع.

الثانية: استجابته لما أشير به عليه من أنَّ تمام الفائدة إنَّما هو بنقل كلام الشَّرح على الآية مرتبطاً، بأصله ومخلّصاً ممّاَ تشبث به من بعده وقبله؛ من غير أن يضاف إليه ما لا يَتَوقَّف معنى الآية عليه، وأضاف إلى كلام الشرَّح في كثير من المواضع من حواشي السَّيِّد الشَّريف الجرجاني ما هو كالتكملة له، إمَّا لما في الكلام من التعقيد والاعتياص على الفهم، وإمَّا لظهور اعتراض السَّيِّد عليه، أو مناقشته له، وربما نقل من كلام السَّعد في مختصره، أو في غيره ما يكون بيانه فيه أتم، أو لم يذكره في الشَّرْح أصلاً، وقد ينقل من كلام صاحب الأصل في الإيضاح، ومن حواشي أبي العبَّاس ابن البنَّاء على الكشَّاف؛ ما له تعلُّقٌ بالآية.

وبالنظر في الكتاب نجد أنَّ المنجور قد استهلَّه بمقدِّمة تبيِّن سبب تأليفه، والمنهج المتَّبع فيه، وأهمَّ مصادره، وعنوانه؛ كما مرَّ، ثُمَّ تتبع الآيات الواردة في المطول آيةً آية؛ مترسِّماً الخطوات المنهجية التالية:

---

(١) انظر: ص١٤١- ١٤٤ من هذا الكتاب.

أولاً: الجمع والترتيب

أ- قام المنجور باستقراء المطول، واستخراج ما فيه من آيات تربو على خمسمائة آية، وقد فاته ذكر شواهد المجاز المرسل[١]، والإرصاد في علم البديع[٢]، وبضع آيات أُخَر مبينة في مواضعها من الكتاب[٣].

ب- رتَّب الآيات ترتيباً قرآنياً، يجمع آيات كلِّ سورةٍ مرتَّبةً؛ من سورة الفاتحة إلى سورة الضحى[٤]، وينبِّه على ما لم يطَّلع على شيء منها في المطول بنحو قوله: ليس فيها شيءٌ -فيما علمتُ- والله أعلم.

ج- عرض ما تبقَّى من قصار المفصَّل من سورة الشَّرح إلى الختم عرضاً مجملاً، يتناول الآيات المستشهد بها آيةً آية[٥]، وسكتَ عمَّا لم يسشهد بشيء منها في المطول.

د- أضاف إلى ما ذكَرَه السَّعد من آيات جملةً أخرى من نظائرها، إتماماً للفائدة، وتحقيقاً للغاية من تأليف الكتاب؛ كما هو مبيَّن في مواضعه من التحقيق[٦].

---

(١) انظر: المطول: ٣٥٤- ٣٥٧

(٢) انظر: المصدر نفسه: ٤٢٢.

(٣) انظر: ٩٤٣، ٩٥٥ من هذا الكتاب.

(٤) انظر: ١٤٥، ٩٧٦ من هذا الكتاب.

(٥) انظر: ٩٧٧، ١٠٠١ من هذا الكتاب.

(٦) انظر: ٢٠٤، ٢٩٤، ٥٢٧، ٥٦٥ من هذا الكتاب.

ثانياً: العرض والتحليل

أ- درس المنجور الآيات المتسشهد بها دراسةً تطبيقيةً مفصَّلةً في ضوء الأصول العلمية المقرَّرة في هذا الفن، وساق آراء السَّعد وتحليلاته كاملةً غير منقوصة، لكنَّه مع ذلك لم يتقيَّد بما في المطول، وإنَّما تصرَّف تصرفاً أبرز شخصيته، ودلَّ على جهده في الكتاب.

ب- عني بذكر الآيات في مواضعها، والإشارة إلى ما فيها من بلاغة، وإيراد كل ما ما يتعلَّق بها من كلام الخطيب في التلخيص والسَّعد في المطوَّل، والاقتباس للمقارنة -أحياناً- من كلاهما في الإيضاح والمختصر، والتعليق على ذلك مفيداً -في كثير من المواضع- من حاشية السيد الشريف الجرجاني، وحاشية ابن البنا على الكشَّاف فيما له تعلُّق بالآية.

ج- كان يبسط المسألة البلاغية في أوَّلِ شواهدها، ولا يقتصر على بيان وجه الاستشهاد، ثُمَّ يشير إليها بإيجاز فيما يتلو من شواهد؛ اكتفاءً بما سبق من تفصيل؛ فجاء الكتاب مبسوطاً في كثير من أجزائه وموجزاً مختصراً في أجزائه الأخرى؛ لتعدُّد الشواهد القرآنية في المسألة الواحدة.

د- حرص على ربط أجزاء الكتاب بعضها ببعض، والاستغناء عن التكرار بالإحالة على الآيات السابقة واللاحقة[1].

هـ- اشتمل الكتاب على كثيرٍ من مباحث المطول، واحتفظ بأبرز سماته في التحليل والمناقشة ووضع الأسئلة الافتراضية؛ من مثل قوله[2]: قال المصنِّف: والاستعارة: ما تضمَّن تشبيهَ معناه بما وُضِع له.

---

(١) انظر: ١٤٨، ١٧١، ٩٥٣ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ٢١٦، ٢٢١ من هذا الكتاب.

والمراد بمعناه ما عُنِيَ باللفظ، واستُعْمِل اللفظ فيه؛ فعلى هذا لا يتناول قولُنا: ما تضمَّن تشبيه معناه بما وُضِع له -اللفظَ المستعملَ فيما وضع له، وإن تضمَّن تشبيهَ شيء به، نحو: زيدٌ أسدٌ، ورأيت زيداً أسداً، ورأيتُ به أسداً؛ لأنَّه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع لَمْ يصحَّ تشبيهُ معناه بالموضوع له؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه، على أنَّ «ما» في قولنا: ما تضمَّن عبارةٌ عن المجاز؛ أي مجازٌ تضمَّن؛ بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، «وأسد» في الأمثلة المذكورة ليس بمجازٍ؛ لكونه مستعملاً فيما وُضِعَ له.

وفيه نَظَرٌ؛ لأنّاَ لا نُسَلِّم أنَّ أسداً في نحو قولنا: زيدٌ أسدٌ مُسْتَعْمَلٌ فيما وُضِعَ له، بل هو مستعملٌ في معنى الشُّجاع؛ فيكون مجازاً واستعارةً؛ كما في: رأيت أسداً يرمي، بقرينة حمله على زيد، ولا دليلَ لهم على أنَّ أداة التشبيه -هاهنا- محذوفة، وأنَّ التقدير: زيدٌ كأسد.

فإن قلتَ: قد استَدَلَّ صاحب المفتاح على ذلك بأنَّك إذا قلتَ: زيدٌ أسدٌ، أوْقَعْتَ أسداً على زيد، ومعلومٌ أن الإنسان لا يكون أسداً؛ فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته قصداً إلى المبالغة.

قلتُ: لا نُسَلِّم وجوب المصير إلى ذلك، وإنما يجب إذا كان أسدٌ مُسْتَعْمَلاً في معناه الحقيقيِّ، وأمَّا إذا كان مجازاً عن الرَّجُل الشُّجاع فَصِحَّةُ حَمْله على زيدٍ ظاهرةٌ.

وتحقيق ذلك أنَّا إذا قلنا في نحو: رأيتُ أسداً يَرمِي أنَّ أسداً استعارةٌ، فلا نعني أنَّه استعارةٌ عن زيد، إذ لا ملازمةَ بينهما ولا دلالة عليه، وإنَّما نعني أنَّه استعارةٌ عن شَخْصٍ موصوفٍ بالشجاعة، فقولنا: زيدٌ أسد أصله

زيد رجُلٌ شُجاعٌ كالأسد؛ فَحَذَفْنا المشبَّهَ واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارةً، ويدُلُّ على ما ذكرنا أنَّ المشبَّه به في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلَّق به الجارُّ والمجرورُ؛ كقوله:

أَسَدٌ عَلَيَّ وفي الْحُرُوبِ نَعَامَةٌ

أَيْ: مُجْتَرِئٌ عَلَيَّ صَائلٌ، وكقوله:

وَالطَّيْرُ أَغْرِبَةٌ عَلَيْهِ

أَيْ: باكيةٌ، وكقوله عليه السلام: «**هُمْ يَدٌ على مَنْ سِواهُمْ**» وأنَّه كثيراً ما يكونُ بحيثُ لا يَحْسُنُ دُخُولُ أداة التشبيه عليه؛ كما نقلنا عن عبد القاهر، وكذلك الكلام في نحو: لَقِيتُ من زيدٍ أسَداً؛ أيْ شُجاعاً كالأسد.

وأمَّا إذا تُرِكَ المشبَّهُ بالكُلِّية لكن أُتِيَ به بوجه التشبيه؛ نحو: رأيتُ أسَداً في الشجاعة، وكقوله:

وَلاَحَتْ مِنْ بُرُوجِ الْبَدرِ بُعْداً بُدُورُ مهاً تَبَرُّجُهَا اكْتِنَانُ

ففيه إشكالٌ؛ لأنَّ تَرْكَ المشبَّه لفظاً وتقديراً وإجراءَ اسم المشبَّه به عليه يقتضي أن يكون هذا استعارةً، وذِكْر وجْه الشبه يقتضي أن يكون تشبيهاً؛ أيْ رأيتُ رجُلاً كالأسَدِ في الشجاعة، ولا حت من قصور مِثْل بُرُوج الْبَدْرِ في الْبُعْد، فبينهما تدافع، كذا ذكره صدرُ الأفاضل في ضِرام السِّقط.

والظَّاهر أنَّ هذا من باب التشبيه؛ لأنَّ المراد بكون المشبَّه مُقَدَّراً أَعَمُّ من أنْ يكون محذوفاً جزء كلام؛ كما في قوله تعالى ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾[1].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨.

أو يكون في الكلام ما يقتضي تقديره؛ كما في قولنا: رأيتُ أسداً شجاعةً؛ بدليل أنَّهم جعلوا الخيط الأسودَ من قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ ﴾[1] تشبيهاً؛ لأنَّ بيان الخيط الأبيض بالفجر قرينةٌ على أنَّ الخيط الأسود- أيضاً- يتبيَّن سوادُهُ آخرَ الليل.

وأَبْعَدَ من ذلك ما يُشْعِرُ به كلامُ صاحب الكشَّاف مِنْ أنَّ قولَه تعالى: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ ﴾[2]، وقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾[3] من باب التشبيه المَطْوِيِّ فيه ذِكْرُ المشبَّه كما في الاستعارة، وهو مشكِلٌ؛ لأنَّ المشبَّهَ لَيْسَ بمذكور ولا مُقَدَّر.

ويمكن التَّفصِّي عن هذا الاشكال بأنَّ الاستعارةَ يجبُ أنْ تكونَ مُسْتَعْمَلةً في غير ما وُضِعَ اللفظ له، وعلامتُه أنْ يَصِحَّ وُقُوعُ اسمَ المُشَبَّه موقعَها، ولا يفوت إلاَّ المبالغةُ في التشبيه؛ فيَصِحُّ في نحو: رأيتُ أَسَداً أنْ يُقال: رأيتُ رجلاً شُجاعاً، وهذا ليس كذلك على ما يَظْهَرُ بالتَّأمُّل.

وكذا لا يصحُّ أنْ يُرَادَ بالبحرين الموصوفَيْن المؤمن والكافر؛ لأنَّ قوله ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ﴾[4] يُنْبِئُ

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٢٩.

(٣) سورة فاطر، الآية: ١٢.

(٤) سورة فاطر، الآية: ١٢.

عن أنَّه قَصَدَ التشبيه لا الاستعارة، وأراد تَفْضِيل البحر الأُجاج على الكافر؛ بأنه قد قد شارك العَذْبَ في مَنَافِعَ، والكَافِرُ خِلْوٌ عن المنفعة، فهو في طريقة قوله تعالى ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾[1].

ولخفاء ذلك ذَهَبَ كثيرٌ مِن الناس إلى أَنَّ الآيتين مِن قبيل الاستعارة، وأنَّ صاحِبَ الكشَّاف أَوْرَدَهُما مثالين للاستعارة، ولا يخفى ضَعْفُه على مَنْ يَتأمَّلُ لفظَ الكَشَّاف. انتهى

ثالثاً: النقل والتوثيق

أ- حشد المنجور في الكتاب نصوصاً من التلخيص والمطول وغيرهما، محتفظاً بعبارات أصحابها في كثير من الأحيان؛ مع دِقَّة في النقل والعزو وتمييز للكلام المنقول، والإشارة إلى ما فيه من تصرُّفٍ إن كان النقل بالمعنى[2].

ب- عني بتوثيق النقول، وعزوها إلى مصادرها؛ ملتزماً بالإشارة إلى التلخيص **بالأصل**، وإلى المطول **بالشَّرح**، وقد يكتفي بعبارة «قال في غيره» فيما ينقله عن كتب السَّعد الأخرى[3].

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٧٤.

(٢) انظر: - على سبيل المثال-: ص٣٦٩، ٣٧٠، ٦٢٢، ٩٨٤من هذا الكتاب.

(٣) انظر: - على سبيل المثال-: ص ٩١٦ من هذا الكتاب.

رابعاً: طريق الاستشهاد:

أ- بلغ مجموع ما استشهد به من آيات (٤٤٨) ثمانية وأربعين وأربعمائة شاهد، منها ما هو آية[١]؛ كقوله تعالى ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾[٢] أو بعض آية؛ كقوله تعالى ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾[٣] ومنها ما هو أكثر من آية[٤]؛ كقوله تعالى ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ۝١٣ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ ۝١٤﴾[٥]، وقوله سبحانه ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۝١٧ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۝١٨ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۝١٩ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ۝٢٠﴾[٦].

ب- من تلك الشواهد ما ورد في مسائل خلافية؛ كشواهد المجاز العقلي[٧]، ومنها ما اختلف في توجيهه؛ كبعض شواهد التقديم والاختصاص[٨]، إلاّ أنَّ أكثرها كان لتقرير القواعد البلاغية وإيضاحها[٩].

ج- تعَّددت الشواهد الأخرى غير القرآنية في تضاعيف الكتاب؛ لتشمل الأحاديث والآثار والأشعار، وما روي عن العرب من أمثالٍ وأقوالٍ، وسيُفْرَد كل منها بفهرس شاملٍ في نهاية الكتاب، إن شاء الله.

---

(١) انظر: – على سبيل المثال-: ص٩٤٤ من هذا الكتاب.

(٢) سورة القيامة، الآية: ٢٣.

(٣) سورة الإنسان، الآية: ٨.

(٤) انظر: ص ٩٤٩، ٩٥٨ من هذا الكتاب.

(٥) سورة الغاشية، الآيتان: ١٣،١٤.

(٦) سورة الغاشية، الآيات: ١٧،٢٠.

(٧)انظر: ص ٩٨٥ من هذا الكتاب.

(٨) انظر: ص٤٢٥ من هذا الكتاب.

(٩) انظر: ص٣٥٠، ٥٧٢ من هذا الكتاب.

المبحث الرابع: مصادر الكتاب

صرَّح المنجور بأهم مصادر الكتاب في مقدِّمته، وذكر عدداً آخر منها في ثناياه، ولا تكاد تخلو صفحةٌ من صفحاته من ذكر عالمٍ أو كتابٍ أو قولٍ؛ لا سيما فيما ينقله عن المطول، ولم يدَّعِ أنّه وقف على ذلك بنفسه، أو نقل عنه مباشرةً، وإن أورد كثيراً منها بعبارته، لا بعبارة مصدره.

وفيما يلي عرضٌ لمصادره التي صرَّح بالنقل عنها مرتَّبةً بحسب تأريخ وفاة أصحابها.

١- **الكشّاف**؛ للزمخشري[١]، المتوفى سنة ٥٣٨هـ.

٢- **نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز**؛ لفخر الدين الرازي، المتوفى سنة ٦٠٦هـ[٢].

٣- **المصباح**؛ لبدر الدين بن مالك، المتوفى سنة ٦٨٦هـ[٣].

٤- **حاشية بن البنّاء على الكشّاف**، لأبي العباس بن البنّاء، المتوفى سنة ٧٢١هـ[٤].

٥- **التلخيص**؛ للخطيب القزويني، المتوفى سنة ٧٣٩هـ[٥].

---

(١) انظر: ص٧٧٧، ٨٠٨ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ص٥١٣ من هذا الكتاب

(٣) انظر: ص٢٤٨، ٢٥٠ من هذا الكتاب.

(٤) انظر: - على سبيل المثال-: ص١٤٤، ٣٠٢، ٣٣٦، ٩٧٨ من هذا الكتاب.

(٥) انظر:-على سبيل المثال-: ص١٤٦، ٢٠١، ٣٠٠، ٥٠١، ١٠٠١ من هذا الكتاب.

٦- **الإيضاح**؛ للخطيب القزويني، أيضاً[(١)].

٧- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**؛ لابن أُمِّ قاسم المرادي، المتوفى سنة ٧٤٩هـ[(٢)].

٨- **المطول**؛ لسعد الدين التفتازاني[(٣)].

٩- **المختصر**؛ له أيضاً[(٤)].

١٠- **حاشية السّعد على الكشّاف**[(٥)].

١١- **شرح المفتاح**؛ له أيضاً[(٦)].

١٢- **حاشية السَّيِّد الشَّريف الجرجاني على المطوّل**[(٧)].

١٣- **تفسير البسيلي**، لأحمد بن محمد البسيلي، المتوفى سنة ٨٣٥هـ[(٨)].

١٤- **شرح التلخيص**؛ لإبراهيم بن فايد الزواوي، المتوفى سنة ٨٥٧هـ[(٩)].

١٥- **اليسِّيتَني**- شيخ المنجور- المتوفى سنة ٩٥٩هـ[(١٠)].

---

(١) انظر: ص ٤٣١، ٥٢٩، ٩٦٦ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ص٨٧٨، ٩٤٤ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: - على سبيل المثال-: ص٢١٥، ٢٩٩، ٤٠٢، ١٠٠١ من هذا الكتاب.

(٤) انظر: ص٢٦٨، ٥٢٨، ٧٢٤ من هذا الكتاب.

(٥) انظر: ص١٩٥ من هذا الكتاب.

(٦) انظر: ص٢٤٦، ٢٥١، ٤٨٢ من هذا الكتاب.

(٧) انظر: - على سبيل المثال-: ص:١٤٣، ١٥٢، ١٩٥ من هذا الكتاب.

(٨) انظر: ص٧٣٧ من هذا الكتاب.

(٩) انظر: ص٩٦٣ من هذا الكتاب.

(١٠) انظر: ٦٧٧، ١٠٠٠ من هذا الكتاب.

أمَّا المصادر التي ذكر آراء أصحابها، و لم ينقل عنها مباشرة، فهي:

١- **دلائل الإعجاز**؛ لعبد القاهر الجرجاني[١]، المتوفى سنة ٤٧١هـ.

٢- **المثل السائر**؛ لابن الأثير[٢]، المتوفى سنة ٦٣٦هـ.

٣- **مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السكاكي**[٣]، المتوفى سنة ٦٢٦هـ.

وأمَّا ما ورد من مصادر فيما اشتمل عليه الكتاب من نقول؛ فلا حاجة لذكره، وربَّما كان في الوقوف عنده خروجٌ بهذا المبحث عن حدوده وطبيعته.

---

(١) انظر: ص١٨١ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ص١٦٧ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: ص٤٧٤، ٥١٠ من هذا الكتاب.

المبحث الخامس: تقويم الكتاب

أولاً: مزايا الكتاب

تصدَّى المنجور في هذا الكتاب لدراسة الآيات الواردة في كتاب المطوَّل لسعد الدين التفتازاني دراسةً مستفيضةً تكشف عن إبداعٍ وتميُّزٍ في مواطنَ كثيرةٍ، منها:

أ- شرف موضوع الكتاب، وتفرُّده بدراسة الشواهد القرآنية في التراث البلاغي، واشتماله على ما يربو على خمسمائة آيةٍ كان معظمُها قطبَ الرَّحى في الدراسات البلاغية قروناً متطاولة إلى يوم الناس هذا.

ب- أهميته في الدِّراسات القرآنية والبلاغية على حدٍّ سواء؛ لاختصاصه ببلاغة القرآن الكريم، وبيان هذا الكتاب المعجز الذي لا تنقضي عجائبه، ولا تفني غرائبه، ولا يخلق على كثرة الرد، ولا يحيط بأسراره إلاَّ العليم الحكيم، ولاعتماده في ذلك على المطوَّل، وهو أوفى مؤلَّفٍ في بحوث البلاغة، وأوضح شروح التلخيص منجهاً وأسلوباً؛ مع كثرة البحث والتعمُّق والاستنباط لأسرار ما يستشهد به من آي الذكر الحكيم.

ج- الالتزام بمنهج واضحٍ وترتيب قرآني مألوفٍ لكلِّ المشتغلين بالدراسات العربية والإسلامية؛ كما تقدم في منهج الكتاب[1].

د- عدم الاقتصار على ما في المطوَّل من آياتٍ وتحليلٍ، وذِكْرُ جملةٍ

---

(١) انظر: ص٧٢ من هذه الدراسة.

من نظائر الآيات، وكثيرٍ من آراء أساطين البلاغة؛ كالزمخشري والرازي والخطيب القزويني والشَّريف الجرجاني وغيرهم؛ ممَّن لا تزال كُتُبهم حبيسة الخزائن تنتظر مَنْ يزيح عنها غبار الزمن؛ كما تقدَّم في مصادر الكتاب.

٥- الإفادة ممَّا في كتب السَّعد الأخرى؛ ممَّا بيانُه فيه أتم، أو كان على خلاف ما ورد فيه، أو لم يذكره في المطوَّل أصلاً؛ ممَّا يدل على سعة اطِّلاع المنجور، ودِقَّة ملاحظته.

فمن الأوَّل **قوله**(١): وفي الشَّرح: الحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلَّق بالفضائل أو بالفواضل ...

وقال في المختصر: الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلَّق بالنعمة أو بغيرها...

قال(٢): هذا كلامه، فزاد في تعريف الحمد قيد قصد التعظيم احترازاً عمّا كان على قصد التهكُّم والسخرية؛ كقوله عزَّ وجل ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ ﴾(٣).

ومن الثاني **تعقيبه** على قول السَّعد(٤): «وبهذا يبطُل ما ذكَره الشَّارح العلاَّمة».

---

(١) انظر: ص١٤٩ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ص١٥٢ من هذا الكتاب.

(٣) سورة الدخان، الآية: ٤٩.

(٤) انظر: ص٤٧٥ من هذا الكتاب.

بقوله: «وقد اختار السَّعْدُ في شرح المفتاح ما قاله الشَّارح العلاَّمة»، وذكر نصَّ كلامه[١].

ومن الثالث **قوله** [٢]: «ولم يتكلَّم فيه على ما يتعلَّق بمجاز **لعل** في نحو قوله تعالى ﴿**لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾[٣]، وقد تكلَّم على ذلك في شرح المفتاح عند كلامه على الاستعارة التبعية» وساقَ كلامَه[٤].

و- كثرةُ شواهد الكتاب، وتنوُّعها، واختلاف دِلالاتها، وإيرادها للموازنة - أحياناً- لبيان فضل النظم القرآني على غيره مِمَّا قد يكون على شيءٍ من معناه أو مبناه.

ومن ذلك الاستشهاد بقولهم: **القتل أنفى للقتل**، وبيانُ ما لقوله تعالى﴿ **وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ** ﴾[٥] من فضل عليه في الشُّمول، والإيجاز، واطِّراد الحُكْم والخلوِّ من التكرار، وغيرهما؛ ممَّا هو مبسوطٌ في موضعه من الكتاب[٦].

---

(١) انظر: ص٤٨٢ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ٢٣٧ من هذا الكتاب.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٢١.

(٤) انظر: ص ٢٥١ من هذا الكتاب.

(٥) سورة البقرة: من الآية ١٧٩.

(٦) انظر: ص٣٢٠-٣٢٤ من هذا الكتاب.

وكذلك قول الزمخشري [١]: جاء ﴿فَتُثِيرُ﴾[٢] على المضارعة دون ما قبلَه وما بعده؛ لتُحكَى الحال التي تقع فيها إثارة الرياح السَّحابَ، وتُستَحضَر تلك الصُّورة البديعة الدَّالة على القدرة الربانية، وهكذا يفعلون بفعلٍ فيه نوع تميُّز وخصوصيَّة بحال تستغرب أو تَهُمُّ المخاطب وغير ذلك؛ كما قال تأبَّطَ شرّاً:

بِأَنِّي قَدْ رَأَيْتُ الْغُولَ تَهْوِي ... بِسَهْبٍ كالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانِ
فَأَضْرِبُهَا بِلاَ دهَشٍ فَخَرَّتْ ... صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْجِرَانِ

لأنَّه قَصَد أن يُصوِّرَ لقومه الحالة التي تشجَّع فيها-بزعمه- على ضرب الغول كأنَّه يبصِّرهم إيَّاها، ويطلعهم على كُنْهِها مشاهدةً؛ للتعجيب من جرأته على كلِّ هولٍ، وثباته عند كلِّ شدَّة.

وكذلك سَوْقُ السَّحاب إلى البلد الميت وإحياء الأرض بعد موتها لَمَّا كانا من الدلائل على القدرة الباهرة قيل: فسقنا، وأحيينا معدولاً بهما عن لفظ الغيبة إلى ما هو أدخل في الاختصاص وأدلُّ عليه. انتهى.

وقال الإمام المحقِّق أو العبَّاس بن البنَّاء: الإرسالُ مَنْسُوبٌ لله، والإثارة منسوبةٌ للرِّياح، فهو فعلٌ نُسِبَ إلى مخلوقٍ ورتِّب على فعلِ الله، وفعلُ الله سابق على فِعْل الخلق وسببٌ فيه؛ فَعُبِّر بالماضي عن السَّابق،

---

(١) انظر: ص ٧٧٧-٧٧٨ من هذا الكتاب.

(٢) سورة فاطر: من الآية ٩.

وبالمضارع عن اللاّحق، وما بعد الإثارة من السَّوق والإحياء منسوبٌ لله تعالى؛ فَعُطِفَ على الإرسال دون الإثارة، وقول تأبط شرّاً:

لقيتُ الغولَ...

فأضربها فخرَّتْ...

الذي نظَّر به الزمخشري الآية ليس بمطابقٍ لها؛ لأنَّ الضرب سببٌ في كونها خرَّت، وليس إثارة السحاب علَّة في سوق الله إيَّاها، وكان حقُّ الشَّاعر أن يقول: فضربتهُا فتخرُّ، ولكنَّ الشِّعر موضع تخييل لا موضع تحقيق، وتأمَّل مباينة الآية للشِّعر المذكور في الالتفات، فإنَّ الإرسال والإثارة لم نحضر معه، ولا ندرك كونه إنشاءً، والسوق والإحياء مشاهدٌ بحضرتنا معه.

وقد يُتَأوَّل الشعر على معنى أسلوب الآية بأن يُقال: لقيتُ الغول؛ في معنى لقيتني الغول؛ لأنَّه لم يقصد لقاءها وهي قصدت لقاءه، واعتمد على المعنى لأجل الوزن، أو لأنَّه من لقائه على أنَّها قصدت لقاءه؛ فكان لقاؤها له سبباً في ضربه إيَّاها؛ فعبَّر عن السَّبب بالماضي، وعن المسبَّب بالمضارع، **وخرَّت** هو من فعلها، فعطفَه على فعلها ماضياً المدلول عليه بفعله.

ز- اشتمال الكتاب على شواهد قرآنية لكُلّ المسائل التطبيقية في البلاغة تقريباً؛ مِمَّا أثْرَى الكتاب، وأبرز الجانب التطبيقي في المطوَّل، وسأفرد أصول هذه المسائل بثبت شامل في نهاية الكتاب، إن شاء الله

تعالى، ومنها ما يلي:

١- **مراعاةُ حال المتكلِّم** في قوله تعالى ﴿ **وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ** ﴾[1].

حيث ذكر أنَّ تأكيد الحكم المنكر قد يترك؛ «لأنَّ نفس المتكلم لا تساعده على تأكيده؛ لكونه غير معتقد له، أو لأنَّه لا يَرُوجُ عنه ولا يُتقَبَّل على لَفْظِ التوكيد، ويُؤكَّد الحكمُ المُسَلَّم لِصِدْقِ الرغبة فيه والرَّواج.

قال صاحب الكشَّاف في قوله تعالى ﴿ **وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ** ﴾[2]: ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديراً بأقوى الكلامين وأوكدهما؛ لأنَّهم في ادِّعاء حدوث الإيمان منهم، لا في ادِّعاء أنهم أوْحَدِيُّون فيه، إمَّا لأنَّ أنفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث المُحرِّك من العقائد، وإمَّا لأنه لا يروجُ عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة، وأمَّا مُخاطبة إخوانهم في الإخبار عن أنفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صِدْقِ رغبة ووُفور نشاط، وهذا رائجٌ عنهم مُتَقبَّل منهم؛ فيكون مظِنَّةً للتحقيق ومئنَّةً للتوكيد»[3].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ السَّعد عقد لهذه المسألة مبحثاً في

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤.

(٣) انظر: ص٢٠٨ من هذا الكتاب.

المطول[١]، استأنس فيه بما في دلائل الإعجاز والكشَّاف، وقد أفاد منه المنجور في دراسة الآيات المستشد بها في هذا الصدد[٢]، ولعل في هذا ما يدحض ما ترُمَى به البلاغة العربية من قصور في هذا الجانب[٣].

٢- **تقديمُ المعمولِ على العامل لعارضٍ جعلَه نُصْبَ العين**، وذلك في قوله تعالى ﴿ وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ ﴾[٤].

بتقديم المجرور على الفاعل؛ لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة أصحاب القرية الرُّسل؛ فكان المقام مقام أن ينتظر السَّامع لإتمام حديث ذِكْر القرية؛ هل فيها منبتُ خيرٍ أم كلهًّا كذلك؟ فهذا العارض جعل المجرور نُصْبَ العين؛ بخلاف قوله في سورة القَصص ﴿وَجَآءَ رَجُلٞ مِّنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ يَسۡعَىٰ ﴾[٥] فإنَّه ليس فيه ذلك العارض[٦].

وقد حكى عن البسيلي أنَّ أبا عبد الله محمَّد بن سلامةَ كان يجيب بأنَّ تقديم «رجل» في سورة القصص لئلا يظن نبينا ﷺ أن الذي

---

(١) انظر: المطول: ٥٣.

(٢) انظر: ص٣٥٣ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: التبيان في البيان ٨٥-٨٧، قسم الدراسة؛ حيث فنَّد الأستاذ الدكتور عبد الستار حسين زموط هذه الدعوى، وبرهن على بطلانها، وقرَّر أنَّ البلاغيين لم يغفلوا حال المتكلم، فلا يحق لبعض المحدثين أن يتهمهم بإهمال هذا الجانب واصفاً بلاغتهم ببلاغة المخاطبين.

(٤) سورة يس: الآية ٢٠.

(٥) سورة القصص: الآية ٢٠.

(٦) انظر: ص٦٣٥، ٧٣٦ من هذا الكتاب.

جاء هو فرعون أو بعض أعداء موسى فيحزن لذلك، وأمّا في سورة يس؛ فتقدُّم ذكر المرسلين ينفي هذا الاحتمال[١].

٣- **الفصل والوصل** في قوله تعالى ﴿ **يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ** ﴾[٢] وفي سورة إبراهيم ﴿**وَيُذَبِّحُونَ** ﴾[٣] بالواو.

قال[٤]: « فحيثُ طرَح الواو جعلَه بياناً لـ﴿**يَسُومُونَكُمْ**﴾ وتفسيراً للعذاب، وحيث أثبتها جعل التذبيح كأنّه أربى على جنس العذاب وزاد عليه زيادةً ظاهرةً؛ كأنّه جنسٌ آخر».

٤- **الإطناب بالتكميل** في قوله تعالى ﴿ **أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ** ﴾[٥].

قال: [٦] «...ويسمَّى الاحتراس أيضاً، وهو أن يُؤتَى في كلامٍ يوهم خلاف المقصود بما يدفعه؛ كقوله:

فَسَقَى دِيَارَك -غَيْر مُفْسِدِها- صَوْبُ الْغَمَام وديمَةٌ تَهْمِي

...فالبيتُ مثالٌ للاحتراس في وسط الكلام، والآية مثالٌ له في آخره، وبيان الاحتراس في البيت: أن نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها؛ فدفع ذلك بتوسط قوله: غير مفسدها.

---

(١) انظر: ص٧٣٧ من هذا الكتاب.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٤٩.

(٣) سورة إبراهيم: من الآية: ٦.

(٤) ص: ٥٨١ من هذا الكتاب.

(٥) سورة المائدة: الآية ٥٤.

(٦) انظر: ص٣٩١من هذا الكتاب.

وبيانه في الآية: أنّه لو اقتُصِر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهّم أنَّ ذلك لضعفهم؛ فأتى على سبيل التكميل بقوله ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[١] دفعاً لهذا الوهم، وإشعاراً بأنَّ ذلك تواضعٌ منهم للمؤمنين؛ ولذا عُدِّي الذل بـــ«على»؛ لتضمُّنه معنى العطف؛ كأنَّه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلُّل والتواضع.

ويجوز أن تكون التعدية بـــ «على» للدِّلالة على أنّهم مع شرفهم وعُلوِّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم».

٥- **التشبيه في قوله تعالى ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾**[٢].

قال[٣]: «في الأصل: وهو -أي التشبيه- باعتبار طرفية إمَّا تشبيه مفرد بمفرد، وهما غير مقيدين؛ كتشبيه الخد بالورد».

وفي الشَّرح: وكتشبيه كلٍّ من الرجل والمرأة باللباس للآخر في قوله تعالى ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾[٤]؛ لأنَّ كلَّ واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس، أو لأنَّ كلَّ واحد يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة.

فإن قلتَ: أليس قوله ﴿لَّكُمْ﴾ و ﴿لَّهُنَّ﴾ قيداً في المشبَّه.

قلتُ: لا، إذ لا مدخَل له في التشبيه؛ لعدم توقف الاشتمال أو الصيانة عليه. انتهى

---

(١) سورة المائدة، الآية، ٥٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٣) انظر: ص٣٢٩، ٣٣٠ من هذا الكتاب.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

قلتُ: التشبيه في الآية من البليغ لحذف أداته؛ فهو كقولنا: زيدٌ أسدٌ، فيأتي فيه الخلاف، هل هو تشبيهٌ أو استعارة؟ وقد حقَّقْنا ذلك في قوله تعالى ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[1].

وفي حاشية الكشّاف للإمام أبي العباس بن البنّاء: ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ﴾[2]؛ ولم يقل إليكم وإليهن، ولم يضف لباسهن ولباسكم؛ لأنَّه لباس خاص لا يتعرَّف بالأشخاص، فاقتُطِع ليدل أنَّه نوعٌ من اللباس على حياله.

٦- **الاستعارة** في قوله تعالى ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ الَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴾[3].

حيث ذكر أنَّه قد مرَّ في غير موضع أنَّ الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع ستَّة أقسام، ومن جملتها أن يكون الطرفان حسيين والجامع عقليّاً، ومنه هذه الآية.

ونقل عن صاحب التلخيص والمطول أنَّ المستعار منه كشط الجلد عن لحم الشاة، والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل، وهما حسِّيان، والجامع ما يُعْقَل مِن ترتُّب أمرٍ على آخر.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٣) سورة يس، الآية: ٣٧.

أي حصول أمر عُقيبَ أمرٍ دائماً أو غالباً؛ كترتُّب ظهور اللحم على كشط الجلد، وترتّب ظهور الظُّلمة على كشف الضَّوء عن مكان الليل، وهذا معنى عقلي.

وبيان ذلك أن الظُّلمة هي الأصل، والنُّور طارئٌ عليها يسترها بضوئه؛ فإذا غربت الشَّمس فقد سُلِخَ النهار من الليل، أي كُشِطَ وأُزيل، كما يكشف عن الشَّيء الشَّيء الطَّارئ عليه الساتر له؛ فجعل ظهور الظُّلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه عنه[1].

٧- **تأكيدُ الْمَدْحِ بما يُشْبِه الذَّمَّ** في قوله تعالى ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٨﴾ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2].

حيث قال: «فيه تأكيدُ الْمَدْحِ بما يُشْبِه الذَّمَّ؛ كقوله:

وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ... البيت

أي ما عابُوا منهم إلاَّ أصلَ المناقب والمفاخر كلِّها، وهو الإيمانُ بالله تعالى، والتأكيدُ فيه من وجهين:

مِن جهةِ أنَّه كدعوى الشَّيء ببيِّنة؛ أي إن كان الإيمان عيباً ففيهم العيبُ.

والأَوْلَى أن يُنْظَم الدليل هكذا: لو كان فيهم عيبٌ لَكَانَ الإيمانُ عيباً، لكنَّ الثَّاني باطلٌ، فالْمُقدَّم مثلُه.

ومِنْ جهة أنَّ الأصل في الاستثناء هو الاتِّصال، فإذا ذكر بَعْدَ إلاَّ

---

(١) انظر: ٧٩٠ من هذا الكتاب.

(٢) سورة البروج، الآية: ٩-٨.

صِفَةَ مَدْحٍ كان فيه المدحُ على المدحِ والإشعار بأنَّه لم يجد صِفَةَ ذمٍّ حتَّى يُثبتها مع ما فيه من نوع خِلاَبَةٍ وتأخيذٍ للقلوب.

وقد مَرَّ تحقيقُ هذا في قوله تعالى في سورة المائدة ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾[1]؛ فراجعه»[2].

ح- التنويه بفصاحة القرآن الكريم، وردُّ ما لا يتفق وهذا المقصد العظيم من آراء وضوابط تُنَحِّي الذوق جانباً؛ مع أنَّ الذوق هو العمدة في هذا الميدان.

ومن ذلك القول بأنَّ التنافُر المخلَّ بفصاحة الكلمة يرجع إلى تقارب مخارج الحروف أو تباعدها، وقد ردَّه المؤلف بقول ابن الأثير[3]: ليس التنافرُ بسبب بُعْدِ المخارج؛ وأنَّ الانتقال من أحدهما إلى الآخر كالطَّفْرَة، ولا بسبب قربها؛ وأنَّ الانتقال من أحدهما إلى الآخر كالمشي في القيد؛ لِمَا نجد غير متنافر من القريب المخرج؛ كالجيش والشجي، وفي التنـــزيل ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾[4] ومن البعيد ما هو بخلافه؛ كـــ«مَلَع»، بخلاف «عَلِم»، وليس ذلك بسبب أنَّ الإخراج من الحلق إلى الشِّفة أيسر من إدخاله من الشَّفة؛ لِمَا نجد من **حُسْن غلب وبلغ، وحَلُم ومَلُح**، بل هذا

---

(١) سورة المائدة، من الآية: ٥٩.

(٢) انظر: ص٩٥٦، ٩٥٧ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: ص: ٧٩٩ من هذا الكتاب.

(٤) سورة يس، من الآية: ٦٠.

من أمرٍ ذوقي، وكلُّ ما عَدَّه الذَّوقُ الصحيحُ ثقيلاً مُتعسِّر النطق فهو متنافرٌ؛ سواء كان من قرب المخارج، أو بُعدها، أو غير ذلك.

قال(١): وقد سَبَق إلى بعض الأوهام أَنَّ اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سببُ الثِّقل الْمُخِلِّ بفصاحة الكلمة، وأنَّه لا يخرُج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة؛ كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيّاً، فلا تخرج سورةٌ فيها ﴿أَلَمۡ أَعۡهَدۡ﴾(٢) عن الفصاحة.

وأيَّدَه بعضهم بأنَّ انتفاء وصف الجزء؛ كفصاحة الكلمة مثلاً لا يوجب انتفاء وصف الكلِّ.

وهذا غلطٌ فاحشٌ؛ لأن فصاحة الكلمة مأخوذةٌ في تعريف فصاحة الكلام؛ فكيف لا يخرج الكلام الْمُشتمِل على كلمةٍ غير فصيحة عن الفصاحة، وفصاحةُ الكلمة جزءٌ من مفهوم فصاحةِ الكلام لا وصفٌ لجزئها، والقياس على وقوع مفردٍ غير عربي في الكلام العربي فاسدٌ؛ لأنَّه ممنوع، ولو سُلِّم فالمعنى أنَّه عربيٌّ الأسلوب والنظم، ولو سُلِّم فباعتبار الأعمِّ الأغلب، ولم يُشترَط في الكلام العربيِّ أن تكون كلُّ كلمةٍ منه عربية؛ كما اشتُرِط في فصاحة الكلام أن تكون كلُّ كلمة منه فصيحةً؛ فأين هذا من ذلك؟!

وعلى تقدير تسليم أنَّه لا يُخرِج السُّورة عن الفصاحة؛ لكنَّه يلزم

---

(١) ص: ٧٩٩، ٨٠٠ من هذا الكتاب.

(٢) سورة يس، من الآية: ٦٠.

كونها مشتملةً على كلامٍ غير فصيح، والقولُ باشتمال القرآن على كلامٍ غير فصيحٍ بل على كلمةٍ غير فصيحة ممَّا يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله، تعالى عمَّا يقول الظالمون عُلُوّاً كبيراً.

ومن ذلك قول الخطيب في بيت أبي تمام:

كريمٌ مَتى أَمْدَحْهُ أمدحْهُ وَالْوَرَى معي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُه وحْدِي

فإنَّ في أمدحه ثقلاً ما؛ لما بين **الحاء والهاء** من تنافر[1].

وقد ردَّه المنجور بقول السَّعد[2]:

ولعله أراد أنَّ فيه شيئاً من الثقل، فإذا انضم إليه أمدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخلُّ بالفصاحة، ولم يُرد أنَّ مجرد امدحه غير فصيح؛ فإنَّ مثله واقعٌ في التَّنْزِيل؛ نحو ﴿**فَسَبِّحْهُ**﴾، والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح ممَّا لا يجترئ عليه المؤمن، صرَّح بذلك ابنُ العميد، وهو أوَّل من عاب هذا البيت على أبي تمام.

ثُمَّ قال[3]: «هذا كلام الشَّارح في هذا المحلِّ، وانظُر كلامَه على قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ أَعْهَدْ**﴾[4]؛ فإنه مناسبٌ لهذا الموضع، والله تعالى أعلم».

ممَّا يُشعر بأنَّ توجيه السَّعد –هنا– لقول الخطيب لا يفي بالغرض،

---

(١) انظر: ص٨٧٥ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ص٨٧٥ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: ص ٨٧٦ من هذا الكتاب.

(٤) سورة يس، من الآية: ٦٠.

وأنَّ المناسب ما ذكَره في قوله تعالى ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾[١] من الإحالة إلى الذَّوق، لا إلى قرب المخارج أو بعدها، وإنَّما نشأ الثقل في البيت من تكرار **أمدحه**، لا من مجرَّد اجتماع **الحاء والهاء**؛ كما هو مُبَيَّنٌ في موضعه من الكتاب[٢].

ط- تخريج ما استشهد به الخطيب من آيات بينات في التورية على أوجه أخرى[٣]، لا ينظر فيها إلى المفردات، وإنما تؤخذ فيها الزبدة والخلاصة من التركيب.

وكان **الخطيب** قد ذكر[٤] أن التورية -وتُسمَّى الإيهام أيضاً- هي أن يُطلَق لفظٌ له معنيان قريبٌ وبعيدٌ، ويراد البعيد، وهي ضربان: مجرَّدة، وهي التي لا تجـامع شيئاً مما يلائم القريب؛ نحو ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[٥] ومرشَّحه؛ نحو ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْيدٍ﴾[٦].

وقد انبرى شراح التلخيص[٧] لتفنيد ما ذهب إليه في هاتين الآيتين، وذهبوا إلى أنَّ الأيد بمعنى القوة، لا تورية فيها، وأنَّ الاستواء تمثيلٌ، أو

---

(١) سورة يس، من الآية: ٦٠.

(٢) انظر: ص٧٩٩ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: ص٣٩٥، ٣٩٨، ٦٥٦، ٨٨٠ من هذا الكتاب.

(٤) التلخيص: ٣٥٩، ٣٦٠.

(٥) سورة طه، الآية: ٥.

(٦) سورة الذَّاريات، من الآية: ٤٧.

(٧) انظر: شروح التلخيص ٤:٣٢٥.

كناية، وهو ماذهب إليه الزمخشري من قبل(١).

وحملُ الآيتين على التورية أو المجاز لتعطيل صفة ثابتة لله -تعالى- مخالفٌ لِمَا عليه سلف الأمَّة من إثبات ما أثبته الله لنفسه من صفات الكمال من غير تعطيلٍ ولا تشبيه ولا تأويل.

والخلاف في المجاز قديم مشهور، وقد نفاه بعضُهم عن القرآن، وأئمَّة السَّلف متَّفقون على أنَّ آيات الصفات يراد بها الحقيقة، ويمتنع المجاز فيها.

أمَّا التورية، فلم أجد من القدماء مَن صرَّح بنفيها عن القرآن الكريم؛ حتى أولئك الذين خرَّجوا ما يذكر لها من أمثلة قرآنية على وجوه أخرى غير التورية.

لكن قد ذهب بعض المعاصرين(٢) إلى خُلُوِّ القرآن الكريم منها خلوّاً تامّاً، وعلَّل ذلك بأنها تختلف في طبيعتها عن طبيعة القرآن الكريم اختلافاً ظاهراً وتجانبه مجانبةً لا سبيل إلى التوفيق بينهما، وما يقال عن قيمتها البلاغية لا يغير من طبيعتها القائمة على الغش والخداع والتضليل والإيهام المتعمد المقصود(٣).

ولا أراني بحاجة إلى إيضاح أنَّ التورية لا تقوم على الخداع والتضليل، وأنَّ ما فيها من خفاء ليس مقصوداً لذاته؛ كما يقول

---

(١) انظر: الكشَّاف: ٢: ٥٣٠.

(٢) هو الدكتور محمد جابر فياض في بحث أفرده لذلك بعنوان التورية وخلو القرآن الكريم منها.

(٣) انظر: التورية وخلو القرآن منها ص٤٢.

الحداثيون، ولكنه طريق من طرق توالد المعاني وتكاثرها؛ لاحتياجه لمزيد من الفكر، والعمل الأدبي ترتفع قيمته على قدر ما يحتاج من الفكر؛ كما يفهم من منهج عبد القاهر وغيره.

وهذا لا يعني أنَّ القرآن الكريم كتاب تورية وإيهام، وإنَّما يعني أنَّه قرآن عربيٌّ مبينٌ يجري على أساليب العرب وطرائقها في التعبير، وسبلها في تزيين كلامها وتحسينه.

ي– التفرُّد بأقوال نقلها المؤلِّف بالتلقِّي عن شيخه اليسِّيتني، منها ما جاء في آخر الكتاب؛ قال[1]: كان شيخنا الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد اليسِّيتني –برَّد الله ضريحه– يقول: يَصِحُّ أن يفسَّر المستثنى منه في قولنا: لا إله إلا الله بمطلق المعبود، ويكون لنفى مُطلَق العبادة عن غير الله، تنزيلاً لوجود العبادة لغيره لَمَّا لم تقع في محلِّها منْزِلة عدمها، وتنْزِيل الشيء منْزِلة عدمه كـثيرٌ؛ كقوله ﴿**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ**﴾[2].

ك– التصدِّي للآراء الاعتزالية التي أخذت طريقها إلى بعض مصادر الكتاب بتأثير من الكشَّاف، ومن ذلك ما يلي:

١– **تعقيبه** على قول بدر الدين بن مالك[3]: فما جاءت لعل في مثل ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ**﴾[4]، إلاَّ بعد ما استعير الترجي لإرادة الطاعة دون المعصية من العبد الممكَّن منهما، ثُمَّ استعير لجانب المشبَّه **لعلَّ** اعتماداً على القرينة.

---

(١) انظر: ١٠٠٠ من هذا الكتاب.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ١٧.

(٣) انظر: ص٢٣٨ من هذا الكتاب.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

بقوله(١): وهذا اعتزالٌ صدر عن غير روية، والله تعالى أعلم.

٢- **تعقيبه** على ما ورد في المطول نقلاً عن صاحب الكشَّاف في قوله تعالى ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(٢) أنَّه يجوز أن يرُاد وإن كان الشيطان ينسينك قبل النهي مجالسة المستهزئين؛ لأنَّه ممَّا تنكره العقول، فلا تقعُد بعد أن ذكرناك قبحها(٣).

بقوله(٤): وما فسَّر به الزمخشري آية ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ﴾ اعتزال.

٣- الإشارة إلى ما ورد في حاشية الشريف الجرجاني على المطوَّل في كلام أعرض عن نقله؛ لأنَّه مبنيٌّ على أصل الاعتزال؛ بقوله(٥): ثُمَّ استمرَّ السَّيِّد على كلام الزمخشري المبني على أصل الاعتزال؛ ولهذا لم ننقله.

٤- إبراز تعقيب السَّعد على الزمخشري في تفسير معنى الاستثناء في قوله تعالى في سورة هود ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾(٦) أن أهل النار لا يُخلَّدون في عذاب النَّار وحده، بل يُعذَّبون بالزمهرير ونحوه من أنواع العذاب سوى عذاب النار(٧).

---

(١) انظر: ص٢٥٣ من هذا الكتاب.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٦٨.

(٣) انظر: ص٢٦٢ من هذا الكتاب.

(٤) انظر: ص٢٦٥ من هذا الكتاب.

(٥) انظر: ص٤٩٥ من هذا الكتاب.

(٦) سورة هود، الآية: ١٠٧.

(٧) انظر: ص٥٥١ من هذا الكتاب.

قال السَّعد[١]: كذا ذكَره صاحب الكشَّاف بناءً على مذهبه، وأمَّا عندنا فمعناه أنَّ فُسَّاق المؤمنين لا يُخَلَّدون في النار، وهذ كافٍ في صحة الاستثناء.

ل- الوقوف طويلاً عند الآية الكريمة ﴿ **وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ** ﴾[٢].

لاستجلاء آفاق رحبة من أسرار النظم القرآني المعجر في ضوء ما ورد في دلائل الإعجاز والكشَّاف والمفتاح والإيضاح؛ ممَّا لم يشر إليه صاحب المطوَّل[٣].

م- التنبيه على ما وقَع لصاحب المطوَّل من سهوٍ أدَّى إلى شيءٍ من التناقض، أو الإخلال بالمقصود.

- من ذلك تعقيبه على قول السَّعد[٤]:

فإن قلت: قد جاء استعمال **الماضي** مع إذا في السيئة منكَّراً في قوله ﴿ **فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا** ﴾[٥]، ومعرَّفاً في قوله ﴿ **وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ** ﴾[٦]، فما وجهه؟

---

(١) انظر: ص٥٥١ من هذا الكتاب.

(٢) سورة هود، من الآية: ٤٤.

(٣) انظر: ص٥٢٧- ٥٣٧ من هذا الكتاب.

(٤) انظر: ص٤٧٦ من هذا الكتاب.

(٥) انظر: ص٤٧٧ من هذا الكتاب.

(٦) سورة فصلت، الآية: ٥١.

قلتُ: أمَّا الأوَّل فللنَّظر إلى لفظ **المس** المنبئ عن معنى القِلَّة، وإلى تنكير الضُرِّ المفيد التقليل.

قال[1]: قيل ما ذكر -**هنا**- من أنَّ لفظ المس ينبئ عن معنى القلَّة منافٍ لقوله في تنكير المسند إليه: لا دِلالة للفظ المسِّ في قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾[2] على التقليل؛ بدليل قوله تعالى ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[3].

ومنه التعقيب على قول السعد[4]: وحذف الشَّرط في الكلام كثيرٌ، وسنتعرَّض له في بحث الإيجاز إن شاء الله تعالى.

قال[5]: لم يفِ بما وعد، وذلك أنَّ المصنِّف قال في الإيجاز في أثناء تفصيله لجزء الجملة المحذوف: أو شرط؛ كما مرَّ، قال الشَّارح: أي في آخر باب الإنشاء. انتهى؛ فأين هذا التعرُّض؟.

ومن ذلك تعقيبه على قول السَّعد[6]: لا يخفى أنَّه لا يحسُن عطف الأمر للمخاطَب على الأمر لمخاطَبٍ آخر إلا عند التصريح بالنداء؛ نحو: يا زيد قم، واقعد يا عمرو.

---

(١) سورة الزمر، من الآية: ٤٩.

(٢) سورة مريم، من الآية: ٤٥.

(٣) سورة النور، من الآية: ١٤.

(٤) انظر: ص٨٤٥ من هذا الكتاب.

(٥) انظر: ٨٤٥ من هذا الكتاب.

(٦) انظر: ص٩٠٦ من هذا الكتاب.

قال[١]: في قوله: لا يخفى - إلى آخر نَظَرٌ؛ لقوله تعالى ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَاسْتَغْفِرِي لِذَنبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ ﴾[٢].

ن- بسطُ القول في مسائل الخلاف، والآيات المختلف في توجيهها بموضوعية وتجرُّدٍ وتحرير لمواطن النِّزاع.

ومن أشهر الآيات المختلف في توجيهها قوله تعالى ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ﴾[٣].

فالفعلان ﴿يَسْقُونَ﴾، و﴿تَذُودَانِ﴾ فعلان متعديان لم يذكر لهما مفعول.

وقد ذهب عبد القاهر والزمخشري إلى أنَّ المقصود مجرَّد إثبات الفعل فلا حاجة إلى تقدير المفعول، وذلك أنَّ موسى عليه السلام رحمهما وساعدهما؛ لكونهما على الذيادة؛ في حين أنَّ القوم على السقي، ولا علاقة للمسقي بذلك.

أمَّا السكَّاكي فقد ذكرَ الآية في شواهد مجرَّد الاختصار، وقدَّر المحذوف بيسقون مواشيهم وتذودان غنمهما.

واعترض عليه الخطيب، ورجَّح رأي الشيخين، لكنَّ التفتازاني والسَّيِّد رجَّحا قولَ السكَّاكي وارتضاه المنجور؛ كما هو مبيَّن في موضعه من الكتاب[٤].

ومما اختلف في توجيهه العطف في قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ

---

(١) انظر: ص٩٠٧ من هذا الكتاب.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٢٩.

(٣) سورة القصص، من الآية: ٢٣.

(٤) انظر: ص٧٣٨-٧٣٩ من هذا الكتاب.

ءَامَنُوا﴾[(١)] فقد جعله الزمخشري من عطف القصة على القصة؛ لأن المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾[(٢)] بينما يرى السكاكي أنّه عطفٌ على (قل) مراداً قبل ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾[(٣)].

أمَّا الخطيب فقد ذكر أنّه عطفٌ على محذوف يدلّ عليه ما قبله، أي فأنذرهم وبشر الذين آمنوا.

وقد وصف السعد ما ذكره الزمخشري بأنّه حسنٌ دقيق؛ لأنه يجوِّز عطف الإنشاء على الخبر من غير أن يجعل الخبر بمعنى الإنشاء أو العكس، بل يجوِّز عطف الحاصل من مضمون إحدى الجملتين على الحاصل من مضمون الأخرى.

لكنَّ السيد الشريف رفض أن تُفهمَ هذه القاعدة من كلام الزمخشري إذ أنه لا يدل عليها بهذا الإطلاق الذي ذكره السعد، وإنما هو بيانٌ لعطف القصة على القصة، واشتراط اتفاق الجملتين خبراً وإنشاءً في

---

(١) سورة البقرة، من الآية ٢٥.

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٤.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢١.

عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب مما لا نزاع فيه بين البلاغيين[١]، وقد سلكوا مسالك عدَّة في توجيه العطف في الآية ونظائرها كما هو مبين في موضعه من الكتاب[٢].

ومن المسائل المشهورة ما دار حول الاستعارة بالكناية وقرينتها من نقاش ذهب فيه الخطيب القزويني إلى أنها التشبيه المضمر في النفس الذي لم يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه، ودلَّ على هذا التشبيه بإثبات لازم المشبَّه به للمشبَّه، وإثبات هذا اللازم للمشبَّه استعارةً تخييليَّة.

وقد تعقبه السعد بأن هذا التفسير لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغويَّة، وذكر أنَّ معناها الصحيح في كلام السلف هو ألا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه، واستدلَّ بما جاء في الكشَّاف في قوله تعالى ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾[٣]: شاع استعمال النقض في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة، لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين، وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه؛ فينبهوا بذلك الرمز على مكانه؛ نحو: شجاع يفترس أقرانه، ففيه تنبيه على أنَّ الشجاع أسد.

---

(١) انظر: حاشية الشريف الجرجاني: ٢٦٣.

(٢) انظر: -على سبيل المثال-: ٢٧٢-٢٧٤.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧.

ويستفاد من هذا أنَّ قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارة تخييليَّة بل قد تكون تحقيقيَّة؛ كاستعارة النقض لإبطال العهد.

وهذا هو رأي الجمهور الذي أوضحه السيد الشريف، كما نقله المنجور مفصلاً في قوله تعالى[1]: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾[2].

ومن مسائل الخلاف المشهورة بين السَّعد والسَّيِّد مسألة اجتماع الاستعارة التبعيَّة والتمثيلية في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾[3].

فذهب التفتازاني إلى جواز اجتماعهما، أمَّا الشَّريف الجرجاني فذهب إلى أنَّهما لا يجتمعان؛ كما هو مبسوط في موضعه من الكتاب[4].

وحاصله: أنَّ صاحب الكشَّاف ذكر أنَّ معنى الاستعلاء في قوله ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ مَثَلٌ لتمكُّنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسُّكهم به، شُبِّهت حالُهم بحال من اعتلى الشيء وركبه.

وذهب السَّعد في حواشيه عليه إلى أنَّ قوله: ومعنى الاستعلاء مثلٌ، أي تمثيلٌ وتصويرٌ لتمكُّنهم من الهدى؛ يعني أنَّ هذه الاستعارة تبعيةٌ تمثيلٌ.

أمَّا التبعية فلجريانها -أولاً- في متعلّق معنى الحرف، وتبعيتها في الحرف، وأمَّا التمثيل فلكون كلٍّ من طرفي التشبيه حالةً منتزعةً من عدة أمور:

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٧.

(٢) انظر: ص٢٧٤-٢٧٩ من هذا الكتاب.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٥.

(٤) انظر: ص١٩٥-٢٠٠ من هذا الكتاب.

وقال السّيِّد: إنَّ قوله تعالى ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ يحتمل وجوهاً ثلاثة:

أحدها: أن يُشبَّه الهدى بالمركَب الموصل إلى القصد؛ فَيُثْبت له بعضُ لوازمه، وهو الاستعلاء، على طريق الاستعارة بالكناية.

ثانيها: أن يُشبِّه تمسُّكُ المتقين بالهدى باعتلاء الراكبِ في التمكُّن والاستقرار؛ وحينئذ تكون كلمة «على» استعارةً تبعيةً.

الثالث: أن تُشَبَّه هيئةٌ مركَّبَةٌ من المتقي والهدى وتمسُّكه به راكباً مستقرّاً عليه بهيئة مركَّبةٍ من الرّكوب والمركب واعتلائه عليه متمكناً.

وعلى هذا ينبغي أن يذكر جميع الألفاظ الدالة على الهيئة الثانية، ويراد به الهيئة الأُولى؛ فيكون مجموع تلك الألفاظ استعارةً تمثيلية، كلٌّ واحد من طرفيها منتزعٌ من أمور متعدِّدة، ولا يكون في شيءٍ من مفردات تلك الألفاظ تصرُّفٌ بحسب الاستعارة، بل هي على حالها قبل الاستعارة؛ فلا يكون هناك- حينئذٍ استعارةٌ تبعيةٌ في كلمة «على» كما لا استعارةٌ تبعيةٌ في الفعل في قوله: تُقَدِّم رِجْلاً وتؤخر أخرى، إلاَّ أنه اقتصر في الذّكْر مِن تلك الألفاظ على كلمة «على»؛ لأنَّ الاستعلاء هو العُمدة في تلك الهيئة؛ إِذْ بعد ملاحظته يقرُبُ الذِّهن إلى ملاحظة الهيئة واعتبارها؛ فجعل كلمة (على) بمعونة قرائن الأحوال قرينة دالة على أن الألفاظ الأُخَر الدالة على سائر أجزاء تلك الهيئة مُقَدَّرة في الإرادة؛ فقد دُلَّ بهذا على سائر الأجزاء قصداً؛ كما قُصِدَ الاستعلاء بكلمة «على».

ولا مساغ لأنْ يُقال: استعيرتْ كلمة «على» وحدها من الهيئة الثانية للهيئة الأولى؛ وذلك لأنَّ الهيئة الثانية ليست بمعنى «على»، ولا

مُتَعَلَّق معناها الذي تسري الاستعارة منه إلى معناها، وأنَّ الهيئة الأولى ليست مفهومةً منها وحدها؛ فكيف تستعار هي من الثانية للأُولى؟.

س- التوجيه البلاغي لبعض القراءات القرآنية المستشهد بها في مواطن من الكتاب، بما لا يخرج في أصله عما في التلخيص والمطول والمختصر؛ مراعاةً لطبيعة الكتاب واختصاصه بما أورده السعد من آيات في المطول، ومن ذلك ما يلي:

١- حذف صدر الاستئناف في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ﴾[1] فيمن قرأ «يُسَبَّحُ»؛ بالبناء للمفعول؛ قال: «كأنه قيل من يسبحه؟ فقيل: رجال؛ أي يسبحه رجال»[2].

٢- استفهام التهويل في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ۝٣٠ مِن فِرْعَوْنَ﴾[3] فيمن قرأ «مَنْ فِرْعَوْنُ» بفتح الميم ورفع فرعون؛ فقد نقل عن المختصر أنَّه «لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها، وهو ظاهرٌ، بل المراد أنَّه لَمَّا وُصفَ العذابُ بالشِّدَّة والفظاعة زادهم تَهْويلاً بقوله «مَنْ فِرْعَونُ»؛ أي هل تعرفون من هو في فرط عُتُوِّه، وشدَّة تكبُّره، وشدَّة شكيمته، فما ظنُّكم بعذاب يكون المعذَّبُ به مثلَه، ولهذا قال: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾[4] زيادةً لتعريف حاله، وتَهْوِيل عذابه»[5].

---

(١) سورة النور، من الآيتين: ٣٦، ٣٧.

(٢) انظر: ص٧٠٨، ٧٠٩ من هذا الكتاب.

(٣) سورة الدخان، الآية: ٣١.

(٤) سورة الدخان، الآية: ٣١.

(٥) انظر: ص٨٦٥ من هذا الكتاب.

٣- استعمال إن موضع إذا في قوله تعالى: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[(١)] فيمن قرأ ﴿أَن﴾ بالكسر؛ حيث ذكر عن صاحب المطول أنَّ «الشرط -وهو كونُهم ﴿مُّسْرِفِينَ﴾ أي مشركين أمرٌ مقطوعٌ به، لكن جيء بلفظ **إن** لقصد التوبيخ على الإسراف وتصوير أنَّ الإسراف من العاقل في هذا المقام يجب ألا يكون إلا على مجرَّد الفرض والتقدير، كما تُفرَض المحالات؛ لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أنَّ الإسراف ممَّا لا ينبغي أن يصدُر عن العاقل أصلاً؛ فهو بِمَنْزِلة المحال ادِّعاءً بحسب مقتضىَ المقام»[(٢)].

وبعد؛ فهذه جملةٌ من مزايا الكتاب، وغيضٌ من فيض محاسنه، لكنَّ الصُورة لا تكتمل إلاَّ بالإشارة إلى ما قد يعتريه من هَنات لا يخلو منها عملٌ إنساني.

ثانياً: المآخذ على الكتاب

اشتمل الكتاب على بعض المآخذ العلمية والمنهجية، منها المكرر، ومنها ما وقَع مرَّةً واحدةً، ويمكن حملُه على السهو وسبق القلم، ومن أظهرها مايلي:

أ- الخطأ في نقل بضع آياتٍ من القرآن الكريم لم أجد بدّاً من ردها إلى أصلها؛ كما هو مبين في مواضعه من حواشي التحقيق[(٣)]؛ لأنَّ مكانة القرآن

(١) سورة الزخرف، الآية: ٥.

(٢) انظر: ص٨٥٧-٨٥٨ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: ص ٢٨٠، ٩١١ من هذا الكتاب.

ومَنْزِلته العظيمة تَجِلُّ عن أن نجامل فيه مخطئاً، أو أن نرعى فيه حقّاً لمؤلِّفٍ لم يلتزم الدِّقّة فيما يجب عليه أن يَلْزَم فيه غاية الضبط والإتقان.

ب- الخطأ في عزو آياتٍ إلى غير سورها، ووضعها في غير مواضعها، وذلك في مواطن معدودة، لا تعدو ما يأتي:

١- تقديم آية، أو تأخيرها عن موضعها في السورة.

كتقديم قوله تعالى في آخر سورة البقرة[١] ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾؛ إلى موضع نظيرها[٢] ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ**﴾[٣].

وتأخير قوله تعالى في سورة الأنفال[٤] ﴿**لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ**﴾[٥]، وقوله تعالى[٦] ﴿**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى**﴾[٧]، إلى ما بعد الآية: ٣٢، وكان الأولى ذكرهما قبل ذلك؛ مراعاةً لترتيبهما في السُّورة.

٢- عزو آية إلى غير سورتها في معرض الحديث عن نظيرتها.

كالخطأ في عزو قوله تعالى ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ**

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٦.

(٢) انظر: ص٣١٢ من هذا الكتاب..

(٣) سورة البقرة، من الآية: (١٣٤).

(٤) سورة الأنفال، من الآية: ٨.

(٥) انظر: ص٤٩٦ من هذا الكتاب.

(٦) سورة الأنفال، من الآية: ١٧.

(٧) انظر: ص٤٩٧ من هذا الكتاب.

﴿يَظْلِمُونَ﴾[١]، وهو بعض الآية ١١٨ من سورة النحل إلى سورة الإسراء عند الحديث عن نظائرها في سورة الحاقة[٢] وسورة الضحى[٣]، وكان قد ذكرها في موضعها من سورة النحل[٤].

٣- عزو آية إلى غير سورتها، ووضعها في غير موضعها.

وهو خطأٌ وقَع فيه مرَّةً واحدة؛ حين عدَّ قوله تعالى ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾[٥] آيةً من سورة ق[٦]، وأفردها -ثمة- بالحديث، ولم يشر إليها في موضعها من سورة الذاريات.

ج- ترك بعض ما ورد في المطوَّل من آيات من بينها شواهد المجاز المرسل، والإرصاد في علم البديع، وآيات أخر متفرقة من أبواب مختلفة؛ من غير ما سبَبٍ واضح إلا السهو والنسيان، وما قد يكون من نقصٍ فيما اعتمد عليه من نسخ المطوَّل.

ومن تلك الآيات قوله تعالى[٧] ﴿مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾[٨]؛ وقوله سبحانه[٩] ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ

---

(١) سورة النحل: الآية: ١١٨.

(٢) انظر: ص٩٣٥ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: ٩٧٥ص من هذا الكتاب.

(٤) انظر: ص٦١٢ من هذا الكتاب.

(٥) سورة الذاريات: من الآية: ٤٨.

(٦) انظر: ص٨٧٣ من هذا الكتاب.

(٧) سورة الأنعام: من الآية: ١٢٤.

(٨) انظر: المطول: ٤٦١.

(٩) سورة التوبة: من الآية: ١٠٤.

﴿عِبَادِهِۦ﴾[١]، وقوله تبارك اسمه[٢] ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾[٣].

د- مجارة السَّعد فيما وقع فيه من مخالفةٍ لمنهج السَّلف في بعض آيات الصفات؛ ممَّا أوقعه في المآخذ العقدية التالية:

١- تعطيل صفة اليدين في قوله تعالى ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[٤]، وجعلهما من المجاز المتفرِّع عن الكناية، أي هو جوادٌ من غير تصور يدٍ ولا بسط[٥].

وهذا تفويضٌ مُطلقٌ للمعنى والكيف، والحقُّ إثباتهما على سبيل الحقيقة، وتفويض الكيفية إلى الله عزَّ وجلَّ، فله منهما ما يليق بجلاله وعظمته.

٢- تعطيل صفة الاستواء في قوله تعالى ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[٦]، وحمل الآية على المجاز المتفرع عن الكناية أيضاً؛ لأنَّه لَمَّا كان الاستواء على العرش، وهو سرير الملك، ممَّا يرادف الملك جعلوه كنايةً عنه، ولَمَّا امتنع عندهم المعنى الحقيقي صار مجازاً[٧].

---

(١) انظر: المطول ١٠٦.

(٢) سورة المدثر: الآية: ٦.

(٣) انظر: المطول ٢٧٥.

(٤) سورة المائدة، من الآية: ٦٤.

(٥) انظر: ص٣٩٧- ٣٩٨ من هذا الكتاب.

(٦) سورة الرحمن: من الآية: ٥.

(٧) انظر: ص٦٥٦ من هذا الكتاب.

ومذهب السَّلَف أنَّ الله تعالى مستوٍ على عرشه استواءً يليق بجلاله من غير تحريفٍ ولا تكييفٍ ولا تعطيل.

٣- تأويل صفة المجيء في قوله تعالى ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[١]، وجعل ذلك من قبيل الإيجاز أو المجاز؛ ليكون المراد مجيء أمره أو عذابه[٢].

والأصل أن يجري الكلام على ظاهره ما لم تقم قرينةٌ معتبرة تنقله عن هذا الظاهر، ولا قرائن في أسماء الله وصفاته تمنع من إجرائها على ظواهرها، وقد اتَّفق أئمَّة السَّلف على أنَّ آيات الصفات يراد بها الحقيقة، ويمتنع دخول المجاز فيها[٣].

٥- الوهم في المراد **بالشَّارح** في قول الشريف الجرجاني[٤]:

«وقال هذا **الشَّارح** في حواشيه عليه»؛ حيث ظنَّ أنَّه بعض المتأخرين[٥]، وهو السَّعد نفسُه في حواشيه على الكشَّاف؛ كما يدل عليه السياق[٦]، لكنَّ ورود اسم صاحب الكشف في عباراتٍ سابقة في حاشية الشريف[٧] أوقع المنجور في هذا الوهم.

و- تواري شخصية المـــؤلف وراء ما قد يورده من نقولٍ قد تطول

(١) سورة الفجر، من الآية:٢٢.

(٢) انظر: ص٩٦٧ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: ص ٣٩٨ من هذا الكتاب.

(٤) انظر: ص١٩٥ من هذا الكتاب.

(٥) انظر: ص٢٠٠ من هذا الكتاب.

(٦) انظر: ص١٨٢ من هذا الكتاب.

(٧) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٣٨٣.

-أحياناً- واعتماده على الشَّريف الجرجاني في مناقشة آراء السعد.

ولا يخفى أنَّ المسائل البلاغية قد أشبعت بحثاً ودراسة في المطوَّل وحاشية الشريف الجرجاني عليه، وأنَّ مَنْ يأتي بعدهما عيالٌ عليهما في هذا الفن، علاوةً على أنَّ تكوين المنجور العلمي مال به إلى التضلُّع في الفقه والأخذ من العلوم الأخرى بطرف؛ مِمَّا جعله لا يجاري هذين العلَمين في فنِّهما.

ز- الاقتصار على رأي السَّعد في جعل التشبيه البليغ قسماً من الاستعارة[١] في قوله تعالى ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[٢].

وكان من المنتظر التعقيب على هذا الرأي الذي خالف به جمهور البلاغيين[٣]، في ضوء ما التزم به من تتبُّع آراء السعد ومناقشة بما في حواشي الشريف الجرجاني[٤]، لا سيَّما وأنَّ الشَّريف كان أبرز ناقدي هذا الرأي، وأنَّ المنجور نفسه قد صرَّح بخلافه[٥] في قوله تعالى ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾[٦].

ح- التكرار سمةٌ بارزةٌ في هذا الكتاب، وذلك لتكرُّر المسائل بتكرُّر شواهدها، وقد حرص المنجور على التخفيف من حدَّة ذلك التكرار بتلخيص الآراء، والإحالة إلى مواضع تفصيلها؛ لكن طول الكتاب وميل

---

(١) انظر: ص٢٢٩، ٢٤١ من هذا الكتاب.

(٢) سورة البقرة: من الآية:١٨.

(٣) انظر: التشبيه البليغ هل يرقى إلى درجة المجاز: ٥٨، ٦٦.

(٤) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٣٥٣، ٣٦٠.

(٥) انظر: ص٣١٤ من هذا الكتاب.

(٦) سورة البقرة، من الآية:١٧١.

المنجور إلى الإلمام بأطراف المسألة وتعداد شواهدها المختلفة جعله يكرر أقوالاً بنصِّها أحياناً؛ كتكرار القول في أقسام الاستعارة باعتبار الطرفين والجامع مع كلِّ شواهد تلك الأقسام في الكتاب[١]، وتكرار قول صاحب التلخيص: قد يطلق المجاز على كلمة تغيَّر حكم إعرابها بحذف أو زيادة؛ كقوله ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[٢]، ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[٣]، وقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾[٤]؛ أي أمْرُ ربِّك، وأهلَ القرية، ومثلَه؛ في مواضع هذا الآيات من الكتاب[٥]، إضافةً إلى ذكر كثيرٍ من الآيات المستشهد بها في معرض الحديث عن نظائرها[٦].

ومن مظاهر ذلك: الالتزام بإيراد كلام الخطيب في التلخيص مع وجوده ضمن ما ينقله عن المطوَّل لربط عبارات السَّعد بأصلها؛ كما صرَّح به في مقدمة الكتاب[٧]، وأُشيرَ إليه في منهجه[٨]، لكنَّ ذلك قد أفضى به إلى التكرار وتطويل المسافة بلا طائلٍ أحياناً، من مثل قوله[٩]:

---

(١) انظر: ص٢٩٥، ٤٨٤، ٧٨٩ من هذا الكتاب.

(٢) سورة الفجر، من الآية:٢٢.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

(٤) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٥) انظر: ص٤٧٥، ٨٤٩، ٩٦٧ من هذا الكتاب.

(٦) انظر: ص ٣٩٥ من هذا الكتاب.

(٧) انظر: ص ١٤٣ من هذا الكتاب.

(٨) انظر: ص٧٠، ٧٢ من هذا الكتاب.

(٩) انظر: ص١٧٨، ١٧٩ من هذا الكتاب.

وفي الأصل: وأمَّا كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكِّدةً للأولى؛ لدفع توهُّم تجوُّزٍ أو غَلَط؛ نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[١].

وفي الشَّرح: وأمَّا كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكِّدةً للأولى لدفع توهُّمِ تجوُّزٍ أو غَلَطٍ، وهو قسمان؛ لأنَّه إمَّا أنْ تُنـــزَّل الثانية من الأولى مَنْزِلة التأكيدِ المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى، أو منْزِلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى.

ط- الإطناب في عرض بعض الشواهد حتى يكاد يأتي على كل ما قيل فيها، في حين نراه يوجز إيجازاً شديداً قد يصل إلى درجة الإخلال في عرض شواهد أخرى كانت تحتاج منه إلى مزيد بيان وتوضيح؛ كما في قوله تعالى ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ﴾[٢] وقوله تعالى ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا (١) فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا﴾[٣]، حيث اقتصر فيهما على الإحالة إلى ما سبق من نظائرهما[٤] بينما بسط القول في البسملة[٥] وحمدلة التَّنْزيل[٦]، وأورد كُلَّ ما يتعلَّق بهما من كلام

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢.

(٢) سورة غافر، الآية: ٧٥.

(٣) سورة المرسلات، الآية: ١، ٢.

(٤) انظر: ص٨٣٦، ٩٥٠ من هذا الكتاب.

(٥) انظر: ص١٤٥-١٤٨من هذا الكتاب.

(٦) انظر: ص١٤٩-١٥٥ من هذا الكتاب.

الخطيب في التلخيص والسَّعد في المطوَّل، والاقتباس للمقارنة من كلامهما في الإيضاح والمختصر، والتعليق على ذلك مفيداً –في كثير من الأحيان– من حاشية الشريف الجرجاني على المطول.

وغني عن البيان أنَّ معظم الشواهد في النصف الأوَّل من الكتاب جاءت على هذا النحو من البسط والتفصيل؛ بينما جاء الحديث عن بعض الشواهد في النصف الثاني من الكتاب مجملاً اقتصر فيه على الإحالة إلى النظائر؛ كما سبَق، وذلك لتعدُّد شواهد المسألة الواحدة وإشباعها بحثاً في أوَّل شواهدها والإحالة إلى ذلك الموضع فيما تكرَّر من شواهد، كما أنَّ من عادة المؤلفين إفراغ ما في جُعَبِهم في أوَّل الكتاب وإجمال القول في آخره تعويلاً على ما تقدَّم، وأظهر ما يكون ذلك في كُتُب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه وبعض الدراسات القرآنية التي تلتقي مع هذا الكتاب في التبويب والترتيب.

ي– الاستطراد –أحياناً– من شاهد إلى آخر، ومن مسألة إلى أخرى بعيداً عن الشاهد موضوع البحث؛ ممَّا أدَّى إلى التطويل والتكرار، وعرض بعض الشواهد والمسائل في غير مظانِّها.

ومن أمثلة ذلك استطراده إلى السَّجع المتوازي وذِكْر أقسامه وشواهده عند الحديث عن السجع المطرَّف[1] في قوله تعالى ﴿**مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا**﴾[2]، وتكرار طرف من ذلك فيما تلاه من

(١) انظر: ص٩٣٨ من هذا الكتاب.

(٢) سورة نوح، الآيتان: ١٣، ١٤.

شواهد السَّجع المتوازي[1]، والإحالة فيها إلى هذا الموضع الذي لا يُعدُّ من مظانِّه في هذا الكتاب.

ومهما يكن، فلا يخلو كتاب -حاشا كتاب الله- من نقصٍ يعتريه، واشتمال هذا الكتاب على بعض المآخذ لا يقدح في قيمته العلمية، ولا ينقص من قدره في موضوعه، لا سيما أنَّها مآخذ قليلة إذا ما قيست بمزايا الكتاب ومحاسنه الكثيرة، والحسناتُ يذهبن السيئات، والكمالُ لله وحده ولكتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تَنْزيلٌ مِنْ حكيمٍ حميدٍ.

---

(١) انظر: ص٩٥٠، ٩٥٨ من هذا الكتاب.

المبحث السادس: مخطوطات الكتاب ومنهج التحقيق

أولاً: وصف مخطوطات الكتاب

توافر لي من مخطوطات الكتاب خمسُ نسخٍ كلُّها بخط مغربي، اتخذتُ أجودها أصلاً، ورمزت للنسخ الأخرى بالأحرف: ((أ))، ((ب))، ((ج))، ((د))؛ مرتَّبةً.

١- النسخة الأصل

وهي نسخةٌ تامَّةٌ جيِّدة محفوظة في مكتبة الأسكوريال برقم ١٣٩٦[١] وفي قسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية صورة فيلمية عنها برقم ١٩ [٢].

وقد نُسِخَت في أواسط ربيع الثاني سنة ١٠٠٢هـ، عن أصلٍ كتبه – في حياة المؤلف ومن نسخة خطِّه– أحمد بن حسين بن يحي التَّامليُّ، سنة ٩٨٤هـ.

وتقع في ١٦٠ ورقة، في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة ٢٢ سطراً، وتنتهي كل ورقة منها بالتعقيبة، وهي أوَّل كلمة في الورقة اللاحقة؛ تأكيداً لاتصال الكلام، واستبعاداً للخرم.

وأوَّلها بعد البسملة والصلاة على النبي ﷺ قول المؤلف:

((يقول العبد الفقير إلى الله المعرف نكرته بالإضافة إلى الله، المعترف بتقصيره وعيبه، وأسير عمله وذنبه أحمد بن علي بن عبد الرحمن المنجور أحسن الله بجميل صنعه إليه، وخار له بمنّه فيما لديه)).

---

(١) انظر: فهرس مكتبة الأسكوريال: ٦٢/٦.

(٢) انظر: فهر س كتب العروض والقوافي والبلاغة والأدب: ٢٤٨.

وآخرها قول الناسخ: وجدتُ في الأصل المستنسخ ما نصُّه:

«انتهى والحمد لله تعالى التقييد المبارك المسمَّى بمراقي المجد لآيات السَّعد، تأليف الفقيه الأجل، المحقِّق النبيل، سيدنا أحمد بن علي المنجوري، أبقاه الله تعالى، ونفع به، فقد أجاد ما شاء الله ﷺ وضرَب في الغرابة بفهم حبيب، وأودعه من العلم أوفر نصيب.

كتبناه من نسخة خطِّه، وتبعناها على غاية الجهد، وفرغنا منه بأواخر شوال عام أربعة وثمانين وتسعمائة.

أحمد بن حسين بن يحي التَّامليُّ.

أصلح الله حاله، وأنالَه من الخير دنيا وأُخرى».

وخطُّها حَسَنٌ دقيقٌ تشيع فيه الاستدارات وتداخل الكلمات وإطالة الحروف، وهو يسير على نمط واحد لا يختلف إلا في صفحة واحدة من الورقة ١٢٤، ثم أخذ الخط شكله المعتاد، وقد مُيِّزَت أسماء السور والآيات وعبارتا **في الأصل وفي الشرح** بخطٍّ واضح؛ مع عناية بالضَّبط -أحياناً- لا سيَّما التشديد والتنوين؛ كما درج على رسم دائرة منقوطة فيما يكون من فراغ؛ لئلاَّ يُظَنَّ وجود سقطٍ فيه.

ويوجد على حواشي النسخة إلحاقاتٌ وتصويباتٌ، لكنَّها لا تزيد عن كلمة أو نحوها في الموضع الواحد إلا فيما ندر، وهي في مجملها بخط الناسخ، ويشار إليها بخط مائل في موضعها، ويكتب إلى جوارها **صح**؛ كما تتكرر فيها كلمة **بلغت** التي يشار بها إلى ما بلغته المقابلة في ذلك المجلس.

وتمتاز هذه النسخة بتمامها، ووضوح خطِّها وصحَّة مقابلتها،

والإشارة إلى أصلها، وتاريخ نسخها، وقربها من حياة المؤلِّف؛ مع سلامتها من التصحيف والتحريف باستثناء مواطن يسيرة سترد في التحقيق، فضلاً عن خلوِّها من آثار الرطوبة التي تؤدي إلى طمس بعض الحروف والكلمات.

ومن ثَمَّ كانت هذه النسخة جديرةً بالاطمئنان إليها، والوثوق بها، واتِّخاذها أصلاً، وتقديمها على ما سواها من نُسَخِ الكتاب.

٢- النسخة «أ».

وهي نسخة تامة محفوظة في الخزانة الحسنية في الرباط برقم ١٧٦[١]، وتقع في ١٩٠ ورقة، في كلِّ ورقة صفحتان، وفي كلِّ صفحة عشرون سطراً، وفي كلِّ سطرٍ عشر كلمات تقريباً.

وتنتهي كلُّ ورقة منها بالتعقيبة، وخطُّها حسن متقن لا يختلف، وميزت أسماء السور والآيات وأوائل الفقر بخط واضح، ولم يرد فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ الفراغ من كتابتها، وفي أولها خروم، وآثار رطوبة في بعض حواشيها؛ كما وقع فيها شيء من السقط بسبب انتقال النظر.

٣- النسخة «ب».

وهي نسخة محفوظة في الأسكوريال برقم ١٣٥٨[٢]، وعدد أوراقها ١٧٦ ورقة، في كل ورقة صفحتان، وبكل صفحة ٢٥ سطراً تقريباً، وكتب على غلافها اسم الكتاب، وتملك بالشراء، وعليها حواشٍ وتعليقات ونقول من حاشية التفتازاني على

---

(١) انظر: فهرس الخزانة الحسنية: ٦/٣٧٠.

(٢) انظر: فهرس مكتبة الأسكوريال: ٦/٤٧.

الكشّاف بخطٍّ دقيق تصعب قراءته، وأولَى أوراقها ملفَّقةٌ، واختلف الخط في آخرها اختلافاً يهبط بقيمتها.

٤- النسخة ((ج)).

وهي نسخة قديمة محفوظة في الخزانة العامة في الرباط، تحت الرقم ٨١٢/د[1] تفسير، وعدد أوراقها ٩٩ ورقةً، في كل ورقة صفحتان، وبكل صفحة ٢٧ سطراً.

وكتب على غلافها اسم الكتاب وتحبيس ورد فيه ذِكْرٌ لابن عبدالسلام البناني، وفيها خرومٌ وآثار رطوبة، أتت على معظم صفحاتها؛ ممَّا يجعل قراءتها متعذِّرة في كثير من الاحيان.

٥- النسخة ((د)).

وهي نسخة محفوظة في الخزانة الحسنية في الرباط تحت رقم ٣٥٠٢[2]، وتقع في ١٧٨ ورقة، وقد كتبت بمداد أسود وأحمر، كتبها محمد بن عبد الكريم الأسقفي؛ في رجب عام ١٢٢٨هـ، وفي أوَّلها خرمٌ طويل، وآثار رطوبة في كثير من صفحاتها؛ مع عدم اتضاح ما كتب منها بالمداد الأحمر غالباً.

وَلِمَا تقدَّم من خرم أوَّل هذه النسخة، وتأخُّر نسخها، وصعوبة قراءتها -في كثير من الأحيان- لم أعوِّل عليها في المقابلة، وأهملتُها إلا في مواطن يسيرة؛ وافَقت فيها ما ورَد في النسخ الأخرى.

---

(١) انظر: فهرس الخزانة العامة في الرباط ٤٧/١.

(٢) انظر: فهرس مكتبة الأسكوريال ٤٧/٦.

ثانياً: منهج التحقيق

في سبيل إخراج الكتاب على الصورة التي أرادها مؤلفه بقدر الإمكان؛ اتبعتُ الخطوات المنهجية التالية:

١- اتخاذ نسخة «**الأسكوريال**» ذات الرقم «١٣٩٦» أصلاً، ومقابلتها بغيرها من النسخ المعتمدة؛ مع الاستئناس بما في المطوَّل ومصادر الكتاب الأخرى، وإثبات الفروق الجوهرية في الحواشي، إلا ما كان في النسخة الأصل من خطأ بيِّنٍ أو سقطٍ لا يستقيم السياق إلاَّ بتمامه؛ فإنِّي أثبت ما يقتضيه السياق بين معقوفين، وأشير إلى الخطأ وموضع السقط في الهامش.

٢- نسخ النصِّ، وفق القواعد الإملائية الحديثة؛ مع مراعاة علامات الترقيم، إلا ما يقتضيه رسم المصحف الشريف في كتابة الآيات، فإنِّي أثبت رسمها كما هو في المصحف العثماني برواية حفص عن عاصم.

٣- عزو الآيات إلى سورها، وتخريج القراءات، والأحاديث والآثار، والحكم والأمثال، والأشعار، وأقوال العلماء، من مظانِّها، والتعريف بما يحتاج إلى تعريفٍ؛ مِمَّا يرد ذكره في الكتاب من أعلام ومصطلحاتٍ، وإيضاح المفردات الغريبة، والتعليق على بعض المسائل، مع الإحالة إلى المصادر الأصلية.

٤- ربط أجزاء الكتاب، بعضها ببعضٍ؛ وذلك بترقيم الشواهد القرآنية، وتعيين أرقام الآيات، والإشارة إلى الصفحات الماضية واللاحقة التي

يحيل عليها المؤلِّف، والتنبيه على القضايا المكرَّرة، والإشارات ذات العلاقة، كما أثبت أرقام صفحات النسخة الأصل -في الهامش الأيسر- عند نهاية كلِّ صفحةٍ، ورمزت لوجه الورقة بالحرف (أ)، ولظهرها بالحرف (ب).

٥- الاجتهاد في وضع عنوانات جانية موضِّحة لمواطن الاستشهاد فيما استشهد به السَّعد من آيات؛ مع الإشارة إلى مواضع تلك الآيات في المطوَّل، وما أضافه المنجور من نظائرها، وما فاته منها.

٦- الحرص على الرجوع إلى المصادر الأصلية، وترتيبها عند الإحالة عليها في الهامش بحسب وفيات مؤلفيها، ما لم يستدع السياق تقديم متأخِّرٍ على متقدِّمٍ، والاقتصار على اسم الكتاب ما لم يكن -ثمة- لبسٌ؛ لئلا تثقل الحواشي بما هو مفصَّلٌ في مواضعه؛ في ثبت المصادر والمراجع.

٧- تذييل الكتاب بالفهارس الفنية اللازمة للآيات، والأحاديث والآثار، والحكم والأمثال، والشعر، والأعلام، والمسائل البلاغية، وغيرها مما هو من مكمِّلات التحقيق؛ خدمةً للكتاب، وتيسيراً للإفادة منه.

الخاتمة

لَمَّا كان موضوعُ هذا الكتاب دراسة الآيات القرآنية الواردة في كتاب المطوَّل لسعد الدين التفتازاني مُهِّد لهذه الدراسة بحديثٍ موجَزٍ عن التفتازاني وكتابه المطوَّل.

وجُعِلَت الدراسة في فصلين أوَّلهما عن مؤلف الكتاب، وبيان ملامح عصره، واسمه ونسبه، ومولده، ونشأته، ووفاته، وصفاته وأخلاقه وعقيدته، وشيوخه وتلامذته، ومن تذاكر معهم من المعاصرين له، وآثاره العلمية التي بلغت خمسة عشر كتاباً.

أمَّا الفصل الثاني فخصِّص لدراسة الكتاب، وتحقيق عنوانه، وصحَّة نسبته إلى مؤلفه ، وسبب تأليفه وزمنه، ومنهج المؤلِّف فيه، ومصادره، وأبرز مزاياه والمآخذ عليه، ووصف مخطوطاته ومنهج تحقيقه.

وقد تناولت الدراسة هذا القضايا بالبحث والتحليل مبرزةً الجوانب التالية:

١- أنَّ التفتازاني كان علاَّمةً موسوعيّاً، شرع في التصنيف وهو ابن ست عشرةَ سنة، وأنَّ كتابه المطوَّل يُعَدُّ أوفى كتاب في بحوث البلاغة، وأنَّه أوضح شروح التلخيص منهجاً وأسلوباً؛ مع كثرة البحث والتعمُّق والاستنباط لأسرار ما يستشهد به من آي الذكر الحكيم.

٢- أنَّ المنجور فقيهٌ مغربيٌّ عاش في القرن العاشر الهجري، أخذ عن معظم شيوخ وقته، وتذاكر مع طائفة من معاصريه، وتخرَّج به عددٌ من النابهين، كالقصَّار وابن القاضي وغيرهما، وقد تَرَك آثاراً جليلةً في مختلف الفنون؛ تحتفظ الخزانة العامة والحسنية في الرباط بنسخ لأكثرها، وقد طُبِعَ منها فهرسه المشهور، وشرحه للمنهج المنتخب في الفقه المالكي.

٣- أنَّ كتابه مراقي **المجد لآيات السَّعد** كتابٌ فريدٌ في بابه، يمتاز بشرف موضوعه وتعلُّقه ببلاغة القرآن الكريم، وبحسن ترتيبه وقرب تناوله وتفرُّده بدراسة الشواهد القرآنية في التراث البلاغي، ودراستها دراسةً مستفيضةً في ضوء آراء الخطيب والسَّعد والشَّريف الجرجاني وغيرهم من أساطين البلاغة، وقد أضاف إلى ما ورد في كتاب السَّعد من آيات جملةً أخرى من نظائرها، وفاته أن يذكر شواهد المجاز المرسل والإرصاد في البديع، وبضع آيات أخر، نُبِّه عليها في الدراسة.

وفي نهاية المطاف تجدُرُ الإشارة إلى مدى الحاجة إلى دراسة الشواهد القرآنية في التُّراث البلاغي، فإنَّه مجالٌ بكرٌ لم يلقَ حظَّه من العناية بعدُ على الرغم من أهميته في الدرس البلاغي، كما أنَّ الحاجة ماسة إلى تحقيق المطوَّل، فهو من أنفس الشروح وأوفاها بمباحث هذا الفن، وأكثرها استشهاداً بالقرآن الكريم وإحاطة بأسراره البلاغية؛ مما جلاه هذا الكتاب.

والحمد لله أولاً وآخراً، وأسأله سبحانه أن يختم بالصَّالحات أعمالنا، وأن يغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ولمؤلِّف هذا الكتاب وأن يجازينا بالحسنات إحساناً وبالسيئات عفواً وغفراناً ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[1].

---

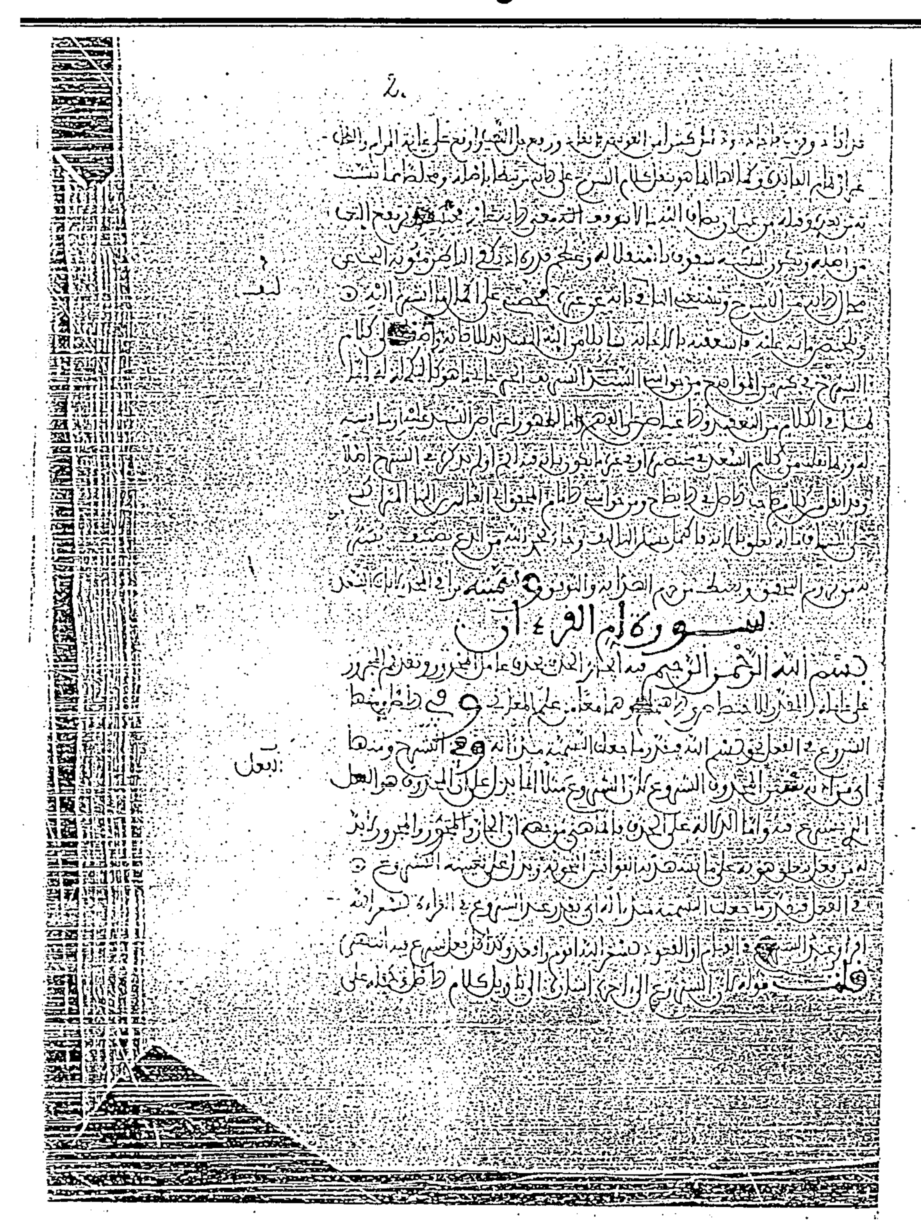
(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٦.

القسم الثّاني: تحقيق الكتاب

نماذج من نسخ الكتاب

الورقة الأولى من النسخة الأصل

(وفيها التصريح باسم المؤلف)



الوقة الثانية من النسخة الأصل

(وفيها النص على اسم الكتاب)

الوقة الأخيرة من النسخة الأصل

(وفيها توثيق النسخة)

الوقة الأولى من النسخة (أ)

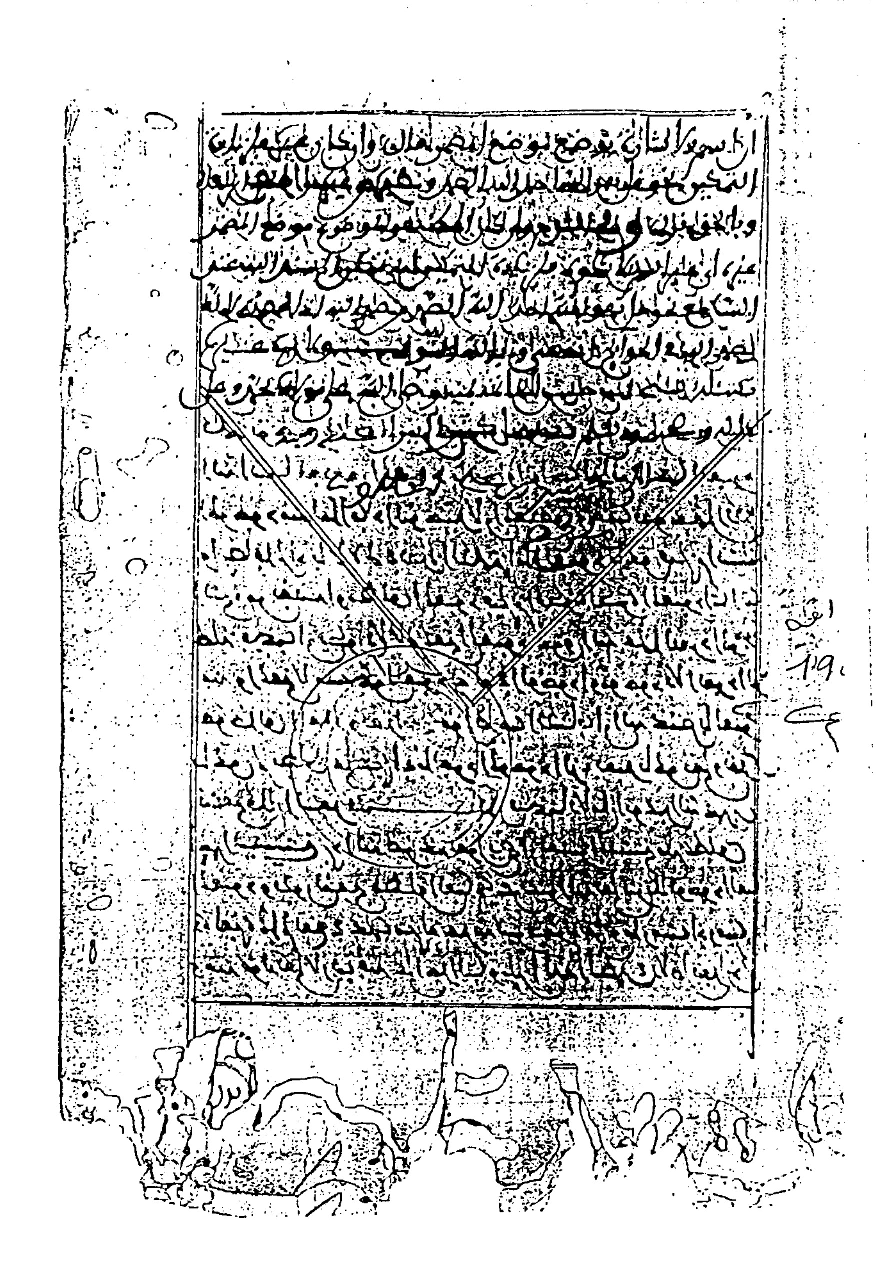
من التعقيد واعتنا من فعل العجم وأما الظهور امنا من البعد
عليه أو منا فيستوله وربما نقلت من كلام الشيخ في مختصره
أو في غيره مما يكون مشعرا بنبيه [illegible] يذكره في الشرح اصلا وقد
انقل من كلام [illegible] بلا عزو لا يحتاج ومن حواشي ذلك ما للمحقق
في العنابر من البنا المولى التربي على الكشاف ما له تعلق بالآية بما
كثر من الت لبعض وبما نجد انشاء من ابدع تصنيف بسر به
من يروم التحقيق ويقف من حسن الهداية والتوفيق
وسميته بمراقي المجد لآيات السعد

بسورة ام القرآن

بسم الله الرحمن الرحيم فيه ايجاز الحذف بحذف
عامل المجرور وتقديم المجرور على عامله المقدر للاختصاص
وذا تفتما ومنها معا من علم المعاني وفي ذا ط ومنه الشروع
في الفعل [illegible] بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له
وفي الشرح ومن اي من ادلة تقدير المحذوف الشروع فان
الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي يشرع فيه
وأما الدالة على الجزء ما ما بقي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له
من فعل يتعلق بصوله على ما تستقر له القوانين النحوية ويدل
على تعيينه الشروع في الفعل فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ
له أي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع
في القيام او القعود بسم الله اقوم واقعد وكذا كل فعل شرع
فيه انتهى قلت قوله ان الشروع الى اخره اشارة

الى

الورقة الثانية من النسخة (أ)

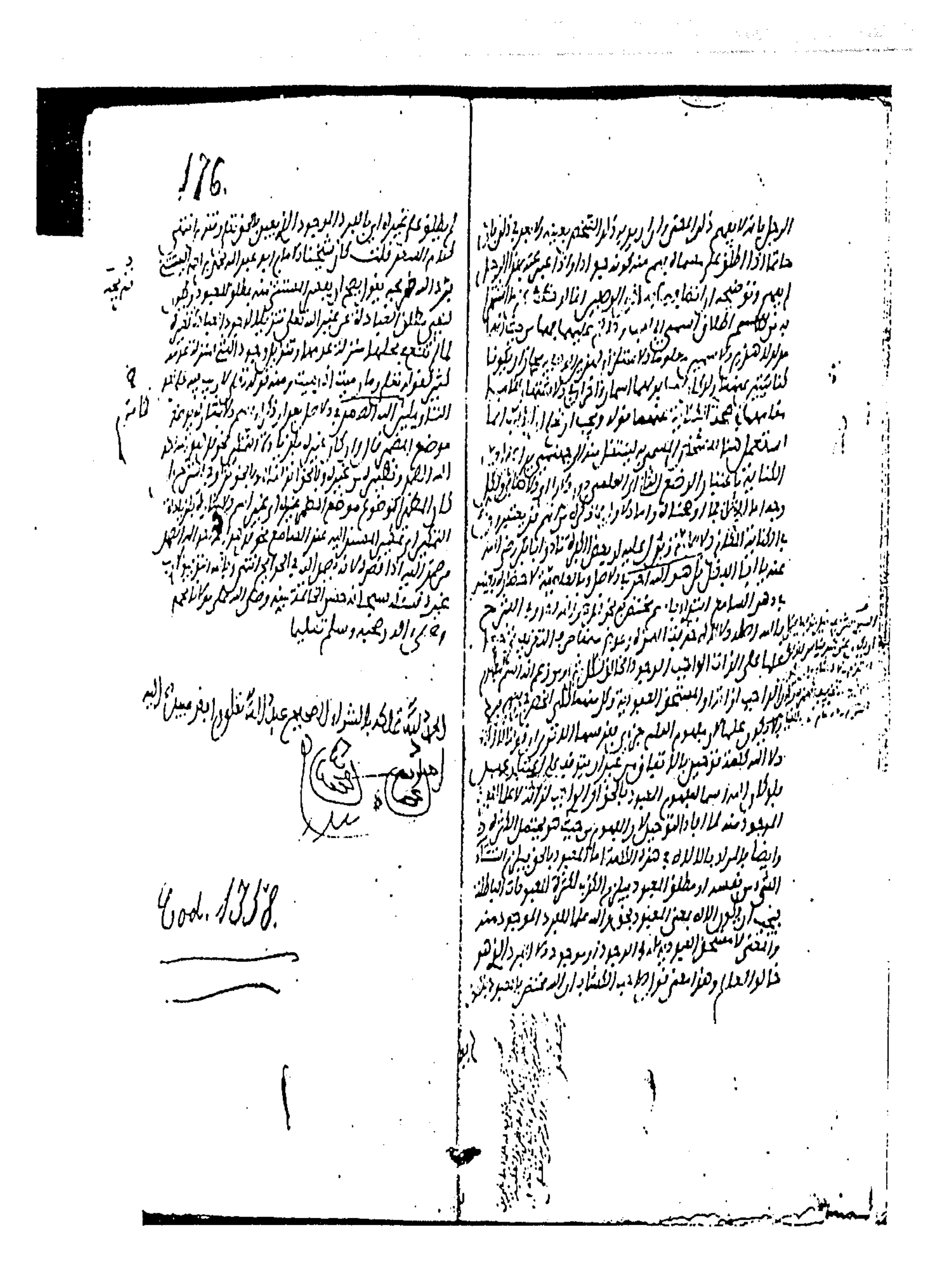


الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

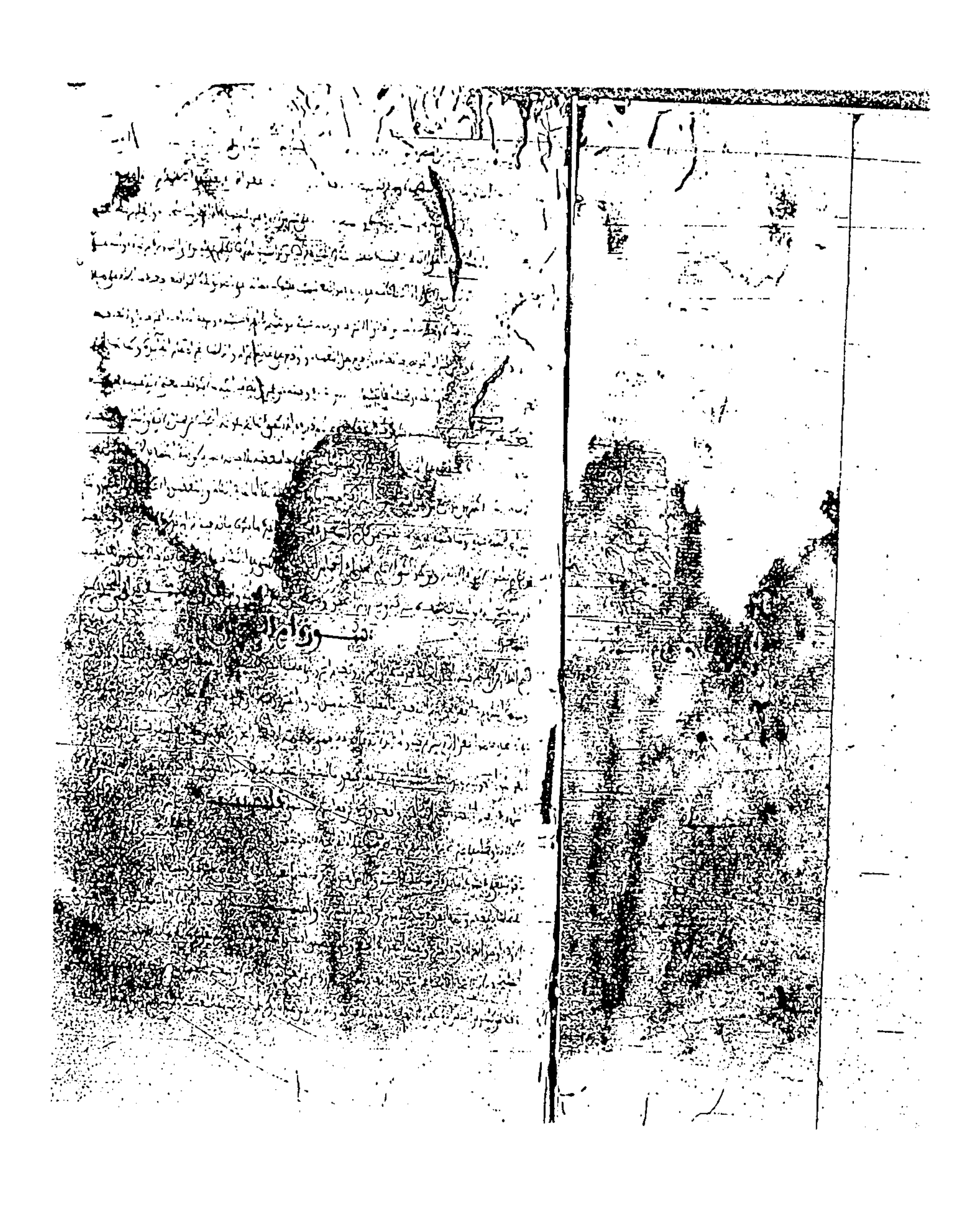
الورقة الأولى من النسخة (ب)

على أن المحذوف هو الفعل الذي يشرع فيه وأما الدلالة على الحذف فلأنها
هي من جهة أن الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما تشهد به
القوانين النحوية ويدل على تعيينه الشروع في الفعل فيقدر ما جعلت التسمية
له مبدأ أي فيقدر عند الشروع في القراءة بسم الله أقرأ وعند الشروع في
القيام أو القعود بسم الله أقوم وأقعد وكذا كل فعل شرع فيه انتهى **قلت**
قوله لأن الشروع إلى آخره إشارة إلى ما قيل كلام لا طائل وحمله على غيره كما هو
إذ كما هو محذوف ضمير منها على دلالة الحذف في قوله فبلا وأدلته كثيرة ومنه كلام
لا طائل تحته وكلام الشارح عليه في قوله تعالى في سورة المائدة حرمت عليكم
الميتة **وفي الكشاف** بعد أن ذكر أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص [illegible]
... ويفيد في الجميع وراء التخصيص اهتماما بالذكر ولهذا يقدر في بسم الله مؤخرا
وأورد اقرأ باسم ربك وأجيب بأن الأهم فيه القراءة أو بأنه متعلق باقرأ الثاني
ومعنى الأول أوجد القراءة **وفي الشرح** ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص
أي بعده اهتماما بالمقدم لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم ببيانه أعنى قال
الشيخ في دلائل الإعجاز إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصل
غير العناية والاهتمام لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له
معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال إنه قدم للعناية ولكونه أهم من
غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية ولم كان أهم ومن الخطأ أيضا أن يجعل في
التقديم مفيدا في كلام فائدة وغير مفيد في آخر أو أن يقال إنه توسعة على الشاعر
والكاتب في القوافي والأسجاع إذ من البعيد أن يكون في النظم ما يدل تارة ولا يدل
أخرى فمن ادعى ذلك فعليه نظر ولهذا يقدر في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله أفعل
كذا [illegible] مع الاختصاص لا اهتمام ومنه كرر أنه كلام السعد مما يتعلق

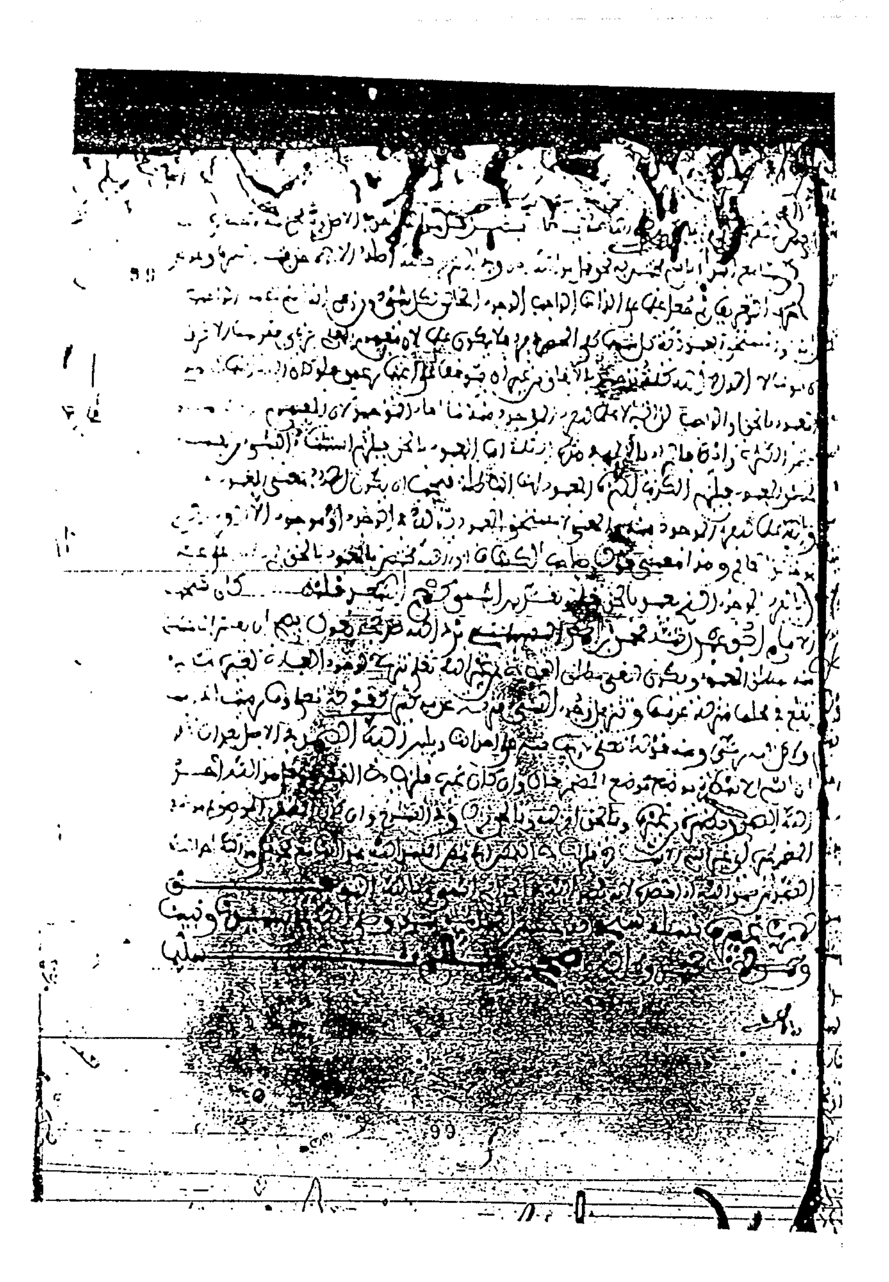
الورقة الثانية من النسخة (ب)



الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



الورقة الأولى من النسخة (ج)



الورقة الأخيرة من النسخة (ج)

بسم الله الرحمن الرحيم

صلَّى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد، وعلى آله وسلَّم تسليماً[١].

يقول العبد الفقير إلى الله، المُعَرَّفُ نكرته بالإضافة إلى الله[٢]، المُعْتَرِفُ بتقصيره وعيبه، وأَسيرُ عَمله وذَنْبه، أحمدُ بن علي بن عبد الرحمن المنجور -أَحْسَنَ الله بجميل صُنْعِه إليه، وخارَ له[٣] بمَنِّه فيما لَدَيْه-[٤]:

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، المبعوث بالدلائل القَاطعَة، والبراهين الواضحة الساطعة، بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً[٥]، وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد: فإنِّي لَمّا تأمَّلتُ شرح التَّفْتازَانيّ لتلخيص المفتاح[٦] الذي [أغناه][٧] السَّعْدُ بالإصْبَاحِ عَنِ المِصْبَاح[٨]، وجدته يحتوي على آياتٍ عديدةٍ

(١) في (أ): وصلى الله على مولانا محمد، وفي (ب): وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.

(٢) في (أ، ب): إلى مولاه.

(٣) خار الله له: أي أعطاه ما هو خيراً له. انظر: لسان العرب٤/٢٦٧- خير.

(٤) في (أ): أحسن الله إليه بمنه.

(٥) هذا اقتباس من قوله تبارك اسمه: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴾ سورة الأحزاب، الآيتان: ٤٥-٤٦.

(٦) يريد بذلك الشرح المطوَّل، وسَيَلْتَزِم بِهَذه التسمية في كلِّ الكتاب، أما المختصر فسيشير إليه بعد قليل.

(٧) في النسخة الأصل: اعتناه، والتصويب من بقية النسخ.

(٨) مأخوذ من قول السعد في المختصر ٢ «قد كنتُ شرحت فيما مضى تلخيص المفتاح =

منَ القرآن، قد كَشَفَ منْ أَسْرَارِها، وأَبَانَ منْ دقائقها وأغْراضها، ما أَبْرَزَ إِعْجَازَهَا للْعيان، وأَطْلَعَ الخاصَّ والعامَّ، والذَّكيَّ والغَبيَّ عَلَى مَزَايَا علْم البَيَان، وصرَفَ الجاهلَ عنْ إنْكاره، بل اضطرَّه إلى الإنصاف والإذعان، وأكَّدَ الإيمانَ بمحمد ﷺ، لإدراك الإعجاز بضرورة الْوجْدان.

غيرَ أنَّ تلك الآيات في الشرح المذكور مُبَدَّدَةٌ غيرُ مُنْتَظمة، ومُفَرَّقَةٌ غيرُ مُلْتَئمة، قد انتَثَرَتْ فيه انْتثارَ عقْد الجُمان، يَعْسُرُ على النّاظر في القرآن أنْ يجمعَ كلامَه عَلَى الآية من جميع الوجوه والأركان؛ لتكثُّرها[١] وانتشار بيانها، واستْطْرَاد الكلامِ على كثيرٍ من الآي في غيرِ مظانِّها؛ إذ الحديثُ شُجُونٌ[٢] والعلم مرتبط الفُنون، بل ربما لاَ يخْطرُ بالبال أنَّ للشَّارح كلاماً علَى الآية بحال.

فحينئذ جَمَعْتُ تلك الآيات في قريب من كُرَّاستَيْن[٣]، أَذْكُر ما تكلَّم عليه من[٤] آي السّورة مُرَتَّبَةً، وأُنَبِّهُ على محلِّ الآيةِ من الشّرحِ

= وأغنيتُه بالإصباح عن المصباح» يعني أنه صيَّرَ تلخيص المفتاح غنياً بالمطول عن غيره من الشروح. انظر: مواهب الفتاح، وحاشية الدسوقي –ضمن شروح التلخيص– ١/٣.

(١) في (ب): لتكثيرها.

(٢) هذا مثل يضرب في الحديث يتذكر به غيره، يدل على تشعب الحديث ودخول بعضه في بعض، وأول من تكلم به ضَبَّة بن أُد في قصة مشهورة، قال الفرزدق:
فلا تأمنن الحربَ إنّ استعارها ... كضبَّةَ إذْ قال الحديثُ شجُونُ
انظر: ديوان الفرزدق ٢/٤٠٤، وفصل المقال ص٦٧،٦٨، وجمهرة الامثال ١/١٥٥، ومجمع الأمثال ١/١٩٧.

(٣) كلمة «الكراسة» قديمة، وفي اللسان عن ابن الأعرابي: «الكراسة من الكتب سميت لتكرسها»، والتكرس: التجمع، يقال: نظم متكرس: بعضه فوق بعض. وهي في وقتنا هذا تقدر بعشر ورقات. انظر: لسان العرب ٦/١٩٢– كرس، وتحقيق النصوص ونشرها ص٢٥.

(٤) ابتداء خرم طويل في (ب)، وسيشار إلى نهايته.

بالإحالة على نصِّ الأصل[١]، وإذا كان كلامُه على الآية في مواضع نبَّهْتُ عليها بالإحالة على نصوص تلك المواضع.

فعندما اطَّلَعَ على هذا التنبيه بعضُ مَنْ له ذهْنٌ ثاقبٌ، وفَهْمٌ صائبٌ، من أفاضلِ الأشراف، وهِمَمٌ عَلِيَّةٌ، وشِيَمٌ طاهرةٌ سَنيَّةٌ، ومَزيدُ إنْصاف، اعْترفَ بأنَّ واضعَه / قد أفاد، وقرّب فأجاد، وذَلَّلَ كثيراً من العويص [١/ب] فانقاد، ورفعَ جُلَّ التَّعب، وأوقع على غاية المرام والطلب.

غيرَ أنَّ تمامَ الفائدة وكمالها إنَّما هو بنقل كلام الشَّرح على الآية مرتبطًا بأصله، ومخلَّصاً مِمَّا تشبَّث به[٢] من بعده وقبله، من غير أن يُضافَ إليه ما لا يتوقَّف معنى الآية عليه، فحينئذ يرتفع التَّعبُ من أصله، ويكون للتنبيه شُفُوفٌ[٣] باستقلاله وَعِظَمِ قَدْرِه، إذْ يكفي الناظرَ مؤونة البحث عن محالِّ الآية من الشرح، ويستغني التأليفُ في بابه عن غيره.

فحَضَّني على إكمال ما أُشيرَ إليه، وتلخيص ما نبَّه عليه، فأَسْعَفْتُهُ بالإجابة، سائلاً من الله التَّسْديدَ للإصابة، وأضفْتُ إلى كلام الشَّرح في كثير من المواضع من حواشي السَّيِّد الشريف الجرجاني[٤] ما هو كالتكملة له، إمَّا لما في الكلام من التعقيد والاعتياص[٥] على الفَهْم، وإمّا لظُهُور اعتراض السَّيِّد عليه، أو مناقشته له، وربَّما نقلتُ من كلام السّعْدِ في

(١) يقصد بالأصل: تلخيص المفتاح. وسيشير إليه بذلك في كل الكتاب.

(٢) قوله: (به) ساقط من (أ).

(٣) شَفَّ يَشِفُّ شُفُوفاً، مثل فلوس، وهو الذي يُسْتَشَفّ ما وراءه، أي يبصَر. المصباح المنير ص٣١٧، شفف.

(٤) المراد: حواشيه على المطول، كما تقدم.

(٥) اعتاص: صعب، وكلام عويص: يعسر فهم معناه. انظر: المصباح المنير ص٤٣٨، عوص.

مختصره، أو في غيره، ما يكون بيانُه فيه أتَمَّ، أو لم يذكره في الشَّرح أصلاً، وقد أنقل من كلام صاحب الأصل[١] في الإيضاح، ومن حواشي الإمام المحقِّق أبي العبَّاس بن البنَّاء المُرَّاكِشِي[٢] عَلَى الكشَّاف ما له تعلُّقٌ بالآية.

فاكتمل حسن التأليف، وجاء بحمد الله من أبدع تصنيف، يُسَرُّ به مَنْ يَرُومُ التَّحْقِيق، وَيَغِيظُ مَنْ حُرِمَ الهِدايَة والتوفيق، وسمَّيتُه: **مَرَاقِي الْمَجْدِ لآياتِ السَّعْد**.

---

(١) هو الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر، من أحفاد أبي دلف العجلي، ولد سنة ٦٦٦هـ، كان فهماً ذكياً فصيحاً مفوَّهاً، صاحب التلخيص والإيضاح، قطبي رحى الدراسات البلاغية فيما تلاه من عصور، توفي سنة ٧٣٩هـ. انظر: الوافي بالوفيات ٢٤٢/٣، والبداية والنهاية ١٩٦/١٤، والدرر الكامنة ٣/٤، وبغية الوعاة ١٥٦/١، وكشف الظنون ٤٧٣/١، ١٠٠٩/٢، وتاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها ص٢٣٤.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي المراكشي العددي، ولد بمراكش سنة ٦٥٤هـ، وتوفي سنة ٧٢١هـ، برع في العلوم المختلفة، لا سيما في الرياضيات والفلك، واشتهرت مؤلفاته فيها في عصره، ومن مصنفاته البلاغية: الروض المريع في صناعة البديع، وهو مطبوع بتحقيق رضوان بن شقرون في الدار البيضاء بالمغرب، أما حاشيته على الكشاف فلم تزل مخطوطة بعدُ، وتحتفظ الجامعة الإسلامية بنسخة فليمية عنها مصورة عن «الأسكوريال» برقم٣٧١٦. انظر: درة الحجال في أسماء الرجال ١٤/١، والأعلام ٢٢٢/١، والنبوغ المغربي ٢٣١/١.

سورة أم القرآن[١]

[الإيجاز بحذف عامل المجرور، وتقديم المجرور على عامله المقدر للاختصاص والاهتمام]

١- ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾... [الآية: ١] [٢].

فيه إيجاز الحذف[٣] بحذف عامل المجرور، وتقديم المجرور على عامله المقدَّر للاختصاص والاهتمام[٤]، وهما معاً من عِلْم المعاني[٥].

---

(١) هي الفاتحة، لها نيف وعشرون اسماً، وسميت بذلك لأنها أول القرآن أو لاشتمالها على مجمل مقاصده؛ والعرب تسمي أول الشيء وأصله أمّاً، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**أم القرآن، هي السبع المثاني والقرآن العظيم**» أخرجه البخاري في كتاب التفسير، حديث رقم: ٤٧٠٤، وانظر: تأويل أسماء الفاتحة في مجاز القرآن ص٥٨، وجامع البيان عن تأول آي القرآن ١٠٧/١، والإتقان في علوم القرآن ٧٠/١.

(٢) هذا على القول بأن البسملة آية من سورة الفاتحة. وللوقوف على أقوال العلماء في المسألة وثمرة خلافهم فيها، انظر: أحكام القرآن للجصاص ٨/١، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/١، والجامع لأحكام القرآن ١٩/١، وتفسير القرآن العظيم ١٦/١.

(٣) هو حذف كلمة أو جملة أو أكثر، مع قرينة تُعَيِّن المحذوف، وهو باب دقيق المسلك عجيب الأثر؛ يريك ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أبلغ في الإفادة. والأصل فيه أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، وأنه متى ظهر نزل بالكلام عن طبقته في البلاغة. انظر: دلائل الإعجاز ص١٤٦، والمثل السائر ٣١/٢، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ص٢٠٥.

(٤) إلى هذا نحا البلاغيون تبعاً للزمخشري، مخالفين بذلك جمهور النحاة في أن القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي، وقد رفض أبو حيان دلالة تقديم المعمول على الاختصاص، واكتفى بذكر العناية والاهتمام، وليس هناك ما يمنع اجتماعهما، فالنكات البلاغية لا تتزاحم، لكن الزمخشري يأخذ بالاختصاص في مواطن، ويصرف دلالة التركيب عنه في مواطن أخرى تشيعاً لاعتزاله. انظر: الكشاف ٢٩/١، ١٥٩، والدر المصون ٢٢/١-٢٣، ومغني اللبيب ص٨٠٠، وشروح التلخيص ١٥٤/٢.

(٥) علم المعاني هو أحد علوم البلاغة الثلاثة؛ في اصطلاح المتأخرين، وقد عرفوه بأنه: علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال. التلخيص ص٣٧، =

وفي الأصل[1]: ومنها الشروع في الفعل، نحو بسم الله، فيقدَّر ما جُعلت التسمية مبدأً له.

وفي الشرح[2]: ومنها –أي من أدلَّة تعيين المحذوف– الشروع؛ لأن الشروع –مثلاً– إنَّما يدل[3] على أنَّ المحذوف هو الفعل الذي يُشرع فيه، وأمَّا الدلالة على الحذف فإنَّما هي من جهة أنَّ الجار والمجرور لا بدَّ له من فعلٍ يتعلَّق[4] هو به، على ما تشهد به القوانين النحوية، ويدلُّ على تعيينه الشُّروعُ في الفعل، فَيُقَدَّر ما جُعلت التسمية مبدأ له؛ أي يُقَدَّر عند الشُّروع في القراءة: بسم الله أقرأ، وعند الشُّروع في القيام أو القعود: بسم الله أقوم وأقعد، وكذا كلُّ فِعْلٍ شُرِعَ فيه. انتهى

قلتُ: قوله: لأنَّ الشُّروعَ، إلى آخره؛ إشارة إلى تأويل كلام الأصل، وحمله على / غير ظاهره؛ إذ ظاهره عَوْدُ ضمير منها على أدلَّة الحذف في قوله قبلُ: «وأدلَّته كثيرةٌ»[5]. [٢/أ]

= والإيضاح ٨٤/١، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها ص٦٣١-٦٣٢.

(١) التلخيص ٢٢١.

(٢) المطول ٢٩٠.

(٣) إلى هنا خرم في (ب).

(٤) تحرير العبارة كما جاء في المختصر ص١١٦: «أن الجار والمجرور لا بد له من أن يتعلق بشيء» لاختلاف الناس، هل يقدر في مثله الفعل أو الاسم. انظر: مغني اللبيب ص٥٦٦، وعروس الأفراح –ضمن شروح التلخيص ٢٠٨/٣-٢٠٩.

(٥) التلخيص ٢٢. ومن الواضح أنَّ أسلوب الشرح هنا مخالف لما يقتضيه نصُّ التلخيص؛ لأن السياق في بيان أدلة الحذف، كما نبّه على ذلك المنجور رحمه الله تعالى. وقد يتلخص من هذا بقول الشرَّاح: أنَّ المراد بأدلته التي لا بد منها للحذف، =

وسنذكر كلام الأصل بتمامه، وكلام الشَّارح عليه[١] في قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾[٢].

وفي الأصل، بعد أن ذكر أنّ تقديم المعمول يفيد الاختصاص غالباً، قال[٣]: ويفيد في الجميع وراء التخصيص اهتماماً بالمقدَّم؛ ولهذا يُقدَّر في «بسم الله» مؤخراً[٤].

وأُورِد[٥] ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾[٦]، وأجيب[٧] بأن الأهمَّ فيه القراءةُ، أو بأنّه متعلِّقٌ بـــ«اقرأ» الثاني[٨]، ومعنى الأول: أَوْجِد القِرَاءَةَ.

وفي الشَّرح[٩]: ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص؛ أي: بعده، اهتماما بالمقدَّم؛ لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم، وهم ببيانه أعنَى[١٠].

= إمَّا للتنبيه على أصل الحذف، وإمّا للتنبيه على خصوص المحذوف. انظر: حاشية الدسوقي –ضمن شروح التلخيص ٣/٢٠٨.

(١) انظر: ص٣٨٨-٣٩٠ من هذا الكتاب.

(٢) سورة المائدة، من الآية: ٣.

(٣) التلخيص ١٣٤-١٣٥.

(٤) أي بسم الله أقرأ؛ ليفيد الاختصاص والاهتمام معاً.

(٥) صاحب الإيراد هو الزمخشري في الكشاف ١/٣٠، معترضا على نفسه بعد أن قدر المتعلّق مؤخراً.

(٦) سورة العلق، الآية: ١، حيث صرح بهذا العامل مقدماً على معموله.

(٧) أجيب بالجوابين التاليين: الأول للزمخشري، والآخر للسكاكي، وسيأتي بيانهما.

(٨) في قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ﴾ سورة العلق، الآية: ٣.

(٩) المطول ص٢٠٠.

(١٠) أصل العبارة لسيبويه في الكتاب ١/٣٤: «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، =

قال الشيخ[(١)] في دلائل الإعجاز[(٢)]: إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصول غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يُفسَّر وجه العناية بشيءٍ[(٣)]، ويُعْرفَ له معنى. وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أنْ يقال: إنه قُدِّم للعناية، ولكونه أهمَّ من غير أن يذكُرَ من أين كانت تلك العناية، ولِمَ كان أهم. ومن الخطأ -أيضا- أنْ يُجْعَل التقديم مفيداً في كلام فائدة وغير مفيد في آخر؛ بأن يقال: إنه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والأسجاع، إذ من البعيد أن يكون في النظم ما يدل تارةً ولا يدل أخرى. هذا كلامه، وفيه نظر[(٤)]، ولهذا يقدَّر في «بسم الله» مؤخراً، نحو: بسم الله أفعل كذا، ليفيد مع الاختصاص الاهتمام.

وسنذكر بقيَّة كلام السَّعدِ مِمَّا يتعلَّق بالإيراد وجوابه في سورة العلق[(٥)].

= وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم»، وعنه نقلها عبد القاهر في دلائل الإعجاز ص١٠٧، ومنه أخذت طريقها إلى كتب البلاغة. انظر: التبيان ص٢٨٨، وشروح التلخيص ٢/١٥٤-١٥٥.

(١) يقصد شيخ البلاغيين عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، واضع أسس البلاغة في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، كان عالما بالنحو، واسع الأفق، غزير المطالعة، توفي سنة ٤٧١هـ. انظر: إنباه الرواة ٢/١٨٨، وفوات الوفيات ٢/٣٦٩، وبغية الوعاة ٢/١٠٦، وكشف الظنون ١/٨٣، ٢١٢، ٢/٦٠٢-٦٠٣.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ص١٠٧-١٠٨.

(٣) في (ج): بشيء يعرف.

(٤) لعل النظر في قوله: ومن الخطأ، إذ من غير المسلم أن القول بالتقديم لرعاية الفاصلة أو القافية من الخطأ. انظر: المطول ص٢٠٠، وحاشية عبد الحكيم ص٣٩٧.

(٥) انظر: ص٩٧٩-٩٨٠ من هذا الكتاب. وتجدر الإشارة إلى أنَّ للبلاغيين والشراح مباحث نفسية في بلاغة البسملة وشرحها باعتبار قواعد علوم البلاغة، منها ما جاء في =

٢- ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[١] [الآية ٢].

[التقديم لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به]

في الأصل[٢]: الحمد لله على ما أنعم.

وفي الشرح[٣]: الحمد: هو الثناء باللسان على الجميل؛ سواء تعلّق بالفضائل أو بالفواضل[٤]، والشكر: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام؛ سواء كان ذِكْراً بالسان أو اعتقاداً ومحبّةً بالجنان، أو عملاً وخدمةً بالأركان.

فَمَوْرِدُ الحمد: هو اللسان وحده، ومتعلّقه يعمُّ (النعمة وغيرها، ومورد الشكر يعم اللسان وغيره، ومتعلّقه)[٥] النعمة وحدها، فالحمد أعمُّ باعتبار المتعلّق، وأخصُّ باعتبار المورد، والشكر بالعكس[٦].

= مقدمة حاشية الدسوقي -ضمن شروح التلخيص ١/١-٦، ورسالته في شرح البسملة باعتبار قواعد البلاغة، وهي محفوظة في مكتبة المسجد النبوي الشريف برقم: ٦٧/٨٠، ولعبد الحميد قدس المتوفى سنة ١٣٣٠هـ رسالة في الكلام على البسملة والمبادئ العشرة من فنون البلاغة، جعلها كالمقدمة لكتابه طالع السعد الرفيع ٢/١١.

(١) المطول ١٧٩.

(٢) التلخيص ٢٢.

(٣) انظر: المطول ٦- ٨.

(٤) المراد بالفضائل: صفات الكمال، وبالفواضل: النعم والأيادي الجميلة. انظر: القاموس المحيط ١٣٤٨ -فضل، وحاشية جلبي ٤٣، وتفسير المنار ١/٥٠.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (أ).

(٦) نقل عن المبرد أنّ الحمد والشكر بمعنى، وهو ما ذهب إليه الطبري أيضاً، وحكاه ابن منظور عن بعض أهل اللغة. وقد تكلم العلماء في نقض هذا القول، وفرقوا بين الحمد والشكر على النحو المذكور هنا، وما جاء عن العرب أولى بالاتباع. =

ومن هنا تحقَّق تَصَادُقهما في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان، وتفارقهُما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة، وصدق الشُّكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان.

والله: اسم للذات الواجب الوجود[1]، المستحق لجميع المحامد، ولذا لم يُقَل: الحمد للخالق أو الرازق ونحوهما[2] / مِمَّا يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصفٍ، بل إنّما تعرَّض للإنعام بعد الدِّلالة على استحقاق الذات تنبيهاً على تحقُّق الاستحقاقين. [٢/ب]

وقُدِّم الحمدُ لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به، وإن كان ذِكْرُ الله أهمَّ في نفسه، على أن صاحب الكشَّاف[3] قد صرَّح بأن فيه -أيضاً- دِلالةً على اختصاص الحمد به، وأنّه به حقيقٌ[4].

= انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٣٨/١، والجامع لأحكام القرآن ١٣٣/١، ولسان العرب ١٥٥/٣- حمد.

(١) واجب الوجود من تعبيرات الفلاسفة الذين سلكوا في إثبات وجود الله تعالى طريق الوجوب والإمكان، وقسموا الموجودات إلى واجب وممكن. والحق الموافق لما في الكتاب والسنة أن يطلق عليه الرب والخالق، كما أطلق على نفسه وأطلق عليه رسوله ﷺ. انظر: الإشارات والتنبيهات لابن سيناء ٤٤٧/٣-٤٥٥، وبغية المرتاد ص٤٢٧.

(٢) في (ج): أو نحوهما، كما في المطول.

(٣) هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري كان إماما في التفسير واللغة والنحو، متقنا في علوم شتى، معتزلي المذهب مجاهرا بذلك، من تصانيفه الكشاف، وأساس البلاغة، والمفصل، توفي ليلة عرفة سنة ٥٣٨هـ. انظر: وفيات الأعيان: ٨١/٥، وبغية الوعاة: ٢٧٩/٢، ٢٨٠.

(٤) انظر: الكشاف ١١٢/٤-١١٣.

وبهذا يظهر أنَّ ما ذهب إليه من أنَّ اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق[1]، ليس كما يتوهَّمه كثير من الناس، مبنيّاً على أنَّ أفعال العباد ليست مخلوقةً لله، فلا تكون جميع المحامد راجعةً إليه[2]، بل على أنّ الحمد من المصادر السَّادَّة مسَدَّ الأفعال، وأصله النصب والعدول إلى الرفع للدِّلالة على الدوام والثبات، والفعل إنَّما يدُلُّ على الحقيقة دون الاستغراق، فكذا ما ينوب منابه؛ وفيه نظر؛ لأن النائب مناب الفعل إنما هو المصدر النكرة، مثل: سلام عليك، وحينئذٍ لا مانع من أن يدخُل فيه اللام، ويُقْصَد به الاستغراق، فالأَوْلى أنَّ كونه للجنس مبنيٌّ على أنَّه المتبادر إلى الفهم الشائع في الاستعمال، لا سيما في المصادر عند خفاء قرائن الاستغراق، أو على أنَّ اللام لا تفيد سوى التعريف، والاسم لا يدل على على مسمَّاه؛ فإذاً لا يكون -ثَمَّ- اسْتِغْرَاقٌ، ولم يتعرَّض -أي القزويني- للمنعَم به لقصور العبارة عن الإحاطة به، ولئلا يتوهَّم اختصاصه بشيءٍ دون شيءٍ، ولتذهبَ نفسُ السامع كلَّ مَذْهَبٍ ممكنٍ.

هذا ما يتعلَّق من كلام السَّعد بحمدلة[3] التنـــزيل.

---

(١) انظر: الكشاف ١/١٩-٢٠.

(٢) لم ينبه ابن المنير على شيء من ذلك، ونقله الطيبي عن صاحب الفرائد، وأشار إليه السبكي. انظر: فتوح الغيب -من أوله إلى الآية ١١٧ من سورة البقرة ص١٠٥، وعروس الأفراح -ضمن شروح التلخيص ١/٣٦.

(٣) الحمدلة: كلمة منحوتة من الحمد لله، قصد بها الاختصار. انظر: المزهر ١/٤٨٢.

وقال في المختصر[١]: الحمد هو الثناء باللسان على قصد التعظيم؛ سواء تعلَّق بالنعمة أو بغيرها، والشُّكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم لكونه منعماً؛ سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان.

هذا كلامه؛ فزاد في تعريف الحمد قيد قصد التعظيم احترازاً عمَّا كان على قصد التهكم والسُّخرية، كقوله عز وجلَّ: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[٢].

قلتُ: يرد على قوله: «باللسان» الحمد القديم[٣]، وهو ثناء الله سبحانه على نفْسِه، أو على عباده، فالأَوْلى أن يقال: الحمد هو الثناء بالكلام، إلى آخره.

قال السَّيِّد الشَّريف الجرجاني في حواشيه على الشَّرح[٤]: قوله: وبِهَذَا يظهر أنَّ ما ذَهَبَ إليه من أنَّ اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق إلى

---

(١) المختصر ٣.

(٢) سورة الدخان، الآية: ٤٩.

(٣) وصف كلام الله بالقدم إصطلاح حادث لم يعرف عن السلف الصالح، ولو جرينا عليه؛ قلنا كلام الله قديم النوع حادث الآحاد؛ لأن الله تعالى لم يزل متكلماً، ولا يزال متكلماً بما يشاء، حتى أنه ليتكلم يوم القيامة مع المؤمنين والكافرين وغيرهم بما يشاء؛ كما ثبت في السنة المطهرة. انظر: الأسماء والصفات لابن تيمية ١/٧٩، وشرح العقيدة الطحاوية ص١٨٦، وفتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ٤/٢-٣.

(٤) حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٦.

آخره؛ يريد أنَّ اختصاص جنس الحمد بالله تعالى يستلزم اختصاص جميع المحامد به[١] على ذلك التقدير / إذ لو ثَبَتَ فردٌ من الحمد لغيره -تعالى- لكان جنسه ثابتاً له في ضمنه، فلا يكون الجنس مختصّاً به، والمقدَّر خلافه؛ فصاحب الكشاف حيثُ صرَّح باختصاص جنس الحمد بالله تعالى؛ فقد حكم باختصاص المحامد كلِّها به، فكيف يُتصوَّر منه أن يمنع الاستغراق بناءً على أنَّ أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى، فلا تكون جميع المحامد راجعة إليه؟.

[٣/أ]

فإن قلتَ: جَعْلُ المحامد بأسرها مختصَّة به -تعالى- ينافي هذه القاعدة المشهورة من الاعتزال؛ فكيف يذهب إليه مع فضله[٢] في مذهبه؟.

قلتُ: هذا[٣] لا يمنع أنَّ تمكين العباد وإقدارهم على أفعال الحسنات التي يُسْتَحَقُّ بها الحمد من الله تعالى،؛ فمن هذا الوجه يمكنه جعل الحمد راجعاً إليه، وأيضاً يرشدك إلى هذا المعنى أنَّه قال[٤] في سورة التغابن[٥]: قُدِّم الظَّرفان ليدل تقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى، ثُمَّ قال[٦]: وأما حمد غيره فاعترافه بأنّ الله -تعالى- أجراه على يديه.

---

(١) قوله: (به) ساقط من (ب).

(٢) هكذا في النسخ، وفي حاشية الشريف الجرجاني: مع تصلبه في مذهبه.

(٣) في (ج): هو؛ كما في حاشية الشريف الجرجاني.

(٤) الكشاف ٤/١١٢.

(٥) في قوله تعالى في سورة التغابن: من الآية: ١: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾

(٦) الكشاف ٤/١١٢.

وقد أطال السيِّد؛ ولكن ما أوردتُه من كلامه كافٍ في فهم كلام الشرح.

وفي الأصل، بعد أنْ ذكر أنَّ تعريف المسند؛ نحو: عمرو المنطلق باعتبار تعريف العهد أو الجنس هو لإفادة السامع حكماً على أمرٍ معلوم له بإحدى طرق التعريف بآخر مثله؛ قال[1]: والثاني –أي تعريف الجنس– قد يفيد قصر الجنس على شيءٍ تحقيقاً؛ نحو: زيدٌ الأميرُ، أو مبالغةً لكماله فيه، نحو: عمرو الشُّجاع.

وفي الشرح، بعد كلام طويل؛ قال[2]: والحاصل أنَّ المعرَّف بلام الجنس إن جُعِل مبتدأً فهو مقصورٌ على الخبر، سواءٌ كان الخبر معرَّفاً بلام الجنس أو غيره، نحو: الكرُم التَّقوى[3]، أي لا غيرها، والأميرُ الشُّجاع؛ أي لا الجبان، والأميرُ هذا أو زيدٌ أو غلامُ زيدٍ، أو كان غير معرَّفٍ أصلاً، نحو: التوكل على الله، والتفويض إلى أمر الله، والكرمُ في العربِ، والإمام من قريشٍ[4]؛ لأن الجنسَ حينئذٍ يتَّحد مع واحدٍ ممّا يصدق عليه الخبر، فلا يتحقَّق بدون ذلك الواحد، لكن يمكن تحقُّق واحد منه في الجملة بدون الجنس، فيلزم أن يكون

---

(١) التلخيص ص١٢٠-١٢١.

(٢) المطول ١٧٨-١٧٩.

(٣) في الحديث: «**المال الحسب والكرم التقوى**»أخرجه الإمام أحمد ١٠/٥، والترمذي ٣٢٧١، وابن ماجه ٤٢٧٢.

(٤) في الحديث: «**الأئمة من قريش ما عملوا بثلاث**» وفي لفظٍ: «**الأئمة من قريش إذا حكموا عدلوا، وإذا عاهدوا أوفوا، وإن استرحموا رحموا، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل منهم صرف ولا عدل**» أخرجهما الطيالسي في مسنده، برقم ٩٢٦، ٢١٣٣.

الكرمُ مقصوراً على الاتّصاف بكونه في العرب، ولا يلزم أن يكون ما في العرب مقصوراً على الاتّصاف بالكرم؛ وعلى هذا القياس فلْيُتَأَمَّلْ، فإنَّ فيه دقة. وبهذا يظهر أن تعريف الجنس في (الحمد لله) يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله؛ على ما مر، وإن جعل خبراً فهو مقصورٌ على المبتدأ: نحو زيد الأمير، وعمرو الشجاع.

[الاستغراق في الجمع المحلى باللام]

٣- ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾[١] [الآية: ٢]

في الأصل[٢]: واستغراق المفرد أشمل (منه)[٣] صح منه.

وفي الشرح، ردّاً على من زعم[٤] أنَّ الجمع لا يقتضي إلا استيعاب الجموع؛ بمعنى أنَّ أفراده جموعٌ، ولهذا كان استغراق المفرد أشمل / من استغراق [٣/ب] [الجمع][٥] قال[٦]: إفادة الجمع المحلّى باللام تعلُّق الحكم بكلِّ فرد ممَّا هو مُقرَّرٌ في علم الأصول والنحو، وكلامه[٧] في الكشاف -أيضاً- مشحونٌ به، قال في

---

(١) المطول ٨٦.

(٢) التلخيص ٦٦.

(٣) هكذا في النسخة الأصل بزيادة: منه، وهي غير مذكورة في النسخ والتلخيص، فلعل إثباتها سهو من الناسخ.

(٤) يقصد السكاكي والخطيب القزويني. انظر: المفتاح ٤١٨، والإيضاح ١/١٢٤.

(٥) في النسخة الأصل: الجنس، والمثبت من بقية النسخ، وهو ما يقتضيه السياق.

(٦) المطول ٨٦.

(٧) الضمير يعود إلى صاحب الكشاف المذكور فيما سبق. انظر: المطول ٨٥.

قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[(١)]: إنَّه جَمَع ليتناول كلَّ مُحْسنٍ[(٢)]، وقال في قوله: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[(٣)]: إنّه نَكَّر ظلماً وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لأحدٍ مِنْ خَلْقه[(٤)]، وفي قوله: ﴿وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾[(٥)]: أي ولا تُخاصم عن خــــائنٍ قط[(٦)]، وفي قوله: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: إنه جَمَع ليشْمَل كلَّ جنسٍ مِمَّا يُسمَّى بالعالم؛ يعني لو أفرد لتُوهِّم أنَّه إشارةٌ إلى هذا العالم المحسوس المشاهَد، فجمع ليفيد الشُّمول والإحاطة[(٧)].

ولا يخفى عليك فساد ما قيل: إنَّ مراده أنَّ المفرد وإن كان أشمل لكنَّه قصد -هنا- إلى معنى آخر، وهو التنبيه على كون العالَم أجناساً مختلفة؛ لأنَّ المفرد يفيد شمول الأحاد، والجمع يفيد شمول الأجناس؛ وذلك لأنَّه إذا لم يكن الجمع مفيداً تعلُّق الحكم بكلِّ ما يُسمَّى بمفرده كيف يكون ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ متناولاً لكلِّ جنسٍ مما يُسمَّى بالعالَم، فهل هذا إلا تهافُت؟ وأيضاً لا دِلالة لقوله: ليشمل كلَّ جنسٍ مِمَّا يُسمَّى به على هذا المعنى، وكذا ما قيل: إنَّ العالم

---

(١) سورة آل عمران: من الآية: ١٣٤.

(٢) انظر: الكشاف ١/٤٦٣.

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١٠٨.

(٤) انظر: الكشاف ١/٤٥٤.

(٥) سورة النساء: من الآية: ١٠٥.

(٦) انظر: الكشاف ١/٥٦١.

(٧) المصدر نفسه ١/٥٥.

ماهياتٌ مختلفة يتناولها الجمع بخلاف العظام، وذلك لأنَّ هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل.

انتهى ما أردنا نقله، وأشار بقوله: **بخلاف العظام** إلى قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾[١]، وسيأتي الكلام عليه[٢].

(قال السيِّد الشريف[٣]: قوله: «لأنَّ هذه التفرقة لا يؤيدها عقلٌ ولا نقلٌ»؛ لأنَّ الجمع يتناول الأفراد المشتركة في مفهوم مفرده، وهذا هو المراد من قيد الجنسية المعتبرة في تعريف الجمع، وأمّا أنَّ تلك الأفراد ماهياتٌ مختلفةٌ أو [أمور][٤] مُتَّفقة فلا اعتبار به أصلاً، فكما أنَّ الجمع والمفرد إذا استغرقا يتناولان الآحاد المتَّفقة، كذلك يتناولان المختلفة)[٥].

---

(١) سورة مريم: من الآية: ٤.

(٢) انظر: ص٦٣٩-٦٤٤ من هذا الكتاب

(٣) حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٨٦.

(٤) في النسخة الأصل: **وأمور**، والتصويب من (ب، ج) وحاشية الشريف الجرجاني.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (أ).

[الالتفات من الغيبة إلى الخطاب]

٤ - ﴿ مَلِكِ[١] يَوْمِ الدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾[٢] [الآيات: ٤-٧].

في الأصل، بعد تمثيله الالتفات من الغَيْبة إلى التكلُّم، قال[٣]: وإلى الخطاب ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾.

وفي الشرح[٤]: وإلى الخطاب ﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ مكان إياه نعبد.

وذكَر صدرُ الأفاضل[٥] في ضِرام السِّقط[٦]: أنَّ مِنْ شرط الالتفات أنْ يكونَ المخاطَب بالكلام في الحالين واحداً، كقوله: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ فإنَّ ما قبلَ / [٤/أ] هذا الكلام [وإن][٧] لم يُخاطَب به الله من حيثُ الظاهر فهو بمنزلة

---

(١) في النسخ بغير ألف، وهي قراءة صحيحة متواترة في السبع كالقراءة بالألف، وقد رجح كلاً من القراءتين مرجحون من حيث البلاغة، وكلاهما حسن بليغ. انظر: النشر في القراءات العشر ٢٧١/١، والموضح في وجوه القراءات وعللها ٢٢٩/١، وتفسير القرآن العظيم ٢٤/١.

(٢) المطول ٨١، ١٠٠، ١٣١، ١٣٣-١٣٤، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٤٢، ٣٥٨.

(٣) التلخيص ٩٦.

(٤) المطول ١٣٣-١٣٤.

(٥) هو القاسم بن الحسين الخوارزمي، عالم بالعربية، من فقهاء الحنفية، من مصنفاته: التخمير في شرح المفصل، وضرام السقط في شرح شعر المعري، وقد طبع منثوراً ضمن شروح سقط الزند. انظر: بغية الوعاة ٢٥٢/٢-٢٥٣، والأعلام ٨/٦.

(٦) انظر: شروح سقط الزند ١٩٤١/٥-١٩٤٢.

(٧) في النسخة الأصل: **فإن**، والمثبت من بقية النسخ، وكذا في المطول، وبه تستقيم العبارة.

المخاطَب به؛ لأنَّ ذلك يجري من العَبْد مع الله، لا مع غيره، بخلاف قول جرير[١]:

ثِقِي بِالله لَيْسَ لَهُ شَرِيكٌ وَمِنْ عِنْد الْخَلِيفَة بِالنَّجَاحِ
أَغِثْنِي يَا فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي بِسَيْبٍ مِنْكَ إِنَّكَ ذُو ارْتِيَاحِ[٢]

فإنَّه ليس من الالتفات في شيءٍ؛ لأنَّ المخاطَب بالبيت الأول إمرأته، والمخاطبَ بالبيت الثاني هو الخليفة، فهذا أخصٌّ من تفسير الجمهور، فقول أبي العلاء[٣]:

هَلْ يَزْجُرَنَّكُمُ رِسَالَةُ مُرْسِلٍ أَمْ لَيْسَ يَنْفَعُ فِي أُوْلاَكَ أَلُوكُ[٤]

فيه الالتفاتُ عند الجمهور من الخطاب في «يزجرنكم» إلى الغيبة في

---

(١) ديوانه ٩٨، وهو جرير بن عطية بن الخطفى، من بني كليب بن يربوع من بني تميم، كان من فحول شعراء الإسلام، ومن أشد الناس هجاء، ونقائضه مع الفرزدق والأخطل ذائعة مشهورة، توفي حوالي سنة ١١٣هـ. انظر: الشعر والشعراء ١/٤٦٤-٤٧٠، ومعجم الشعراء لعفيف عبد الرحمن ٥٤-٥٥.

(٢) السَّيْب: العطاء، والارتياح النشاط والميل إليه، ومنه قوله: أريحي إذا كان سخياً يرتاح للندى. انظر: لسان العرب ١/٤٧٧، ٢/٤٦٠ -سيب، روح.

(٣) سقط الزند ٣٠٣، وأبو العلاء هو أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري، كان غزير الأدب عالماً باللغة حافظاً لها، عمي في صباه، نظم سقط الزند واللزوميات وشرحهما، وشرح الحماسة وأشعار أبي تمام والبحتري والمتنبي، وصنف كثيراً من الكتب والرسائل المشهورة، توفي سنة ٤٤٩هـ انظر: تتمة اليتيمة ١٦، وإنباه الرواة ١٨، ١١٨.

(٤) الألوك: الرسالة، وأولاك: أصله أولى اسم يشار به إلى الجمع لحقت به كاف الخطاب، وهو في اللسان بغير واو، وقال الكسائي: واحده ذاك. انظر: لسان العرب ١٥/٤٣٦، والقاموس المحيط ١٧٣٩ -أولى.

«أولاك» بمعنى أولئك، وهو قال[١]: إنَّه إضرابٌ عن خطاب بني كنانة إلى الإخبار عنهم[٢]، وإن كان يُرَى من قبيل الالتفات فليس منه؛ لأنَّ المخاطَب **بِهَلْ يزجرنكم** بنو كِنَانة، وبقوله: **أولاك** أنت. صحَّ من الشَّرح.

والالتفات عند الجمهور هو التعبير عن معنى بطريقٍ من الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها[٣].

قال في الشَّرح[٤]: بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر، ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام أن يعبَّر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المصنِّف في الإيضاح[٥].

وإنَّما قلنا ذلك لأنَّا نعلم قطعاً من إطلاقاتهم واعتباراتهم أنَّ الالتفات هو إنتقال الكلام من أسلوبٍ من التكلُّم والخطاب والغيبة إلى أسلوبٍ آخر غيرما يترقَّبه المخاطَب؛ ليفيد تطريةً لنشاطه وإيقاظاً في إصغائه.

فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير أشياء ليست من الالتفات.

منها نحو: أنا زيدٌ وأنتَ عمرو، ونحن رجالٌ وأنتم رجالٌ، وأنت الذي فعل كذا،

---

(١) شروح سقط الزند ١٩٤٢/٥.

(٢) قوله: **عنهم** ساقط من (أ).

(٣) وهذا أخص من تفسير السكاكي أيضاً. انظر: الإيضاح ١٥٧/١.

(٤) المطول ١٣١.

(٥) انظر: الإيضاح ١٥٧/١.

و: نحن اللذون صبحوا الصباحا[١]

ونحو ذلك مما عبَّر عن معنى واحد تارةً بضمير المتكلِّم أو المخاطَب وتارةً بالاسم المظهر أو ضمير الغائب.

ومنها نحو: يازيدُ قُمْ، ويارجلاً له بصرٌ خذ بيدي، وفي التنـــزيل: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[٢] لأن الاسم المظهر طريق غيبة.

ومنها تكرير الطريق الملتفَت إليه؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، و﴿ٱهْدِنَا﴾، و﴿أَنْعَمْتَ﴾ فإنَّ الالتفات إنما هو في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ والباقي جارٍ على أسلوبه، وإن كان يصدق على كلٍّ منها/ أنّه تعبيرٌ عن معنى بطريقٍ بعد التعبير عنه بطريقٍ آخر. [٤/ب]

ومنها نحو: يامَنْ هو عالِمٌ حقِّق لي هذه المسألة فإنَّك الذي لا نظيرَ له في هذا الفنِّ، ونحو قوله[٣]:

---

(١) البيت من الرجز، وبعده:

يومَ النُّخيل غارةً مِلْحاحا

وقد نسبه أبو زيد في النوادر ٢٣٩ لجاهلي من بني عقيل اسمه أبو حرب بن الأعلم، ونسب لليلى الأخيلية في ديوانها٦١، ونسب- أيضا- لرؤبة في أبيات في ملحق ديوانه ١٧٢، وهو من شواهد النحاة على استعمال اللذون بالواو رفعا في لغة هذيل أو عقيل. أنظر: خزانة الأدب للبغدادي ٢٣/٦.

(٢) سورة الأنبياء: من الآية ٦٢.

(٣) البيت للمتنبي من قصيدة من البسيط في ديوانه بشرح البرقوقي ٨٧/٤.

يَا مَنْ يَعِزُّ عَلَيْنَا أَنْ نُفَارِقَهُمْ وِجْدانُنَا كُلَّ شَيْءٍ بَعْدَكُمْ عَدَمُ

فإنّه لا التفاتَ في ذلك؛ لأنَّ حقَّ العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة، وحقُّ الكلام بعد تمام المنادى أن يكون بطريق الخطاب؛ فكلٌّ من **نفارقهم** **وبعدكم** جارٍ على مقتضى الظاهر.

وفي الأصل[١]: ووجهه أنَّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن تطريةً لنشاط السامع، وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه، وقد تختصُّ[٢]. مواقعه بلطائف؛ كما في سورة الفاتحة؛ فإنَّ العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد من نفسه محركاً للإقبال عليه، وكلّما أجرى عليه صفة من تلك[٣] الصفات العظام قوي ذلك المحرك، إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها المفيدة أنَّه مالكٌ للأمر كلّه في يوم الجزاء؛ فحينئذ يوجب الإقبال عليه، والخطابُ بتخصيصه بغاية الخضوع والإستعانة المهمات. انتهى

وقوله: (ووجهه): أي ووجه حسن الالتفات على الإطلاق، و(تطرية): أي تجديداً وإحداثاً؛ من طَرَّيْتَ الثوب. (وقد تختصُّ مواقعه بلطائف): أي قد يكون لكلِّ التفاتٍ سوى هذا الوجه العام لطيفةٌ ووجهٌ مختصٌّ به حسب مناسبة المقام. و (إلى خاتمتها): أي خاتمة تلك الصفات؛ وهي قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾، (المفيدة أنّه): أي ذلك الحقيق بالحمد (مالك للأمر كلّه في يوم الجزاء)؛ لأنه أُضيف ﴿مَٰلِكِ﴾ إلى ﴿يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ على

---

(١) التلخيص ٩٦،٩٧.

(٢) في (أ، ب): يختص.

(٣) قوله: **تلك** ساقط من (ب).

طريق الاتساع، والمعنى على الظرفيّة؛ أي مالك في يوم الدين، والمفعول محذوف دلالةً على التعميم، (فحينئذ يوجب): ذلك المحرك؛ لتناهيه في القوة (الإقبال عليه): أي على ذلك الحقيق بالحمد[1].

وفي الشَّرح[2]: والباء في بتخصيصه متعلّق بالخطاب؛ تقول: خاطبتُه بالدعاء إذا دعوتَ له مواجهةً، والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطَب العبد ذلك الحقيق بالحمد[3] بما يدل على تخصيصه بأنَّ العبادة، وهي غاية الخضوع والتذلل له [لا لغيره] [4] وبأنَّ الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره، وتعميم المهمات مستفاد من إطلاق الاستعانة، والأحسن أن يراد الاستعانة على أداء العبادة، ويكون ﴿ ٱهْدِنَا﴾ بياناً للمعونة ؛ ليتلاءم الكلام، وتكون العبادة له لذاته، لا وسيلةً إلى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات، فاللطيفة المختصُّ بها موقع هذا الالتفات هو أنَّ فيه تنبيها على أنَّ/ العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن تكون قراته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور، وهذا الذي ذكر المصنِّف[5] جارٍ على طريقة المفتاح[6]. [٥/أ]

---

(١) قوله: **بالحمد** ساقط من (ج).

(٢) المطول ١٣٤،١٣٥.

(٣) قوله: **بالحمد** -أيضا- ساقط من (ج).

(٤) في النسخة الأصل: **لا غيره**، والمثبت من بقية النسخ والمطول، وهو الصواب.

(٥) المقصود به الخطيب القزويني في قوله الآنف الذكر.

(٦) انظر: المفتاح ٤٠٠.

وطريقة الكشّاف[١] هو أنّه لما ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات تعلّق العلم بمعلومٍ عظيم الشان حقيقٍ بالثناء والعبادة؛ فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز؛ فقيل: إيّاك يا مَنْ هذه صفاته نعبد؛ ليكون الخطاب أدلَّ على أنَّ العبادة له لأجل ذلك التمييز[٢]. الذي لا تحقُّ العبادة إلا به؛ لأنَّ المخاطَب أدخل في التمييز[٣] وأعرق[٤] فيه، فكان تعليق العبادة به تعليقاً بلفظ التمييز[٥] ليشعر بالعلية.

ويمكن أن يقال: إن ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصِّه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به، فلّما ذكر الله توجهت النفس إلى الذات الحقيقي[٦] بالحمد، وكلُّما أجرى عليه صفةً من تلك الصفات العظام ازداد ذلك، وقد وصف **أوَّلا**: بأنَّه المدبِّر للعالم وأهله، **وثانياً**: بأنَّه المنعم بأنواع النعم الدنيوية والأخروية لينتظم لهم أمر المعاش، ويستعدوا لأمر المعاد، **وثالثاً**: بأنَّه المالك لعالم الغيب وإليه معاد العباد، فانصرفت النفس بالكلية إليه لتناهي وضوحه وتمييزه[٧] بسبب هذه الصفات، فخوطب

---

(١) انظر: الكشاف ٦٤/١،٦٥.

(٢) في المطول: التميز.

(٣) في المطول -أيضا-: التميز.

(٤) في (ب) وأعرف.

(٥) فيما عدا النسخة الأصل: المتميز.

(٦) في المطول: **الحقيق**؛ كما تقدم آنفا.

(٧) في المطول: وتميزه.

تنبيهاً على أنَّ من هذه صفاته يجب أن يكون معلوم التحقق عند العبد، متميِّزاً عن سائر الذوات حاضراً في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة، وفيه تعظيمٌ لأمر العبادة، وأنَّها ينبغي أن تكون عن قلب حاضر كأنَّه يشاهد ربَّه ويراه، ولا يلتفت إلى سواه. انتهى

وقال الإمام أبو العباس بن البناء في حاشيته على الكشَّاف: قال -يعني الزمخشري[1]- وهذا يسمَّى الالتفات، إلى آخر قوله؛ قلتُ: لا بُدَّ للالتفات أن يكون في المعنى ما يقتضيه وإلا بطل، والذي اقتضاه -هنا- هو أنَّ ثبوت الحمد وتلك الصفات لرب العالمين لم يكن بحضورنا مع ذلك، والعبادة والإستعانة هما بحضورنا معهما[2]؛ لأنَّ كونه معبوداً ومستعاناً صفة له موجودة فينا لا في ذاته.

﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ قال -يعني الزمخشري[3]- والأحسن أن يراد الاستعانة به، إلى آخر قوله؛ يريد أن الأحسن تقييدها، قلت: وليس كذلك، بل أقول: الأحسن إطلاقها؛ لأنه أبلغ معنى؛ لاندراج كل مقيد تحته/، ويكون ﴿اهْدِنَا﴾ بياناللمطلوب من المعونة المطلقة، ويكون الكلام متلائماً آخذاً بعضُه بحُجْزَة[4] بعض. [٥/ب]

---

(١) انظر: الكشاف ١/٦٢.

(٢) في (أ، ج) معها.

(٣) انظر: الكشاف ١/٦٦.

(٤) الحجزة معقد الإزار، وهذا كلام آخذ بعضه بحجزة بعض، أي متناظم متسق. أساس البلاغة: ٧٣، والقاموس المحيط: ٦٥٢- حجز.

[احتمال الحذف للعموم في غير المفعول به]

وفي الأصل، أثناء[١] ذكره لنكت حذف المفعول من اللفظ، قال[٢]: وإمَّا للتعميم مع الاختصار، كقولك: قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد، وعليه ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[٣].

وفي الشَّرح[٤] ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾؛ أي على كلِّ أمرٍ يستعان فيه، ويحتمل أن يراد على أداء العبادة؛ ليتلاءم الكلام. انتهى

قلتُ: وهذا قد وقع التنبيه عليه قبلُ[٥] بأتَمَّ مِمَّا هنا.

[التخصيص لازم للتقديم غالبا]

وفي الأصل[٦]: والتخصيص لازمٌ للتقديم غالباً، لهذا يقال في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ معناه نخصّك بالعبادة والاستعانة، وفي ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ

---

(١) قوله: أثناء بحذف حرف الجر، إما بالنصب على الظرفية باعتبارها ليست مكانا مختصا بل مبهما، وإما بالاستناد إلى ورود قولهم: أنفذت كذا ثني كتابي؛ بنصب ثني على الظرفية المكانية سماعا، وثني أثناء فيقاس على نصبه نصب جمعه. انظر لسان الغرب ١٤/١١٥– ثني مفرد، وقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في كتاب الألفاظ والأساليب٤٧، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة ١٠١، ووقفه مع قرارات مجمع اللغة العربية لعبد العظيم فتحي خليل ٦٧.

(٢) التلخيص: ١٣١.

(٣) سورة يونس من الآية ٢٥.

(٤) انظر: المطول ١٩٦.

(٥) وذلك في كلام ابن البناء الآنف الذكر .

(٦) التخليص ١٣٤.

تُحۡشَرُونَ ﴾[١] معناه إليه لا إلى غيره.

وفي الشَّرح[٢] استشهد بما ذكره أئمة التفسير في مثالين، أحدهما: المفعول بلا واسطة مثل: زيداً عرفتُ، والثاني: بواسطة، مثل: بزيد مررت، مع أنَّ الذوق -أيضا- يقتضي ذلك، وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب[٣] من أنَّ التقديم في قوله -يعني الزمخشري في المفصَّل[٤]- اللهَ أحمد، و﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾ للاهتمام، ولادليلَ على كونه للحصر[٥]؛ لأن الذوق وقول أئمة التفسير دليلان عليه، والاهتمام -أيضاً- حاصلٌ؛ لأنه لا ينافي الاختصاص.

وذكر ابن الأثير في[٦] المثل السائر[٧]: أنَّ التقديم في ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٥٨.

(٢) انظر المطول ٢٠٠.

(٣) هو جمال الدين عثمان بن عمر، الشهير بابن الحاجب، مقرئ نحوي أصولي فقيه مالكي، من أذكياء العالم، له الكافية وشرحها، والشافية وشرحها توفي سنة ٦٤٦هـ انظر الديباج المذهب ٢/٨٦-٨٩، وبغية الوعاة ٢/١٣٤، ١٣٥.

(٤) هذا توثيق من المؤلف لرأي ابن الحاجب، وقد سقط من (ج) وجاء في (أ) مقحما في غير موضعه بعد قوله: سقط

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٧.

(٦) هو ضياء الدين نصر الله بن محمد بن عبدالكريم الشيباني، كان بارعا في علوم اللغة والأدب معجبا بنفسه، وهو شاعر منشئ ومؤلف لعدة كتب أهمها المثل السائر، وبه طارت شهرته، توفي سنة ٦٣٧هـ. انظر وفيات الأعيان ٣/٦٤-٧٠، وبغية الوعاة ٢/٣١٥.

(٧) انظر: المثل السائر ٢/٢٤٠.

﴿نَسْتَعِينُ﴾ لمراعاة حُسْن النظم السجعي[١]، الذي هو على حرف النون، لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري، وأشار إليه المصنف[٢] بقوله: ولهذا يقال في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ إلى آخره.

[استعمال الأمر لطلب الدوام والثبات]

وفي الشرَّح -أيضاً- في الإنشاء، بعد الكلام على الأمر والنهي؛ قال[٣]: وقد يُستَعمل الأمر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما المخاطب عليه من الفعل أو الترك نحو ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ و﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾[٤] أي دم واثبت على ذلك.

[الاستعارة التحقيقية]

وفي الأصل[٥] والاستعارة قد تقيّد بالتحقيقيّة؛ لتحقُّق معناها حسًّا أو عقلاً؛ كقوله[٦]:

---

(١) القول بالسجع في القرآن الكريم ونفيه عنه محل نزاع، وذهب كثير من القائلين إلى تجنب إطلاق لفظ السجع على ما جاء منه في القرآن تأدبا. وسترد إشارة أوضح للمسألة في ص٨٩٣ من هذا الكتاب، وانظر: إعجاز القرآن للباقلاني ٥٨، والإتقان في علوم القرآن ٢/١٢٥، والفاصلة في القرآن لمحمد الحسناوي ٣٧-٤٣.

(٢) المقصود به الخطيب القزويني في قوله الآنف الذكر.

(٣) المطول ٢٤٢.

(٤) سورة إبراهيم من الآية ٤٢.

(٥) انظر: التلخيص ٣٠٠-٣٠٣.

(٦) صدر بيت من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه بشرح ثعلب ٢٣، وفي شرح القصائد العشر للتبريزي ١٩٠، وتمامه:

لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

وهو من شواهد بديع القرآن ٢٦، ومفتاح المفتاح ٢/١٠١١، والإيضاح ٢/٤٠٧، والطراز ١/٢٣٢، ومعاهد التنصيص ٢/١١٢.

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ

وقوله: ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ أي الدين الحق.

وفي الشرح[1]: وهو ملّة الإسلام، وهذا أمرٌ متحقّق عقلاً، لا حسّاً.

[الإبدال لزيادة التقرير والإيضاح]

وفي الأصل[2]: وأمّا الإبدال منه فلزيادة التقرير.

وفي الشّرح[3]: وبيان التقرير في بدل الكلّ ظاهرٌ لما فيه من التكرير، قال صاحب الكشّاف في قوله:/ ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾: فائدةُ البدل التوكيدُ، لما فيه من التثنية[4] والتكرير والإشعار بأنّ ﴿ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ بيانه وتفسيره ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾[5]، وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار أنّ المتبوع مشتملٌ على التابع إجمالاً فكأنّه مذكورٌ أوّلاً.

٦/أ

ثم استمرَّ في الشَّرح إلى أن قال[6]: ثمَّ بدل البعض والاشتمال لا يخلو من إيضاح البتّة، لما فيه من التفصيل بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام، وقد يكون في بدل الكل إيضاحٌ وتفسيرٌ -كما مرّ- فكان

---

(١) المطول ٣٥٨.

(٢) التلخيص ٧٢.

(٣) انظر: المطول ٩٩، ١٠٠.

(٤) هكذا في النسخة الأصل، وفي بقية النسخ التنبيه، ولعل ما في الأصل هو الصواب لمطابقته ما في الكشاف والمطول، والمراد ذكر الصراط مرتين وتكرير العامل.

(٥) انظر: الكشاف ٦٨.

(٦) انظر: المطول ١٠٠.

[المعرف بلام الحقيقة كالنكرة]

وفي الأصل[(١)]: وقد يأتي- أي المعرَّف بلام الحقيقة- لواحد باعتبار عهديّته في الذهن؛ كقولك ادخل السُّوق؛ حيث لا عهد، وهذا في المعنى كالنَّكرة.

وفي الشَّرح[(٢)]: ولكون هذا المعرّف في المعنى كالنكرة، يعامل معاملة النكرة كثيراً، فيوصَف بالجُمل، كقوله[(٣)]:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي

وفي التنـــزيل ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[(٤)] على أنّ ﴿يَحْمِلُ﴾ صفةٌ للحمار، ومنه﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً ﴾[(٥)] على أنَّ قوله ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ صفةٌ للمستضعفين، أو للرجال والنساء والولدان؛ لأنَّ الموصوف وإن كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه، كذا في الكشاف[(٦)]، وهو[صريحٌ] [(٧)] في أنّ اللام في

---

(١) انظر: التلخيص ٦٤.

(٢) المطول: ٨٠، ٨١.

(٣) صدر بيت من الكامل، وتمامه: **فمضيتُ ثُمّت قلتُ لا يعنيني.**

أنشده سيبويه في الكتاب: ٢٤/١؛ لرجل من بني سلول، وروي في الأصمعيات لشمر ابن عمرو الحنفي وقيل لعميرة بن جابر الحنفي، وهو من شواهد دلائل الإعجاز ٢٠٦ والإيضاح ١٢٣/١ والمعول شرح أبيات المطول: ل/١٥.

(٤) سورة الجمعة: من الآية: (٥).

(٥) سورة النساء: من الآية (٩٨).

(٦) انظر الكشاف ٥٥٧/١.

(٧) في النسخة الأصل: صحيح، والمثبت من بقية النسخ والمطول وهو ما يتناسب وسياق الكلام وصلته المشار إليها في سورة الحشر.

﴿ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ حرف تعريف -كما سنذكره عن قريب- وإن كان اسماً موصولاً يصحُّ هذا أيضاً؛ لأنَّ الموصول -أيضاً- يعامل معاملة هذا المعرَّف كما ذكر صاحب الكشَّاف[٢] أنّ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ لا توقيت فيه[٣]، فهو كقوله:

ولقد أمرُّ على اللَّئيم...[٤]

فيصحُّ أن تقع[٥] النكرة؛ أعني قوله ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ وصفا له. انتهى.

وقوله: كما سنذكره عن قريب، إشارةٌ إلى ما نقلناه عنه من السؤال، وجوابه[٦] في قوله تعالى في سورة الحشر ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾[٧].

= (١) في النسخة الأصل: صحيح، والمثبت من بقية النسخ والمطول وهو ما يتناسب وسياق الكلام وصلته المشار إليها في سورة الحشر.

(٢) انظر الكشاف ١/٧٠.

(٣) لا توقيت فيه أي لاتعيين، يقال وقّت: إذا حدد وعين، فإن تعيين الحوادث بالأوقات، والمقصود لم يرد بالذين أنعمت عليهم قوم بأعيانهم؛ فإنّ الموصول في حكم المعرف باللام، فإذا أريدبه الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض أفراده لا بعنيه كان في المعنى كالنكرة؛ وهو المسمى بالمعهود الذهني. انظر: حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف بهامشه ١/٧٠.

(٤) في (ج) بزيادة: **يسبني**؛ وكذا في الكشاف والمطول؛ إتماماً لشطر البيت.

(٥) في (أ): يقع بالياء.

(٦) انظر ص ٨٩٥-٨٩٦ من هذا الكتاب.

(٧) سورة الحشر: الآية ٢٢.

سورة البقرة

[تعريف المسند إليه بالإشارة لتعظيمه بالبعد]

٥- ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[(١)] [الآيتان: ١، ٢].

في الأصل أثناء ذكْرِه لنُكَت تعريف المسنَد إليه بالإشارة؛ قال[(٢)]: أوتعظيمه بالبعد؛ نحو ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾.

وفي الشَّرح[(٣)]: تَنْزيلاً لبعد درجته ورفعة محلِّه مَنْزلةَ بُعْد المسافة.

وفي الأصل في أحوال الإسناد الخبري بعد أن ذكَر الضُّرُوبَ الثلاثة: الابتدائي، والطَّلبي، والإنكاري[(٤)]، / [٦/ب] وأنَّ إخراج الكلام عليها إخراجٌ على مقتضى الظَّاهر؛ قال[(٥)]: وكثيراً ما يُخرَّج الكلامُ على خلافه، فيُجْعَل غيرُ السائل كالسائل، إلى أن قال[(٦)]: والمنكِر كغير المنكِر؛ إذا كان معه ما إنْ تأمَّله ارتدع؛ نحو ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾.

---

(١) المطول: ٧٨، ٨٤، ١٧٣، ١٨٤، ٢٥٣، ٢٥٤.

(٢) التلخيص: ٢٦.

(٣) المطول: ٧٨.

(٤) هي أضرب الخبر، الابتدائي: وهو الخبر الخالي من التأكيد، ويلقى في مقام خلو ذهن المخاطب من مضمون الخبر، والطلبي: وهو الخبر المؤكد بتأكيد واحد؛ استحسانا على سبيل الجواز، ويلقى في مقام تردد المخاطب في مضمون الخبر، والإنكاري: وهو الخبر المؤكد باكثر من تأكيد وجوبًا، ويلقى في مقام إنكار المخاطب مضمون الخبر. انظر: التلخيص:٤١،٤٢، والإيضاح: ٩٢/١، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٤٧٩، ٤٨٠، ومن سمات التراكيب: ٤٥.

(٥) التلخيص: ٤٢.

(٦) المصدر نفسه: ٤٣.

[جعل المنكر كغير المنكر]

وفي الشَّرح[١]: ويجعل المنكِر كغير المنكِر إذا كان معه: أي مع المنكِر، ما إنْ تأمَّله، أي شيءٌ من الدَّلائِل والشَّواهد إنْ تأمَّل المنكِر ذلك الشيء ارْتَدَعَ عن إنكاره، ومعنى كونه مع المنكِر أنْ يكون معلومًا له[٢] أو محسُوساً عنده؛ كما تقول لِمُنْكِرِ الإسلامِ: الإسلامُ حقٌّ، مِن غير تأكيد، لِماَ معه من الدَّلائل الدالَّة على نُبوَّة محمَّد ﷺ؛ لكنَّه لا يتأمَّلها لِيرتَدِع عن الإنكار.

وقوله: نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ظاهرٌ في التمثيل لِمَا نحن بصدده.

فإنْ قيل: التمثيل به لا يكاد يصِحُّ؛ لوجهين:

أحدهما: أنَّ هذا الحُكْم - أعني نفْيَ الرّيْب بالكلِّيَّة- مِمَّا لايَصِحُّ أن يُحْكَم به؛ لكثرة المرتابين، فضلاً عن أن يؤكَّد.

الثاني: أنَّه قد ذكَر في بحث الفصل والوصل[٣] أنَّ قوله ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تأكيدٌ لقوله ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾؛ فيكون مِمَّا أكِّد به[٤] الحكم بالتكرير؛ نحو: زيدٌ قائمٌ، زيدٌ قائمٌ، ويكون على مقتضَىَ الظَّاهر.

بل مقصود المصنِّف أنَّه قد يُجْعَل إنكار المنكر [كلا إنكار][٥]

---

(١) انظر: المطول: ٥٠، ٥١.

(٢) قوله: **له** ساقط من: (ب)

(٣) انظر: التلخيص: ١٨٠، وسيرد نصه بعد قليل؛ في ص ١٧٨ من هذا الكتاب.

(٤) في (**ب**): فيه .

(٥) في النسخة الأصل: **كاللإنكار**، والمثبت من بقية النسخ والمطول، وهو الصواب.

تعويلاً على ما يزيله؛ (فَيترَك التأكيد، كما جُعِل الرَّيْبُ بناءً على مايزيله كـ«لاريب»؛ حتى صحَّ نفي الريب بالكُلِّيَّة مع كثرة المرتابين؛ فيكون نظيراً لِتنْزيل وجود الشيء مَنْزلة عدمه اعتماداً على ما يزيله)[١].

فالجواب عن الأول أنَّه لَّما نُفِيَ الرَّيْب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تأويلين، أحدهما ما ذُكِر في السؤال، وهو أنَّه جعَل الريب كلا ريب تعويلاً على ما يزيله؛ وحينئذٍ لا يكون مثالاً لما نحن فيه، وثانيهما ما ذكَره صاحب الكشَّاف[٢]، وهو أنَّه ما نُفِيَ الريب عنه بمعنى أنَّ أحداً لا يرتاب فيه، بل بمعنى أنَّه ليس محلاً لوقوع الارتياب؛ لأنَّه من وضوح الدِّلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لأحدٍ أن يرتابَ فيه، فكأنَّه قيل هو مِمَّا لاينبغي أن يُرتابَ في أنَّه من عند الله، وهذا حكمٌ صحيحٌ، لكن ينكره كثيرٌ من الأشقياء؛ فينبغي أن يؤَكَّد، لكن تُرِكَ تأكيدُه لأنَّهم جُعِلوا كغير المنكِر، لِمَا معهم من الدلائل المزيلة لهذا الإنكار؛ لو تأمَّلوها، وهو أنَّه كلامٌ معجِزٌ أتى به مَن دُلَّ على نبوته بالمعجزات الباهرة.

وعن الثاني أنَّ المذكور في بحث الفصل والوصل أنَّه بِمَنْزِلَة التأكيد المعنوي، وَوِزَانُه وزان نفسه في: أعجبني زيدٌ نفسُه؛ دفعاً لتوهُّم السَّهو أو التجوُّز، فلا يكون من قبيل التكرير؛ لكنَّ المذكورَ/ [٧/أ] في دلائل الإعجاز يؤكِّد السؤال، وهو أنَّه قال[٣]: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لقوله

---

(١) ما بين القوسين ساقط من: (أ).
(٢) انظر: الكشَّاف: ١/١١٣، ١١٤.
(٣) انظر: دلائل الإعجاز:٢٢٧.

﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ وزيادة تثبيت له، وبمنـزلة أن يقول هو ذلك الكتابُ (هو ذلك الكتاب) [١]؛ فيعيدُه مرَّةً ثانيةً ليثبِّته.

[النفي على سبيل الاستغراق]

وفي الأصل[٢]: واستغراق المفردِ أشملُ؛ بدليل صِحَّة: لا رجال في الدار، إذا كان فيها رجلٌ أو رجلان، دون: لارجلَ.

وفي الشَّرح[٣]: فإنَّه لايصحُّ إذا كان فيها رجلٌ أو رجلان، وإنَّما أورد البيان بلا التي لنفي الجنس؛ لأنَّهاَ نصٌّ في الاستغراق.

وبيانُ ذلك أنَّ النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرةٌ في الاستغراق، وتحتمِلُ عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحاً، إلا عند قرينة؛ نحو: ما جاءني رجلٌ بل رجلان، فإنَّه- حينئذ- يتحقَّق عدمُ الاستغراق.

[والنَّكرةُ في الإيجاب ظاهرةٌ في عدم الاستغراق] [٤]، وقد تُستعمَل فيه مجازاً؛ كثيراً في المبتدأ؛ نحو: تَمْرَةٌ خيرٌ منْ جَرَادَة[٥]، وقليلاً في غيره، نحو ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾[٦]، وفي المقامات[٧]:

---

(١) مابين القوسين ساقط من: (ب).

(٢) التلخيص: ٦٦.

(٣) المطول: ٨٣، ٨٤.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٥) جاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أنه سئل عن المحرم يصيد جرادة، فقال تمرة خير من جرادة. انظر: الجد الحثيث في بيان ما ليس بحديث: ٢٩.

(٦) سورة الانفطار: من الآية: ٥.

(٧) البيت للحريري، وهو مطلع قصيدة من مشطور الرجز؛ في أول المقامة الخامسة من مقاماته: ٤١، وبعده:

=

يا أَهْلَ ذا المَغْنَى وُقِيتُمْ شَرّا

وأمَّا ما[١] إذا كانت النكرة مع مِنْ ظاهرة؛ نحو: ما جاءني مِن رجلٍ، أو مقدَّرة، نحو لارجلَ في الدار، فهي نصٌّ في الاستغراق حتى لا يجوز: ما مِن رجلٍ، أو لا رجلَ في الدار بل رجلان.

وإلى هذا أشار صاحب الكشَّاف؛ حيث قال[٢]: إنَّ قراءة ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بالفتح توجبُ الاستغراق، وبالرَّفع تُجَوِّزُه[٣].

وفي الأصل[٤]: وأمَّا تقديمه (أي المسند) [٥] فلتخصيصه بالمسند إليه؛ نحو ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[٦] أي بخلاف خمور الدنيا؛ ولهذا لم يقدَّم الظَّرف في ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾؛ لئلا يفيدَ ثبوتُ الريب في سائر كتب الله تعالى.

= ولا لقيتُم ما بقيتُم ضُرّا

(١) هكذا في النسخة الأصل بزيادة: ما، و لم ترد هذه الزيادة في بقية النسخ والمطول.

(٢) انظر: الكشاف: ١/١١٥.

(٣) قراءة ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بالفتح هي القراءة المشهورة، وأما قراءة الرفع فشاذة، وتنسب لأبي الشعثاء من التابعين. انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه: ٢، والبحر المحيط: ١/٣٦.

(٤) انظر: التلخيص: ١٢٤.

(٥) ما بين القوسين ساقط من: (ج)

(٦) سورة الصافات: من الآية ٤٧. والغول- في القاموس: ١٣٤٤- الصداع والسكر، وبهما فسّر. انظر: فتح القدير للشوكاني: ٤/٣٩٣.

وفي الشَّرح[١]: وأمَّا تقديمه فلتخصيصه بالمسند إليه؛ أي لقصر المسند إليه على المسند -على ما مرَّ في ضمير الفصل[٢]- لأنَّ معنى قولنا: قائمٌ زيدٌ، أنَّه مقصورٌ على القيام لايتجاوزه إلى القعود، ولهذا؛ أي ولأنَّ التقديم يفيد التخصيص -كما ذكرنا- لم يقدِّم الظَّرف، الذي هو المسند على المسند إليه في ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، ولم يقل: لا فيه ريبٌ؛ لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوتُ الريب في سائر كتب الله تعالى؛ بحسب دِلالة الخطاب بناءً على اختصاص عدم الريب بالقرآن.

وإنَّما قال في سائر كتب الله دون سائر الكتب أو سائر الكلمات؛ لأنَّ القصر ليس يجب أن يكون حقيقيًّا، بل الغالب أن يكون غير حقيقي[٣]، والمُعْتَبَرُ في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى، كما أنَّ المعتَبَرَ في مقابلة [خمور][٤] الجنَّة خمور الدنيا، لا سائر المشروبات وغيرها/. [٧/ب]

[تنكير المسند للتفخيم]

وفي الأصل[٥]: وأمَّا تنكيره -أي المسند- فلإرادة عدم الحصر والعهد؛ كقوله[٦]: زيدٌ كاتبٌ وعمرٌو شاعرٌ، أو للتَّفخيم؛ نحو ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

---

(١) انظر: المطول: ١٨٤، ١٨٥.

(٢) انظر: المطول: ١٠٤.

(٣) القصر الحقيقي هو أن يختص المقصور بالمقصور عليه؛ بحيث لا يتجاوزه إلى غيره أصلا، أما غير الحقيقي، وهو ما يسمى بالإضافي؛ فهو أن يختص فيه المقصور بالمقصور عليه بالنسبة إلى شيء معيَّن بحيث لا يتعداه إلى ذلك الشيء، ويصح أن يتعداه إلى شيء آخر. انظر: شروح التلخيص: ٢/١٦٧، والمنهاج الواضح: ٢/٨١، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٤٦٩.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ، وهو مثبت من المطول، وشروح التلخيص: ٢/١١٤، ولا يستقيم الكلام إلا به.

(٥) التلخيص: ١١٨.

(٦) في (ب): **كقولك**؛ كما في التلخيص.

وفي الشَّرح[١]: على أنَّه خبر مبتدإ محذوف، أوخبر﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾.

[كمال الاتصال لكون الثانية مؤكدة للأولى]

وفي الأصل[٢]: وأمَّا كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكِّدةً للأُولى؛ لدفع توهُّم تجوُّزٍ أو غَلطٍ؛ نحو ﴿ لَا رَيۡبَۛ فِيهِ ﴾؛ فإنَّه لَمَّا بُولِغ في وصفه ببلوغه الدرجة القصوى في الكمال بجعل المبتدأ ﴿ ذَٰلِكَ ﴾، وتعريف الخبر باللام جاز أنْ يتوهَّم السَّامع قبل التأمُّل أنَّه مِمَّا يُرمَى به جُزَافاً[٣] فَأُتْبِعَهُ نفياً لذلك؛ فوزانُه وزان **نفسه** في: جاء زيدٌ نفسُه، ونحو﴿ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾؛ فإنَّ معناه أنَّه في الهداية بالغٌ درجةً لا يُدْرَك كُنْهُهَا، وهذا معنى ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾؛ لأنَّ معناه -كما مرَّ[٤]- الكتابُ الكاملُ؛ والمراد بكماله كمالُه في الهداية، لأنَّ الكتب السماوية بحسبها تتفاوت في درجات الكمال، فوزانُه وزان **زيد** الثاني في جاءني زيدٌ زيدٌ.

وفي الشَّرح[٥]: (وأمَّا كمال الاتِّصال فلكون الثانية مؤكِّدةً للأُولى؛ لدفع توهُّمِ تجوُّزٍ أو غَلَطٍ)[٦]، وهو قسمان؛ لأنَّه إمَّا أن تنـــزَّل الثانية من الأولى منـــزِلة التأكيدِ المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى، أو مَنْزِلة

---

(١) المطول: ١٧٣.

(٢) انظر: التلخيص: ١٨٠، ١٨٣.

(٣) الجزاف مثلثه، وجازف في كلامه: أرسله على غير رويَّة. انظر: القاموس المحيط: ١٠٢٩، والمصباح المنير: ٩٩، والمعجم الوسيط: ١/١٢٦.

(٤) يشير إلى ما ذكر آنفا من بلوغه الدرجة القصوى في الكمال.

(٥) انظر: المطول: ٢٥٣، ٢٥٤.

(٦) ما بين القوسين ساقط من: (ج).

التأكيد اللفظي في اتِّحاد المعنى؛ فالأوَّلُ نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بالنسبة إلى ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾، وهذا على تقدير أن يكون ﴿الٓمٓ﴾ جملةً مستقلةً، أو طائفةً من حروف المعجم مستقلة، و﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ جملة ثانيةً، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ثالثةً؛ على ماهو الوجه الصَّحيح المختار، وهاهنا وجوهٌ خارجةٌ عن المقصود[(١)].

فإنَّه لَمَّا بولغ في وصفه، أي وصف ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾، والباء في (قوله)[(٢)]: ببلوغه متعلِّقٌ بوصفه؛ أي في أنْ وُصِفَ بأنَّه بلغ الدرجة القصوى في الكمال، وبقوله: بُولِغ تتعلَّق الباء في قوله: بجعل المبتدأ ذلك، وتعريف الخبر باللام؛ وذلك لما مرَّ[(٣)] من أنَّ تعريف المسند إليه بالإشارة يدُلّ على كمال العناية بتمييزه، وأنَّه ربما جُعِل بعْدُه ذريعةً إلى تعظيمه وبُعْد درجته، وأنَّ تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقةً؛نحو: الله الواجبُ، أو مبالغةً؛ نحو حاتِمٌ الجوادُ؛ فمعنى ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ أنّه الكتابُ الكامل، كأنَّ ما عداه من الكتب في مقابلته ناقصٌ، وأنَّه الذي يستأهل[(٤)] أن يُسَمَّى

---

(١) قال أبو حيان: وقد ركبوا وجوها من الإعراب في قوله ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ والذي اختاره أن يكون ذلك جملة مستقلة؛ لأنه متى أمكن حمل الكلام على الاستقلال دون إضمار ولاافتقار كان أولى. البحر المحيط: ١/١١٠.

(٢) ما بين القوسين ساقط من: (ج).

(٣) انظر: المطول: ٧٨، ١٧٧.

(٤) هذه عبارة الزمخشري في الكشاف: ١/١١٠، ١١١، وفي الصحاح: ٤/١٦٢٩- أهل:" يقال: فلان أهل لكذا، ولا تقل: مستأهل، والعامة تقوله"، ولكن الزمخشري =

كتاباً؛ كما تقول: هذا الرجل؛ أي كاملٌ في الرجوليَّة؛ كأنَّ منْ سواه بالنسبة إليه ليس برجلٍ.

جاز: جوابُ لَمَّا؛ أي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة أن يتوهَّم السَّامع قبل التأمُّل/ **أنَّه:** أي قوله ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ مما يُرمى به جُزافاً من غير أن يكون صادراً عن رويَّة وبصيرة. [٨/أ]

فأُتْبِعَه على لفظ المبني للمفعول، والمرفوعُ المستتر عائدٌ إلى قوله ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، والمنصوب البارز إلى قوله ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾؛ أي ولَمَّا جاز أن يُتوَهَّم أنَّ قوله ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ جزافٌ جُعِل قوله ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تابعاً لقوله ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ نفياً لذلك التَّوهُّم.

فوزانه: أي وزان ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ وزان نفسه في: جاءني زيدٌ نفسُه، والثاني؛ نحو ﴿هُدًى﴾: أي هو ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾؛ فإنَّ معناه أنَّه: أي الكتاب- في الهداية- بالغٌ درجةً لايُدرَك كُنْهُهَا؛ لما في تنكير ﴿هُدًى﴾ من الإبهام والتعظيم، وكُنْهُ الشيء نِهَايَتُه؛ حتى كأنَّه هدايةٌ محضةٌ؛ حيث جُعِل الخبر مصدراً لا اسمَ فاعلٍ، ولم يقل هادٍ للمتقين.

وهذا معنى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾؛ لأنَّ معناه -كما مرَّ- الكتابُ الكامل، والمراد بكماله كمالُه في الهداية؛ لأنَّ الكتب السماوية بحسبها: أي بحسب

= والفيروزبادي قد صححا هذا التعبير. انظر: أساس البلاغة: ٢٦/١، والقاموس المحيط: ١٢٤٥- أهل.

الهداية، يقال: ليكن عملُكَ بحسب ذلك؛ أي على قدره وعدده، وتقديم الجار والمجرور للحصر، تتفاوت في درجات الكمال؛ لا بحسب غيرها.

فإن قلتَ: قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته؛ كالقرآن فإنَّه فاقَ سائر الكتب بإعجاز نظمه.

قلتُ: هذا داخلٌ في الهداية؛ لأنَّه إرشادٌ إلى التصديق ودليلٌ عليه.

فوزانه: أي وزان ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ وزان زيد الثاني في: جاءني زيدٌ زيدٌ؛ لكونه مقرِّراً لذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى، بخلاف قولــه ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فإنَّه وإن كان مقرِّرًا لكنَّهما مختلفان معنى؛ فلذا جُعِل بمنــزلة التوكيد المعنوي.

لكن ذَكَرَ الشَّيخ [في] (١) دلائل الإعجاز أنَّ قوله ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بيانٌ وتوكيدٌ وتحقيقٌ لقوله تعالى: (﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ وبِمَنْزِلَة أنْ تقول) (٢): هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب(٣).

[تغليب الموجود على ما لم يوجد]

٦- ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾(٤) [الآية: ٤].

في الأصل(٥): والتغليبُ يَجْرِي في فنون.

---

(١) كلمة: (في) سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٢) ما بين القوسين ساقط من: (أ)

(٣) مرَّ هذا القول آنفا؛ في ص: ١٧٤ من هذا الكتاب.

(٤) المطول ١٦١.

(٥) التلخيص ١١٢.

وفي الشَّرح[1]: ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد؛ كما إذا وُجِد بعضُ الشيء وبعضُه مترقَّبُ الوجود؛ فتجعل الجميع كأنَّه وُجِد؛ كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾، والمراد المنزل كلُّه، وإن لم يُنزل إلا بعضُه.

[ذكر المسند إليه لزيادة الإيضاح والتقرير]

٧- ﴿أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2] [الآية: ٥].

[٨/ب]

في الأصل في أحوال المسند إليه[3]/: وأمَّا ذِكْرُهُ فلكونه الأصلَ، ولا مُقْتَضِيَ للعدول عنه، أو [للاحتياط][4] لضعف التَّعْويل على القرينة، أو التنبيه على غباوة السَّامع، أو زيادة الإيضاح والتقرير.

وفي الشَّرح إِثْرَهُ[5]: ومنه ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[6]؛ بتكرير اسم الإشارة تنبيهاً على أنَّهم كما ثَبَتَتْ لهم الأَثَرَة[7] بالهداية ثبتت لهم بالفلاح؛ فجعل كلَّ من الأثرتَيْن في تمييزهم[8] بها بمثابة[9] التي لو انفردت

---

(١) المطول: ١٦١.

(٢) المصدر نفسه: ٦٩، ٧٩، ١٠٤، ١٧٧، ٢٦٠.

(٣) التلخيص: ٥٥، ٥٦.

(٤) في النسخ: **الاحتياط**، وكذا في المطول، والمثبت من التلخيص والإيضاح، وهو الصواب.

(٥) انظر: المطول: ٦٩، وهو بنصه في الكشاف: ١/١٤٥.

(٦) في النسخ: **أولئك**؛ بغير واو، ونظم الآية كما هو مثبت.

(٧) الأثرة: كقصبة: التقدم والفضل والاختصاص. أساس البلاغة: ٢، والمصباح المنير: ٤- أثر

(٨) في المطول: **تميزهم**.

(٩) فيما عدا النسخة الأصل: بالمثابة.

لكفت[مُمَيِّزَةً] (١) عَلَى حيالها.

[تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه عند تعقيب المشار إليه بأوصاف على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها]

وفي الأصل أثناء علل تعريف المسند إليه بالإشارة؛ قال(٢): أو التنبيه عند تعقيب المشارإليه بأوصافٍ على أنَّه جديرٌ بما يرد بعده من أجلها؛ نحو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾.

وفي الشَّرح(٣): عقَّب المشار إليه وهم الذين يؤمنون بأوصافٍ متعدِّدة من الايمان بالغيب، وإقام الصلاة وغير ذلك، ثم عرَّف المسند إليه بأن أوردَهُ اسم إشارة تنبيهاً على أنَّ المشار إليهم أحقَّاء بما يَرِدُ بَعْد ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾(٤)، [وهو](٥) كونهم على الهدى عاجلاً، والفوز بالفلاح آجلاً؛ من أجل اتِّصافهم بالأوصاف المذكورة. انتهى

وقوله: وهم الذين يؤمنون(٦)؛ المناسِبُ أن يقال: وهم المتَّقون؛ لأنَّ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾ من جملة الأوصاف؛ كما صرَّح به في قوله: من الإيمان بالغيب.

وقوله: ثم عرَّف المسند إليه بأن أورده اسم إشارةٍ تنبيهاً على أنَّ المشار إليهم أحقَّاء بما يَرِدُ بَعْد ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾.

---

(١) في النسخة الأصل: **متميزة**، والتصويب من بقية النسخ والكشاف والمطول.

(٢) التلخيص:٦٢.

(٣) المطول: ٧٩.

(٤) في(ب): ذلك.

(٥) في النسخة الأصل: **وهم**، والمثبت من بقية النسخ، والمطول، وهو الصواب.

(٦) في النسخ: **وهم الذين يؤمنون بالغيب**، والمثبت من حاشية الشريف الجرجاني، وهو المطابق لِما مرَّ آنفاً.

وجه التنبيه أنَّ ظاهر المقام يقتضي إيراد الضمير، لكن عدَل إلى اسم الإشارة لتميُّز الموصوف بتلك الأوصاف تميُّزاً تامًّا؛ فصار كأنَّه مشاهدٌ، ففي اسم الإشارة إشعارٌ بالموصوف من حيث هو موصوفٌ؛ كأنَّه قيل: أولئك الموصوفون بتلك الصفات ﴿عَلَىٰ هُدًى﴾؛ فيكون من قبيل ترتيب[1] الحكم على الوصف الثابت الدَّالِّ على العلِّيَّة، بخلاف الضمير فإنَّه يدل على ذات الموصوف، وليس فيه إشارةٌ إلى الصفات وإن كان مُتَّصفاً بها، والفرق بين الاتِّصاف بحسب نفس الأمر وملاحظة الاتصاف في العبارة مِمَّا لايخفى. نبَّه عَلَى هذا كلِّه السَّيِّدُ الشريفُ الجرجاني رحمه الله[2].

وفي الشَّرح أثناءَ كلامه على ضمير الفصل بَعْد أنْ قرَّر انَّه يُؤتَى به لقصر المسند على المسند إليه؛ قال[3]: ومن النَّاس من زعم[4] أنَّ الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند إليه يكون لقصر/ المسند إليه على المسند؛ كما يدُلُّ عليه كلام صاحب الكشَّاف في قوله ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾؛ حيث قال[5]: إنَّ معنى التعريف في ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ الدِّلالة على أنَّ المتقين هم الذين إنْ حُصِّلت صفةُ المفلحين، وتُحُقِّقُوا ما هم، وتُصُوِّرُوا [٩/أ]

---

(١) في(ج): ترتب.

(٢) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٧٩، ٨٠.

(٣) انظر: المطول: ١٠٤.

(٤) لعله يشير إلى ما ذكره الطيبي في التبيان: ٢٥٧؛ من أن ضمير الفصل يفيد تخصيص المسند إليه أو عكسه، واستدلاله بالآية، وتوجيهه لكلام الزمخشري فيها.

(٥) الكشاف: ١/١٤٧، ١٤٨.

بصورتِهِم الحقيقية فَهُمْ هُمْ لا يعدون تلك الحقيقةَ. (انتهى كلامه، فزعموا أنَّ معنى لايعدون تلك الحقيقة)[١] أنَّهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه إلى صفة أخرى.

وهذا غلطٌ مَنْشَؤُهُ عدمُ التَّدَرُّب في هذا الفنِّ، وقلَّة التدبُّر لكلام القوم.

أمَّا أوَّلاً: فلأنَّ هذا إشارةٌ إلى معنى آخر للخبر المعرَّف باللام (أورده الشيخُ في دلائل الإعجاز؛ حيث قال[٢]: اعلم أنَّ للخبر المعرَّف باللام)[٣] معنى غير ما ذُكِر دقيقاً، مثل قولك: هو البطلُ الحامي، لا تريد أنَّه البطل المعهود، ولا قصر جنس البطل عليه مبالغةً، وغير ذلك، بل تريد أن تقول لصاحبك: هل سمعتَ بالبطل الحامي؟ وهل حصَّلْتَ معنى هذه الصفة؟ وكيف ينبغي أن يكون الرَّجُل حتَّى يستحقَّ أن يقال ذلك له وفيه؟ فإن كنتَ تصورتَه[٤] فعليك بصاحبك؛ يعني زيداً، فإنَّه لا حقيقةَ له وراء ذلك، فطريقتُه طريقةُ قولك: هل سمعتَ بالأسد؟ وهل تعرف حقيقته؟ فزيدٌ هو هو بعينه. هذا كلامه.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ صاحب الكشّاف[٥] إنّما جعَل هذا معنى التعريف وفائدته، لا معنى الفصل، بل صرَّح في هذه الآية بأنَّ فائدة الفصل الدِّلالةُ

---

(١) ما بين القوسين ساقط من: (ج)

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ١٨٢.

(٣) ما بين القوسين ساقط من: (ج).

(٤) في(ب): تصورته حق تصوره.

(٥) انظر: الكشاف: ١/١٤٦.

على أنَّ الواردَ بَعْدَه خبرٌ لاصفةٌ، والتوكيدُ، وإيجابُ أنَّ فائدةَ المسند ثابتةٌ للمسند إليه دون غيره. هذا كلام السَّعْد.

وقال السَّيِّدُ الشريفُ الجرجاني(١): قوله: وغير ذلك؛ هو أنْ يُرادَ بالخبرِ المعرَّفِ أنَّ المحكومَ عليه مسَلَّمُ الاتِّصاف به معروفٌ على طريقة قولِه(٢): **ووالِدُكَ الْعَبْدُ**

أي ظاهرٌ أنَّه بهذه الصِّفة، وهذا المعنى من فروع التعريف الجنسيّ؛ كأنَّه لوحظ -أولاً- وقوعه خبراً، ثمَّ عُرِّف فصارَ تعريفه وحضورُه في الذهن بحسب هذا الاعتبار، لا بحسب مفهومه في نفسه.

قوله: وأمَّا ثانياً: فلأن صاحب الكشَّاف، إنَّما جعَل هذا معنى التعريف وفائدته، لامعنى الفصل، وأجاب أولاً: بأنه يقصد بقوله: لايعدون تلك الحقيقة قصرَ المسند إليه، كما توهمه ذلك الزاعم، بل قصد به معنىً آخر دقيقًا ليس راجعاً/ إلى العهد، ولا إلى قصر الجنس ادعاه، ونحو ذلك، وثانياً: بأنَّ هذا معنى التعريف الذي في ﴿ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ وفائدته، لا معنى الفصل. [٩/ب]

والجواب الثاني ظاهر لاخفاء به، تدلُّ عليه عبارةُ الكشَّاف

---

(١) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ١٠٤، ١٠٦.

(٢) هذا بعض بيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه؛ من قصيدة من الطويل في ديوانه: ١١٨، وهو بتمامه:

وَإِنَّ سنامَ المجدِ مِن آل هاشمٍ بنو ابنةِ مخزومٍ ووالدُك العبدُ

بصريحها؛ حيث قال بعدما فصَّل فائدة الفصل -كما ذكره- ومعنى التعريف (في ﴿ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾)[1] إمَّا الدِّلالة على أنَّ المتقين هم الناس الذين بلغك أنَّهم مفلحون في الآخرة، أو على أنَّهم الذين إنْ حُصِّلَتْ صفةُ المفلحين، إلى آخره[2].

وأمَّا الجواب الأوَّل ففيه بحثٌ؛ وذلك أنَّ كلام الشيخ أوَّلاً: -أعني قوله: ولا قصر جنس البطل عليه- يدلُّ بصريحه على أنَّ هذا المعنى الدقيقَ ليسَ المرادُ به قصر المسند على المسند إليه، ولا نزاعَ فيه لذلك المتوهِّم، وكلامه أخيراً -أعني قولَه: فإنَّه لاحقيقة له وراء ذلك- يوهمُ أنَّ هنالك[3] قصر المسند إليه على المسند؛ كما أوْهَم ذلك عبارةُ الكشَّاف؛ حيث قال: لايعدون تلك الحقيقةَ؛ فما نقلَه من كلام الشَّيخ لايرفعُ ذلك التوهُّم، بل يؤكِّده.

وتحقيق هذا المقام أنَّ المسند إذا عرِّف باللام تعريف الجنس، فإنْ قُصِد إلى أنَّ المسند إليه هو كل أفراد ذلك الجنس وأنَّ ذلك الجنس لم يثبت إلاَّ له كان ذلك قصر المسند على المسند إليه، إمَّا حقيقةً وإمَّا ادِّعاءً،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من: (ج).

(٢) انظر: الكشاف: ١/١٤٦، ١٤٨.

(٣) فيما عدا النسخة الأصل: هناك.

وإنْ قُصِد إلى أنَّه [عين] [١] ذلك الجنس ويُحدُّ[٢] به وليس مغايراً له فهو معنى آخر مغايرٌ لمعنى العهد، ومعنى قصر الجنس، ومعنى ظهور الاتِّصاف، وهذا المعنى فيه دقَّةٌ؛ بحيث يكون المتأمِّل عنده كما يقال: تعرِف وتنكِر[٣]، ليس[٤] فيه دعوى قصر المسند على المسند إليه ولا بالعكس، وفيه من المبالغة ما لا يخفى على ذي مُسْكَةَ[٥].

وقول الشَّيخ: فإنَّه لاحقيقةَ له وراء ذلك؛ معناه أنَّ حقيقته ذلك، وهي متَّحدةٌ به، وقد صرَّح بهذا المعنى في قوله: فزيدٌ هو هو بعينه، وقول العلاَّمة[٦]: فهُمْ هُمْ، إشارة إلى معنى الاتحاد، وقوله: لايَعْدُون تلك الحقيقة، تأكيدٌ له.

فليس في كلامهما -إذن- ما يدلُّ على قصر المسند إليه على المسند؛ فبطل ذلك التَّوَهُّم، وظهر أنَّ هذا المعنى الدقيق من فروع التعريف الجنسي، وأنَّ الحقَّ ما أطبق عليه النَّاظرون في الكشَّاف من أنَّ اللام على المعنى الثاني لتعريف الجنس المسمَّى بالحقيقة، كما أنَّها على/ المعنى الأوَّل لتعريف العهد. [١٠/أ]

---

(١) في النسخ: غير، وهو تصحيف، والمثبت من حاشية الشريف الجرجاني.

(٢) هكذا في النسخ، وحاشية الشريف الجرجاني: متَّحِدٌ، ولعله الصواب.

(٣) هذه عبارة عبد القاهر في دلائل الإعجاز: ١٨٢، وفيه: يعرف وينكر.

(٤) في(ب): وليس.

(٥) أي: عقل. المصباح المنير:٥٧٣- مسك-.

(٦) يقصد الزمخشري في قوله الآنف الذكر.

[فإنْ قلتَ] [١]: قولُ الشَّيخ: وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحقَّ أن يقال ذلك له وفيه؛ يشعرُ بأنَّ المقصود دعوى الكمال، فإنَّ الرجل إذا كان كاملاً في كونه بطلاً حامياً استحقَّ أن يقال: البطلُ الحامي؛ له وفي شأنه.

قلت: ويرفع ذلك الإشعارَ ما عقَّبه به من دعوى الاتحاد، ولأنَّه صرَّح في دلائل الإعجاز بنفي دعوى الكمال؛ حيث قال[٢]: قوله: هو البطل الحامي؛ لايشير به إلى معنى عَلِمَ أنَّه كان (ولم يعلم أنّه) [٣] مِمَّن كان؛ كما في: زيدٌ المنطَلِقُ، لايريد[٤] أن يقصر عليه معنى البطل الحامي، على معنى أنَّه لم يحصل لغيره على الكمال؛ كما في: زيدٌ هو الشُّجاع، ولا أن يقال هو ظاهرٌ كونُه بِهَذِه الصفة، ولكنَّك تريد أن تقول لصاحِبك، إلى آخره.

وأراد بقوله: وكيف ينبغي؛ غاية ما يتوهَّم من الاستحقاق، وذلك بالاتحاد؛ فإنَّ الرجلَ إذا اتَّحد بمعنى هذه الصفة وتجسَّم منها كان ذلك هو الغايةَ القصْوى في كونه بطلاً حامياً، وكذلك إذا اتَّحد بحقيقة الأسد كان ذلك غايةَ

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ، وهو مثبت من حاشية الشريف الجرجاني؛ ويدل عليه السياق.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز: ١٨٢.

(٣) ما بين القوسين ساقط من: (ج).

(٤) في النسخ الأخرى: **ولا يريد**

ما يستحقُّ به إطلاقَ الأسد عليه، وأبلغ في إثبات شجاعته من جعله فرْداً من أفراد الأسد؛ كما في قولك: زيدٌ أسدٌ، ومن حصْرِ حقيقة الأسد فيه أيضاً.

فإن قلْتَ: على ما ذكرتَ في تحقيق المعنى الثاني للمفلحين لم يكن هناك قصرٌ أصلاً، فما فائدةُ الفصل؟

قُلت: فائدته -هاهنا[1]- الدِّلالة على أنَّ الواردَ بعدَه خبرٌ لا صفةٌ، وتوكيدُ الحكمِ دون الحصر، أو نقول: كلمة **هم** -حينئذ- مبتدأٌ لا فصل، وأمَّا على المعنى الأوَّل- أعني العهد- فهو مع ذلك يفيد حصرَ المسند في المسند إليه إفرادًا؛ أي لم يدخل غير المتقين في الناس الذي بلغك أنَّهم مفلحون في الآخرة.

وإن ذهبتَ[2] إلى أن لاقصرَ على المعنى الأوّل أيضاً، وأنَّ ما ذكَره مِن أنَّ الفصلَ يفيد الحصر بيانٌ لفائدة الفصل غالباً لا بيانُ فائدته في هذا الموضع؛ كان مستبعداً جدّاً، وأبعدَ منه أن يقال: كلمة ﴿هُمُ﴾ في الآية على الوجهين مبتدأ ما بعده[3] خبرٌ، وليست بفصلٍ فيها، بل في موضع آخر.

وفي الأصل في أحوال المسند[4]: وأمَّا تعريفه فلإفادة السَّامع حُكماً على أمرٍ معلوم له/ بإحدى طرق التعريف بآخر مثله، أو لازمَ حكْم كذلكْ؛ نحو: زيدٌ أخوك، وعمروٌ المنطلقُ؛ باعتبار تعريف العهد أو الجنس، وعكسهما. [١٠/ب]

---

(١) في (أ): هنا.

(٢) في (أ): ذهب.

(٣) في (ب): وما بعده.

(٤) التلخيص: ١١٩، ١٢٠.

وفي الشَّرح[١]: أي ونحو عكس المثالين، وهو : أخوك زيدٌ، والمنطلقُ عمروٌ، **والضَّابطُ**[٢]: أنَّه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السَّامع اتِّصافه بإحداهما[٣] دون الأخرى؛ حتى يجوز أن يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فأيُّهما كان بحيث كان[٤] يعرِف السَّامع اتِّصاف الذَّات به، وهو [كالطَّالب] [٥] بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر يجب أن تقدِّم اللفظ الدال عليه، وتجعله مبتدأً، وأيُّهما كان بحيث يجهل اتِّصاف الذَّات به، وهو كالطَّالب أن تحكم بثبوته للذَّات أو نفيه عنها؛ يجب أن تؤخِّر اللفظ الدَّال عليه، وتجعله خبراً.

فإذا عرف السَّامع زيداً بعينه واسمه، ولا يعرف اتِّصافه بأنَّه أخوه، وأردتَ أن تعرِّفه ذلك؛ قلتَ: زيدٌ أخوك، وإذا عرف أخاً له، ولا يعرفه على التعيين، وأردتَ أن تعيِّنه عنده قلتَ: أخوك زيدٌ، ولا يَصِحُّ: زيدٌ أخوك، وهذا يتَّضح في قولنا: رأيتُ أُسُوداً غابُها الرماح، ولا يصحُّ رماحُها الغابُ، ولهذا قيل[٦] في بيت السِّقط[٧]:

---

(١) المطول: ١٧٦، ١٧٧.

(٢) الضابط وأمثلته مأخوذ بتصرف من الإيضاح: ١/١٨٨، ١٩٩.

(٣) في (أ): **بأحدهما**، وهو سهو من الناسخ.

(٤) هكذا في النسخ بزيادة كلمة: **كان**، والمعنى يستقيم بدونهَا؛ كما في المطول.

(٥) في النسخة الأصل: **كالطلب**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٦) القائل هو صدرُ الأفاضل في ضرام السقط- شروح سقط الزند: ٣/١٠٢٢.

(٧) هذا شطر بيت للمعري من قصيدة من السريع في سقط الزند: ٢٧، وعجزه: =

يَخُوضُ بَحْرًا نَقْعُهُ مَاؤُه

((إنَّ الصواب: ماؤه نقعه))؛ لأنَّ السَّامع يعرف له ماءً، وإنَّما يطلُبُ تعيينه، وكذا إذا عرف زيداً، وعَلِم أنَّه كان من إنسانٍ انطلاقٌ، ولم يعرِف اتِّصاف زيد بأنَّه المنطلق المعهود، وأردتَ أنْ تعَرِّفه ذلك قلتَ: زيدٌ المنطلقُ، وإن أردتَ أن تعرِّفه أنَّ ذلك المنطلق زيدٌ بِناءً على أنَّه يطلبُهُ على التعيين ويقول مَن المنطلِقُ؟ قلتَ: المنطلقُ زيدٌ، ولايَصِحُّ: زيدٌ المنطلقُ، وبِهَذَا يظهر أنَّ ما ذكره صاحب الكشَّاف[1] في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ((أنَّه كما[2] إذا بلغك أنَّ إنساناً من أهل بلدك تاب، ثمَّ استخبرتَ من هو؟ فقيل: زيدٌ التائبُ))؛ محلُّ نَظَرٍ، وقِس على ما ذكرنا سائر طُرُق التعريف. انتهى

قال السَّيِّد الشَّريف[3]: قوله: وبهَذا يظهر أنَّ ما ذكره صاحب الكشَّاف، إلى قوله: محلُّ نظَر؛ وجْهُهُ[4] أنَّ المناسب لذلك السؤال أنْ يقال في جوابه: التائبُ زيدٌ، لأنَّك قد عرفتَ أنَّ إنسانًا قد تاب، فأنت بقولك: مَن

= يَحْمِــلُهُ السَّــابِــحُ في لِبْـــدِه

(١) الكشَّاف: ١٤٦.

(٢) في النسخة الأصل بزيادة: **أنه** قبل إذا، ولم ترد هذه الزيادة في بقية النسخ والكشاف، ولعل زيادتَها سهو من الناسخ.

(٣) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول:١٧٧.

(٤) في(أ): ووجهه.

هو؟ تطلُبُ أن يُمَيِّز[١] عندك بأن يُحْكَم بأنَّه زيدٌ أو عمروٌ أو غيرهما.

وجوابُه أنَّ مَن في السؤال مبتدأ، والضمير الراجع إلى التائب - أعني هو- خبرٌ له، كما/ هو المشهور[٢]، وهو مذهب سيبويه[٣]؛ [١١/أ] فحينئذٍ يكون السؤالُ عن [معيَّن] [٤] يُحْكَمُ عليه بالتائب؛ كأنَّه قيل: أزيدٌ التائبُ أم عمرٌو إلى غير ذلك؛ لكنَّه اختصر في العبارة؛ فوضع كلمة مَنْ في موضع تلك الخصوصيات، وطلب أن يُحكَم على أحدهما بعينه بالتائب، فالسائل في ذلك السؤال يطلب حكمًا يكون التائب محكومًا به، والخصوصية؛ كـ«زيدٌ» - مثلاً- محكوماً عليه، فلا يطابقه إلاّ أن يقال: زيدٌ التائب.

نَعَمْ لو جُعِل الضمير مبتدأً و «مَن» خبره مقدَّمًا عليه لتضمُّنه الاستفهام، كما هو مذهب غير سيبويه لكان المطلوبُ بالسؤال حكماً يكون التائبُ فيه محكوماً عليه، والخصوصيةُ محكوماً به، فلا يطابقه إلا أن يقال: التائبُ زيدٌ، لكنَّ حمْل السؤال على هذا المعنى وإيراد الجواب على

---

(١) في(ج): يتميز.

(٢) يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين إذا كانا معرفتين، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأً وخبراً. انظر: مغني اللبيب، ص: ٥٨٨.

(٣) انظر: الكتاب: ٣/١٦٩. وسيبويه: هو إمام النحاة عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ عن الخليل ويونس، وصنف الكتاب، توفي إثر مناظرة جرت بينه وبين الكسائي سنة ١٨٠هـ. انظر: أخبار النحويين البصريين: ٦٣، وبغية الوعاة: ١/٢٢٩.

(٤) في النسخ: **معنى**، وهو تصحيف، والتصويب من حاشية الشريف الجرجاني.

ذلك الوجه بمعزلٍ عن المقصود الذي هو إيراد نظيرٍ لقوله﴿ وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[(١)]؛ على تقدير العهد؛ لأنَّ المعهود فيه وقع محكوماً به. انتهى ما أردنا من كلام السَّيِّد.

[بناء الاستئناف على صفة ما استؤنف عنه]

وفي الأصل أثناءَ كلامه على الاستئناف[(٢)]: وأيضاً منه ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه؛ نحو: أحسنت إلى زيدٍ، زيدٌ حقيقٌ بالاحسان. ومنه ما بُنِيَ[(٣)] على صفته؛ نحو: [أحسنت إلى زيدٍ] [(٤)] صديقك القديم أهلٌ لذلك، وهذا أبلغ.

وفي الشَّرح[(٥)]: وهذا أبلغ وأحسن؛ لاشتماله على بيان السبب الموجب- كقَدِمَ الصَّداقة في المثال المذكور- لما يسبق إلى الفهم من ترتُّب الحكم أنَّ الوصف علَّةٌ له، وأمَّا إذا عقَّبت المستأنفَ عنه في الكلام السابق بصفات ثمَّ ذكَرتَه في الاستئناف بلفظ اسم الإشارة؛ نحو: أحسنت إلى زيدٍ، الكريم الفاضل ذلك حقيقٌ بالإحسان؛ فالأظهر أنَّه من قبيل الثاني، وعليه قوله تعالى ﴿أُولَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [على] [(٦)] وَجْهٍ. انتهى

---

(١) في النسخ: **أولئك**؛ بغير واو، ونظم الآية كما هو مثبت.

(٢) التلخيص: ١٨٨، ١٨٩، وأصل الكلام بمثاليه في الكشاف: ١/١٤٠.

(٣) في(ب): يبني.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ، وهو مثبت من التلخيص، وبه يتضح المراد.

(٥) المطول: ٢٦٠.

(٦) في النسخة الأصل: **وعلى**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

قال السَّيِّد الشَّريف(١): قوله: **فالأظهر أنَّه من قبيل الثاني**؛ أي ممَّا يُبْنَىَ فيه الاستئناف على صفة ما استؤنف عنه؛ وذلك لأنَّ وضع اسم الإشارة- هنا- موضعَ الضمير فيه إيماءٌ إلى تلك الصفات؛ كأنَّه قيل: ذلك الكريم الفاضل حقيقٌ بالإحسان.

قوله: **على وجه**؛ هو أن يُجعَل ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ موصولاً بالمتقين، ويوقع الاستئناف على قوله﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾، وهو وجْهٌ مرجوحٌ، وأمَّا على الوجه الراجح، وهو أن يجْعَل قوله/ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ إلى سياقه استئنافاً؛ فهذا من هذا القبيل بلا اشتباه. انتهى [١١/ب]

وفي حواشي السَّيِّد أيضا(٢): قال صاحب الكشَّاف(٣): ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ مَثَلٌ لتمكُّنهم من الهدى واستقرارهم عليه وتمسُّكهم به، شبِّهت حالُهم بحال من اعتلى الشيء وركبه.

وقال هذا الشَّارح في حواشيه عليه(٤): قوله: ومعنى الاستعلاء مثَلٌ: أي تمثيلٌ وتصويرٌ لتمكُّنهم من الهدى؛ يعني أنَّ هذه الاستعارة تبعيةٌ تمثيلٌ، أمَّا التبعية فلجريانها- أولاً- في متعلّق معنى الحرف، وتبعيتها في الحرف، وأمَّا التمثيل فلكون كلٍّ من طرفي التشبيه حالةً منتزعةً من عدة أمور. هذه عبارته.

---

(١) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٢٦٠.

(٢) المصدر نفسه: ٣٩٣.

(٣) انظر: الكشّاف: ١/١٤٣،١٤٢.

(٤) يقصد التفتازاني في حواشيه على الكشّاف- مخطوط- ل: ٧٢.

فأقول: لا يخفى عليك أنَّ متعلَّق معنى الحرف ها هنا- أعني كلمة **على**- هو الاستعلاء، كما أنَّ متعلَّق [معنى] [(١)] **من** هو الابتداء، ومتعلَّق معنى «**إلى**» هو الانتهاء، ومتعلَّق معنى **كي** هو الغرضيَّة؛ على ما صرَّح به في المفتاح[(٢)]، وقد مرَّت إشارةٌ إليه[(٣)]، ولا يلتبس- أيضاً - أنَّ الاستعارة التبعية من المعاني المفردة؛ كالضرب والقتل ونظائرهما، وكذلك معنى كلمة **على** مفردٌ؛ إذ لا يُعنى به في اصطلاح القوم إلا ما دُلَّ عليه بلفظٍ مفرد، وإن كان ذلك المعنى مركَّباً في نفسه؛ بدليل أنَّ تشبيه الإنسان بالأسد تشبيه مفرد بمفرد اتِّفاقاً، وإن كان كلٌّ منهما ذا أجزاءٍ كثيرة، وقد تقدَّم في مباحث وجه الشبه تصريحه بذلك، ونبهناك عليه[(٤)]؛ ولَمَّا صرَّح بأنَّ كلَّ واحد من طرفي التشبيه -هاهنا- حالةٌ منتزعةٌ من عِدَّة أمور لزمه أن يكون كلٌّ واحدٍ منهما مركَّباً، وحينئذ لا يكون معنى الاستعلاء مشبَّهًا به أصالةً، ولا معنى **على**[(٥)] مشبَّهاً به تبعاً في هذا التشبيه المركَّب الطرفين؛ لأنَّهما معنيان مفردان، وإذا لم يكن شيءٌ منهما مشبَّهاً به هاهنا؛ سواءٌ جُعل جزءاً من المشبَّه به أو خارجاً عنه لم يكن شيْءٌ منهما

---

(١) قوله: **معنى** سقط من التسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ، وحاشية الشريف الجرجاني.

(٢) انظر: المفتاح: ٦١١.

(٣) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٣٩٣.

(٤) انظر: المصدر نفسه: ٣٣٨.

(٥) كلمة: **على** سقطت من: (ج).

أيضًا مستعاراً منه؛ فكيف يسري التشبيه والاستعارة من أحدهما إلى الآخر؟!

والحاصل أنَّ كون كلمة **على** استعارةً تبعيَّةً يستلزم أن يكون متعلَّق معناها -أعني الاستعلاء- مشبَّهاً به ومستعارًا منه أصالةً، وأن يكون (معناها مشبَّهًا به/ ومستعارًا منه تبعاً، وأنَّ كون)[1] كلٌّ واحد من طرفي [١٢/أ] التشبيه -هاهنا- مركَّباً يستلزم ألاَّ يكون معنى **على**، ولا متعلَّق معناها مشبَّهاً به ولا مستعاراً منه لا تبعاً ولا أصالةً، وتنافي اللازمين ملزومٌ لتنافي الملزومين؛ فإذا جُعِلَت الاستعارة في **على** تبعيةً لم تكن تمثيليةً مركَّبةَ الطرفين قطعاً.

ثم قال السَّيِّد -بعد كلامٍ طويل[2]-: ولعلك تشتهي الآنَ زيادةَ تحقيقٍ وتوضيحٍ في البيان؛ فنقول: إنَّ قوله تعالى﴿عَلَىٰ هُدًى﴾ يحتمل وجوهاً ثلاثةً:

أحدها: أن يُشبَّه الهدى بالمركَب [الموصل][3] إلى القصد؛ فَيُثْبَتُ له بعضُ لوازمه، وهو الاستعلاء، على طريق الاستعارة بالكناية.

ثانيها: أن يشبَّه تمسُّكُ المتقين بالهدى باعتلاء الراكبِ في التمكُّن والاستقرار؛ وحينئذ تكون كلمة **على** استعارةً تبعيةً.

---

(١) ما بين القرسين ساقط من: (أ)

(٢) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٣٩٤، ٣٩٥.

(٣) في النسخة الأصل: **الموصول**، والمثبت من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني، وهو ظاهر الصواب؛ كما يدل على ذلك السياق.

الثالث: أن تُشَبَّهَ[١] هيئةٌ مركَّبَةٌ من المتقي والهدى وتمسُّكه به راَكباً مستقرًّا عليه بهيئةٍ مركَّبةٍ من الرُّكوب والمركَب واعتلائه عليه متمكِّناً.

وعلى هذا ينبغي أن يُذْكَر جميع الألفاظ الدالة على الهيئة الثانية، ويراد به الهيئة الأُولى؛ فيكون مجموع تلك الألفاظ استعارةً تمثيليةً، كلٌّ واحدٍ من طرفيها منتزعٌ من أمور متعدِّدةٍ، ولا يكون في شيءٍ من مفردات تلك الألفاظ تصرُّفٌ بحسب الاستعارة، بل هي على حالها قبل الاستعارة؛ فلا يكون هناك -حينئذ- استعارةٌ تبعيةٌ في كلمة «**على**» كما لا استعارةٌ تبعيةٌ في الفعل في قوله[٢]: تقدِّم رِجْلاً وتؤخر أُخرى، إلاّ أنَّه اقتصر في الذكر من تلك الألفاظ على كلمة «**على**»؛ لأنَّ [الاستعلاء][٣] هو العمدةُ في تلك الهيئة؛ إذ بعْدَ ملاحظته يقرُبُ الذِّهن إلى ملاحظة الهيئة واعتبارها؛ فجَعْلُ كلمة «**على**» بمعونة قرائن الأحوال قرينةً دالَّةً على أنَّ الألفاظ الأُخرَ الدالةَ على سائر أجزاء تلك الهيئة مقَدَّرةٌ في الإرادة؛

---

(١) في (أ): يشبه.

(٢) خبر هذه المقالة في: البيان والتبيين: ١/٣٠١، ٣٠٢، ودلائل الإعجاز: ٤٤٠، وفيهما: أن يزيد بن الوليد كتب إلى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة:" أما بعد: فإني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيِّهما شئت، والسلام". وقد أفاد منها السكاكي في المفتاح: ٦٠٦، ٦٠٧. ونسبت في الإيضاح: (٤٣٨/٢) للوليد بن يزيد، وكذا في التبيان: ٣٨٧. ولعله وهمٌ.

(٣) في النسخة الأصل: **الاستعارة**، وهو تحريف، والمثبت من بقية النسخ، وفي حاشية الشريف الجرجاني: **الاعتلاء**.

[قــد][1] دُلَّ بهذا على سائر الأجزاء قصداً؛ كما قُصِــدَ [الاستعلاء][2] بكلمة «على»، ولا مساغ لأن يُقال: استعيرتْ كلمة «على» وحدَها من الهيئة الثانية للهيئة الأولى؛ وذلك لأنَّ الهيئة الثانية ليست بمعنى «على»، ولا مُتَعَلَّق معناها الذي تسري الاستعارةُ منه إلى معناها/، وأنَّ الهيئةَ الأُولى ليستْ مفهومةً منها وحدها؛ فكيف تستعار هي من الثانية للأولى؟ [١٢/ب]

فإن قلتَ: لَمَّا كان الاعتلاء مستلزماً لفَهْم المعتلِي والمعتلَى عليه كانت كلمة «على» دَّالَّةً على مجموع الهيئة فلا حاجةَ إلى تقدير ألفاظ أُخر.

قُلتُ: فَهْمُ المعتلِي أو المعتلَى عليه من الاعتلاء إنما يكون تبعًا لا قصدًا وذلك لا يكفي في اعتبار الهيئة، بل لا بد أن يكون كلٌّ واحد منهما ملحوظاً قصداً كالاعتلاء لتُعْتَبَر هيئةً مركبةً منهما، وهما من حيثُ إنَّهما ملاحظان قصداً مدلولا لَفْظَيْن آخَرَيْن فلا بد أن يكونا مقَدَّرين في الإرادة، وأمَّا تقديرُهُما في نظم الكلام فذلك غير واجب، بل ربَّما كان تقديرهما موجبًا لتغيير نظمه.

ثم قال السَّيِّد -بعد كلامٍ طويلٍ[3]-: فإن قلتَ: على أيِّ هذه الوجوه الثلاثة يُحْمَل كلام العلاَّمة؛ قلتُ: على الوجه الثاني، فإنَّه جَعَلَ المشبَّه بهٰ اعتلاء الراكب؛ ويُعْلَم من ذلك أنَّ المشبَّهَ هو التمسُّك بالهدى، وأنَّ وجه الشبه هو التمكُّن والاستقرار.

---

(١) في النسخ: **فقد**، والتصويب من حاشية الشريف الجرجاني؛ ليستقيم السياق.

(٢) في النسخة الأصل: **الاستعارة**، وهو تحريف، والمثبت من بقية النسخ، وفي حاشية الشريف الجرجاني: **الاعتلاء**.

(٣) حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٣٩٦.

وأمَّا قوله: **مثَلٌ**؛ فمعناه: تمثيلٌ؛ أيْ تَصْويرٌ، فإنَّ المقصود من الاستعارة تصوير المشبَّه بصورة المشبَّه به، بل تصوير وصف المشبَّه بصورة وصف المشبَّه به؛ مثلاً إذا قلتَ: رأيتُ أسداً يرمي، فقد صوَّرَتَ الشجاعَ بصورة الأسد، بل صوَّرْتَ شجاعتَه بصورة جُرأته؛ ولَمَّا كان القصْدُ الأعلَى تصويرَ المشبَّه[1] من وجه الشبه قدَّم التمكُّنَ والاستقرارَ على التمسُّك الذي هو المشبَّه.

وإنَّما قال: ومعنى الاستعلاء؛ تنبيهاً على أنَّ استعارةَ اللفظ تابعةٌ لاستعارة المعنى؛ لتكون مفيدةً للمبالغة. انتهى ما أردنا نقلَهُ من كلام السيِّد رحمه الله.

وأشار في قوله: قال هذا الشَّارح؛ إلى بعض المتأخِّرين[2] الذي رَدَّ عليه قبل هذا الكلام؛ بالقرب في قوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا**﴾، وأراد بالعلاَّمة الزمخشريَّ.

---

(١) في حاشية الشريف الجرجاني: **تصوير ما في المشبه**، وبه يتضح المراد.

(٢) الشارح هو السعد التفتازاني نفسه في حاشيته على الكشاف؛ كما سبقت الإشارة إليه في أول النقل، وهو المردود عليه قبلُ. لا بعض المتأخرين؛ كما وهم المنجور رحمه الله.

[القطع لتباين الجملتين في الغرض والأسلوب]

٨- ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1] [الآية: ٦].

في الأصل[2]: وأمّا كونُهَا كالمتَّصلة بِهَا فلكونِهَا جوابًا لسؤال اقتضته الأولى؛ فتُنَزَّل منْزلتَهُ، فتُفصلُ عنها، كما يُفْصَلُ الجوابُ عن السُّؤال[3].

السكَّاكيُّ[4]: فينـــزَّل مَنْزلة الواقع؛ لنكتةٍ، كإغناء السَّامع/ أنْ يسأَلَ، أو أَنْ لا يُسمَعَ منه شيءٌ.

[١٣/أ]

وفي الشَّرح[5]: فليس في كلام السَّكَّاكي دلالةٌ على أنَّ الجملةَ

---

(١) المطول: ٢٥٨.

(٢) التلخيص: ١٨٦.

(٣) هذا ما يعرف بشبه كمال الاتصال؛ وليس الآية من شواهده؛ كما سيأتي في الشرح نقلاً عن صاحب الكشاف.

(٤) انظر: المفتاح: ٤٦٣. وعبارته: «أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال؛ فتُنَزَّل ذلك مَنْزلة الواقع، ويطلب هذا الثاني وقوعه جواباً له؛ فيقطع من الكلام السابق لذلك، وتَنْزيل السؤال بالفحوى مَنْزلة الواقع لايصار إليه إلاّ لجهالة لطيفة، إمَّا لتنبيه السامع على موقعه، أو لإغنائه أن يسأل، أو لئلا يسمع منه شيء».

والسكاكي: هو أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي، ظلَّ إلى نهاية العقد الثالث من حياته يُعنى بصنع المعادن حتَّى وقر في نفسه أنْ يخلص للعلم ويتفرغ له فبرع في المنطق والأصول والبلاغة، من أهم مصنفاته: المفتاح. انظر: معجم الأدباء: ٢٠/٥٩، وتاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها: ١١٠، ١١١.

(٥) المطول: ٢٥٨، ٢٥٩.

الأولى تُنَزَّل مَنْزلة السؤال كما في كلام المصنِّف؛ فكأنَّ المصنِّف نظَر إلى أنَّ قطع الثانية عن الأولى مثلُ قطع الجواب عن السُّؤال؛ لكونهَا كالمتَّصلة بِهَا - إنَّما يكون على تقدير تشبيه الأُولَى بالسُّؤال وتَنـــزيلها مَنْزلته، ولا حاجةَ إلى ذلك؛ لأنَّ كون الجملة الأولى منشأ السؤال، كافٍ في كون الثانية التي هي الجواب كالمتَّصلة بِهَا؛ على ما أشار إليه صاحب الكشَّاف حيث قال[1]: وإنَّما قَطَع قصَّةَ الكفار- يعني قوله ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ الآية- عمَّا قبلها؛ لأنَّ ما قبلها مسوقٌ لذكر الكتاب، وأنَّه ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، والثانيةَ مَسُوقةٌ لبيان أنَّ الكفارَ من صفتهم كَيْتَ وَكَيْتَ[2]، فبَيْن الجملتين تبايُنٌ في الغرض والأسلوب، وهما على حدٍّ لا مجال فيه للعطف؛ بخلاف قوله تعالى[3] ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾.

ثمَّ قال[4]: فإن قلتَ: هذا إذا زعمتَ[5] أنَّ ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾[6] جارٍ

(١) انظر: الكشاف: ١٤٩/١.

(٢) أي كذا وكذا، كناية عن القصة والأحدوثة، ولا تستعملان إلا مكررتين، ويجوز كسر التاء فيهما. انظر: لسان العرب: ٨٢/٢، وحاشية الشريف الجرجاني على الكشاف بِهامشه: ١٤/١، والمعجم الوسيط: ٨٣٩/٢.

(٣) سورة الانفطار: الآيتان: ١٣، ١٤.

(٤) يعني الزمخشري في الكشاف: ١٤٩/١.

(٥) في (أ): علمت.

(٦) في (أ): ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾

على المتقين، فأمَّا إذا ابتدأته وبنيتَ الكلامَ في صفة المؤمنين، ثم عقَّبته بكلام آخر (في صفة)[1] أضدادهم كان مثلَ قوله ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾[2].

قلتُ: قد مرَّ لي[3] أنَّ الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيلُه الاستئناف، وأنَّه مبنيٌّ على تقدير سؤالٍ؛ فذلك إدراجٌ له في حكْم المتقين، وتابعٌ له في المعنى، وإن كان مبتدأً في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه. صحَّ من الشَّرح.

قوله: فبين الجملتين يباُينٌ في الغرض والأسلوب؛ قيل[4]: وذلك لأنَّ الغرض من الجملة الأُولَى شدُّ أعضاد التَّحدي، وتقريرُ ما سيق له الكلام- أولاً - من [أنَّ][5] القرآنَ هو الكتابُ الكامل، والغرض من الثانية أن ينفي عن الكفار حصول الإيمان في المستقبل؛ لما هم عليه من التصامِّ والتَّعامي عن آيات الله تعالى استطراداً لذكرهم عند ذكر المؤمنين.

---

(١) في (ب): لصفة.

(٢) اقتصر في النسخة الأصل على الآية الأولى، وكذا في (أ)، والمطول، والآية الثانية مثبتة من بقية النسخ، وبِهَا يتَّضح المراد.

(٣) انظر: الكشاف: ١/١٣٩.

(٤) القائل: هو الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول: ٢٥٨، ٢٥٩.

(٥) كلمة: **أنَّ** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ؛ ولا يستقيم السياق بدونِهَا.

والأُسلوبُ في الأُولى -أي طريقُ الأداء[١] فيها- الحكمُ على الكتاب وجَعْلُ المتقين[٢] من تتمَّة ما حُكِمَ به عليه، وفي الثانية الحكمُ على الكافرين ولذلك صُدِّرَت الثانية بـ«إنَّ». تنبيهاً على انقطاعها عن الأولى، وأنَّهاَ فنٌّ آخر.

٩- ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾[٣][الآية: ٧].

[١٣/ب] في حواشي السَّيِّد الشَّريف؛ تمثيلاً/ لما يحتمل الاستعارةَ التبعية، والاستعارةَ التمثيلية، والاستعارة بالكناية؛ قال[٤]:﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ إن جُعِل المشبَّه به[٥] المعنى المصدري الحقيقي للختم، والمشبَّه إحداثَ حالةٍ في قلوبِهِم مانعةٍ من نفوذ الحق فيها؛ كان طرفا التشبيه مفردين والاستعارة تبعية، وهذا[٦] الوجه الأوَّل في الكشَّاف[٧]، وإن جُعِل المشبَّهُ به هيئةً مركَّبةً منتزعةً من الشيء والختم الوارد عليه ومنعه صاحبه من الانتفاع به والمشبهَ هيئةً مركبةً منتزعةً من القلب والحالة الحالَّة فيه ومنْعها صاحبها الاستنفاعَ في الأمور الدينية، كان طرفا التشبيه مركَّبين والاستعارة تمثيلية، قد اقْتُصِرُ فيها من ألفاظ المشبَّه به على ما معناه عمدةٌ

---

(١) في (أ): الأدلة.

(٢) في (أ): وجُعِل المتقون.

(٣) لم يستشهد السعد بهذه الآية في المطول.

(٤) حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٣٩٧، ٣٩٨.

(٥) قوله: به سقط من: (ب).

(٦) فيما عدا النسخة الأصل: **وهو**.

(٧) انظر: الكشاف: ١/١٥٥.

في تصوُّر تلك الهيئة واعتبارها وباقي الألفاظ منويَّةً مُرادةً، وإن لم تكن مقدَّرةً في نظم الكلام، وليس هناك استعارةٌ تبعيةٌ أصلاً على ما تقرَّر فيما سبق[١]، وهو الوجه الثاني في الكشَّاف[٢]، والفائدة في الاقتصار على بعض الألفاظ الاقتصاد[٣] في العبارة وتكثير محتملاتِهَا؛ بأنْ يُحمل تارةً على التبعية وأخرى على التمثيلية، ولو صُرِّح بالكلِّ تعيَّنت التمثيلية، إلى غير ذلك من الفوائد التي رُبَّما لاحتْ في مواردِهاَ إذا فكَّرْتَ فيها، وإن قُصِد في الآية إلى تشبيه قلوبِهِم بأشياء مختومة، وجُعِل ذِكْر الختم الذي هو مِنْ روادف المستعار منه المسكوت عنه تنبيهاً عليه ورمْزاً إليه؛ كان من قَبيل الاستعارة بالكناية، والله المستعان في البداية والنهاية.

[تنكير المسند إليه للنوعية أو التعظيم]

١٠- ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾[٤][الآية: ٧].

وفي الأصل في أحوال المسند إليه[٥]: وأمَّا تنكيرُهُ [فللإفراد] [٦]؛ نحو[٧] ﴿وَجَآءَ رَجُلٞ مِّنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ يَسۡعَىٰ﴾، أو النوعية؛ نحو﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾.

---

(١) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٣٩٣.

(٢) انظر: الكشاف: ١/١٥٦.

(٣) هكذا في النسخة الأصل، وفي بقية النسخ: **الاختصار**؛ كما في حاشية الشريف الجرجاني.

(٤) المطول: ٨٨.

(٥) التلخيص: ٦٨.

(٦) في النسخة الأصل: **فالإفراد**، والتصويب من بقية النسخ والتلخيص.

(٧) سورة القصص: الآية: ٢٠.

وفي الشَّرح[١]: أي نوعٌ من الأغطية غيرُ ما يتعارفُه الناس، وهو غطاءُ التَّعامي عن آيات الله.

وفي المفتاح[٢]: أنَّه للتعظيم؛ أي غشاوةٌ عظيمةٌ تحْجُب أبصارهم بالكلِّية، وتَحُولُ بينها وبين الإدراك؛ لأنَّ المقصودَ بيانُ بُعْد حالهم عن الإدراك، والتعظيمُ أدلُ عليه، وَأَوْفَى بتأديته.

[دخول حرف النفي على الجملة الاسمية لتأكيد النفي وثباته]

١١ - ﴿وَمَاهُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[٣] [البقرة: ٨].

١٤/ب

في الشَّرح عند كلامه على قوله تعالى[٤]: ﴿لَوْيُطِيعُكُمْ فِي / كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ قال[٥]: الجملة الاسميَّة تُفيد الثبوتَ والدَّوامَ والتأكيدَ، فإذا [أدخلتَ][٦] عليها حرف النفي تكون لتأكيد النفي وثباته، لا لنفي التأكيد والثبوت؛ ولهذا قالوا[٧]: إنَّ قولَه تعالى ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ ردٌّ لقولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾[٨] على أبلغ وجهٍ وآكده.

---

(١) المطول: ٨٨.

(٢) انظر: المفتاح: ٣٨٧، وعبارته: فنكر لتهويل أمرها.

(٣) المطول: ١٧١.

(٤) سورة الحجرات: من الآية: ٧.

(٥) المطول: ١٧١.

(٦) في النسخة الأصل: **دخلت**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٧) لعله يشير إلى ما يذكره الزمخشري في هذه الآية ونظائرها من أنه رد لدعواهم أبلغ ردٍ وآكده. انظر: الكشاف: ١/١٦٩، ١٨٠.

(٨) سياق الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾، وفي النسخ ما عدا (ب): **إنا آمنا**، وقولهم في الآية كما هو مثبت.

[استعمال إنما فيما يجهله المخاطب وينكره تنزيلا للمجهول منزلة المعلوم]

١٢- ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾[1] [الآيتان: ١١، ١٢] .

في الأصل: بعْد أن ذَكَرَ أنَّ الأصل في «إنَّما» أن تستعمَل فيما يعلمه المخاطَبُ ولا يُنْكِرُه؛ قال[2]: وقد يُنَزَّل المجهولُ مَنزلة المعلوم؛ لادِّعاء ظُهوره فيُسْتَعْمَلُ له الثَّالث، نحو ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ ولذلك جاء ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ للرَّدِّ عليهم مؤكَّداً بما ترى.

وفي الشَّرح[3]: فيُسْتَعْمل له الثالث[4]؛ أي: إنَّما؛ نحو قوله تعالى- حكايةً عن اليهود- ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ ادَّعَوا أنّ كونَهم مصلحين أمرٌ ظاهرٌ من شأنه ألاَّ يَجهلَه المخاطَبُ ولا يُنكِره؛ ولذلك جاء ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ للرَّدِّ عليهم مؤكَّداً بما ترى من إيراد الجملة الاسميَّة الدَّالة على الثبوت، وتعريف الخبر الدَّال على الحصر الذي هو تأكيدٌ على تأكيد، وتوسيط ضمير الفصل المؤكّد لإفادة الحصر، وتصدير الكلام

---

(١) المطول: ٢١٩، ٢٢٠.

(٢) التلخيص: ١٤٦.

(٣) المطول: ٢١٩، ٢٢٠.

(٤) أي الطريق الثالث من طرق القصر الأربعة المشهورة، وأولها العطف لأنه أقواها للتصريح فيه بالطرفين المثبت والمنفي بخلاف غيره فإن النفي فيها ضمني، ثم النفي والاستثناء أصرح من إنما، وأخر التقديم عن الكل لأن دلالته ذوقية لاوضعية. انظر: حاشية جلبي على المطول: ٣٨٤.

بحرف التنبيه الدَّال على أنَّ مضمونَ الجملة والكلامَ ممَّا له خطرٌ والعنايةَ إليه مصروفةٌ، ثمَّ التأكيد بـ«إنَّ»، ثمَّ تعقيب الكلام بما يَدُلُّ على التقريع والتوبيخ، وهو قوله ﴿وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾.

[مراعاة حال المتكلم في تأكيد الحكم أو عدمه]

١٣ - ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١٥﴾﴾[1] [الآيتان: ١٤، ١٥]

في الشَّرح في أحوال الإسناد الخبريّ؛ قال[2]: وقد يتْرك تأكيدُ الحكْمِ المُنْكَر؛ لأنَّ نفس المتكلِّم لا تساعده على تأكيده؛ لكونه غير معتقد له، أو لأنَّه لا يَرُوجُ عنه ولا يتقبَّلُ على لفْظ التوكيد، ويؤكَّد الحكمُ المسَلَّم لصِدقِ الرغبة فيه والرَّواج.

قال صاحب الكشَّاف[3] في قوله [تعالى][4] ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾: ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديراً بأقوى الكلامين وأوكدهما؛ لأنَّهم في ادِّعاء حدوث الإيمان منهم، لا في ادِّعاء أنَّهم أوحَديُّون/ فيه، إمَّا لأنَّ أنفسَهم لا تساعدُهُم عليه لعدم الباعث والمحرِّك من العقائد، وإمَّا لأنَّه لا يروجُ عنهم لو قالوه على لفظ

[١٤/ب]

---

(١) المطول: ٥٣، ٧١، ١٦٣، ٢٤٨، ٢٥٧.

(٢) المصدر نفسه: ٥٣.

(٣) انظر: الكشاف: ١/١٨٥، ١٨٦.

(٤) زيادة من: (ج)، والمطول.

التوكيد والمبالغة، وأمَّا مُخاطبةُ إخوانهم في الإخبار عن أنفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدْقِ رغبةٍ ووُفور ونشاطٍ، وهذا رائجٌ عنهم مُتَقَبَّلٌ منهم؛ فيكون مَظِنَّةً للتحقيق ومئنَّةً للتوكيد(١).

[الفصل لعدم قصد التشريك بين الجملتين في الحكم الإعرابي]

وفي الأصل في الفصل والوصل(٢): وإلا فُصِلَتْ عنها؛ نحو ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾(٣) لم يعطف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؛ لأنَّه ليس من مقولهم. انتهى

وقوله: وإلاَّ: أيْ وإن لم يُقْصَد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابِهَا.

وفي الشَّرح(٤): يعني أنَّ قوله ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ جملةٌ في محلِّ النَّصب على أنَّه مفعولُ ﴿قَالُوٓا۟﴾؛ فلو عطف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ عليها لزم كونه مشاركاً لها في كونه مفعول ﴿قَالُوٓا۟﴾، وهذا باطلٌ؛ لأنَّه ليس من قول المنافقين، وإنَّما قال على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ دون ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾؛ لأنَّه بيانٌ لـ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، فحُكْمُهُ حُكْمُهُ.

---

(١) مئنة الشيء موضعه الذي يتحقق وجوده فيه، مَفْعَلَةٌ مشتقة من لفظة إنَّ بعدما جعلت اسماً أو متضمنة حروفها تنبيهاً على اشتمالها على معناها؛ كأنه قيل مخلقة لأن تستعمل فيه إنَّ. حاشية الشريف الجرجاني على الكشاف بهامشه: ١/١٨٦.

(٢) التلخيص: ١٧٧.

(٣) قوله: ﴿وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ تتمة الآية من: (ج).

(٤) انظر: المطول: ٢٤٨.

[الفصل لأن للجملة الأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية]

وفي الأصل(١): وإلاَّ فإن كان [للأُولى] (٢) حكمٌ لم يُقْصَد إعطاؤه للثانية فالفصلُ؛ نحو ﴿وَإِذَا خَلَوْا﴾(٣) لم يعطف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾؛ لئلا يشاركَه في الاختصاص بالظَّرف لما مرَّ. انتهى

قوله: وإلاَّ؛ أي وإن لم يُقْصَد ربطُ الثانية بالأُولى على معنى عاطفٍ سوى الواو.

وفي الشَّرح(٤): لِمَا مرَّ(٥) من أنَّ تقديم المفعولِ ونحوِه من الظَّرفِ وغيرِه يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بِهِم- وهو أنْ خذَلَهم وخلاَّهم وما سوَّلَتْ لهم أنفسُهم مُستدرجاً إيَّاهم من حيث لايشعرون- مختصّاً بحال خُلُوِّهم إلى شياطينهم، وليس كذلك، بل (هو مُتَّصِلٌ) (٦) لا انقطاعَ له بحال(٧).

---

(١) التلخيص: ١٧٨.

(٢) في النسخة الأصل: **الأولى**، والمثبت من بقية النسخ والتلخيص، وهو الصواب.

(٣) تتمة الآية: ﴿وَإِذَا لَقُوا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوٓا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾، واكتفى بذكر أول الآية لتكرر ذكرها كاملة فيما سبق.

(٤) انظر: المطول: ٢٥٠، ٢٥١.

(٥) انظر: التلخيص: ١٣٣، والمطول: ١٩٨.

(٦) ما بين القوسين ساقط من: (ج).

(٧) هذا تأويل السكاكي في المفتاح: (٤٧٥) لا استهزاء الله تعالى بالمنافقين، وقد ارتضاه السعد، والأولى ما قرره ابن جرير الطبري في تفسيره: ٣٠٣/١ من أن الله تعالى يستهزىء بهم؛ فيظهر لهم من أحكامه في الدنيا من عصمة دمائهم وأموالهم خلاف الذي لهم عنده في الآخرة من العذاب والنكال، وذلك على سبيل المجازاة والعدل والإنصاف.

فإن قلتَ: لا نسلِّم أنَّ «إذا» في الآية ظرفيةٌ، بل شرطية، وبعد تسليم أنَّ العامل في «إذا» الشرطية هو الجواب فلا نسلِّم أنَّ مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص، بل هو لمجرد تصدُّر الشَّرط؛ كالاستفهام، ولو سلِّمَ فلا نسلِّم أنَّ العطف على مقيَّد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء.

قلتُ: «إذا» الشَّرطية هي بعينها الظرفيةُ، استُعملت استعمالَ الشَّرط، ولا شكَّ أنَّ قولنا: إذا خَلَوْتُ قرأتُ القرآن، يفيد معنى: لا أقرأ إلا إذا خَلَوْتُ، سواء جُعِل ذلك/ باعتبار مفهوم الشرط، أو باعتبار أنَّ التقديم يفيد الاختصاص، ثم القيد إذا كان مقدَّمًا على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به؛ كقولنا: يوم الجمعة سِرْتُ وضربتُ زيداً، وقولنا: إن جئتني أُعْطِك [واكْسُكَ] [1]؛ نعم إنَّه ليس بقطعيٍّ لكنَّه السابق إلى الفهم في الخطابيات[2]. [١٥/أ]

فإنْ قلتَ: إذا عُطِف شيءٌ على جواب الشرط فهو على ضربين، أحدهما: أن يستقلَّ كلٌّ بالجزائية؛ نحو: إنْ تأتني أُعطِك واكْسُك، والثاني: أن يكون المعطوف بحيث يتوقَّف على المعطوف عليه؛ كقولك: إذا رجع الأمير استأذنتُ وخرجتُ؛ أي إذا رجَعَ استأذنْتُ وإذا استأذنت خرجتُ؛ فلِمَ لا يجوز أن يكون عطف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ من هذا القبيل؟

(١) في النسخة الأصل: **وألبسك**، وهو تحريف، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٢) اصطلاح عند المناطقة للقياس المؤلف من المظنونات أو المقبولات؛ لأنهم أدخلوا الخطابة في أقسام المنطق الموصل إلى التصديق، فإن أوقع التصديق يقينا فهو البرهان، وإن أوقع ظناً أو محمولا على الصدق فهو الخطابة. انظر: المطول: ١٩٢، والتعريفات: ١٣٤، والخطابة لأبي زهرة: ١٩.

قلتُ: لأنَّه حينئذٍ يصير المعنى وإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم، وهذا غير مستقيم؛ لأنَّ الجزاءَ- أعني استهزاء الله بِهِم- إنَّما هو على نفس استهزائهم وإرادتِهِم إياه، لا على إخبارهم [عن][1] أنفسهم بأنَّهم مستهزؤون؛ بدليل أنَّهم لو قالوا ذلك لدفعهم [عن][2] أنفسهم والتسلُّمُ من شرِّهم لم تكن عليهم مؤاخذةٌ. كذا في دلائل الإعجاز[3]. انتهى

ولْنَنْقُل كلامَ الأصل ملتحمًا بتمامه؛ ليتبيَّن ما نقلناه منه قبلُ؛ قال[4]: الوصل عطفُ بعض الجمل على بعض، والفصل تركُه[5]؛ فإذا أتت جملةٌ بعد جملة؛ فالأُولَى إمَّا أن يكون لها محلٌّ من الإعراب أَوْ لا، **وعلى الأوّل** إن قُصِد تشريك الثانية لها في حُكمه عُطِفَتْ عليها كالمفرد؛

---

(١) في النسخة الأصل: **على**، وهو تحريف، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٢) في النسخة الأصل- أيضا-: **على**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٣٣، ٢٣٤.

(٤) التلخيص: ١٧٥- ١٧٩.

(٥) ظاهر تعريفه للفصل والوصل أنَّهما لايجريان في المفردات؛ وليس كذلك، بل الفصل والوصل كما يجريان في الجمل يجريان في المفردات ولا يختصَّان بالجمل؛ فإن كان بين المفردين جامع وصلا، كما إذا كان بينهما تقابل؛ نحو قوله تعالى ﴿**هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ**﴾ فالوصل لدفع توهُّم عدم اجتماعهما، وإن لم يكن بينهما جامع فصلا، كما في قوله تعالى ﴿**هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ**﴾ [الحشر: ٢٣]. انظر: حاشية الدسوقي- ضمن شروح التلخيص: ٣/٣.

فشرط كونه مقبولاً في الواو ونحوه أن يكون بينهما جهةٌ جامعةٌ، نحو زيدٌ يكتب ويشعُرُ، أو يعطي ويمنع؛ ولهذا عِيبَ على أبي تمَّام[١] قوله[٢]:

لاَ وَ الَّذِي هُوَ عَالِمٌ أنَّ النَّوَى صَبِرٌ، وأنَّ أبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمُ

وإلاَّ فُصِلَتْ عنها؛ نحو ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ لم يعطف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ لأنَّه ليس من مَقُولهم.

وعلى الثاني إنْ قُصِد رَبْطُها بِهَا على معنى عاطفٍ سوى الواو عُطِفت به؛ نحو: دخل زيدٌ فخرج أو ثُمَّ خرج عمرو؛ إذا قُصِد التعقيب أو المهلة.

وإلاَّ فإن كان للأولَى حكمٌ لَمْ يُقْصدْ إعطاؤه للثانية فالفصل؛ نحو ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ [الآية] [٣]، لَمْ يُعْطف ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على

---

(١) هو حبيب بن أوس الطائي، شاعر متوقد الذكاء، واسع الثقافة، كثير الحفظ حسن الاختيار لأشعار العرب، له الحماسة وغيرها، كان صاحب مذهب شعري متميز آثار خصومة بين القدماء، توفي سنة ٢٣١، وقيل غير ذلك. انظر: طبقات الشعراء لابن المعتز: ٢٨٣، والأغاني: ١٧: ٦٢٢٧- ٦٦٥٠.

(٢) البيت في ديوانه بشرح التبريزي: ٢٩٠/٣، من قصيدة يمدح بِهَا أبا الحسين ابن الهيثم، وهو من شواهد دلائل الإعجاز: ٢٢٥، والمفتاح: ٤٨٦، والإيضاح: ٢٤٧، ومعاهد التنصيص: ٢٧٠/١.

(٣) (﴿إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾ الآية)، زيادة يقتضيها السياق من (ج)، والتلخيص.

﴿قَالُوٓا۟﴾ لئلا يشاركَه في الاختصاص بالظَّرف -لما مرَّ- وإلاَّ [فإن][(١)] كان بينهما كمال الانقطاع/ بلا إيهام، أو كمال الاتصال، أو شبه أحدهما فكذلك، وإلاَّ فالوصل. انتهى.

[١٥/ب]

ويدخل في قوله: **وإلاَّ**؛ شبه كمال الانقطاع، وشبه كمال الاتصال، وكمالُ الانقطاع مع الإيهام، والتوسُّطُ بين الكمالين.

[قطع الجملتين لكون عطف الثانية على الأولى موهما لعطفهما على غيرها]

وفي الأصل[(٢)]: وأمَّا كونُها كالمنقطعة عنها[(٣)] فلكون عطفها عليها مُوهمًا لعطفها على غيرها، ويسمَّى الفصل لذلك قطعاً؛ مثاله[(٤)]:

وتَظُنُّ سَلْمَى أنَّنى أبْغى بهَا بَدَلاً؛ أُرَاهَا في الضَّلاَل تَهيمُ

وفي الشَّرح[(٥)]: ومن هذا القبيل قَطْعُ قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ عن الجملة الشرطية؛ أعني قوله: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾[(٦)] فإنَّ عطفَه عليها يوهم عطفَه على جملة ﴿قَالُوٓا۟﴾ أو جملة ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، وكلاهما فاسدٌ- كما مرّ[(٧)]-

(١) قوله: **فإن** سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والتلخيص، وبه تستقيم العبارة.

(٢) التلخيص: ١٨٥.

(٣) هذا ما يعرف بشبه كمال الانقطاع. انظر: الإيضاح: ٢٥٥، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٥٥٢.

(٤) البيت من الكامل، ولا يعرف قائله، وهو بلا عزو في المفتاح: ٤٧٤، والإيضاح: ٢٥٥/١، ومعاهد التنصيص: ٢٧٩/١.

(٥) المطول: ٢٥٧، ٢٥٨.

(٦) ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ تتمة الآية من: (ج).

(٧) انظر: المطول: ٢٤٨، ٢٥٠؛ عند تقريره الفصل للتوسط بين الكمالين إن لم يقصد تشريك الجملة الثانية للأولى في حكم إعرابها. وقد تقدم في ص: ٢٠٩ من هذا الكتاب.

فظهر أنَّ قطعه أيضاً للاحتياط؛ كما في هذا البيت، لا للوجوب كما زعَم السكّاكي[1]؛ لأنّه لم يبيِّن امتناع عطفه على الجملة الشرطية، لا يقال إنّه ترَكه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية، وظهور أنّه لا جامعَ بينهما؛ لأنا نقول: الأوَّل ممنوعٌ؛ فإنَّ عَطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثيرٌ في الكلام؛ مثل قوله تعالى[2] ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ﴾، وقوله[3] ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾، وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المُسْنَدَيْن؛ أعني استهزاء الله بهم وتقاوُلَهُم بهذه المقالات أوقات الخلوات، بل لاتّحادهما في التحقيق، وكذا بَيْنَ المُسْنَد إليهما لكونهما مُتقابلَين يستهزىء كلٌّ منهما بالآخر؛ بدليل أنّه علَّل قطع ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ عن جملة ﴿قَالُوا﴾ وجملة ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ بما مرَّ، لا بعدم الجامع بينهما؛ فليُفْهَم.

[استعمال إذا للاستمرار خلافا لأصلها]

وفي الشَّرح -أيضاً- في أحوال المُسْنَد عند كلامه على إنْ وإذا، (وأنَّ إنْ قد تُستَعْمل للماضي)[4]؛ قال[5]: وقد تُستَعْمَلُ إذا للماضي؛ كقوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾[6]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾[7]،

(١) انظر: المفتاح ٤٧٥.
(٢) سورة الأنعام: الآية ٨.
(٣) سورة الأعراف، الآية ٣٤.
(٤) ما بين القوسين ساقط من (أ).
(٥) انظر: المطول ١٦٣.
(٦) سورة الكهف: من الآية ٩٣.
(٧) سورة الكهف: من الآية ٩٦.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾[١]، وللاستمرار، كقوله تعالى ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾.

[العدول عن اسم الفاعل إلى الفعل المضارع قصدا إلى التجدد والحدوث]

وفي الأصل[٢]: ولو للشَّرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشّرط، فيلزم عدم الثُّبوت والمضي في جملتيها، فدخولها على المضارع في نحو ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[٣] لقصد استمرار الفعل فيما مضى، وقتًا فوقتًا؛ كما في قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾.

وفي الشَّرح[٤]: كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ بعد قوله ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ حيث لَمْ يقل: الله مُسْتَهْزِىءٌ بِهِمْ، بلفظ اسم الفاعل[٥]، قصدًا إلى حدوث الاستهزاء وتجدُّده وقتًا فوقتًا، والاستهزاء هو

---

(١) سورة الكهف: من الآية: ٩٦.

(٢) التلخيص: ١١٦، ١١٧.

(٣) سورة الحجرات من الآية: ٧.

(٤) انظر: المطول: ١٧١.

(٥) نسبة الاستهزاء ونحوه إليه سبحانه من إطلاق الفعل عليه تعالى، والفعل أوسع من الاسم؛ ولهذا أطلق الله على نفسه أفعالاً لم يتسم منها بأسماء الفاعل، كأراد وشاء وأحدث، و لم يتسم بالمريد والشائي والمحدث. انظر: مدارج السالكين؛ لابن القيم: ٤١٥/٣.

[١٦/أ]

السخرية والاستخفاف، ومعناه إنزالُ/ الهوان والحقارة بِهِم، وكذا كانت نكاياتُ الله تعالى في المنافقين وبلاياه النازلة بِهِم تتجَدَّدُ وَقْتًا فوقتًا، وتَحْدُثُ حَالاً فحالاً[١].

[الإسناد المجازي]

١٤- ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾[٢] [الآية: ١٦].

وفي الأصل في أحوال الإسناد الخبري[٣]: ومنه [مَجَازٌ] [٤] عقليّ، وهو إسناده إلى ملابسٍ له غير ماهو له بتأوُّل.

وفي الشَّرح[٥]: وقد خرج من تعريفه الإسنادَ المجازيَّ أمران: أحدهما: وصْفُ الفاعلِ أو المفعولِ بالمصدر؛ نحو: رجُلٌ عدْلٌ،

وإنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَ إِدْبَارٌ[٦]

---

(١) هذا تأويل الزمخشري في الكشاف: ١/١٨٦؛ لاستهزاء الله تعالى بالمنافقين، وسبق القول في التعليق على تأويل السكاكي المشابه أنَّ الله تعالى يستهزىء بهم على وجه يليق بجلاله، لا على تصور العبث واللهو؛ كما يتوهم المتأوِّلة.

(٢) المطول: ٥٦، ٥٨، ٦٤.

(٣) التلخيص: ٤٥، ٤٦.

(٤) في النسخ: **مجازي**، وفي التلخيص كما هو مثبت، وكذا في مواطن أخرى من هذا الكتاب.

(٥) انظر: المطول: ٥٨، ٥٩.

(٦) شطر بيت من قصيدة من البسيط للخنساء في ديوانِهَا- بشرح ثعلب-: ٣٨٣، ترثي أخاها صخرًا؛ تقول:

وما عجولٌ على بَوٍّ تَطِيفُ به … لَهَا حَنيانِ إصغارٌ وإكبارُ

ترتعُ ما رتَعت حَتَّى إذا ادَّكرتْ … فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ

وقد تصرف المنجور في أوله، وهو بتمامه في دلائل الإعجاز: ٣٠٠، والتبيان: ٢٥٤.

عَلَى ما مرَّ[(١)]، والثاني: وصْفُ الشيء بوصف مُحْدِثه وصاحبه؛ مثل: الكتابُ الحكيمُ، والأسلوبُ الحكيمُ؛ فإنَّ المبنيَّ إلى الفاعل قد أُسْنِدَ إلى المفعول، لكن لا إلى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند، بل يلابسه فعلٌ آخر من أفعاله؛ مثل: أنشأتُ الكتابَ.

وكلامُه ظاهرٌ في أنَّ المفعول الذي يكون الإسناد إليه مَجَازاً يجب أن يكون مِمَّا يلابسه ذلك المسند، وكذا ما أُسْنِدَ إلى المصدر الذي يلابسهُ فِعْلٌ آخر من أفعال فاعله؛ نحو الضلالُ البعيدُ، والعذابُ الأليمُ؛ فإنَّ البعيدَ إنَّمَا هو الضالُّ، والأليم هو المعذِّب، فَوُصِفَ به فِعْلُه؛ مثل: جدَّ جدُّه، كذا في الكشَّاف[(٢)]، وظاهرٌ أنَّ هذا المصدرَ ليس مِمَّا يلابسُه ذلك المسند.

ويمكن الجواب عن الأوَّل بأنَّه ليس عنده بمجاز؛ كما أنَّه ليس بحقيقة، وعن الثاني أنَّ الملابسَةَ أعمُّ مِنْ أَنْ تكون بواسطة حرف، أو بدونِهَا. وهذه [الصُّور] [(٣)] من قبيل الأوَّل؛ إذ الأصل هو حكيمٌ في أسلوبه وكتابه، وبَعِيدٌ وأليمٌ في ضلاله وعذابه؛ فيكون مِمَّا بُنِيَ للفاعل وأُسندَ إلى المفعول بواسطة؛ فتأمَّلْ وقس عليه نظائره.

والمعتبر عند صاحب الكشَّاف تلبُّسُ ما أُسند إليه الفعل بفاعله الحقيقي؛ لأنَّه قال[(٤)]: المَجَاز العقلي أنْ يُسْنَد الفعل إلى شيء يَتَلَبَّس بالذي هو في

---

(١) انظر: المطول: ٥٦، وسيرد بعد قليل في ص: ٢١٩ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: الكشاف: ١/١٦١، ١٦٢، ١٧٨.

(٣) في النسخة الأصل: **الصورة**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٤) انظر: الكشاف: ١/١٩٢.

الحقيقة له؛ كتَلَبُّس التجارة بالمشترين في قوله تعالى ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾، ولك أنْ تجعلَ أمثالَ هذا من قَبِيل الإسناد إلى السَّبب. انتهى.

قلتُ: إنَّما وَرَدَ على المصنِّف وصْفُ الفاعل أو المفعول بالمصْدَر؛ لأنَّ «ما» في قوله: وهو إسنادُه إلى مُلاَبِس له غير ما هو له بتأوُّل؛ واقعةٌ على الفاعل أو المفعول، وقولنا: رجلٌ عدلٌ، فيه الاسناد إلى المبتدأ، لا إلى الفاعل ولا إلى المفعول، وبهذا أجاب الشَّارحُ عن وُرُودِه على حدِّ الحقيقة العقلية.

قال في الأصل[1]: وهي إسناد الفعل [أو معناه] [2] إلى ما هو له عند المتكلِّم في الظَّاهر.

وأورد الشَّارحُ عليه أنَّه يَفْسُدُ طَرْدُه بنحو [قولها] [3]:

فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وإِدْبَارُ/ [١٦/ب]

مِمَّا وصِف الفاعل أو المفعول بالمصدر[4]؛ قال[5]: فإنه مجاز عقليّ. نصَّ عليه الشَّيخ في دلائل الإعجاز؛ وقال[6]: لم تُرِدْ بالإقبال والإِدْبار غير معناهما حتَّى يكون المجاز في الكلمة، وإنَّما المجاز في أنْ جَعَلتَها لكثرة ما

---

(١) التلخيص: ٤٤، ٤٥.

(٢) في النسخة الأصل: **ومعناه**، والمثبت من بقية النسخ والتلخيص.

(٣) في النسخة الأصل: **قولنا**، والتصويب من بقية النسخ.

(٤) هكذا في جميع النسخ، ولعل العبارة: مما وصف فيه الفاعل أو المفعول بالمصدر.

(٥) انظر: المطول: ٥٦.

(٦) انظر: دلائل الإعجاز ٣٠٠، ٣٠١.

تُقْبل وتُدْبِر كأنَّها تجسَّمَتْ من الإقبال والإدْبَار، وليس -أيضاً- على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامَه، وإنْ كانوا يذكرونه منه[(١)]؛ إذ لو قلنا: أُريدَ فإنَّما هي ذاتُ إقبالٍ وإدبارٍ أفسَدْنا الشعرَ على أنفسنا وخرجْنا إلى شيءٍ مغسولٍ وكلامٍ عاميٍّ مَرذُولٍ، لا مَسَاغَ له عند مَنْ هو صحيح الذَّوق والمعرفة نسَّابةٌ للمعاني، ومعنى تقدير المضاف أنَّه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقُّه أن يجاء بلفظ الذات؛ لأنَّه[(٢)] مراد.

وجوابه[(٣)] أنَّ لفظ **ما** في التعريف عبارةٌ عن المُلابس؛ أي إلى فاعلٍ أو مفعولٍ به هو له على ما صرَّح به فيما سيجيء[(٤)]؛ وهذا إسنادٌ إلى المبتدأ، والإسناد إلى المبتدأ عنده ليس بحقيقةٍ ولا مجاز. انتهى

وفي الأصل[(٥)]: ومعرفة حقيقته إمَّا ظاهرةٌ؛ كما في قوله ﴿**فَمَارَبِحَت**

---

(١) الضمير في (يذكرونه) لبيت الخنساء، وفي (منه) لحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وبهذا قال المبرد في المقتضب، ٣٠٥/٤، والمعرِّي في عبث الوليد، ٢٠٥.

(٢) في (ب): لا أنه.

(٣) الضمير في (جوابه) لما أورده السعد نفسه من فساد اطراد تعريف الخطيب الآنف الذكر للحقيقة العقلية.

(٤) انظر: المطول ٥٧، وعبارة الخطيب في التلخيص ٤٦، "وله ملابساتٌ شتى: يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر، والزمان والمكان، والسبب، فإسناده إلى الفاعل والمفعول به إذا كان مبنيًا حقيقة".

(٥) التلخيص: ٥٠- ٥٢.

﴿تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾؛ أي فما ربحوا في تجارتِهم، وإمَّا خفيَّةٌ؛ كما في قولك: سرَّتْني رؤيتُك؛ أي سرَّني الله عند رؤيتك، وقوله[1]:

يَــزِيــدُكَ وَجْــهُهُ حُــسْنًا إذَا مَــا زِدْتَــهُ نَــظَــرا

أي يزيدكَ اللَّهُ حُسْنًا في وجهه.

وفي الشَّرح[2]: أي يزيدك الله حُسْناً في وجهه؛ لِمَا أودعه مِن دقائق الْحُسْنِ والجمال، يظهر بالتأمُّل والإمعان، وكقولك: أَقْدَمَني بلدَكَ حقٌّ لي على فلانٍ؛ أي: أَقْدَمَتْني نفسي لأجل حقٍّ لي عليه، ومَحَبَّتُكَ جاءتْ بي إليكَ، أي: جاءتْ بي نفسي إليكَ لمحبَّتِكَ، وقول الشاعر[3]:

وصَيَّــرنِي هَــوَاكَ وَبِــي لِــحَيْنِي يُضْــرَبُ الْمَــثَلُ

أي: صَيَّرني اللهُ في هواكَ بِهذهِ الحالة؛ وهو أنِّي بي يُضْرَبُ الْمَثَلُ[4] لِهَلاَكِي في محبتك.

---

(١) البيت لأبي نواس من قصيدة من الوافر في ديوانه، ١٦٤، وهو في دلائل الإعجاز: ٢٩٦ بغير عزوٍ، وكذا في المفتاح: ٦٣٤، ونسب في المطول: ٦٤ لابن المعذل، وذكر قبله بيتًا، وهو:

يُــرينــا صفــحتَي قــمَرٍ يفــوقُ ســناهُما القــمرا

(٢) انظر: المطول، ٦٤، ٦٥.

(٣) البيت من مقطوعة من مجزوء الوافر نسبت لابن البواب في دلائل الإعجاز: ٩١، ولمحمد اليزيدي في معاهد التنصيص: ١/٨٢، ٨٣.

(٤) هكذا في النسخ، وعبارة المطول، وهو أني يضرب المثل بي.

ففي معرفة الحقيقة في هذه الأمثلة نوعُ خفاءٍ، ولهذا لم يطَّلِع عليها بعض الناس، وهذا ردٌّ على الشَّيخ عبد القاهر وتعريضٌ به؛ حيث قال[1]: اعلم أنَّه ليس بواجبٍ في هذا أن يكون للفعل فاعلٌ في التقدير إذا أنت نقلتَ الفعل إليه صارت حقيقةً؛ كما في قوله ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَـٰرَتُهُمْ﴾ فإنَّك لا تجد في نحو: أقدمني بلدَكَ حقٌّ لي على فلان فاعلاً سوى الحقِّ، وكذا لاتستطيعُ في «صَيَّرَني» و«يَزيدُك» أنْ تزعم أنَّ له فاعلاً قد نُقِل عنه الفعْل فجُعِل للهوى ولوجهه؛ فالاعتبار إذنْ أنْ يكون المعنى الذي يَرْجِعُ إليه الفِعْل/ موجوداً في الكلام على الحقيقة، فإنَّ القدوم موجودٌ حقيقةً، وكذا الصيرورةُ والزِّيادةُ، وإذا كان معنى اللفظ مَوْجُوداً على الحقيقة لم يكن مَجَازًا فيه نَفْسُه فيكون في الْحُكْم؛ فاعْرِفْ هذه الجملةَ وأَحْسِنْ ضبطَها حتَّى تكون على بصيرةٍ من الأمر. [١٧/أ]

وقال الإمام الرَّازي[2]: «فيه نَظَر»؛ لأنَّ الفعْل لا بدَّ أن يكون له فاعلٌ حقيقةً لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل، فهو إن كان ما أضيف إليه الفعل فلا مجاز، وإلاَّ فيمكن تقديرُه. انتهى كلامُ الشَّرح

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٢٩٦، ٢٩٧.

(٢) انظر: نِهَاية الإيجاز في دراية الإعجاز: ١٧٨، والرازي، هو محمد بن عمر بن الحسن، المعروف بالفخر الرازي، علاَّمة مشارك في كثير من العلوم، من تصانيفه: تفسيره الكبير مفاتح الغيب، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، ذكر الذهبي أنه كان يتوقَّد ذكاءً، وقد بدت منه في تواليفه بلايا وانحرافات عن السنة، توفي على طريقة حميدة سنة ٦٠٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء، ٢١/٥٠٠، وطبقات الشافعية الكبرى، ٨/٨١.

وقال في مختصر هذا الشَّرح[١]: زعم صاحب المفتاح[٢] أنَّ اعتراض الإمام حقٌّ، وأنَّ فاعل هذه الأفعال هو الله تعالى، وأنَّ الشَّيخ لم يعرف حقيقتها لخفائها فتبعه المصنِّف، وظنِّي أنَّ هذا تكلُّف، والحقُّ ما ذَكَرَه الشَّيخُ. انتهى

قلتُ: قد قرَّر السَّيِّدُ الشريفُ ما ذهب إليه الشيخُ تقريراً حسناً، واختاره هو، واعلم أنه ليس المراد بالفاعل الحقيقيِّ في علم البيان ما يراد به في علم الكلام وإلاَّ لَزِم ألاَّ يكون الإسنادُ حقيقةً في نحو: قام زيدٌ، وقعد عمرٌو، وتكَلَّمَ بكرٌ، وضرب زيدٌ عمراً، ونحو ذلك مِمَّا يكون فيه الإسنادُ إلى غير الله، واللازم باطلٌ قَطْعًا.

ونذكر ما قاله السَّيِّد؛ فنقول[٣]: الموجودُ في أمثال هذه الصُّور[٤] أفعالٌ لازمةٌ؛ كالقُدُوم والزيادةُ والصَّيْرُورَة والسُّرُور، لا أفعالٌ متعدِّيَةٌ، كالإقْدام والمسَرَّة ونحوهما.

فإذا قَدِمْتَ بَلَدَ مُخاطَبِكَ لأجْل حقٌّ لك عليه، ثُمَّ قلتَ: أقْدَمَني بَلَدَكَ حقٌّ لي عليك؛ فقد صَدَرَ عنك فِعْلٌ هو القدوم لأجل داعٍ هو الحقُّ، لكنَّك بنيت من القُدُوم بابَ الأفعال فأسْندتَه إلى الحقِّ.

---

(١) المختصر: ٣٦.

(٢) انظر: المفتاح: ٦٢٧، ٦٣٧؛ حيث قرَّر السكاكي المسألة بحسب رأي الأصحاب، أمَّا هو فمشهور أنه قد نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية.

(٣) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٦٥، ٦٦.

(٤) في النسخة الأصل: **الصورة**، والمثبت من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

فإنْ أردْتَ بالإقدام الحَمْلَ على القُدُوم كان مَجَازًا لُغَويًّا والاسنادُ حقيقةً، وإنْ أردْتَ به معناه الحقيقيّ وشبَّهْتَه بِمُقْدِمٍ مُتَوَهَّم في هذه الصُّورة، وكان المقصود من الكلام هو التشبيه بقرينة نسبة الإقْدام إليه فهو استعارةٌ بالكناية.

وإذا نظرتَ إلى مناسبة الحقِّ للمُقْدِم على تقدير وجوده هناك من ملابسة الفِعْل، وجَعَلْتَ المقصودَ من الكلام هو الإسنادُ، والتشبيهُ مُصَحِّحٌ له كان إسنادُ الإقدام إلى الحقِّ مَجازاً عقليًّا، وليس هناك فَاعلٌ حقيقيٌّ لو أُسْنِد إليه لكان حقيقةً.

وكما يُشَبَّه الشيْءُ بأمرٍ مُتَحقِّقٍ ويُبْرَزُ في صورته لغرضٍ من الأغراض المُتَعلِّقة بالتشبيه؛ كذلك يُشَبَّه بما هو مَوْهومٌ وَيُبْرَزُ في صُورةٍ له منه؛ كما يُشَبَّه النِّصالُ بأنياب الغول(١)، وطَلْعُ الزَّقُّوم برُؤُوس الشَّياطين(٢)، فلا إشكالَ في الاستعارة / بالكناية. [١٧/ب]

وأمَّا الإسنادُ فالمقصودُ منه المبالغةُ في ملابسة الفعل؛ فإذا وُجد القُدُوم وَحدَه لدَاعٍ وأُريد المبالغةُ في ملابسة القُدُوم يُتَوَهَّم هناك إقْدامُ مُقْدِمٍ ويُنْقَلُ إسْنادُ الإقْدامِ منه إلى الداَّعي؛ فإنَّ نَقْلَ هذا الإسناد مِن المُتَوَهَّم كَنَقْله من المُتحقَّقِ في تَحْصِيل غَرضِ المُبَالغة في المُلابَسَة، فظَهَرَ أنَّ لفظ «أقْدَم»

---

(١) يشير إلى قول امرئ القيس في ديوانه (٣٣):

أيقتُلُني والمشرفيُّ مُضَاجِعي ومسنونةٌ زُرْقٌ كأنياب أَغْوالِ

(٢) يشير إلى قوله تعالى في الآية: ٦٥؛ من سورة الصافات ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾.

يسْتَعْمَل فيما هو معناه حقيقةً - لُغَةً - إلاَّ أنَّ ذلك المعنى مَفْرُوضٌ مَوْهُومٌ قد تعلَّق بفرضه غَرَضٌ صحيحٌ وفائدةٌ جليلةٌ، وليس له فاعلٌ حقيقيٌّ إنْ أُسْنِد إليه كان حقيقةً.

فإنْ قلتَ: الفاعل الحقيقيُّ للإقْدام المتوهَّم هو ذلك الْمُقْدِمُ المتوهَّم؛ فإذا أُسْنِد إليه كان حقيقةً قطعاً.

قلتُ: لا معنى لإسناده إلى الفاعل الْمُتَوَهَّم بخلاف نَقْله منه إلى الداعي فإنَّه يُسَاوِي نَقْل إسناد الفعل المحقَّق من الفاعل المحقَّق في تحصيل الْغَرَض المطلوب[1] - كما عَرَفْتَ - فَثَبَتَ إسْنادٌ مجازيٌّ ليس له حقيقةٌ؛ كما ادَّعاه الشَّيخُ، وبَطَلَ ما تكَلَّفَ السكَّاكيُّ منْ أنَّ الفاعل الحقيقيُّ للإقدام هو النفس؛ أي: أقْدَمَتْني نفسي، وأنَّ فاعل السُّرور والصيرورة والزيادة حقيقةً هو الله سبحانه.انتهى ما قاله السَّيِّد، وبعضُه بالمعنى.

ثُمَّ قولُنا: الموجودُ في أَمثال هذه الصُّوَر أفْعالٌ لازمةٌ لا مُتَعَدِّيَةٌ؛ هو مَنْقُولٌ عن السَّعْد في بيان تصحيح كلام الشَّيخ، وإنَّما نسبناه إلى السَّيِّد، وإن كان قد تكلَّم مع السَّعد؛ لأنَّ جواب السَّيد مأخوذٌ منه ومبنيٌّ عليه؛ إذ فاعل الإقدام- مَثَلاً- إنَّما يكون مَوْهُوماً غيرَ مُتَحَقِّقٍ إذا كان الإقدامُ كذلك؛ وحينئذ يَتَبَيَّنُ أنَّ تلك الأفعال لا فاعل لها حقيقيٌّ؛ كما قاله الشَّيخ، والله - تعالى - أعلم.

---

(١) في (ب): والمطلوب.

[ما ولي المشبه به الكاف لفظا أو تقديرا]

١٥ – ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿١٨﴾ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ وَٱللَّهُ مُحِيطٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ﴾[١] [الآيات: ١٧– ١٩].

في الأصل في التشبيه؛ قال[٢]: والأصل في نحو: الكاف أن يليه المشبّه به.

وفي الشَّرح – إثْرَه –:[٣] إمَّا لفظًا؛ كقولنا: زيدٌ كالأسد، أو كولد الأسد، وقوله تعالى/ ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ فإنَّ المشبه به هو مَثَل المُستَوْقِد؛ أيْ حالُهُ وقصَّتُهُ العَجيبةُ الشَّأْن، وإمَّا تقديراً؛ كقوله تعالى ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ الآية؛ فإنَّ التقدير: أوْ كَمَثَل ذَوِي صَيِّبٍ؛ فحذف «ذَوِي» لدلالة قوله ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ عليه؛ لأنَّ [هذه][٤] الضمائر لا بُدَّ لها منْ مَرْجِعٍ، وحذف«مَثَل» لقيام القرينة؛ أعني عطفه على قوله ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾، فالْمَثَل المشبَّه به قد وَلِيَ الكافَ؛ لأنَّ المقدَّر في حُكْم الملفوظ.

[١٨/أ]

وإنَّما جَعَلْنَا ذلك من قبيل مَا وَلِيَ المشبَّهُ به الكَافَ؛ لِمَا ذُكر في الكشَّافِ[٥] والإيضاحِ[٦] فيما لا يَلِي المشبَّهُ به الكافَ؛ كـقوله

---

(١) المطول: ٣١١، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٣٩، ٣٨١، ٣٩١.

(٢) التلخيص: ٢٦٢.

(٣) انظر: المطول: ٣٢٨.

(٤) في النسخة الأصل: **هذا**، وهو سهو من الناسخ، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٥) انظر: الكشاف: ٢١٣/١.

(٦) انظر: الإيضاح: ٣٥٦.

تعـــالى[١] ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ﴾، أنْ[٢] ليس المرادُ تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخرَ يُتَمَحَّلُ تقديرُه؛ فَعَلِمْنَا أنَّه إذا كان المشبَّهُ به مُفْرَداً مُقَدَّرًا فَهُوَ من قَبِيلِ مَا وَلِيَ المُشبَّهُ به حَرْفَ التشْبيه.

وفي الأصل إثْرَ النَّصِّ الأوَّل؛ قال[٣]: وقد يليه غَيْرُهُ؛ نحو ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ﴾[٤].

وفي الشَّرح[٥]: إذ ليس المرادُ تشبيهَ حالِ الدنيا بالماءِ ولا بمفرد آخرَ يُتَمَحَّلُ تقديرُهُ؛ بل المرادُ تشبيهُ حالِها في نضارتِهَا وبَهْجَتِها ومَا يَتَعَقَّبُها من الهلاَك والفَناء بحَال النَّبات الحاصلِ من الماء فيكُونُ أخْضَرَ ناضِرًا شَديدَ الخُضْرَةِ، ثُمَّ يَيْبَسُ فَتُطَيِّرُهُ الرِّيَاحُ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ.

فإنْ قُلْتَ: فَلْيُعْتَبر هَاهُنا – أيضاً – مُضَافٌ مَحْذُوفٌ؛ أيْ كَمَثَلِ مَاءٍ، لِيَكُونَ المشبَّهُ به يَلِي الكافَ تَقْديراً، كما في قوله ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ قلت: هذا تقديرٌ لا حاجةَ إليه، فلا ينبغي أن يُعَرِّجَ عليه؛ بخلاف قولـــه ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ فإنّ الضّمائر في قوله ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم﴾ لا بد لها من مرجع.

---

(١) سورة يونس: من الآية: ٢٤.

(٢) في الإيضاح والمطول: إذ؛ كما سيأتي.

(٣) التلخيص: ٢٦٢، ٢٦٣.

(٤) سورة الكهف: من الآية: ٤٥.

(٥) المطول: ٣٢٩، ٣٣٠.

قال صاحبُ الكشَّاف[(١)]: لولا طلَبُ هذه الضمائر مَرْجعًا لكُنْت مستغنياً عن تقدير كمَثَل ذَوِي صَيِّب؛ لأنّي أُراعِي الكيفيَّةَ المُنْتزَعةَ سواءٌ وَلِيَ حرف التشبيه مفردٌ يتأتَّى به التشبيهُ أم لا، ألا ترى إلى قوله ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ الآية، كيف وَلِي الماءُ الكاف، وليس الغرضُ تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفردٍ آخر يُتَمَحَّل تقديره.

ومِمَّا هو بيِّنٌ في هذا قول لبيد[(٢)]:

وما النَّاسُ إلاَّ كالدِّيار وَأَهْلِهَا بِهَا يَوْمَ حَلُّوْهَا وغَدْوًا بَلاَقِعُ

لَمْ يُشَبِّه النَّاسَ بالدِّيار، وإنَّما شبَّهَ وُجُودَهُم في الدُّنْيا وسُرْعَةَ زَوَالِهِم وفَنَائِهِمْ بحُلول أهل الديار/ وسرعة نُهوضهم عنها وترْكها خاليةً، هذا كلامه. [١٨/ب]

فإنْ قيل: هبْ أنَّ طلبَ مرجع الضمير أحْوَجَنا إلى تقدير «ذوي» فما وجه الاحتياج إلى تقدير مثَلٍ؟

لا يقال: لأنَّ المشبَّه به ليس ذوات ذوي الصَّيِّب، بل حالهم وصفتهم؛ لأنَّا نقول: لايلزم من عدم تقدير **مثل** والاقتصار على

---

(١) انظر: الكشاف: ٢١٣/١.

(٢) هو لبيد بن ربيعة العامري، من فحول الجاهلية وفرسانها، وأحد المعمرين، أدرك الإسلام وقدم على رسول اللهﷺ، أقام بالكوفة حتى مات في أوّل خلافة معاويةﷺ. انظر، الشعر والشعراء، ٢٧٤/١- ٢٨٥، والإصابة: ٦/ ٤، ٥. والبيت في ديوانه: ١٧١، وفي اللسان: ١١/١٥- غدا- يقال: غدا غدك، وغدا غدوك، ناقص وتام؛ وأنشد البيت.

تقدير «ذوي» أن يكون المشبّه به ذوات ذوي الصَّيِّب، بل مجموع القصّة المذكورة؛ كقوله ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا كَمَآءٍ﴾.

بل الجواب أنّه لمَّا انفتح بابُ الحذف والتقدير فتقدير مَثَلُ ذوِي صيِّب أولى من الاقتصار على تقدير ذوي؛ لأنَّه أدَلُّ على المقصود وأشَدُّ ملاءَمةً للمعطوف عليه؛ أعني [قوله] [١] ﴿كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ فَلْيُتَأمَّلْ.

وقد ظهر بما ذكرناه[٢] أنَّ مَن قال: إنّ تقدير قوله ﴿كَمَآءٍ﴾ كَمَثَل ماء على حذف المضاف، فالمشبَّه به لم يل الكافَ لكونه محذوفاً؛ فقد سَهَا سهوًا بَيِّنًا.

وفي الأصل[٣]: التشبيه: الدلالةُ علىَ مشاركة أمرٍ لأَمرٍ في معنى.

[التشبيه البليغ]

والمراد - هنا - مالم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد؛ فدخل فيه نحو قولنا: زيدٌ أسدٌ، وقوله ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾.

وفي الشَّرح[٤]: بحذف المبتدأ؛ أي هُمْ صُمٌّ، فإنَّ المحقِّين على أنَّه يُسَمَّى تشبيهاً بَليغًا لا استعارةً؛ لأنَّ الاستعارة إنَّما تطلق حيث يطوى ذكرُ المستعار له بالكلية، ويجعل الكلام خِلْواً عنه صالحاً لأنْ يُرادَ به المنقُولُ عنه والمنقول إليه؛ لولا دلالة الحال أو فحوى الكلام.

---

(١) في النسخة الأصل: **كقوله**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٢) فيما عدا النسخة الأصل: ذكرنا.

(٣) التلخيص: ٢٣٨- ٢٤٢.

(٤) المطول: ٣١١.

وفي الشَّرح: بعد قول الأصل[١]: «والاستعارة قد تُقيَّد بالتحقيقية»؛ قال[٢]: قال المصنف[٣]: فالاستعارة: ما تضمَّن تشبيهَ معناه بما وُضِع له.

والمراد بمعناه ما عُنِيَ باللفظ، واستُعْمِل اللفظُ فيه؛ فعلى هذا لا يتناول قولُنا: ما تضمَّن تشبيهَ معناه بما وُضع له- اللفظَ المستعملَ فيما وضع له، وإنْ تضمَّن تشبيه شيءٍ به، نحو: زيدٌ أسدٌ، ورأيت زيدًا أسداً، ورأيت به أسداً؛ لأنَّه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع لَمْ يصحَّ تشبيهُ معناه بالموضوع له؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه، على أنَّ «ما» في قولنا: ما تضمَّن عبارةٌ عن المجاز؛ أي مجازٌ تضمَّن؛ بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، و«أسدٌ» في الأمثلة المذكورة ليس بمجازٍ؛ لكونه مستعملاً فيما وُضِع [له][٤].

[١٩/أ] (وفيه نَظرٌ؛ لأنَّا لا نُسَلِّم أنَّ أسداً في نحو قولنا: زيدٌ أسدٌ / مُسْتعمَلٌ فيما وُضع)[٥] له، بل هو مستعملٌ في معنى الشُّجاع؛ فيكون مجازاً واستعارةً؛ كما في رأيتُ أسداً يرمي، بقرينة حمله على زيد[٦]، ولا دليل لهم على أنَّ

---

(١) التلخيص: ٣٠٠.

(٢) المطول: ٣٥٨، ٣٦٠.

(٣) يقصد الخطيب القزويني، وقوله هذا في الإيضاح: ٤٠٩/٢؛ بتصرف.

(٤) قوله: **له** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول، وبه يستقيم المعنى.

(٥) ما بين القوسين ساقط من: (ج)، وأشير إلى طمس في الهامش.

(٦) وهذا غير مسلم له، وفيه تكلف ظاهر، وتعسف لا يحتمله الأسلوب؛ لأنَّ الذي يتبادر إلى الذهن عند سماعه هو إلحاق محمد بالأسد، وهذا غير المتبادر من نحو: رأيت أسداً يرمي. انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٣٥٨.

أداة التشبيه -ها هنا- محذوفة، وأنَّ التقدير: زيدٌ كأسد.

فإن قلت: قد استدلَّ صاحب المفتاح[(١)] على ذلك بأنَّك إذا قلت: زيدٌ أسدٌ، أوقعتَ أسداً على زيد، ومعلومٌ أنَّ الإنسان لا يكون أسداً؛ فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته قصداً إلى المبالغة.

قلتُ: لا نسلِّم وجوب المصير إلى ذلك، وإنَّما يجب إذا كان أسدٌ مُستعملاً في معناه الحقيقيِّ، وأمَّا إذا كان مجازاً عن الرجُل الشُّجاع فَصِحَّةُ حمله على زيدٍ ظاهرةٌ.

وتحقيق ذلك أنَّا إذا قلنا في نحو: رأيتُ أسداً يَرْمي أنَّ أسداً استعارةٌ، فلا نعني أنَّه استعارةٌ عن زيد، إذ لا ملازمةَ بينهما ولا دلالَة عليه، وإنَّما نعني أنَّه استعارةٌ عن شخْصٍ موصوف بالشَّجاعة، فقولنا: زيدٌ أسدٌ أصلُهُ زيدٌ رجلٌ شُجاعٌ كالأسد؛ فحذفنا المشبَّهَ واستعملنا المشبَّه به في معناه فيكون استعارةً، ويَدُلُّ على ما ذكرنا أنَّ المشبَّه به في مثل هذا المقام كثيراً ما يتعلَّق به الجارُّ والمجرورُ؛ كقوله[(٢)]:

أَسَدٌ عَلَيَّ وَفي الحرُوبِ نَعَامَةٌ

---

(١) انظر: المفتاح: ٥٨٢.

(٢) صدر بيت لعمران بن حطان يخاطب الحجَّاج، في مقطوعة من الكامل في شعر الخوارج: ١٦٦، وعجزه:

فتخاءُ تنفر مِن صفير الصَّافرِ

وهو بتمامه في الإيضاح: ٣٢٨، والتبيان: ٣٧١.

أيْ: مُجترئٌ عليَّ صائلٌ، وكقوله[١]:

وَالطَّـــيْرُ أغربــةٌ عَــلَـيْه

أيْ: باكيةٌ، وكقوله ﷺ[٢]: «همْ يدٌ على مَنْ سِواهُمْ»، وأنّه كثيراً ما يكونُ بحيثُ لا يحسنُ دُخولُ أداة التشبيه عليه؛ كما نقلنا عن عبد القاهر[٣]، وكذلك الكلام في نحو: لقيتُ مِن زيدٍ أسدًا؛ أيْ شُجاعاً كالأسد.

وأمَّا إذا تُرِكَ المشبَّه بالكليَّة لكن أُتِيَ به بوجه التشبيه؛ نحو: رأيتُ أسداً في الشجاعة، وكقوله[٤]:

وَلاَ حَتْ مِنْ بُرُوجِ البَدْرِ بُعْداً بدُورُ مهاً تبَرُّجها اكتِنَانُ

ففيه إشكال؛ لأنَّ تَرْكَ المشبَّه لفظاً وتقديراً وإجراءَ اسمَ المشبَّه به عليه يقتضي أن يكون هذا استعارةً، وذِكْر وجه الشبه يقتضي أن يكون تشبيهاً؛ أيْ رأيتُ رجلاً كالأسدِ في الشجاعة، ولاحت من قصورٍ مِثْل بُروج الْبَدْر

---

(١) بعض بيت لأبي العلاء المعريِّ في قصيدة من الكامل في سقط الزند: ٣٣، وشروح سقط الزند: ١٢٨٦/٤، وهو بتمامه:

والطيرُ أغربةٌ عليه بأسْرِها فُتخُ السَّراة وساكناتُ لَصافِ

(٢) هذا جزء من حديث رواه الإمام أحمد في المسند برقم: ٩٥٩، وأبو داوود برقم: ٢٠٣٥، والنسائي: ٢٤/٨، وابن ماجه: ٨٩٥/٢.

(٣) انظر: أسرار البلاغة: ٣٢٨- ٣٣٣، والمطول: ٣٤٧، وسيرد بعد قليل في ص ٢٣٨ من هذا الكتاب.

(٤) البيت من الوافر لأبي العلاء المعريّ في سقط الزند، ٦٤، وشروح سقط الزند، ١٧٥/١، والإكتنان، الاستتار.

في البعْد، فبينهما تدافع، كذا ذكره صدرُ الأفاضل في ضرام السِّقط[١].

والظَّاهر أنَّ هذا من باب التشبيه؛ لأنَّ المراد بكون المشبَّه مقدَّراً أعَمُّ مِن أنْ يكون محذوفاً جزء كلام؛ كما في قوله تعالى﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾.

أو يكون في الكلام ما يقتضي تقديره؛ كما في قولنا: رأيتُ [أسداً][٢] شجاعةً؛ بدليل أنَّهم جعلوا الخيط الأسودَ مِن[٣] قوله تعالى[٤] ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ تشبيهاً؛ لأنَّ بيان الخيط الأبيض/ بالفجر قرينةٌ على أنَّ الخيط الأسود- أيضا- يتبَّينُ سوادُهُ[٥] آخرَ الليل. [١٩/ب]

وأبْعَدُ من ذلك ما يُشْعِرُ به كلامُ صاحب الكشّاف[٦] من أنَّ قولَه تعالى[٧] ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ ﴾، وقوله[٨]﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ من

---

(١) انظر:شروح سقط الزند: ١/١٧٥.

(٢) في النسخة الأصل: **زيداً**، وهو وهم، والمثبت من بقية النسخ والمطول، وفيه: رأيت أسداً في الشجاعة.

(٣) في (أ،ب): **في**؛ كما في المطول.

(٤) سورة البقرة: من الآية: ١٨٧.

(٥) في النسخ الأخرى: **بسواد**، وفي المطول: مبين سواد.

(٦) انظر: الكشّاف: ١/٢١٠، ٢١١.

(٧) سورة الزمر: من الآية: ٢٩.

(٨) سورة فاطر: من الآية: ١٢.

باب التشبيه المَطْويِّ فيه ذكْر المشبَّه كما في الاستعارة، وهو مشكلٌ؛ (لأنَّ المشبَّه لَيسَ)[١] بمذكورٍ ولا مقَدَّرٍ.

ويمكن التَّفصِّي[٢] عن هذا الاشكال بأنَّ الاستعارةَ يجبُ أن تكونَ مستعملةً في غير ما وُضع اللفظ له، وعلامتُه أنْ يَصِحَّ وقوعُ اسمَ المشبَّه موقعها، ولا يفوت إلاَّ المبالغةُ في التشبيه؛ فيصحُّ في نحو: رأيتُ زيداً أسداً أن يقال: رأيتُ رجُلاً شُجاعًا، وهذا ليس كذلك على ما يظهَرُ بالتَّأمُّل.

وكذا لا يصحُّ أنْ يُرادَ بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافرُ؛ لأنَّ قوله[٣]﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ يُنْبئُ عن أنَّه قصدَ التشبيه لا الاستعارة، وأرادَ تَفضيل البحر الأُجاج [على][٤] الكافر؛ بأنَّه[٥] قد شارك الْعَذْبَ في منافعَ، والكافرُ خلْوٌ عن المنفعة، فهو في طريقة قوله تعالى[٦]﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾.

---

(١) في (ج): **ليس المشبه فيه**، وفي المطول: **لأنَّ المشبَّه فيه ليس**.

(٢) التَّفصِّي في لسان العرب (١٥/١٥٦): التخلص، وكذا في القاموس المحيط: ١٧٠٣ – فصى.

(٣) سورة فاطر: من الآية: ١٢.

(٤) في النسخة الأصل: **عن**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٥) أي البحر الأجاج.

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٧٤.

ولخفاء ذلك ذَهَب كثيرٌ من الناس إلى أنَّ الآيتين من قبيل الاستعارة، وأنَّ صاحِبَ الكشَّاف أوردهُما مثالين للاستعارة، ولا يخفى ضَعفه على منْ يتأمَّل لفظ الكشَّاف[١] انتهى.

وفي الشَّرح- أيضاً- قَبل هذا وبعْد قول الأصل[٢]: " أعلى مَراتِب التشبيه في قوَّة المبالغة باعتبار ذِكْرِ الأركان أو بعضها حذفُ وجهه وأداته فقط أوْ معَ حذف المشبَّه، ثمَّ حذف أحدهما كذلك، ولا قوَّةَ لغيره"؛ قال[٣]: بقي- هاهنا- بحثٌ، وهو الفرق بين قولنا: لَقِيني أسدٌ يرمي، ولَقيتُ في الحمَّام أسداً؛ وبين قولنا: زيدٌ أسدٌ، **وأسدٌ** في مقام الإخبار عن زيد؛ حيث يُعدُّ الأوَّل استعارة والثاني تشبيهاً.

وتحقيق ذلك أنَّه إذا جرى في الكلام لفظةٌ ذاتُ قرينة دالَّة على تشبيه شيء بمعناه فهو على وجهين:

---

(١) عبارة الكشَّاف: (١/٢١٠): ((فإن قلت: هذا تشبيه أشياء بأشياء، فأين ذكر المشبهات؟....قلت: كما جاء ذلك صريحاً فقد جاء مطوياً ذكره على سنن الاستعارة؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾))، ولا يخفى أن قوله:" **كقوله**" تمثيلٌ للتشبيه المطوي فيه ذكر المشبه على سنن الاستعارة لا تمثيل للاستعارة؛ كما ذكر الطيبي وصاحب الكشف. انظر: فتوح الغيب:- من أوله إلى الآية ١١٧ من سورة البقرة ٣٥٩، والكشف عن مشكلات الكشاف: ل: ٣٤، وحاشية جلبي على المطول: ٥٣٤.

(٢) انظر: التلخيص: ٢٨٩- ٢٩١.

(٣) المطول: ٣٤٦- ٣٤٨. وهو في أكثره بسط لكلام الخطيب في الإيضاح: ٢/٤٠٩- ٤١٣.

أحدهما: أن لا يكون المشبَّه مذكوراً ولا مقدَّراً؛ كقولك: لقيتُ في الحمَّام أسداً[١]؛ أي رجلاً شجاعاً، ولا خلاف أنَّ هذا استعارةٌ لا تشبيهٌ.

والثاني: أن يكون المشّبهُ مذكوراً أو مقدَّراً؛ وحينئذ فاسم المشبَّه به إنْ كان خبراً عن المشبَّه أو في حكم الخَبَر / كخبر باب كان وإنَّ والمفعول الثاني لباب علمتُ والحالِ والصِّفة؛ فالأصحُّ أنّه يُسمَّى تشبيهاً لا استعارة؛ لأنَّ اسم المشبَّه به إذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعاً لإثبات معناه لما أُجرِيَ عليه أو نفيه عنه؛ فإذا قلتَ: زيدٌ أسدٌ فصوغُ الكلام في الظَّاهر لإثبات معنى الأسد، وهو ممتنعٌ على الحقيقة، فَيُحْمل على أنّه لإثبات شبه من الأسد له، فيكون الإتيان بالأسد لإثبات التشبيه؛ فيكون خليقاً بأن يُسمَّى تشبيهاً؛ لأنَّ المشبَّه به إنَّما جيء به لإفادة التشبيه، بخلاف: لقيتُ أسداً؛ فإنَّ الإتيان بالمشبه به ليس لإثبات معناه لشيء، بل صوغ الكلام لإثبات الفعل واقعاً على الأسد، فلا يكون لإثبات التشبيه، فيكون قصد التشبيه مكنوناً في الضمير، لا يُعرف إلاَّ بعدَ نظرٍ وتأمُّل. [٢٠/أ]

وإذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسَبَ أن يُفرَّقَ بينهما في الاصطلاح والعبارة، بأن تسمَّى إحداهما تشبيهاً، والأخرى استعارة.

هذا خلاصةُ كلام الشَّيخ في أسرار البلاغة[٢]، وعليه جميع[٣] المحققين[٤].

---

(١) في (ج) بزيادة: يرمي.

(٢) انظر: أسرار البلاغة: ٣٢٨- ٣٣٣.

(٣) في (ب): جماعة.

(٤) كالقاضي الجرجاني في الوساطة: ٤١، وعبد القاهر في أسرار البلاغة: ٣٢٠-٣٢٤، والزمخشري في الكشاف: ٢٠٤/١، والسكاكي في المفتاح: ٥٨٣، والخطيب في الإيضاح: ٤٠٩/٢، ٤١٠.

ومن النَّاس[١] من ذهب إلى أنَّ الثاني- أيضاً- أعني: زيدٌ أسدٌ استعارةٌ؛ لإجرائه على المشبَّه مع حذف كلمة التشبيه، والخلاف لفظيٌّ راجع إلى تفسير التشبيه والاستعارة الْمصطَلَحيْن، هذا إذا كان اسم المشبَّه به خبراً عن اسم المشبه أو في حكم الخبر، وإن لم يكن كذلك[٢]، نحو لقيتُ بزيد أسداً؛ ولقيني منه أسدٌ؛ فلا يسمى استعارةً بالاتفاق؛ لأنَّه لم يجر اسم المشبه به على ما يدَّعى استعارته له لا باستعماله فيه؛ كما في لقيت أسداً، ولا بإثبات معناه [له] [٣]؛ كما في **زيدٌ أسدٌ**، على اختلاف المذهبين، ولا يسمَّى تشبيهاً أيضًا؛ لأنَّ الإتيان باسم المشبَّه به ليس لإثبات التشبيه؛ إذْ لم يُقْصد الدِّلالة على المشاركة، وإنَّما التشبيه مكنونٌ في الضمير لا يظهر إلاَّ بعد تأمُّلٍ؛ خلافاً للسَّكَّاكيِّ، فإنَّه سمَّى مثْل ذلك تشبيهاً[٤]، وهذا الخلاف - أيضاً- لفظي[٥].

ثمَّ قال الشيخ في أسرار البلاغة[٦]: وإنْ أبيتَ إلاَّ أنْ تطلق اسم

---

(١) كالرماني في النكت: ٨٥، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، والشريف الرضي في المجازات النبوية: ٢٨١، ٢٨٤.

(٢) أي كان على سبيل التجريد.

(٣) قوله: **له** سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من: (أ)، والمطول.

(٤) انظر: المفتاح: ٥٨٣، ٥٨٤.

(٥) لأنه ينبني على تقييد تعريف التشبيه بما لا يكون على سبيل التجريد، وعدم تقييده بذلك. بغية الإيضاح: ١٠٢/٣.

(٦) انظر: أسرار البلاغة: ٣٢٨، ٣٣٣.

الاستعارة على هذا القسم؛ أعني نحو: زيدٌ أسدٌ، فإنْ حَسُنَ دخول أداة التشبيه عليه فلا يحسُنُ إطلاقُهُ عليه، وذلك بأنْ يكون اسمُ المشبَّه به معرفةً؛ نحو: [1] (زيدٌ الأسدُ، وهو شمس النَّهار؛ فإنَّه يحسن زيدٌ كالأسد؛ وهو كشمس النَّهار، وإنْ لم يحسُنْ دخولُ شيء من الأدوات إلاَّ بتغييرٍ لصورة الكلام كان اطلاق/ اسم الاستعارة أقربَ؛ لغموض تقدير أداة التشبيه فيه، وذلك بأن يكون نكْرةً موصوفةً بصفة لا تلائم المشبَّه به؛ نحو: فلانٌ بدرٌ يسكن الأرض وشمسٌ لا تغيب، قال الشَّاعر[2]: [٢٠/ب]

شَمْسٌ تَأَلَّقُ والْفِراَقُ غُرُوبُهَا عَنَّا، وبَدْرٌ وَالصُّدُودُ كُسُوفُهُ

فإنَّه لايحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الأمثلة إلا بتغيير صورته؛ نحو: [هو] [3] كالبدر إلا أنَّه يسكن الأرض وكالشمس إلاّ أنَّه لايغيب، و على هذا القياس.

وقد يكون في الصِّفات والصِّلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيلُ[4] تقدير أداة التشبيه فيه؛ فيقرُبُ من إطلاق اسم الاستعارة أكثر إطلاقٍ وزيادةَ قربٍ، كقوله[5]:

---

(١) بداية سقط طويل من (ج).

(٢) البيت للبحتري في ديوانه، ١٤١٩/٣، وهو من شواهد أسرار البلاغة، ٣٢٩، والإيضاح، ٤١١/٢، والتبيان، ٣٦٦.

(٣) في النسخة الأصل: **هذا**، والمثبت من بقية النسخ وأسرار البلاغة والمطول.

(٤) في (ب): **يخيل**، وهو تصحيف.

(٥) البيت للمتنبي من قصيدة من الكامل في ديوانه بشرح البرقوقي، ٥٧/٢، وهو من =

أَسَدٌ دَمُ الأَسَدِ الْهِزَبْرِ خِضَابُهُ   مَوْتٌ فَرِيصُ الْمَوْتِ مِنْهُ يُرْعَدُ

فإنّه لا سبيلَ إلى أنْ يقال: المعنى أنّه كالأسد وكالموت؛ لما في ذلك من التناقض، لأنَّ تشبيهَه بجنس السُبع المعروف دليلٌ على أنّه دونَه أو مثلُه، وجعْل دم الهزبر الذي هو أقوى الجنس خضابَ يده دليلٌ على أنّه فوقَه، وكذا في الموت، ومثل قول البحتري[1]:

وَبَدْرٌ أَضَاءَ الأرضَ شَرْقًا وَمَغْرِبًا   وَمَوْضِعُ رَحْلِي مِنْهُ أَسْوَدُ مُظْلِمُ

فإنّه إنْ رُجِع فيه إلى التشبيه السَّاذَج[2] حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم أن يكون قد جَعل البدر المعروف موصوفاً بما ليس فيه؛ فيظهر أنّه إنّما أراد أنْ يُثبتَ من الممدوح بدراً له هذه الصفة العجيبة التي لم تُعْرَف للبدر، وهو مبنيٌّ على تخييل أنّه زاد في حُسْنِ البدر وأَخذ له تلك الصِّفة

= شواهد أسرار البلاغة، ٣٢٩، والإيضاح، ٤١١/٢، والتبيان، ٣٦٧. والهزبر: الشديد، والفريص: لحمة بين الجنب والكتف، تضطرب عند الخوف. انظر: القاموس المحيط، ٦٤٠، ٨٠٧- هزبر، وفرص.

(١) هو أبو عبادة الوليد بن عبيد الله الطائي، شاعرٌ مطبوع من أشهر شعراء العربية، ولد بمنبج، ورحل إلى العراق؛ فاتصل بالخلفاء ومدحهم، ثم عاد إلى الشام وتوفي فيها سنة٢٨٤هـ، وله كتاب الحماسة. انظر: طبقات الشعراء لابن المعتز: ٣٩٣، والأغاني:، ٨١٩٩/٢٤، ٨٢٥٥. ومعجم الأدباء، ٢٤٨/١٩-٢٥٨.

والبيت من قصيدة من الطويل في ديوانه، ١٧٩٦/٣، وهو من شواهد أسرار البلاغة: ٣٢٩، والإيضاح: ٤١٢/٢، والتبيان: ٣٦٦.

(٢) أي الذي لا استعارة فيه. انظر: حاشية جلبي على المطول: ٥١٥.

فليس الكلام موضوعاً لإثبات الشبَّه بينهما، بل لإثبات تلك الصفة فهو كقولك: زيدٌ رجلٌ من صفته كيت وكيت[١]، ولم تقصد إثبات كونه رجلاً، لكن إثبات كونه متَّصفًا بما ذكرتَ؛ فإذا لم يكن اسم المشبَّه به في البيت مُجتلباً لإثبات التشبيه تبيَّن أنَّه خارجٌ عن الأصل الذي تقدَّم؛ من كون الاسم مجتلبًا لإثبات التشبيه، فالكلامُ مبنيٌّ على أنَّ كون الممدوح بدراً أمْرٌ قد استقرَّ وثبُتَ، وإنَّما العمل في إثبات الصِّفة الغريبة.

وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كأنَّ وحسبتُ؛ لاقتضائهما أن يكون الخبر والمفعول الثاني أمراً ثابتًا في الجملة، إلا أنَّ كونه متعلّقاً بالاسم والمفعول الأوّل مشكوكٌ فيه كقوله[٢]: كأنَّ زيدًا الأسدُ، أو خلاف الظَّاهر/ [٢١/أ] كقولك: كأنَّ زيداً أسدٌ. والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة؛ فدخُول«كأنّ» و «حسبت» عليها كالقياس على المجهول.

وأيضاً هذا الفنُّ إذا تأمَّلتهُ وتحقَّقْتَ سِرَّه وجدتَ محصوله أنَّك تدَّعي حدوث شيء، وهو من الجنس المذكور إلا أنه اختُصَّ بصفة عجيبة لَمْ يُتوهَّم جوازها؛ فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنىً؛ مثلاً قوله: " **دمُ الأسدِ الْهِزَبْرِ خِضَابُهُ**" صفة عجيبةٌ اختُصَّ بِهاَ الأسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس، أعني الأسدَ الحقيقيَّ، فلا معنى لتقدير التشبيه، هذا محصول كلامه[٣].

---

(١) كيت وكيت: أي كذا وكذا؛ كما تقدَّم، وهما- هنا- كناية عن حديث دالّ على أوصاف زيد المذكور.

(٢) في (ب): كقولك.

(٣) الضمير للشيخ عبد القاهر في صدر كلامه.

ومذهب صاحب المفتاح[(١)] أنّه إذا كان المشبَّه مذكوراً أو مقدَّراً فهو تشبيهٌ لا استعارةٌ، ولنا في هذا المقام كلامٌ نذكره في بحث الاستعارة، إن شاء الله تعالى. انتهى كلام السَّعد

وهذا الذي وعد بذكره هو الذي قدَّمناه عنه قَبل هذا على قوله في الأصل: والاستعارة قد تقيَّد بالتحقيقية[(٢)]، وقوله في ذلك الكلام: كما نقلناه عن عبد القاهر؛ أراد ما نُقل عنه -هنا- من قوله: وإن لم يحسُن دخول شيءٍ من الأدوات إلاَّ بتغيير لصورة الكلام، إلى آخره. وإنَّما نقلنا كَلاَمي الشَّارح معاً -هنا- مع ما فيهما من الطُّول؛ لتعلُّقهما بقوله تعالى ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾؛ إذ هو كقولنا: أسدٌ، في مقام الإخبار عن زيدٍ.

[التشبيه المركب]

وفي الأصل[(٣)]: وهو باعتبار طرفيه أربعةُ أقسام: إمَّا تشبيه مفرد بمفرد، إلى أنْ قال: وإمّا مرَكَّبٌ بمركَّبٍ؛ كما في قول بشَّار[(٤)].

وفي الشَّرح[(٥)]: وهو قوله[(٦)]:

---

(١) انظر: المفتاح: ٥٨٣.

(٢) انظر: ص ٢٣٠ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: التلخيص: ٢٦٩، ٢٧١.

(٤) بشار بن برد، كان مولى عُقيل، شاعرٌ مطبوع، رأس الشعراء المولدين، اتهم في دينه. ومات مقتولاً في سنة ١٦٨ أو ١٧٦هـ. انظر: الشعر والشعراء: ٧٥٧/٢، وطبقات الشعراء لابن المعتز، ٢١، والأغاني: ٩٨١/٣، ونكت الهميان، ١٢٥، ١٣٢.

(٥) انظر: المطول: ٣٣٦، ٣٣٧.

(٦) صدر بيت من قصيدة من الطويل في ديوانه: ٣١٨، وهو في أسرار البلاغة: ١٧٤، ودلائل الإعجاز: ٩٦، والمفتاح: ٥٦٤، ومعاهد التنصيص، ٢٨/٢.

كَأنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فوْقَ رُؤُوسِنَا

وقد سبق تحقيقه[١].

ويجب في تشبيه المركَّب بالمركَّب أن يكون كلُّ واحدٍ من المشبَّه والمشبَّه به هيئةً حاصلةً من عدَّة أمور؛ كما صرَّح به صاحب المفتاح[٢]، وأشار إليه صاحب الكشَّاف؛ حيث قال[٣]: إنَّ العرب تأخذ أشياء فرادى معزولاً بعضُها عن بعض فتشبِّهها بنظائرها، وتشبِّه كيفيةً حاصلةً من مجموع أشياءَ قد تضامَّت وتلاصقت حتى صارت شيئاً واحداً بأخرى مثلها.

ثمَّ تشبيه المركَّب بالمركَّب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كلِّ جزء من أجزاء طرفيه بما يقابله من الطَّرف الآخر؛ كقوله[٤]:

وَكَأَنَّ أَجْرَامَ النُّجُومِ لَوَامِعًا دُرَرٌ نُثِرْنَ عَلَى بِسَاطٍ أَزْرَقِ

فإنَّ تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط أزرق تشبيهٌ حسن/ [٢١/ب] لكن أين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سروراً وعجباً من طلوع النجوم مؤتلفةً متفرقةً في أديم السماء وهي زرقاء زُرْقَتها الصافيةَ.

---

(١) انظر: المطول: ٣٢٣.

(٢) انظر: المفتاح: ٥٦٣– ٥٦٥.

(٣) انظر: الكشاف: ١/٢١١.

(٤) البيت من مقطوعة من الكامل لأبي طالب الرقي في يتيمة الدهر: ١/٣٤٦، وفيها: **على زجاج أزرق** وهو من شواهد أسرار البلاغة: ١٥٩، والمفتاح: ٥٦٥، والمصباح: ١٠٧، والتبيان: ٣٦١، والإيضاح: ٢/٣٤٦، ويلاحظ تأثر السعد بعبدالقاهر في تعليقه على هذا البيت. انظر: أسرار البلاغة: ١٩٣.

وقد لا يكون بهذه الحَيْثيَّة؛ كقوله[١]:

كَأَنَّما الْمرِّيخُ والْمُشْترِي قُدَّامَهُ فِي شَامِخِ الرِّفْعَه
مُنْصَرِفٌ بِاللَيْل [عَنْ] [٢] دَعْوَةٍ قَدْ أُسْرِجَتْ قُدَّامَهُ شَمْعَه

فإنَّه لو قيل: المَرِّيخ كَمُنْصَرِفٍ عن الدعوة لم يكن شيئًا.

وقد يكون بحيث لا يمكن أن يتعيَّن لكلٍّ جزء من أجزاء الطَّرفَيْن ما يقابله من الطرف الآخر إلا بعد تكلُّف وتعسُّف؛ كما في قوله تعالى﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ الآية؛ فإنَّ الصحيح أنَّ هذين التشبيهين من التشبيهات المركَّبة التي لا يُتَكَلَّفُ لواحدٍ واحدٍ شيءٌ يُقدَّر تشبيهه به، وهو القول الفحل والمَذْهبُ الْجزْلُ.

وإن [جَعَلْتَهما] [٣] من المفردة فلا بدَّ من تكلُّف، وهو أنْ يقال في الأوَّل شبَّه المنافق بالمسْتَوقد ناراً، وإظهاره الإيمان بالإضاءة، وانقطاعَ انتفاعه بانطفاء النار، وفي الثاني: شبَّه [دين] [٤] الإسلام بالصَّيِّب، وما يتعلَّق به من شُبه الكفَّار بالظُّلمات، وما فيه من الوعد والوعيد)[٥] بالرعد

(١) البيتان من السريع للقاضي التنوخي في يتيمة الدهر: ٣٢٨/٢، وهما من شواهد أسرار البلاغة: ١٩٦، والمفتاح: ٥٦٥، والإيضاح: ٣٦٨/٢، ويلاحظ تأثر السعد بعبد القاهر في تعليقه على البيتين أيضًا.

(٢) في النسخة الأصل: **على**، والتصويب من بقية النسخ ومصادر البيت.

(٣) في النسخة الأصل: **جعلتها**، وهو سهو، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٤) في النسخة الأصل: **عين**، وهو تحريف، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٥) نهاية سقط طويل من: (ج).

والبرق، وما يصيب الكفرةَ من الأفزاع والبلايا والفتن من جهة أهل الإسلام بالصَّواعق[١].

[استعارة المثل للحال العجيب الشأن]

وفي الأصل عند كلامه على المجاز المركَّب[٢]: ومتى فشا استعماله - كذلك - سُمِّيَ مثَلاً؛ ولهذا لا تُغيِّر الأمثال.

وفي الشَّرح[٣]: ولكون الْمَثَل [مِمَّا] [٤] فيه غرابةٌ استعير لفظُه للحال أو الصِّفة أو القصَّة إذا كان لها شأنٌ عجيب ونوعُ غرابةٍ كقوله تعالى﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِى اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ أي: حالُهُم العجيب الشأن، وكقوله تعالى[٥] ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ أي: الصِّفة العجيبة، وكقوله تعالى[٦]

---

(١) القولان بَهذا التفصيل في الكشاَّف: ١/٢٠٨، ٢١١، والأول أقوى وأقوم؛ لأنه يحصل في النفس من تشبيه الهيئات المركبة ما لا يحصل من تشبيه مفرداتها؛ وذلك أنَّ تصور حال من أخذتهم السماء في ليلة تكاثف ظلماتها بتراكم السحب فيها وتتابع المطر وتواتر الرعود والبروق والصواعق يثير في النفس هيئة عجيبة توصل إلى معرفة حال المنافقين على وجه يتقاصر عنه تشبيه الدِّين بالصَّيِّب، والشبهات بالظلمات، إلى آخر ما ذكره من التشبيهات المفردة. انظر: حاشية السيد على الكشاف بهامشه، ١/٢١١.

(٢) التلخيص: ٣٢٤، والمجاز المركب: اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل للمبالغة، وهو ما يسمَّى بالتمثيل، أو التمثيل على سبيل الاستعارة. انظر: التلخيص: ٣٢٢، ٣٢٤، والإيضاح: ٢/٤٣٨، والمطول: ٣٧٩، ٣٨٠، ومعجم المصطلحات البلاغية، ٦٠٢.

(٣) المطول: ٣٨٠، ٣٨١.

(٤) قوله: **ممَّا** سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٥) سورة الروم، من الآية، ٢٧.

(٦) سورة الرعد، من الآية، ٣٥، وسورة محمد، من الآية، ١٥.

﴿مَثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ أي: فيما قصصنا عليكم من العجائب قصَّة الجنَّة العجيبة.

[التشبيه التمثيلي]

وفي الأصل أثناء تقاسيم[1] التشبيه؛ قال[2]: وباعتبار وجهه إمَّا تمثيلٌ، وهو ما وجهه مُنْتَزَعُ من متعدِّد، وقيَّده السكاكي[3] بكونه غير حقيقي؛ كما في تشبيه مثَل اليهود [بِمَثَل][4] الحمار، وإمَّا غيرُ تمثيل، وهو بخلافه.

وفي الشَّرح[5]: فإنَّ وجه التشبيه- يعني في قوله[6] ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ﴾ هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدِّ والتعب في استصحابه، فهو وصفٌ مركَّبٌ من متعدِّد، وليس بحقيقي، بل هو عائدٌ إلى التوهُّم، وكذا قوله ﴿مَثَلُهُمْ /كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ الآية، وما أشبه ذلك. انتهى[7] [٢٢/أ]

---

(١) في (أ): تقسيم.

(٢) انظر: التلخيص: ٢٧٤.

(٣) انظر: المفتاح: ٥٧٥.

(٤) قوله، **بمثل** سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ المطول.

(٥) انظر: المطول: ٣٣٩.

(٦) سورة الجمعة: من الآية: ٥، وفي النسخ: مثلهم كمثل الحمار، ونظم الآية كما هو مثبت.

(٧) كلمة: **انتهى** سقطت من: (أ).

وللسَّعد في غير هذا الكتاب[١]؛ قال في الآية الأولى: المشبَّهُ هو حال المنافقين، والمشبَّه به هو حال المستوقد، ووجه الشَّبه توجُّه الطمع إلى تيَسُّر حصول المطلوب بسبب مباشرة الأسباب القريبة للمطلوب [مع][٢] تعقُّب الحرمان والخيبة؛ لانقلاب الأسباب، والمطلوبُ هو الاتِّقاء عمَّا يُحذر منه، والأسبابُ القريبة للمطلوب في صورة المنافقين هي إظهارهم كلمةَ الإيمان واستنارتُهم بنورها واعتزازهم بعزها ليتقوا عمَّا يُحْذَر[٣] منه ويحصل منه المطلوب، وفي صورة المستوقد إيقاد النار في ليلة مظلمة في مفازة لاستضاءته بها ليرى ما حوله ويتَّقي عمَّا يُحذَر منه ويحصل [منه][٤] المطلوب.

قوله: مع تعقُّب الحرمان والخيبة؛ أي عن المطلوب؛ لانقلاب أسبابه إلى ما ينافيها، أمَّا في المنافقين فلأنَّهم إذا ماتوا عادوا إلى الظُّلمة والخوف وبقوا في العذاب بسبب انقلاب نور الكلمة إلى الظُّلمة وعزِّها إلى الذّل لانتفائهما بانتفائها[٥]، وأمَّا في المستوقد فبطفيء ناره انقلب النور إلى الظُّلمة فحصل الحرمان والخيبة عن المطلوب، ووجه الشَّبه فيه وصفٌ غير حقيقي، وهو توجُّه الطمع إلى آخره؛ فإنَّه أمرٌ توهُّميٌّ لا تقرُّرَ له في ذات

(١) انظر: شرح المفتاح: ل: ١٥٨.

(٢) كلمة: **مع** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ وشرح المفتاح.

(٣) في: (أ،ب) **يجوز**، وهو تصحيف.

(٤) قوله: **منه** سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ وشرح المفتاح.

(٥) في (ب): لانتفائها بانتفائهما.

الموصوف، وهو المنافقون والمستوقد، بل شيء اعتبره عقلُهما، ولا يكون خارج القوَّة الدرَّاكة؛ فإن اعتبره العقل أو الوهم يكون، وإلا فلا، ومنتزعٌ من أمورٍ جمَّة، وهي الأسباب القريبة وانقلابها إلى ما ينافيها.

وقال في الآية الثانية(١): أصلُ النَّظم فيها أو كمثل ذوي(٢) صيِّب؛ فحذف المضاف والمضاف إليه؛ للدَّلالة في الكلام عليهما، وإنَّما قلنا إنَّ أصل النَّظم ما ذُكر؛ لأنَّه لا يخفى أنَّ تشبيه حال المنافقين ليس دائراً بيْن حال المستوقد، وهي صفتُه العجيبة الشأن وبين ذوات ذوي الصيِّبِ؛ إذ لا يصحُّ التشبيه بين الصفة والذات، وإنما المراد تشبيه حال المنافقين دائراً بَيْن صفة المستوقد وبين صفة ذوي صيِّب، معناه أنَّ قصَّة المنافقين مشبهة بهاتين القصَّتين، وأنَّهما سواءٌ في صحَّة التشبيه بهما، فأنت مخيَّر في التشبيه بهما أو بأيتهما شئتَ، والمشبَّه في هذا التشبيه هو حال المنافقين وصفتهم، والمشبَّه به حال ذوي الصيِّب وصفتهم/، ووجه الشبَّه بينهما هو أنَّهم في المقام الْمُطْمع في حصول المطالب ونجح المآرب [لا يَحْظَوْن] (٣) إلا بضد المطموع فيه من مجرَّد مقاسات الأهوال، وهو أمر تَصَوُّرِيّ- كما ترى- لا صفةٌ حقيقيةٌ، منتزعٌ من عدة أمور، وهي أسباب المطلوب وانقلابُها إلى ما ينافيها. [٢٢/ب]

ونظير هذا التشبيه في أنَّ الظَّاهر المذكور غير مرادٍ، وما هو مرادٌ غير

---

(١) انظر: شرح المفتاح: ل: ١٥٨.

(٢) في (ب): ذي.

(٣) في النسخة الأصل: **ولا يحظون**، والمثبت من بقية النسخ، وهو ظاهر الصواب.

مذكور، وفي أنَّ المضاف والمضاف إليه محذوفان؛ قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا [كُونُوٓا أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[(١)] فأوقع التشبيه ظاهراً بين كون المؤمنين] [(٢)] أنصاراً لله وبين قول عيسى (بن مريم)[(٣)] للحواريين ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ وهو غير مرادٍ لاستحالة كون عيسى مشبَّهاً به معنًى، وما هو المراد غير مذكور، وهو كون المؤمنين أنصاراً لله مثل كون الحواريين أنصاراً لله وقتَ [قول] [(٤)] عيسى ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ وإنّما كان المراد ما ذُكر بناءً على أنَّ «ما» في ﴿كَمَا﴾ مصدريةٌ مستعملةٌ استعمَالَ مَقْدَم الحاجّ؛ فكما أنَّ مَقْدَم الحاج معناه وقت قدوم الحاج كذلك **ما قال** معناه وقت قول عيسى. انتهى.

وفي مصباح بدر الدين بن مالك[(٥)]: واعلم أنَّ التشبيه متى كان وجهه

---

(١) سورة الصف: من الآية: ١٤.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ وشرح المفتاح.

(٣) ما بين القوسين سقط من: (ج).

(٤) ما بين المعقوفين سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ وشرح المفتاح، وبه تستقيم العبارة.

(٥) المصباح: ١١١، ١١٢، وبدر الدين بن مالك هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبدالله ابن مالك الطائي، كان إماما في النحو والبلاغة، جيد المشاركة في الفقه والأصول، أخذ عن والده العلامة، واشتغل بالتدريس والتصنيف؛ فشرح ألفية والده، واختصر القسم الثالث من المفتاح في المصباح، وصنف غيرهما، توفي في دمشق سنة ٦٨٦هـ. انظر: بغية الوعاة: ٢٢٥/١، وشذرات الذهب، ٣٩٨/٥-٣٩٩.

وصفًا وهميًّا منتزعاً من عِدَّة أمور خُصَّ باسم التمثيل؛ كالذي في قوله[١]:

اصْبِرْ عَلَى مَضَضِ الْحَسُو د فإنَّ صَبْرَكَ قَاتلُه

فَالنَّارُ تَأْكُلُ نَفْسَهَا إنْ لَمْ تَجدْ مَا تَأْكُلُه

فإنَّ تشبيهه الحسود المُتارَك بالنار التي لا تمدُّ بالحطب ليس إلا فيما يُتوهَّم إذا لم يؤخذ معه في المقاولة من منعه ما يمدُّ حياته، وقوله[٢]:

وَإِنَّ مَنْ أَدَّبْتَهُ فِي الصِّبَا كَالعُودِ يُسْقَى الْمَاءَ فِي غَرْسِه

حَتَّى تَرَاهُ مُورِقًا نَاضِراً مِنْ بَعْدِ مَا أَبْصَرْتَ مِنْ يُبْسِه

فتشبيهه المؤدَّب في صباه بالعود المسقي [أوانَ] [٣] الغرس إنّما هو في المتوهَّم ممَّا يلازم تأديبه في وقته من كمال حاله وتمام الميل إليها، وقوله تعالى[٤] ﴿**مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا**﴾؛ فَوجهُ تشبيه الأحبار الذين لم يعملوا بما كلِّفوا العملَ به بالحمار الحامل للأسفار هو المتوهَّم من حرمانِهِم الانتفاع بما هو أبلغ نافعٍ مع التعب في استصحابه. انتهى

---

(١) البيتان من مجزوء الكامل لابن المعتز في ديوانه، ٢/٢٨٩، وهما له في أسرار البلاغة، ٩٦، ٩٧، والمفتاح، ٥٧٥، والإيضاح، ٢/٣٧٢.

(٢) البيتان من السريع لصالح بن عبد القدوس في مجموع شعره، ١٤٢، وهما في أسرار البلاغة: ٩٧، والمفتاح: ٥٧٦، والإيضاح: ٢/٣٧٢.

(٣) في النسخة الأصل: **وان**، والمثبت من بقية النسخ والمصباح.

(٤) سورة الجمعة: من الآية: ٥.

وإنَّما نقلنا هذا الذي في المصباح ليستعان به على فهم الوصف [الاعتباري] (١)، إذ الذي في الآيتين كذلك.

[٢٣/أ]

١٦- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ /مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴾(٢) [الآية: ٢١].

[تغليب المخاطب على الغائب]

في الشَّرح أثناء ذِكْره لأنواع التَّغليب؛ قال(٣): ومنه تغليب المخاطَب على الغائب؛ نحو: أنتَ وزيدٌ فعلتُما، وأنت والقومُ فعلتُم.

قال الله تعالى(٤) ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾ فيمَن قرأ بتاء الخطاب(٥)، والمعنى تعمل أنت يا محمَّد وجميع مَنْ سواك من المكلَّفين وغيرهم، ولا يجوز أن يُعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التَّغليب؛ لامتناع أن يُخاطَب في كلام واحد اثنان أو أكثر من غير عطف أو تثنية أو جمع؛ فافهم.

وقال الله تعالى(٦) ﴿فَمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمۡ جَزَآءٗ مَّوۡفُورٗا ﴾؛ أي جزاؤهم وجزاؤك.

---

(١) في النسخة الأصل: **بالاعتباري**، والمثبت من بقية النسخ، ولعل المراد به ما كان وهميا منتزعاً من متعدد، وعدل عن ذلك تأدبا.

(٢) المطول، ١٦٠.

(٣) المصدر نفسه: الصفحة ذاتها.

(٤) سورة هود: من الآية، ١٢٣، وسورة النمل: من الآية، ٩٣.

(٥) قرأها نافع وابن عامر وحفص عن عاصم ويعقوب. انظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها: ٥٠٢/١، ٦٦٢/٢، والنشر في القراءات العشر: ٢٦٢/٢، ٣٦٢.

(٦) سورة الإسراء: من الآية: ٦٣.

وقال ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ فإنَّ الخطاب في ﴿لَعَلَّكُمْ ﴾ شاملٌ لـــ ﴿ٱلنَّاسُ ﴾ الذي توجه إليه الخطاب أوّلاً، ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ الذي ذُكِر بلفـــظ الغـــيبة؛ لأنَّ ﴿لَعَلَّكُمْ ﴾ مُتعلِّق بقوله ﴿ خَلَقَكُمْ ﴾ لا بقوله ﴿ٱعْبُدُوا۟ ﴾ حتى يختصَّ بالناس المخاطبين؛ إذ لا معنى لقولنا: اعبدوا[1] لعلّكم تتقون[2]. انتهى كلام السَّعد في هذا الشَّرح.

و لم يتكلّم فيه على ما يتعلق بمجاز **لعل**؛ في نحو قوله تعالى ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ فإنَّ حقيقة لعل الذي هو الترجي تستحيل في حقِّ من لا تخفى عليه خافيةٌ سبحانه.

وقد تكلم على ذلك في شرح المفتاح عند كلامه على الاستعارة التبعية، وأنّها التي تكون [في] [3] الأفعال والصفات والحروف؛ قال إثر كلامه على استعارة اللام في قوله[4] ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[5]: وكذا

---

(١) في (أ،ب): اعبدوه.

(٢) قيل: لأن العبادة ليست لرجاء التقوى، بل لرجاء الثواب؛ إذ التقوى عين العبادة. انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول ١٦٠، وحاشية جلبي: ٣٣٥.

(٣) كلمة: **في** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ، ويقتضيها السياق.

(٤) سورة القصص: من الآية: ٨.

(٥) انظر: شرح المفتاح: ل ١٨٢.

يُقدَّر التشبيه في قولك خلق الله الخلق لعلَّهم يعبدون، أو لعلهم يتقون [الحال] (١) المكلَّف الممكَّن من فعل الطاعة والمعصية، وهو تمكنُّه من فعليهما بالاختيار بحال المرتجي المخيَّر بين أن يفعل وألاّ يفعل؛ لاشتراكهما في التمكُّن من الفعل والترك، فتشبِّه تمكُّن المكلَّف منهما بتمكُّن المرتجي المخيَّر منهما، ثم تستعير للتمكّن المشبّه كلمة التمكُّن المشبه به، وهو تمكّن المرتجي المخيّر في ضمن قرينة مانعةٍ من حملها على ما هي موضوعةٌ له، وهي [علم](٢) العالم الذي لا تخفى عليه خافيةٌ؛ يعلم ما كان وما هو كائنٌ وما سيكون؛ قائلا: خلق الله الخلق لعلَّهم يعبدون أو لعلَّهم يتقون. انتهى

ومُقتضىَ كلام صاحب الكشّاف(٣) أن وجه التشبيه هو التمكُّن مع ترجُّح الفعل/. [٢٣/ب]

قلتُ: وهذا أحسن، وإن كان هو قد قرَّره على وجه اعتزالي.

وبيانه على مذهب أهل السُّنة أنَّ المرتَجي يترجَّح منه الفعل، وكذا العبد في الظَّاهر يترجَّح(٤) منه التقوى؛ لعلمه بحسن عاقبة الطَّاعة وسوء عاقبة المعصية؛ مع كونه مختاراً في الظَّاهر (فكانت صورة المكلَّف الممكَّن شبيهةً بصورة المرجو منهم أن يتقوا فيما ذكر. والله تعالى أعلم) (٥).

---

(١) في النسخة الأصل: **بحال**، والمثبت من: (أ،ب)، وطمست الكلمة في: (ج).

(٢) في النسخة الأصل: **عالم**، والتصويب من بقية النسخ وشرح المفتاح.

(٣) انظر: الكشّاف: ١/٢٣١.

(٤) في (ب): تترجح.

(٥) ما بين القوسين ساقط من: (ج).

وفي مصباح بدر الدين بن مالك بعد أن ذكر أنَّ الاستعارة في الحروف تبعٌ لاستعارة متعلّقات معانيها؛ قال[١]: فما جاءت **لعل** في مثل﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[٢] إلا بعد ما استعير التَّرجي لإرادة الطَّاعة دون المعصية من العبد الممكَّن منهما، ثمَّ استعير لجانب المشبَّه «لعلّ» اعتماداً على القرينة. انتهى

قلتُ: وهذا اعتزالٌ صدر عن غير رويَّة، والله - تعالى- أعلم.

وقد سبق في قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ أنَّ الاستعارة التبعية، والاستعارة التمثيلية [متنافيتان] [٣]؛ لأنَّ من لازم الأولى الإفراد، ومن لازم الثانية التركيب؛ حسبما نقلناه[٤] عن السيِّد الشريف[٥].

قال[٦]: فإن قلتَ: قد يتخيل اجتماع التبعية والتمثيلية من تقرير السَّكَّاكيِّ[٧] الاستعارة في«لعل» في قوله تعالى﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾.

قلتُ: ذلك تخييلٌ فاسدٌ، وكيف لا؟ وقد صرَّح في صدر كلامه بأنَّ

---

(١) المصباح: ١٣٥.

(٢) سورة البقرة: من الآية، ١٨٩، وسورة آل عمران: من الآية: ١٣٠، ٢٠٠.

(٣) في النسخة الأصل: **متنافيان**، والمثبت من بقية النسخ.

(٤) في (ب) بزيادة كلمة: **ثم**.

(٥) انظر: ص ١٩٥- ٢٠٠ من هذا الكتاب.

(٦) حاشية الشريف الجرجاني على المطول، ٣٩٦، ٣٩٧.

(٧) انظر: المفتاح، ٦١٢، ٦١٣.

المشبَّه [به] (١) والمستعار منه أصالةً هو معنى الترجي، ويُعلَم من ذلك مع باقي كلامه أنَّ المشبَّه والمستعارله أصالةً هو [الإرادة] (٢) ثم [يسري] (٣) التشبيه والاستعارةُ منهما إلى المعنى الحقيقي لكلمة **لعل**؛ فيصير مشبهاً به ومستعاراً منه تبعاً، وإلى المعنى المقصود بها في تلك الآية ونظائرها، فيصير مشبَّهاً ومستعاراً له تبعاً؛ فكما أنَّ المعنى الحقيقي لهذه الكلمة غير مستقل بالفهومية(٤) وإذا أريد أن يُفسَّر عُبِّر عنه بالترجِّي؛ كذلك معناها المجازي المرادبها -هاهنا- غير مستقلٌ بالفهومية(٥)، وإذا أريد أن يفسَّر عُبِّر عنه بالإرادة وكل هذه المعاني- أعني الترجِّي والإرادة والمعنى الأصلي والمعنى المراد- مفرداتٌ، فلا يكون المشبَّه به ولا المشبَّه في هذا التشبيه لا أصالةً ولا تبعاً بمركَّبٍ منتزعٍ من عدة أمورٍ فلا تكون استعارة **لعل** حينئذٍ تمثيليةً عنده لما مرَّ (٦)من حصر التمثيلية فيما يُنتَزَعُ كلٌّ واحدٍ من طرفيه من أمورٍ متعدِّدة.

[٢٤/أ] نعم لَمَّا كان استعارة **لعل** من معناها/ الحقيقي المفسَّر بالترجِّي

---

(١) قوله: **به** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٢) في النسخة الأصل: **الاستعارة**، وهو سهو، والتصويب من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٣) في النسخة الأصل: **يسير**، والمثبت من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٤) في (ب،ج): بالمفهومية.

(٥) في (أ،ب): بالمفهومية.

(٦) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٣٩٣.

لمعناها المجازي المفسَّر بإرادة الله تعالى للأفعال الاختيارية للعباد مبنيةً على أصول المعتزلة، أوردها وأطنب فيها بما هو بسطٌ لكلام الكشَّاف[١].

ثمَّ صرَّح بالمقصود مقتفياً له- أيضًا - فقال[٢]: فشبَّه حال المكلف الممكَّن من فعل الطَّاعة والمعصية مع الإرادة منه أن يطيع باختياره بحال المرتجِّي المخيَّر بين أن يفعل وألاَّ يفعل.

وكان الظّاهر أن يقول: فشبَّه حال الله الممكِّن بحال المرتَجي لأنَّه أراد بالحال الذي هو المشبَّه به المعنى الحقيقي الذي يُعبَّر عنه [بالترجِّي وهو حالٌ قائمٌ بالمترجِّي متعلِّقٌ بالمترجَّى، وأراد بالحال الذي هو المشبَّه المعنى المجازي الذي يُعبَّر عنه] [٣] (بإرادة الله تعالى، وهو حالٌ قائمٌ بالله تعالى) [٤] متعلِّقٌ بالمكلَّف، والأَوْلَى بالحال أن يضاف إلى ما قام به لكن عدل عن ذلك، وأضافه إلى المتعلَّق لفائدتين:

الأولى: رعاية الأدب في ترك التصريح بتشبيه حال الله- تعالى- بحال المرتجي.

الثانية: التنبيه على أنَّ متعلَّق كلٍّ منهما يتمثل بين إقدام وإحجامٍ.

---

(١) انظر: الكشّاف: ١/٢٣١.

(٢) المفتاح: ٦١٢.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٤) ما بين القوسين ساقط من: (ب).

فقوله: مع الإرادة (منه أن يطيع) [(١)] متعلِّقٌ بالممكّن لا بقوله فشبه ليؤذن بالتركيب في المشبَّه، وهذه الصِّفة- أعني الممكّن مع ما في حيزها- تنبيهٌ على وجه الشبه في جانب المشبَّه، وكذلك قوله: المخيَّر بين أن يفعل وألاَّ يفعل تنبيهٌ في جانب المشبَّه به، ولم يقصد بشيء منهما تركيب في أحد الطَّرفين وانتزاعه من متعدِّد؛ وحينئذٍ [فقد] [(٢)] اضمحلَّ ذلك الخيال، واتضح المستقيم من المحال.

وإن شئتَ زيادةَ توضيحٍ في المقال؛ فاعلم أنَّ قوله ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ وأمثاله يحتمل الوجوه الثلاثة على قياس ما تقدَّم -يعني في قوله ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾- أمَّا التبعية فقد كشفنا عنها غطاءها فأنت بِهَا خبير.

وأمَّا التمثيلية فأنْ تشبِّه الهيئةَ المركَّبة (المنتزعة من المريد والمراد منه والإرادة بالهيئة المركبة) [(٣)] من المرتجي والمرتجّى والترجِّي؛ فيكون المستعار مجموعةِ الألفاظ الدالة على الهيئة المشبَّه بها، وقد سبق في تحقيقها ما هو كاف شاف لمن ألقى السَّمع وهو شهيد.

وأمَّا الاستعارةُ بالكناية فبصرك اليوم فيها حديد، وهي وإن كانت

---

(١) ما بين القوسين ساقط من: (أ).

(٢) قوله: **فقد** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٣) ما بين القوسين ساقط من: (أ).

هي المختار عند السَّكَّاكي حيث ردَّ التبعية إليها مطلقًا فقد ردَّ عليه ذلك صاحب [الكشف] [١] بما لم يسبقه إليه أحدٌ، وما عليه من مزيد[٢].

(وقال السَّيِّد- أيضا[٣]- قوله: لأنَّ﴿ لَعَلَّكُمْ ﴾ متعلِّق بقوله ﴿خَلَقَكُمْ﴾ لا بقوله ﴿اعْبُدُوا﴾؛ وذلك لأنَّ **لعل**- حينئذ- لا يجوز أن تكون للترجِّي من المتكلِّم؛ لاستحالته عليه، ولا من المخاطب لأنَّ العبادة منهم ليست لرجاء [التقوى بل لرجاء] [٤] الثواب.

[٢٤/ب] وإذا تعلَّق بـــ(**خلقكم**) فقد قيل: **لعل** حينئذ/ مستعارةٌ للإرادة تشبيهاً لها بالترجِّي بمعنى الطمع؛ (أي) [٥] ارتِّقاب المحبوب؛ كأنَّ لفظة **لعل** حقيقةٌ في هذا المعنى لغلبة استعمالها فيه دون الإشفاق الذي هو ارتقاب المكروه، أو مستعملة فيها مجازاً مرسلاً؛ لأنَّ الترجِّي بهذا المعنى يستلزم الإرادة [كأنَّه] [٦] قيل: خلقكم ومن قبلكم مريداً منكم ومنهم التقوى.

---

(١) في النسخ: **الكشاف**، والتصويب من حاشية الشريف الجرجاني على المطول، وما في النسخ وهم، لأن الزمخشري متقدم على السكاكي، وصاحب الكشف سراج الدين عمر بن عبد الرحمن الكناني الفارسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ؛ متأخر عنه، وقد رد عليه في هذه المسألة. انظر: الكشف عن مشكلات الكشاف- مخطوط- ل: ٥٠.

(٢) بداية سقط طويل من: (ج).

(٣) حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ١٦٠، ١٦١.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني؛ ليستقيم المعنى.

(٥) كلمة: **أي** سقطت من (أ).

(٦) في النسخة الأصل: **فإنه**، ولعله تصحيف، والمثبت بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

وقيل: هناك استعارةٌ تمثيليةٌ، شبِّه حال خالقهم بالقياس إليهم في أنْ خلَقهم وأقدرهم على التقوى، ونصب إليهم الدواعي إليها والزواجر عن تركها؛ فصار بذلك وجودها أرجح من عدمها بحال المرتجي بالقياس إلى المرتجي[1] القادر على المرتجَى وتركه مع رجحان وجوده منه.

وقيل: هي مستعملةٌ في العلِّيَّة مجازاً دون الغرض؛ فلا يلزم الاستكمال.

وهذه الوجوه لاتجري في **لعل** إذا جُعلت متعلِّقة بقوله ﴿**اَعْبُدُوا**﴾ كما [تشهد] [2] به [الفطَر] [3] السليمة) [4].

[اقتران جملة الحال الاسمية بالواو]

١٧- ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[5] [الآية: ٢٢].

في الأصل حيث تكلَّم على الجملة الحالية؛ قال[6]: وإن [كانت] [7] اسميةً فالمشهور جوازُ تركها[8] لعكس ما مرَّ في الماضي المثبت[9] نحو:

(١) في (أ): **المرتجي من**، وفي حاشية الشريف الجرجاني، المرتجي منه.

(٢) في النسخة الأصل: **شهد**، والمثبت من بقية النسخ، وحاشية الشريف الجرجاني.

(٣) في النسخة الأصل: **الفكر**، والمثبت من بقية النسخ، وحاشية الشريف الجرجاني.

(٤) نهاية سقط طويل في: (ج).

(٥) المطول: ٢٧٩.

(٦) التلخيص: ٢٠٥، ٢٠٦.

(٧) في جميع النسخ، **كنتم**، ولعله وهم، والمثبت من التلخيص، وهو الصواب.

(٨) أي الواو، وخلاف المشهور القول بأن تركها نادر. انظر: عروس الأفراح- ضمن شروح التلخيص: ١٤٨/٣.

(٩) الذي مر في الماضي المثبت هو دلالته على الحصول دون المقارنة، وعكسه الدلالة على المقارنة دون الحصول، والمقصود بهما حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت الحال قيداً له. انظر: التلخيص: ١٩٩- ٢٠٤.

كلمتُه فُوهُ إلى فيَّ، وأنَّ دخولها أَوْلَى[١] لعدم دلالتها على عدم الثبوت؛ مع ظهور الاستئناف فيها[٢]؛[فيُحسن][٣] زيادة رابط؛ نحو ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

وفي الشَّرح[٤]: أي وأنتم من أهل العلم والمعرفة، أو أنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت.

[استعمال إن في مقام الجزم بالشرط خلافا لأصلها للتوبيخ أو التغليب]

١٨- ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾[٥] [الآية: ٢٣].

في الأصل، عند ذِكْر نُكَت استعمال إنْ في مقام الجزم بالشَّرط قال[٦]: أو [التوبيخ][٧] وتصوير أنَّ المقام لاشتماله على ما [يقلع][٨]

---

(١) أي والمشهور- أيضاً- أنّ دخول الواو أولى.

(٢) قال عبد القاهر في دلائل الإعجاز: ٢١٣ كل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواو؛ فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد، وكل جملة جاءت حالاً؛ ثم اقتضت الواو، فذاك لأنك مستأنف بها خبراً، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات.

(٣) في النسخة الأصل: **يحسن**، والمثبت من بقية النسخ، وفي التلخيص: فحسن.

(٤) المطول: ٢٧٩.

(٥) المطول: ١٥٨، ١٦٢، ٢٤١.

(٦) التلخيص: ١١١، ١١٢.

(٧) في النسخة الأصل: **التوضيح**، وهو تحريف، والمثبت من بقية النسخ والتلخيص.

(٨) في النسخة الأصل: **يقع**، والتصويب من بقية النسخ، والتلخيص.

الشّرط عن أصله لا يصلُح إلا لفرضه كما يُفرض المحال؛ نحو[١] ﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ فيمن قَرَأَ إنْ بالكسر[٢]، أو تغليب غير المتَّصف به على المتَّصف؛ وقوله تعالى ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ يحتملهما.

وفي الشَّرح[٣]: أي يحتمل أن يكون للتوبيخ على الارتياب، وتصوير أن الارتياب مما لا ينبغي أن يثبت لكم إلا على سبيل الفرض؛ لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن أصله، وهو الآيات الدَّالة على أنه منـــزَلٌ من عند الله، وأن يكون لتغليب غير المرتابين من المخَاطبين على المرتابين منهم؛ لأنَّه كان فيهم من يعرِف الحقَّ، وإنَّما ينكر عناداً، فجُعل الجميع كأنَّه لا ارتيابَ لهم.

والإشكال المذكور واردٌ هنا؛ لأنَّ عدم الشَّرط حينئذ [يكون] [٤] مقطوعاً به/ فلا يصحُّ استعمال **إنْ** لما مرَّ. [٥] [٢٥/أ]

لا يُقال الشَّرط إنَّما هو وقوع الارتياب في الاستقبال، وهو يحتمل الوجود والعدم؛ لأنَّا نقول ظاهرٌ أن ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل.

---

(١) سورة الزخرف: الآية: ٥.

(٢) قرأها نافع وحمزة والكسائي. الموضح في وجوه القرءات، ١١٤٥/٣، والنشر في القراءات العشر، ٣٦٨/٢.

(٣) المطول: ١٥٨.

(٤) كلمة: **يكون** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٥) انظر: المطول: ١٥٤، من أنَّ أصل **إن** عدم الجزم بوقوع الشرط.

ولهذا زعم الكوفيون أنَّ **إن**- هاهنا- بمعنى **إذ**[(١)]، وقد نصَّ المبرد[(٢)] والزجاج[(٣)] على أنَّ [إنْ] [(٤)] لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال[(٥)]، وذكر كثيرٌ من النحاة[(٦)] أنَّه إذا أريد إبقاء معنى الماضي مع إنْ جُعل الشَّرط لفظ كان؛ كقوله تعالى[(٧)] ﴿**إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ**﴾ و﴿**إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ**﴾[(٨)] وذلك لقوَّة دلالة كان على المضيِّ لتمحضه له؛ لأنَّ الحدوث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر [فلا يستفاد] [(٩)] منه إلاَّ الزمان الماضي.

---

(١) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: ٢/٦٣٢، ٦٣٤.

(٢) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي البصري، إمام العربية في زمانه، كان فصيحاً بليغاً إخبارياً ثقة علامة، من مصنفاته المقتضب والكامل، توفي سنة ٢٨٥هـ. انظر: معجم الأدباء: ١٩/١١١، وبغية الوعاة: ١/٢٦٩-٢٧١.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، نحوي بصري، لزم المبرد، له معاني القرآن وإعرابه، توفي سنة ٣١٦هـ. انظر: بغية الوعاة: ١/ ٤١١- ٤١٣.

(٤) كلمة: **إن** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٥) لم أقف على هذا القول فيما بين يدي من كتب المبرد، وهو محكي عنه في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٣/١٠٤، وفي الأصول في النحو لابن السراج: ٢/١٩٠، ١٩١، قال: وأحسبه ترك هذا القول، وفي شرح كافية ابن الحاجب للرضي، ٤/١٢١؛ قال: وهو الحق، وقد رده كثير من النحاة. انظر: البحر المحيط: ١/١٣٥.

(٦) منهم الرضي في شرح كافية ابن الحاجب: ٤/١١٩-١٢١، وتبعه السعد، ومنه أخذ؛ بتصرف يسير.

(٧) سورة المائدة: من الآية: ١١٦.

(٨) سورة يوسف: من الآية: ٢٦.

(٩) في النسخة الأصل: **ولا يستفاد**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

وكذا ذكر صاحب الكشّاف[١] في قوله تعالى[٢] ﴿ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ أنّه يجوز أن يراد وإن كان الشيطان يُنسِيَنَّك قبل النهي قُبْحَ مجالسة المستهزئين؛ لأنّه مِمّا تنكره العقول فلا تقعد بعد أن ذكّرناك قُبحَها؛ فلما أراد جعْل الشرط ماضياً قدَّر **كان** ليستقيم المضي[٣].

فإن قيل: لما كان البعض مرتاباً قطعاً، والبعض غير مرتاب قطعاً جعل الجميع كأنّه لا قطع بارتيابهم [ولا بعدم ارتيابهم] [٤].

قلنا: هذه نكتةُ استعمال **إنْ** في هذا المقام، وليس من التغليب في شيء، ولا محيصَ عن هذا الاشكال إلا بأن يقال: غُلِّب على المرتابين قطعاً غير المرتابين قطعاً؛ أعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه، ويكون معنى الكلام أو لتغليب غير المقطوع باتِّصافه بالشَّرط على المقطوع به؛ كما أشرنا إليه في المثال المذكور ثَمَّة. انتهى

والمثال المذكور الذي أحال عليه هو قوله إثر قول الأصل[٥]: أو تغليب غير المتَّصف به على المتَّصف؛ كما إذا كان القيام قطعي الحصول

(١) انظر: الكشاف: ٢/٢٦، ٢٧.

(٢) سورة الأنعام: الآية: ٦٨.

(٣) في المطول: ليستقيم المعنى.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول، وبه يتم المعنى.

(٥) التلخيص: ١١١.

بالنسبة إلى بعضٍ [غير قطعي بالنسبة إلى] [١] آخرين، فتقول للجميع: إن قمتم كان كذا، تغليباً لمن لا يُقطَع بأنَّهم يقومون أم لا على مَنْ يحصل لهم القيام قطعاً[٢]. انتهى

وقوله: والإشكال المذكور واردٌ هنا؛ إشارة إلى ما ذكره في قوله تعالى[٣]﴿أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾؛ قال[٤]: لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي أن يكون كلمة لو؛ كما في قوله[٥]﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾ يعني الأصنام دون إنْ[٦] لِمَا مرَّ[٧] من أنَّه يُشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشَّرط ولا وقوعه، والمحال مقطوعٌ بلا وقوعه، فلا يقال/: إنْ طَارَ الإنسان كان كذا، بل يقال: لو طَارَ؛ لأنَّا نقول: إنَّ المحال في هذا المقام يَتَنــزَّل منْزِلة ما لا قطعَ بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت[٨]. [٢٥/ب]

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٢) المطول: ١٥٨.

(٣) سورة الزخرف: من الآية: ٥؛ فيمن قرأ **إنْ** بالكسر؛ كما تقدم آنفاً.

(٤) المطول: ١٥٧، ١٥٨.

(٥) سورة فاطر: من الآية، ١٤.

(٦) كلمة: **إنْ** سقطت من (ب).

(٧) المطول، ١٥٤.

(٨) التبكيت: التقريع، والغلبة بالحجة. أساس البلاغة، ٢/١، والقاموس المحيط، ١٨٥- بكت.

فمن هذا يصحُّ استعمال **إن** فيه كما ذَكَر صاحب الكشَّاف[(١)] في قوله تعالى[(٢)] ﴿**فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ**﴾ أنَّه من باب التبكيت؛ لأنَّ دينَ الحقِّ واحدٌ لا يوجد له مثل؛ فجيء بكلمة الشَّك على سبيل الفرض والتقدير، أي إن حصَّلوا دينًا آخر مساوياً لدينكم في الصِّحَّة والسَّداد فقد اهتدوا، وفي قوله[(٣)] ﴿**إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ**﴾ أي إن كان حقّاً فعاقبنا على إنكاره، والمراد نفي أحقِّيَّته، وتعليق العذاب بكونه حقّاً مع اعتقاد أنَّه باطلٌ تعليقٌ بالمحال، ومنه قوله تعالى[(٤)] ﴿**قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ**﴾.

قال السيِّد الشَّريف[(٥)]: قوله: **لأنَّا** نقول إنَّ المحال في هذا [المقام][(٦)] يتزَّل[(٧)] منْزلة ما لاقطع بعدمه؛ هذا تطويلٌ للمسافة بلا طائل؛ إذ يكفي أن يقال إنَّما استعمل **إنْ** في هذا الشَّرط المقطوع بأنَّه واقعٌ تنبيهاً على أنَّه لايكون

---

(١) انظر: الكشاف: ١/٣١٥.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ١٣٧.

(٣) سورة الأنفال: من الآية: ٣٢.

(٤) سورة الزخرف: من الآية: ٨١.

(٥) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول، ١٥٧.

(٦) في النسخة الأصل: **الشرط المقطوع**، والمثبت من بقية النسخ والمطول وحاشية الشريف الجرجاني.

(٧) في (أ،ب): **يترل**.

ضرورةً من العاقل مقطوعاً به توبيخاً، ولا حاجةَ إلى جعله محالاً ادِّعاءً، ثمَّ جعل ذلك المحال بمنزلة ما لا قطعَ بلا وقوعه. انتهى

قيل[١]: في تطويل المسافة فائدةُ جليلةُ، هي المبالغة التَّامة في التوبيخ الذي يقتضيه المقام.

قلتُ: وما فسَّر به الزمخشري آية ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ﴾ اعتزال[٢].

[استعمال إن في غير الإستقبال خلافاً لأصلها قياساً إذا كان الشرط لفظ كان]

وفي الأصل عند كلامه على **إن** و **إذا**؛ قال[٣]: لكونهما لتعليق أمرٍ بغيره في الاستقبال كان كلٌّ من جملتي **كلٍّ**[٤] فعليةً استقبالية، ولا يخالف ذلك لفظًا إلا لنكتة.

وفي الشَّرح[٥]: وقوله: **لفظاً** إشارةٌ إلى أنَّ الجملتين وإن جُعلت كلتاهما أو إحداهما اسمية أو فعلية ما ضوية فالمعنى على الاستقبال؛ حتى إنَّ قولنا: إنْ تكرِمْني الآنَ فقد أكرمْتُكَ أمسِ؛ معناه إنْ تعتدَّ بإكرامك إياي [الآن] [٦] فاعتدَّ [بإكرامي] [٧] إيَّاك أمسِ.

---

(١) القائل هو الشريف الجرجاني نفسه عقب كلامه الآنف الذكر.

(٢) لأنه مبني على قاعدة المعتزلة في التحسين والتقبيح بالعقل. انظر: الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: ٢/٢٦.

(٣) التلخيص: ١١٣.

(٤) يقصد بهذا التركيب، كل جملة من جملتي الشرط والجزاء لكلٍّ من **إن** و **إذا**

(٥) المطول: ١٦٢، ١٦٣.

(٦) كلمة: **الآن** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٧) في النسخة الأصل، **بإكرامك**، وكذا في: (أ)، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

وقوله تعالى[1] ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ معناه فلا تحزن واصبر فقد كُذِّبت رسلٌ من قبلك.

وقوله[2] ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ معناه ينصره مَن نصره قبلَ ذلك.

فَقِسْ على هذا بقدر ما يناسب المقام.

وتأويل الجزاء الطلَّبي بالخبري وهْمٌ؛ لأنَّه ليس بمفروض الصِّدق كالشَّرط، بل هو مرتَّب[3] عليه.

[٢٦/أ] هذا، ولكن قد تُستعمَل إنْ في غير الاستقبال قياسًا/ إذا كان الشَّرط لفظ كان؛ نحو ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾، و ﴿إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ﴾[4] كما مرَّ[5].

وكذا إذا جيء بِهَا في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرَّد الوصل والربط، ولا يذكر -حينئذ- جزاءٌ؛ نحو: زيدٌ وإنْ كثُرَ مالُه بخيلٌ، وعمروٌ وإنْ أُعطيَ [جاهًا][6] لئيمٌ، وفي غير ذلك قليلاً؛ كما في قول

---

(١) سورة فاطر: من الآية: ٤.

(٢) سورة التوبة: من الآية: ٤٠.

(٣) في (ب): مترتب.

(٤) سورة يونس: من الآية: ١٠٤.

(٥) انظر: المطول: ١٥٨.

(٦) في النسخ: **جاهل**، وهو خطأ، والمثبت من المطول والمختصر، وهو الصواب، ويؤيده =

أبي العلاء[١]:

فَيَا وَطَنِي إنْ فَاتَني بِكَ سَابِقٌ ... مِنَ الدَّهْرِ فَلْيَنْعَمْ لِسَاكِنِكَ الْبَالُ

وقوله أيضاً[٢]:

وَإنْ ذَهَلَتْ عَمَّا أُجِنُّ صُدُورُهَا ... فَقَدْ أَلْهَبَتْ وَجْدًا نُفُوسَ رِجَالِ

لظهور أنَّ المعنى على المضيِّ دون الاستقبال.

وقد تُستعمَل إذا للماضي؛ كقوله تعالى [٣]﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيۡنَ ٱلسَّدَّيۡنِ﴾، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيۡنَ ٱلصَّدَفَيۡنِ﴾[٤]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَعَلَهُۥ نَارًا﴾[٥]، وللاستمرار؛ كقوله تعالى[٦]﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾.

[مجيء الأمر للتعجيز]

وفي الأصل عند كلامه على ما تُستعمل فيه صيغة الأمر من المعاني؛ قال[٧]: والتعجيز؛ نحو ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾.

= ما في مواهب الفتاح: زيدٌ لئيم وإن أعطي جاها، وبخيل وإن أعطي مالاً. شروح التلخيص: ٢/٥٩.

(١) البيتُ من قصيدة من الطويل في سقط الزند: ٢٣٣، وشروح سقط الزند، ٣/١٢٥٨.

(٢) البيت من قصيدة من الطويل، يتحدث فيه عن الإبل، وهو في سقط الزند: ٢٤٦، وشروح سقط الزند ٣/١١.

(٣) سورة الكهف: من الآية ٩٣.

(٤) سورة الكهف: من الآية ٩٦.

(٥) سورة الكهف: من الآية ٩٦.

(٦) سورة البقرة: من الآية ١٤.

(٧) التلخيص ١٦٩.

وفي المختصر للسَّعد(١): إذ ليس المراد طلب إتيانهم بسورة من مثله؛ لكونه محالاً، والظَّرف؛ أعني قوله﴿ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾ متعلّق بـ﴿ فَأْتُوا ﴾، والضمير لعبدنا، أو صفة لسورة والضمير لما نزلنا(٢) [أو لعبدنا] (٣).

فإن قلتَ: لِم لا يجوز على الأوَّل أن يكون الضمير لما نزلنا؟

قلنا: لأنَّه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة [بشهادة](٤) الذّوق؛ إذ التعجيز إنَّما يكون عن الاتيان به فكأنَّ مثل القرآن ثابتٌ، لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة، بخلاف ما إذا كان وصفًا لسورة فإن المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف.

فإن قلتَ: فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتيّ منه.

قلتُ: احتمالٌ عقليٌّ لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم؛ فلا اعتداد به.

ولبعضهم -هنا- كلامٌ طويلٌ لا طائل تحته(٥).

---

(١) المختصر، ٩٢.

(٢) وهذا هو الوجه الأوجه عند المفسرين وأرباب البيان.

(٣) في النسخة الأصل: **ولعبدنا**، والتصويب من بقية النسخ والمختصر.

(٤) في النسخة الأصل: **بشباهة**، والتصويب من بقية النسخ والمختصر.

(٥) ذكر الدسوقي في حاشيته على السعد بهامش شروح التلخيص: ٤١٦/٣؛ أن المراد به الطيبي في حواشي الكشاف.

[العلم بمضمون الصفة والصلة قبل ذكرهما]

١٩- ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾[1] [الآية: ٢٤].

في الشَّرح أثناء كلامه على وصف المسند إليه؛ بعد أن ذكر أنَّ الوصف قد يكون جملة[2]: ويجب في تلك الجملة أن تكون خبرية كالصِّلة؛ لأنَّ الصِّفة يجب أن يعتقد المتكلِّم أنَّ المخاطَب عالمٌ باتِّصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها، وإنَّما جيء بها ليعرف المخاطَب الموصوف ويميِّزه عنده بما كان/ يعرفه قبل اتِّصافه بمضمون الصِّفة؛ فيجب كونها جملةً متضمِّنةً للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها، والانشائية ليست كذلك؛ فوقوعها صفةً أو صلةً إنَّما يكون بتقدير القول. [٢٦/ب]

فإن قلت: قد ذكَر صاحب الكشَّاف[3] في قوله تعالى[4] ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ أنّ التقدير أُقسم بالله ليبطِّئنَّ، والقسم وجوابه صلةُ مَنْ.

قلنا: مراده أنَّ الصلة هو الجواب المؤكَّد بالقسم، وهو جملةٌ خبريةٌ محتملةٌ للصدق والكذب؛ ولذا يقال في تأكيد الأخبار: والله لزيدٌ قائمٌ، والإنشاء إنَّما هو نفس الجملة القَسَمية؛ مثل قولنا: والله، وأقسم بالله، ونحو ذلك، [وهذا][5] كما أنَّ الشَّرطية خبرية بخلاف الشرط.

---

(١) المطول: ٩٣.

(٢) المصدر نفسه: ٩٣، ٩٤.

(٣) انظر: الكشاف: ١/ ٥٤١.

(٤) سورة النساء: من الآية: ٧٢.

(٥) في النسخة الأصل: **وكذا**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

فإن قيل في كلامه[١] - أيضاً - ما يُشْعِر بأنَّ وجوب العلم إنَّما هو في الصِّلة دون الصِّفة؛ حيث ذكر[٢] في قوله ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ أنَّ الصِّلة يجب أن تكون قضيةً معلومةً للمخاطَب؛ فيحتمل أنَّهم علموا ذلك بأن سمعوا قوله في سورة التحريم[٣] ﴿قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾، ثمَّ قال[٤]: وإنَّما جاءت النَّار- هنا- معرفةً وفي سورة التحريم نكرة؛ لأنَّ الآية في سورة التحريم نزلت_ أوَّلاً- بمكة؛ فعرفوا منها ناراً موصوفةً بهذه الصِّفة، ثم جاءت في سورة البقرة مشاراً بها إلى ما عرفوه أوَّلاً.

قلنا: يمكن أن يقال الوصف يجب أن يكون معلوم التحقُّق عند المخاطَب، والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين، وهم قد علموا ذلك بسماع من النبيِّ ﷺ، والمشركون لَمَّا سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة. انتهى كلام السَّعد

وقال السَّيِّد الشَّريف[٥]: قوله: ثمَّ قال: وإنَّما جاءت النَّار معرفةً، وفي سورة ألتحريم نكرةً؛ لأنَّ الآية في سورة التحريم نزلت -أولاً- بمكة؛ أُورِد

(١) يعود الضمير إلى صاحب الكشاف الذكور قبلُ.

(٢) انظر: الكشاف: ١/٢٥٠.

(٣) سورة التحريم: من الآية: ٦.

(٤) انظر: الكشّاف: ١/٢٥٠.

(٥) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٩٣، ٩٤.

عليه أنَّه صرَّح في أول سورة التحريم بأنَّها مدنية[١]، وقد سبق منه - أيضاً - أنَّ المصدَّر بـــ ((يا أيها الناس)) مكي، و((ياأيها الذين آمنوا)) مدني[٢].

قوله: قلنا: يكمن أن يقال؛ قد يقال: إنَّ العلاَّمة[٣] تصدَّى لبيان وجه نكرة النَّار في إحدى الآيتين وتعريفها في الأخرى؛ كما دلَّ قوله: وإنَّما جاءت النَّار -هاهنا - معرفةً وفي سورة التحريم نكرةً، وبيَّن ذلك بأنَّ الآية في سورة التحريم نزلت -أولاً- بمكة؛ فعرفوا منها ناراً موصوفة بهذه الصفة، ثمَّ جاءت في سورة البقرة مشارًا/ بهَا إلى ما عرفوه أوَّلاً، [٢٧/أ] والمتبادر من هذه العبارة أنَّ النَّار الموصوفة إنَّما نزلت في سورة التحريم نكرةً؛ لأنّهم لم يعرفوها فحقُّها التنكير، ونزلت في سورة البقرة معرفةً؛ لأنّهم عرفوها من هناك فحقُّها التعريف.

فإن حُمِل كلامه على ذلك ظهر منه ما تصدَّى لبيانه، ولزم ألاَّ يجب عنده كون الصِّفة معلومةَ التحقُّق عند المخاطَب.

وإن أوِّل بما ذكر الشَّارح[٤] فات غرضه؛ لأنَّ المخاطَب في سورة التحريم لما كان عالما بالنار الموصوفة بسماع من النبيِّ ﷺ كما أنَّ المخاطب في سورة البقرة عالم بها بسماع من الآية[٥]؛ فلِمَ نكِّرت في الأولى

---

(١) انظر: الكشاف: ١٢٤/٤.

(٢) انظر: المصدر نفسه: ٢٢٤/١.

(٣) المقصود به الزمخشري في كلامه الآنف الذكر.

(٤) يقصد بالشارح التفتازاني في شرحه المطول للتلخيص.

(٥) الظاهر أن آية سورة البقرة متقدمة في النزول على آية سورة التحريم، وكان المخاطبون فيها قد سمعوا قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، وقوله سبحان ﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُوا۟ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]، =

[وعرِّفت](١) في الثانية؟ فإنْ وجِّه بقصد التهويل في التنكير، وقصد التنويه في التعريف، وكلٌّ منهما يناسب مقامه كان توجيهاً آخر، لابياناً لكلام الكشّاف ودفعاً لما يتوجَّه عليه من اختصاص التنكير بوجه والمعرفة بوجه.

[عطف الإنشاء على الخبر]

٢٠- ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾(٢) [الآية: ٢٥].

في الأصل(٣) وأمَّا التوسُّط(٤) فإذا اتفقتا(٥) خبرا وإنشاء، لفظا ومعنى، أو معنى فقط بجامع.

وفي الشَّرح(٦) فإن قلتَ: قد جوَّز صاحب الكشَّاف(٧) عطف الإنشاء على الخبر من غير أن يجعل الخبر بمعنى إنشاء، وعلى العكس(٨)، بل يجوّز عطف الحاصل من مضمون إحدى الجملتين [على الحاصل](٩) من

= والتعريف للتنويه والتنكير والتهويل؛ كما سيرد بعد قليل.وانظر تفسير القرآن العظيم ٦١/١، وفتح الرحمن لزكريا الأنصاري٢٣،٢٤، وتفسير أبي السعود ١١٨/١، وتفسير القاسمي ٢٦١/١.

(١) في النسخة الأصل: **عرفت**؛ بغير واو، والتصويب من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٢) المطول ٢٦٣،٢٦٤.

(٣) التلخيص ١٩٠.

(٤) في التلخيص وأما للتوسط؛ بمعنى وأماالفصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال.

(٥) أي الجملتان.

(٦) المطول ٢٦٣،٢٦٤.

(٧) انظر الكشاف ٢٥٣/١،٢٥٤.

(٨) في هذه المسألة خلاف، حاصله أن البلاغيين متفقون على منع العطف، وظاهر كلام النحاة جوازه. انظر البحر المحيط٣١٥/١، وعروس الأفراح- ضمن شروح التلخيص ٢٦/٣،٢٧.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

مضمون الأخرى؛حيث ذكر[١] في قوله[٢] ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ إلىقوله: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ أنه ليس المعتمد بالعطف هو الأمر حتى[٣] يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه، وإنَّما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفةٌ على جملة وصف عقاب الكافرين؛كما تقول: زيدٌ يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشِّر عمراً بالعفو والإطلاق[٤].

قلتُ هذا دقيقٌ حسنٌ، لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبراً وإنشاء لايسلِّم صحَّة ما ذكره من المثال[٥].

فلذا قال المصنف[٦]: إنَّ قوله ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ عطف على محـــذوف يـــدلُّ عليه ما قبـــله[٧]؛ أي فأنذرهم﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾

---

(١) الكشاف ١/٢٥٣،٢٥٤.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٢٤.

(٣) في(أ) **حيث**، وهو وهم.

(٤) هذامن باب ضم جمل مسوقة لغرض إلى أخرى مسوقة لآخر، والمقصود بالعطف المجموع، وشرطه المناسبة بين الغرضين، وهو ما يسمى عطف قصة على قصة. انظر حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٢٦٣. ودلالات التراكيب ٣٢٨،٣٢٩.

(٥) لأن المثال ليس من عطف قصة على أخرى، إنما هو جملتان خبرا وإنشاء، وأجاب الشريف الجرجاني في حواشيه ٢٦٣ بأن المراد عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله.

(٦) المصنف هو الخطيب القزويني، وقوله في الايضاح١/٢٦١.

(٧) أي في قوله قبله ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾.

وقال صاحب المفتاح[١]: إنَّه عطفٌ على قلْ مراداً قبل﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ﴾[٢] الآية؛ فكأنَّه أمر النبي ﷺ بأن يؤدِّي معنى هذا الكلام؛ لأنَّه قد أدرج فيه قوله: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾[٣]، وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد: قل لزيد أما تستحي[٤] أن تضربَ غلامي، وأنا المنعم عليك بأنواع النِّعم/.

[٢٧/ب]

[الاستعارة بالكناية لاتستلزم التخييلية]

٢١- ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾ [الآية: ٢٧].

في الأصل[٥] قد يضمر التشبيه في النَّفس فلا يصرَّح بشيء من أركانه سوى المشبَّه، [ويدلُّ عليه بأن يثبت للمشبه أمر مختصٌّ بالمشبَّه][٦] به، فيسمَّى التشبيه استعارةً بالكناية، أو مكنيّاً عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخييلية، كما في قول الهذلي[٧]:

---

(١) المفتاح: ٤٧٢.

(٢) سورة البقرة: من الآية: ٢١.

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٢٣.

(٤) في (أ) تستحيي.

(٥) التلخليص ٣٢٤-٣٢٧.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، والمثبت من بقية النسخ والتلخيص.

(٧) هو أبو ذؤيب خويلد بن خالد، شاعر هذيل غير مدافع، أدرك الجاهلية والإسلام فأسلم ولم تثبت له رؤية، خرج مع عبد الله الزبير في مغزى نحو المغرب، فمات فدلاه ابن الزبير في قبره. انظر: طبقات فحول الشعراء ١٣١/١، والشعر والشعراء ٦٥٣/٢-٦٥٨، والإصابة ٦٣/٧،٦٤.

وإذا المنيةُ أنْشَبَتْ أظفَارَها[1]

وفي الشَّرح بعد أن ذكر أنّ اللازم على ما ذكره المصنِّف أن يكون كلٌّ من المنية والأظفار حقيقةً، والاستعارة بالكناية والاستعارةُ التخييلية أمران معنويان، وهما فعلان للمتكلم متلازمان في الكلام؛ قال[2]: فإن قلتَ: ما ذكره المصنِّف من تفسير الاستعارة بالكناية شيءٌ لا مستندَ له في كلام السلبف، ولا هو ينبني على مناسبة لغوية، وكأنَّه استنباطٌ منه، فما تفسيرها الصحيح؟

قلت: معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ألا يصرَّح بذكر المستعار، بل بذكر رديفه ولازمه الدالّ عليه، فالمقصود بقولنا: أظفار المنية؛ استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشُّجاع في قولنا: رأيت أسداً، لكنَّا لم نصرِّح بذكر المستعار أعني السبع واقتصرنا على ذكر لازمه؛ لينتقل منه إلى المقصود؛ كما هو شأن الكناية، فالمستعار هو لفظ السَّبع الغير المصرَّح به، والمستعار منه هو الحيوان المفترس، والمستغار له هو المنية.

---

(١) شطر بيت من قصيدة من الكامل في المفضليات ٤٢١-٤٢٩، وديوان الهذليين ٨/١، وعجزه:

ألفَيْتَ كُلَّ تميمة لا تَنْفَعُ

وهو من شواهد المفتاح ٦١٥، والإيضاح ٤٤٥/٢، ومعاهد التنصيص٢/١٦٣.

(٢) المطول ٣٨٢،٣٨٣.

وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى﴿ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾؛ [حيث] [(١)] قال[(٢)]: شاع[(٣)] استعمال النقض في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة؛ لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدَيْن، وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه؛ فينبهوا بذلك الرمز على مكانه؛ نحو شجاعٌ يفترس أقرانه، ففيه تنبيهٌ على أنَّ الشُّجاع أسدٌ. هذا كلامه.

وهو صريحٌ في أنَّ المستعار وهو اسم المشبه به المتروك صريحاً المرموز إليه بذكر لوازمه، لكنَّا قد استفدنا منه أنَّ قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارةً تخييليةً، بل قد تكون تحقيقيةً؛ كاستعارة النقض لابطال العهد. انتهى كلام السعد.

قال السيّد الشريف[(٤)] وملخَّص ما ذكره أنّ /صاحب الكشاف لما جعل النقض مستعملاً في إبطال العهد علم أنَّه استعارةٌ تصريحيةٌ؛ حيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبهّ به في المشبهّ، وهكذا [٢٨/أ]

(١) في النسخة الأصل: **من حيث**؛ بزيادة من، وهو وهم، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٢) انظر الكشاف ١/٢٦٨.

(٣) هكذا في النسخ والمطول، والذي في الكشاف: **ساغ**، ولعله الصواب؛ كما سيأتي عند الشريف الجرجاني.

(٤) حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٣٨٥-٣٨٢.

الافتراس والاغتراف استعارتان مصرحتان حيث شبَّه بطشه وفتكه لأقرانه بافتراس الأسد، وشبَّه انتفاع الناس به بالاغتراف، ثم استعمل-هاهنا أيضاً- لفظ المشبَّه به في المشبَّه.

فإن قلتَ: إذا كان النقض ونظائره استعارات مصرَّحاً بها قد شبه معانيها المرادة بمعانيها الأصلية؛ فكيف تكون كنايات عن استعارات أخر.

قلتُ:هذه الاستعارات من حيث إنَّها متفرعةٌ عن الاستعارات الأُخر صارت كنايات عنها، فإنَّ النقض إنما ساغ استعماله في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل.

فلما نُزِّل العهد منــزلة الحبل وتسمَّى باسمه نُزِّل إبطاله منزلة نقضه؛ فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن، بل لم يصح استعارة النقض للابطال، وقس على ذلك استعارة الافتراس والاغتراف؛ فإنَّها تابعةٌ لاستعارة الأسد للشُّجاع، والبحر للعالم.

ولما كانت هذه الاستعارات تابعةً لتلك الاستعارات الأخر، ولم تكن مقصودةً في أنفسها، بل قُصد بها الدِّلالة على تلك الأخر كانت كناية عنها؛ وذلك لا ينافي كونها في أنفسها استعارات على قياس ما عرف من أنَّ الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة؛ فالافتراس [مع][1] كونه استعارةً مصرّحاً بها كنايةً عن استعارة الأسد للشُّجاع.

---

(١) كلمة :**مع** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ، وحاشية الشريف الجرجاني.

فظهر بذلك أنَّ الاستعارة بالكناية لا تستلزم الاستعارة التخييلية؛ فإنَّ القرائن في هذه الصُّور استعاراتٌ مصرَّح بها تحقيقية، وليس هناك استعارة تخييلية.

نعم القرائن في مثل قولك: أظفار المنية، ويد الشمال، ومخالب المنية استعاراتٌ تخييليةٌ.

[إمَّا على أنَّها قد أريد بها صور تخييلية] (١) مشبَّهاً بمعانيها الحقيقية؛ كما صرَّح به في المفتاح(٢)، وهو المختار؛ كما سيأتي(٣).

وإمَّا على أنَّها قد أريد بها معانيها الحقيقة، والاستعارة التخييلية هي إثبات تلك المعاني للمنية والشمال؛ كما ذهب إليه صاحب الإيضاح(٤)، وادَّعى أنَّه مذهب الجمهور(٥).

وبالجملة من زعم أنّ الاستعارة بالكناية على مذهب القدماء تستلزم التخييلية فقد أخطأ.

فإن قلتَ: لو كان النقض مثلا مستعملاً في إبطال العهد لم يكن

---

(١) مابين المعقوفين ساقط –أيضا– من النسخة الأصل، والمثبت من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٢) انظر: المفتاح ٦٠٩.

(٣) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٣٨٥.

(٤) انظر: الايضاح ٢/٤٤٤.

(٥) انظر: المصدر نفسه ٢/٤٤٦.

شيءٌ من روادف المستعار المسكوت[1]/ -أعني الحبل- مذكوراً؛ فلا يصح [٢٨/ب] قوله: ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه؛ فوجب أن يكون النقض ونظائره من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة في معانيها الحقيقية التي هي من روادف المستعار المسكوت عنه؛ وحينئذٍ يكون إثباتها للمستعار له على سبيل التخييل؛ فصحَّ أنَّ الاستعارة المكنية تستلزم التخييلة.

قلتُ: لما صرَّح باستعمال النقض في إبطال العهد علم أنَّه أراد بذكر الروادف ما هو أعم من أن يراد به معناه الأصلي الذي هو معناه الحقيقي، أو يراد به ما هو مشبَّه بذلك المعنى منــزل منزلــته؛ فإنَّ النقض من روادف الحبل.

أمَّا إذا أريد به معناه الحقيقي فظاهرٌ، وأمَّا إذا أريد به معناه المجازي فلأنَّه إذا نُزِّل منــزلة المعنى الحقيقي وعبِّر عنه باسمه صار رادفاً للحبل أيضا، فالرادف على الأوَّل مذكورٌ لفظاً ومعنى حقيقةً، وعلى الثاني مذكور لفظاً حقيقةً ومعنى ادِّعاءً، وكلاهما يصلحان قرينةً للاستعارة المكنية.

ثم الكناية؛ أعني كناية الاستعارة المكنية من قبيل الكناية في النسبة؛ فإنَّ النقض ليس كنايةً عن المسكوت نفسه -أعني الحبل- بل دالٌّ على مكانه، فهو دال على إثبات الحبلية للعهد، والافتراس دال على إثبات الأسدية للشُّجاع. انتهى ما أردنا نقله من الحواشي.

وأشار بالافتراس والاغتراف إلى قولنا: شجاعٌ يفترس أقرانه، وعالمٌ يغترف منه الناس.

---

(١) هكذا في النسخ وحاشية الشريف الجرجاني، والمراد المسكوت عنه؛ كما سيأتي.

٢٢- ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[١] [الآية ٣١].

﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾[٢] [الآية ٣٣].

﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ ﴾[٣] [الآية ٣٤].

[الاستغراق في الجمع المحلى باللام]

في الأصل[٤] واستغراق المفرد أشمل؛ بدليل صحَّة لا رجال في الدار؛ إذا كان فيها رجلٌ أو رجلان؛ دون لا رجلَ.

وفي الشَّرح إثر ما نقلناه عنه[٥] في قوله تعالى[٦] ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ قال[٧]: ولقائل أن يقول: ولو نسلِّم كون استغراق المفرد أشمل في النكرة المنفية فلا نسلِّم ذلك في المعرَّف باللام، بل الجمع المحلَّى بلام الاستغراق يشمل الأفراد كلَّها مثل المفرد؛ كما ذكره أئمة الأصول والنحو، ودلَّ عليه الاستقراء، وصرَّح به أئمَّة التفسير في كلِّ ما وقع في التنـــزيل من هذا القبيل؛ نحو: ﴿إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾، ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾،﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ ﴾، ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[٨]

---

(١) المطول ٨٤.

(٢) المصدر نفسه ٨٤، وفي النسخ قال: إني ....، والآية كما هو مثبت.

(٣) المصدر نفسه ٨٤، ١٥٩.

(٤) التلخيص ٦٦.

(٥) انظر ص ١٧٥، ١٧٦ من هذا الكتاب.

(٦) سورة البقرة من الآية ٢.

(٧) المطول ٨٤، ٨٥.

(٨) سورة آل عمران: من الآية ١٣٤، ١٤٨.

[٢٩/أ] / ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ بِبَعِيدٖ﴾[١]، ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾[٢] إلى غير ذلك[٣].

ولهذا صح بلا خلاف: جاءني القوم أو العلماءُ إلا زيداً، وإلا[٤]. الزيدِين، مع امتناع قولك: جاءني كلُّ جماعةٍ من العلماءِ إلا زيداً؛ على الاستثناء [المتّصل] [٥].

هذا بعض كلامه، وسنذكر بقيتَه[٦] عند قوله تعالى[٧]: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ مِنِّي﴾ .

[تغليب الجنس الكثير على فرد من غيره]

وفي الشَّرح -أيضاً- أثناء ذكره لأنواع التغليب؛ قال[٨]:ومنه تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغموراً فيما بينهم؛ بأن يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع؛ كقوله تعالى:﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾؛ عدّ إبليس من الملائكة لكونه جنيّاً واحداً فيما بينهم.

---

(١) سورة هود: من الآية ٨٣.

(٢) سورة آل عمران: من الآية ١٠٨.

(٣) انظر عروس الأفراح -ضمن شروح التلخيص ١/٢٣١- ٢٣٧؛ حيث بسط المسألة وعرض لجملة من كلام الأئمة فيها.

(٤) في (أ) **أو إلاّ**.

(٥) كلمة **المتصل** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول، ولا بد منها.

(٦) انظر ص ٦٤٠-٦٤٣ من هذا الكتاب.

(٧) سورة مريم: من الآية ٤.

(٨) المطول ١٥٩.

[تجرد جملة الحال الاسمية عن الواو وتأويلها بالمفرد]

٢٣- ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [1].[الآية ٣٦].

في الأصل[2] وإن كانت اسميةً فالمشهور جواز تركها[3]؛ لعكس ما مرَّ في الماضي المثبت؛ نحو كلمتُه فوهُ إلى فيّ، وأنَّ دخولها أَوْلَى لعدم دلالتها على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها؛ فتحسنُ زيادةُ رابط؛ نحو [4]﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

وقال عبد القاهر[5]: وإن[6]كان المبتدأ ضمير ذي الحال وجبت نحو: جاء[7] زيدٌ وهو يسرع[8]، أو مسرع[9].

وفي الشَّرح بعد أن نقل كلاماً عن دلائل الإعجاز[10]؛ قال[11]: والذي يلوح منه أنَّ جوب الواو في نحو: جاءني زيدٌ وزيدٌ يسرع ، أو مسرع،

---

(١) المطول ٢٨٠.

(٢) التلخيص ٢٠٥-٢٠٧.

(٣) أي الواو.

(٤) سورة البقرة من الآية ٢٢.

(٥) انظر: دلائل الإعجاز٢٠٢. وعبارته فإن كان المبتدأ من الجملة ضمير ذي الحال لم يصلح بغير الواو البتة.

(٦) في (أ،ب) **إن** بغير واو؛ كما في التلخيص.

(٧) في (أ) جاءني.

(٨) في (ج) مسرع.

(٩) في (ج) يسرع.

(١٠) انظر: دلائل الإعجاز ٢١٨، ٢١٩، والمطول ٢٧٩، ٢٨٠؛ في أن القياس أن لاتجيء جملة من مبتدأ وخبر إلا مع الواو، وعلة ترك ذلك.

(١١) أي السعد في المطول ٢٨٠، وكأنه يعترض على الخطيب فيما نقله من كلام عبد القاهر.

وجاء زيد وعمرو يسرع أمامه، أو مسرع؛ أولى منه في نحو: جاءني[١] زيد وهو يسرع، أو مسرع.

وقال أيضاً في موضع آخر -يعني عبد القاهر[٢] - إنك إذا قلت: جاءني زيد[السيف] [٣] على كتفه، أو خرج التاج عليه؛ كان كلاماً متنافراً لا يكاد يقع في الاستعمال ؛ لأنه بمترلة قولك: جاءني زيد وهو متقلد سيفه، وخرج وهو لابس التاج، في أن المعنى على استئناف كلام وابتداء إثبات، وأنك لم ترد جاءني كذلك، ولكن جاءني وهو كذلك.

فظهر منه أن الجملة الاسمية لايجوز تجردها عن الواو إلا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد.

وبهذا يشعر كلام صاحب الكشَّاف[٤]؛ حيث ذكر في قوله تعالى: ﴿بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾[٥] أن الجملة الاسمية إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف؛ لأنّ واو الحال هي واو العطف استعير للوصل،/ فقولك: جاءني زيد راجلا أو هو فارس كلام [٢٩/ب] فصيح، وأما جاءني زيد هو فارس فخبيث.

---

(١) في (ب) جاء.

(٢) انظر دلائل الإعجاز ٢٢١.

(٣) في النسخة الأصل: **والسيف**؛ بزيادة الواو، والمثبت من بقية النسخ ودلائل الإعجاز والمطول.

(٤) الكشاف ٦٧/٢.

(٥) سورة الأعراف: من الآية ٤.

وذكر[١] في قوله ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ أنّه في موضع الحال؛ أي متعادين، يعاديهما إبليس ويعاديانه؛ فأوّله ونزّله منـــزلة المفرد.

وهذا بخلاف: جاءني زيد هو فارس؛ لأنه لو أريد ذلك لوجب أن يقال: فارسا؛ فلهذا حكم بأنه خبيث.

والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز[٢] من أنّك إذا قلت: [جاءني] [٣] زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرعا في أنك بنيت منه[٤] مجيئا فيه إسراع، ويتصل أحد المعنيين بالآخر، ويجعل الكلام خبرا واحدا؛ كأنك قلت: جاءني بهذه الهيئة، وإذا قلت: جاءني زيد وهو مسرع، أو غلامه يسعى بين يديه أو سيفه على كتفه؛ كان المعنى على أنك بدأت فأثبتّ المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت إثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال؛ ولهذا احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى؛ فجيء بالواو؛ كما جيء بها في زيد منطلق، وعمرٌو ذاهب.

وتسميتها واو الحال لا يخرجها عن كونها مجتلبة لضم جملة إلى جملة؛ كالفاء في جواب الشرط، فإنها بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها.

---

(١) الكشاف ٧٣/٢.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ٢١٣-٢١٥.

(٣) في النسخة الأصل: جاء، والمثبت بقية النسخ ودلائل الإعجاز والمطول.

(٤) في (ب) به.

فالجملة في نحو : جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الواو؛ لأن [من][(١)] شأنه أن يرتبط بنفسه، والجملة في نحو: جاءني زيد وهو مسرع، أو غلامه يسعى بين يديه،[أو وسيفه][(٢)] على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه أن يرتبط بنفسه.

وفي الشرح -أيضا بعد هذا[(٣)]- وقال بعضهم[(٤)] إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال تجب الواو، وإلا فإن كان الضمير فيما صدربه الجملة سواء كان مبتدأ؛ نحو: فوه إلى فيّ، و﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ﴾، أو خبرا؛ نحو[(٥)]:

وَجَدتَه حاضِراهُ الجُودُ والكرَمُ

فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو؛ لكون الرابط في أول الجملة، وهذان البيتان من هذا القبيل، وإلا فهو ضعيف قليل؛ كقوله[(٦)]:

---

(١) في النسخة الأصل: **ما**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٢) في النسخة الأصل: **أو سيفه**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٣) المطول ٢٨٢.

(٤) هو القاسم بن أحمد الأندلسي (٥٧٥هـ)؛ كما في شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٧٨/٢، ٧٩، والنقل عنه.

(٥) عجز بيت من البسيط في دلائل الإعجاز ٢٠٤، ينسب للأخطل، وليس في ديوانه، وصدره: **إذا أتيتَ أبا مروانَ تسألُهُ**

وهو من شواهد المعول شرح أبيات المطول ل ٤٥، والشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز ٥٧٠/٢.

(٦) صدر بيت من قصيدة من الكامل من جياد القصائد النوادر في شعراء النصرانية ٣٥٦؛ للمسيب بن علس، يذكر غائصاً غاص فانتصف النهار و لم يخرج من الماء =

نَصَفَ النهارَ الماءُ غامره

انتهى

ويعني بالبيتين قوله[١]:

فقلتُ عسى أن تُبصرِيني كأنَّمَا بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأسُودُ الحوارِدُ

وقوله[٢]:

والله يُبقِيـك لنا سَالِماً بُرْداكَ تَبْجِيلٌ وتَعْظِيمُ

[تقديم المفعول لإفادة التخصيص أو التأكيد]

٣٠/أ

٢٤- ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾[٣] [الآية ٤٠].

في الأصل في أحوال متعلقات الفعل[٤] وأمَّا نحو/ زيدا عرفته فتأكيد إن قدِّر المفسَّر قبل المنصوب، وإلاَّ فتخصيص.

وفي الشَّرح[٥] أي وإن لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده؛ نحو: زيداً

=

وعجزه: ورفيقُه بالغيبِ لا يدرِي

وهو من شواهد دلائل الإعجاز ٢٠٣، والمفتاح ٤٨٩.

(١) البيت من مقطوعة من الطويل للفرزدق في ديوانه ١٤٦/١، وهو من شواهد دلائل الإعجاز ٢١١، والتلخيص ٢٠٨، والإيضاح ٢٧٨/١، ومعاهد التنصيص ٣٠٤/١. والحوارد: الغضاب، انظر لسان العرب ١٤٥/٣، حرد.

(٢) البيت لابن الرومي من قصيدة من السريع في ديوانه ٢٣١٥/٦، وهو من شواهد دلائل الإعجاز ٢١٢، والتلخيص ٢٠٩، والإيضاح ٢٧٨/١، ومعاهد التنصيص ٣٠٥/١.

(٣) المطول ١٩٨.

(٤) التلخيص ١٣٣.

(٥) المطول ١٩٨، ١٩٩.

عرفت عرفته فتخصيص؛ (لأنَّ التقديم على المحذوف كالتقديم)[١] على المذكور؛ كما في **بسم الله**.

فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد، لكن إذا قامت قرينة على أنّ الفعل مقدّر بعد المنصوب فهو أبلغ في الاختصاص من قولنا: زيد عرفت؛ لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد، ومعلوم أن ليس القصر والتخصيص إلا تأكيدا على تأكيد؛ فيتقوى بازدياد التأكيد لا محالة.

وهذا معنى قول صاحب الكشّاف[٢] في قوله تعالى ﴿وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ﴾ إنه من باب زيدا رهبته، وهو[٣] أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾.

وقد صرَّح[٤] بأن الفاء للعطف على المحذوف والتقدير إياي ارهبوا فارهبون.

وتتحقّق المغايرة بأنَّ في المعطوف عليه الاختصاص دونَ المعطوف، ولم يعتبر فيه التخصيص؛ لأنَّ الغرض مجرَّد تفسير الفعل لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول.

[الفصل لكمال الاتصال لكون الجملة الثانية بيانا للأولى]

٢٥ - ﴿يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ﴾[٥] [الآية ٤٩].

في الأصل[٦]: وأمَّا كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكّدة للأولى، إلى أن

---

(١) ما بين القوسين ساقط من(ب).

(٢) الكشاف ٢٧٦/١.

(٣) في (أ) هذا.

(٤) الكشاف ٢٧٦/١.

(٥) المطول ٢٥٦.

(٦) التلخيص ١٨٠.

قال[١]: أو بياناً لها لخفائها؛ نحو[٢] ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَى﴾؛ فإن وزانه وزان عمر في قوله[٣]:

أقسمَ باللهِ أبو حفصٍ عمرْ

وفي الشرّح[٤]: وقد تعطف الجملة التي تصلح بياناً للأولى[٥] عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للأولى؛ كقوله تعالى: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾، وفي سورة إبراهيم[٦] ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾ بالواو.

فحيثُ طرح الواو جعله بيانا لـ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ وتفسيرا للعذاب، وحيث أثبتها جعل التذبيح كأنّه أربى على جنس العذاب وزاد عليه زيادة ظاهرة؛ كأنّه جنس آخر.

وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا لمفرد من مفرداته؛ كقوله تعالى[٧]: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ فإنه بيّن عذاب

---

(١) التلخيص: ١٨٥.

(٢) سورة طه: الآية ١٢٠.

(٣) البيت من رجز لأعرابي اسمه عبدالله بن كيسبة؛ قاله لعمر بن الخطاب رضي الله- تعالى-عنه حين استحمله فامتنع، ثم حمله على بعير، وزوده وكساه. انظر الإيضاح ٢٥٤/١، والإصابة ٩٣/٣، ومعاهد التنصيص ٢٧٩/١.

(٤) المطول ٢٥٦، ٢٥٧.

(٥) موضع: **للأولى** بياض في (ب).

(٦) سورة إبراهيم: من الآية ٦.

(٧) سورة هود من: الآيتين ٣، ٤.

اليوم الكبير بأنَّ مرجعكم إلى من هو قادرٌ على كلِّ شيء؛ فيكون قادراً على أشد ما أراد من عذابكم.

[الاعتراض في آخر الكلام]

٢٦- ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾[١] [البقرة: ٥١]. في الأصل أثناء ذكره لِنُكَتِ الاعتراض؛/ قال[٢]: والدعاء في قوله[٣]:

[٣٠/ب]

إنّ الثمانينَ -وبُلِّغتَها- قد أحوجتْ سَمعِي إلى تُرجمانْ

وفي الشَّرح[٤]: يقال ترجم كلامه إذا فسَّره بلسان آخر[٥].

فقوله: وبُلغتَها جملةٌ معترضةٌ بين اسم إنّ وخبرها، والواو فيه اعتراضية ليست عاطفةً ولا حالية، ذكره بعض النحاة.

وبه يُشعر ما ذكره صاحب الكشَّاف[٦] في قوله[٧] ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ أنّها اعتراضٌ لا محلَّ لها من الإعراب؛ نحو[٨]:

---

(١) المطول ٢٩٧.

(٢) التلخيص ٢٣٢.

(٣)البيت من السريع لعوف بن محلم الخزاعي في الصناعتين ٤٤١، والعمدة ٦٣٨/١، والإيضاح ٣١٤/١، والتبيان ٤٩٣، ومعاهد التنصيص ٣٦٩/١.

(٤) المطول ٢٩٦، ٢٩٧.

(٥) الصحاح ١٩٢٨/٥- رجم، وعدُّ التاء مزيدة وهمٌ.

(٦) الكشاف ٥٦٦/١.

(٧) سورة النساء: من الآية ١٢٥.

(٨) صدر بيت من قصيدة من الطويل لامرئ القيس في بعض النسخ من ديوانه: ٣٩٢، وعجزه: بأنَّ امرأ القيس بن تَملِكَ بَيْقَرا

والبيت بتمامه في لسان العرب:٧٥/٤ -بقر، وفيه بيقر: هاجر، وخرج على غير هدى، ونزل الحضر، وقول امرئ القيس يحتمل جميع ذلك.

ألا هَلْ أتاها والحوادثُ جَمَّةٌ [١]

فائدتها توكيد وجوب اتِّباع ملَّته، ولو جعلتها عطفاً على الجملة قبلها لم يكن لها معنى.

ومثله ماذكر[٢] في قوله[٣] ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ أنّها[٤] اعتراضٌ بين قوله[٥] ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَآ﴾ وقوله[٦] ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾.

ومثلُ هذا الاعتراض كثيراً ما يلتبس بالحال، والفرق دقيقٌ، ذكره صاحب الكشّاف[٧] حيث ذكر في قوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ أنَّ قوله ﴿وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ (حالٌ؛ أي عبدتم العجل وأنتم واضعون العبادة في غير موضعها، [أو اعتراض][٨]؛ [أي][٩]: وأنتم) [١٠] عادتكم الظُّلم. انتهى

(١) في(ج) جملة، وهو تحريف.

(٢) انظر الكشّاف ١/٤٢٥ ، ٤٢٦.

(٣) سورة آل عمران: من الآية ٣٦، و في النسخ أقحمت عبارة(أي كثرة) بين قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ وبين ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾

(٤) في المطول أنه.

(٥) سورة آل عمران: من الآية ٣٦.

(٦) سورة آل عمران: من الآية ذاتها.

(٧) الكشّاف ١/٢٩٧.

(٨) في النسخة الأصل واعتراض، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٩) كلمة أي سقطت من النسخة الأصل، وكذا من (ج)، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(١٠) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

قلتُ: والاعتراض في هذه الآية يأتي على قوله في الأصل[1]: وقال قوم قد تكون النكتة فيه غير ما ذكر[2]، ثم جوَّز بعضهم وقوعه إثر[3] جملة لا تليها جملةٌ متصِّلة بها.

قال في الشّرح[4]: وهذا صريحٌ في مواضعَ من الكشَّاف، فالاعتراض عند هولاء أن يوتى في أثناء كلام أو آخره أو بين كلامين متصلين أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محلَّ لها من الإعراب لنُكتة؛ لأنَّهم لم يخالفوا الأولين إلا في جواز كون النكتة دفع الإيهام، وجواز أن لا يليها جملةٌ متصلةٌ بها؛ فينبغي اشتراط ألا يكون لها محلٌّ من الإعراب بحال[5].

٢٧- ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ﴾[6] [الآية: ٥٢].

[مايظن أنه من الالتفات وليس منه]

ذكره في الشَّرح في الالتفات؛ وذلك أنّه قال في قول امرئ القيس[7]:

---

(١) التلخيص ٢٣٣.

(٢) انظر التلخيص ٢٣١؛ حيث ذكر أن الاعتراض هو: أن يوتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى، بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى دفع الإيهام.

(٣) في(أ، ب): آخر.

(٤) المطول ٢٩٨.

(٥) قوله **بحال** ساقط من(ب، ج).

(٦) المطول ١٣٢.

(٧) هو امرؤ القيس بن حجر الكندي رأس الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية، سن للشعراء سننا في القول فاتبعوها. انظر: طبقات فحول الشعراء ١/٥١، والشعر والشعراء ١/١٠٥. واختلف في هذا الشعر؛ فرواه الطوسي لامرئ القيس في ديوانه ١٨٥، ونقل العيني في شرح شواهد الألفية ٢/١٣١ عن ابن دريد أنه لامرئ القيس =

وذلكَ من نَبَإٍ جَاءَنِي

ليس في قوله: **ذلك** التفاتٌ حتى يقال: التفتَ من الغيبة في **بات** إلى الخطاب في **ذلك**.

قال[(١)]: لأنا [لا] [(٢)] نسلِّم أنَّ الكاف في ذلك خطابٌ لنفسه حتَّى يكون المعَبَّر عنه واحداً، بل هو خطابٌ لمن يتلقَّى منه الكلام؛ كما في قوله: ﴿ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ ﴾، ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنْ بَعْدِ ذَٰلِكَ ﴾[(٣)] حيث لم يقل من بعد ذلكم.

٢٨- ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ ﴾[(٤)] [الآية: ٦٠]

في الأصل في إيجاز الحذف[(٥)]: والمحذوف إماَّ جزء جملة، إلى أن

= بن عابس من الصحابة، وأوله:

تطاوَلَ ليلك بالأَثمدِ ونام الخليُّ ولم تَرقُدِ

وباتَ وباتت له ليلةٌ كليلة ذي العائر الأرمدِ

وذلك من نبإٍ جاءني وأنبئتُه عن أبي الأسودِ

والأبيات من شواهد الكشّاف ١/٦٤، والمفتاح ٣٩٨، والإيضاح ١/١٥٩، وشرح التلخيص للبابرتي ٢٢٥، ومعاهد التنصيص ١/١٧٠، ١٧١، والمعول شرح أبيات المطول: ل: ٤٨.

(١) المطول ١٣٢.

(٢) كلمة **لا** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول، ولا يستقيم المعنى بدونها.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٦٤.

(٤) المطول ٢٨٩.

(٥) التلخيص ٢١٦.

[٣١/أ] قال[١]/: وإمَّا جملةٌ مسبَّبةٌ عن مذكور؛ نحو[٢] ﴿لِيُحِقَّ ٱلۡحَقَّ وَيُبۡطِلَ ٱلۡبَٰطِلَ﴾ أي فعل ما فعل، أو سببٌ لمذكور؛ نحو ﴿فَٱنفَجَرَتۡ﴾ قدر فضربه بها، ويجوز أن يقدَّر فإن ضربتَ بها فقد انفجرت.

وفي الشَّرح[٣]: ويجوز أن يقدَّر فإن ضربتَ بها فقد انفجرت، فيكون المحذوف جزء جملة هو[٤] شرطٌ؛ كقوله[٥]: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡوَلِيُّ﴾، أي إن أرادوا أولياء بحقٍّ فالله هو الولي.

والفاء في[مثل] [٦] قوله ﴿فَٱنفَجَرَتۡ﴾ تسمَّى فاءٌ فصيحة، وظاهر كلام الكشَّاف[٧] أنَّ تسميتها فصيحةٌ إنَّما هي على التقدير الثاني، وهو أن يكون المحذوف شرطاً، وظاهر كلام المفتاح[٨] على العكس.

وقيل[٩]: إنَّها فصيحةٌ على التقديرين، والمشهور في تمثيلها قوله[١٠]:

---

(١) التلخيص: ٢١٨-٢٢٠.

(٢) سورة الأنفال من الآية ٨.

(٣) المطول ٢٨٩.

(٤) في (ج): هي.

(٥) سورة الشورى: من الآية ٩.

(٦) كلمت **مثل** سقطت من النسخة الأصل، وكذا (ب) وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٧) الكشاف ٢٨٤/١.

(٨) انظر المفتاح ٤٩٤.

(٩) القائل هو الطيبي، وبه تأثر السعد في فهم عبارة الكشاف والمفتاح. انظر فتوح الغيب-من أوله إلى الآية ١١٧ من سورة البقرة-٥٣٨.

(١٠) البيت من قصيدة من البسيط للعباس بن الأحنف في ديوانه ٣١٢، وهو من =

قَالوا خُرَاسانُ أَقْصَى ما يُرادُ بنا ... ثُمَّ القُفُولُ فَقَدْ جِئْنَا خُرَاسَانا

٢٩- ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾[١] [الآية ٦١]

في الأصل أثناء تقاسيمه للاستعارة؛ قال[٢]: وباعتبار الثلاثة ستة أقسام؛ لأنَّ الطَّرفين إن كانا حسيين، إلى أن قال[٣]: وإمَّا مختلفان[٤] والحسيّ المستعار منه، نحو[٥] ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ فإنَّ المستعار منه كسر الزجاجة، وهو حسيٌّ، والمستعار له التبليغ، والجامع التأثير، وهما عقليان.

وفي الشَّرح[٦]: والمعنى أبنَ الأمر إبانةً لاتلتئم؛ كما لا يلتئم صدع الزجاجة. وكذلك قوله تعالى ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾[٧] أي جُعلت الذِّلة محيطةٌ بهم؛ كما تُضرب الخيمة أو القبَّة على من فيها، أو جعلت المذلَّة ملصقةً بهم حتى لزمتهم ضربةَ لازب؛ كما يُضرَب الطِّين

= شواهد دلائل الإعجاز ٩٠، والكشّاف ٨٦/٣، والمثل السائر ٣٥٢١/٢، والتبيان ٣١٥، والمعول شرح أبيات المطول: ل: ٤٨.

(١) لم يستشهد السعد بهذه الآية، إنما استشهد بنظيرتها الآية ١١٢ من سورة آل عمران.

(٢) التلخيص ٣١٢.

(٣) المصدر نفسه ٣١٣، ٣١٤.

(٤) أي أحد الطرفين حسي، والآخر عقلي؛ كما سيأتي.

(٥) سورة الحجر: من الآية ٩٤.

(٦) المطول ٣٧١.

(٧) في النسخ: **ضربت عليهم الذلة والمسكنة**؛ بغير واو، ونظم الآية بالواو، وفي المطول: ضربت عليهم الذلة، وهو بعض الآية ١١٢ من سورة آل عمران؛ كما تقدم.

على الحائط، فالمستعار منه ضرب القبة على الشَّخص، أو ضرب الطِّين على الحائط وهو حسيٌّ، والمستعار له تثبت المذلَّة أو إلصاقها بهم، والجامع الإحاطة أو اللزوم، وهما عقليان، والاستعارة تبعيةٌ تصريحيةٌ.

ويحتمل أن تشبَّه المذلَّة بالقبَّة أو الطِّين وتكون القرينة إسناد الضَّرب المعدّى بإلى إليها؛ فتكون استعارةً بالكناية. انتهى

وبيان انقسام الاستعارة إلى ستة أقسام أنَّ المستعار له والمستعار [منه](1) إمَّا حسِّيان أو عقليان، أو المستعار منه حسيٌّ والمستعار له عقليٌّ أو العكس؛ فهذه أربعة أقسام، والجامع في الثلاثة الأخيرة لا يكون إلا عقلياً؛ لأنَّ العقلي لا يقوم به الحسيُّ، والقسم الأوَّل ينقسم ثلاثة أقسام/؛ [٣١/ب] لأنَّ الجامع فيه إمَّا حسيٌّ أو عقليٌّ أو مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي، فالمجموع ستة أقسام.

٣٠- ﴿ ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ﴾ [الآية ٦٤]

ليس فيه التفاتٌ، لاختلاف المخاطَب، ومن شرط الالتفات اتِّحاد المعبَّر عنه. وقد مرَّ هذا بالقرب(2) في قوله تعالى(3): ﴿ ثُمَّ عَفَوْنَا عَنكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ ﴾.

---

(١) في النسخة الأصل له، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٢) انظر ص٢٩١، ٢٩٢ من هذا الكتاب.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٥٢.

[مجيء الأمر للتسخير]

٣١- ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[١] [الآية ٦٥].

الأمر فيه للتسخير، لا للطَّلب.

وفي الأصل[٢]: والتسخير؛ نحو ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ ،والإهانة؛ نحو[٣] ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾.

وفي الشَّرح[٤]: إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونُهم[٥] قردةً أو حجارةً؛ لعدم قدرتهم على ذلك، لكن في التسخير يحصل الفعل، وهو صيرورتهم قردةً؛ ففيه دلالةً على سرعة تكوينه -تعالى- إياهم قردةً، وأنَّهم مسخَّرون له منقادون لأمره، [وفي] [٦] الإهانة لا يحصل؛ إذ لا يصيرون حجارةً، وإنَّما الغرض إهانتُهم وقلَّة المبالاة بهم.

[الوصل للاتفاق في المعنى إنشاءً وإن اختلفا لفظاً]

٣٢- ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[٧] [الآية: ٨٣].

---

(١) المطول ٢٤٠.

(٢) التلخيص ١٦٩.

(٣) سورة الإسراء: من الآية ٥٠.

(٤) المطول ٢٤٠، ٢٤١.

(٥) في (أ) كونوا.

(٦) في النسخة الأصل: في؛ بغير واو، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٧) المطول ٢٦٢.

في الأصل[١]: وأمَّا للتوسُّط[٢] فإذا اتفقتا خبراً وإنشاءً لفظاً ومعنى أو معنى فقط بجامع، إلى أن قال[٣]: وكقوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ أي لا تعبدوا وتحسنون؛ بمعنى وأحسنوا أو وأحسنوا.

وفي الشَّرح[٤]: فعطف [قولوا] [٥] على ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ لأنَّهما [وإن] [٦] اختلفا لفظاً لكنَّهما متفقان معنى، لأنَّ ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ إخبارٌ في معنى الإنشاء؛ أي لا تعبدوا؛ كما تقول: تذهب إلى فلان تقول كذا؛ تريد الأمر وهو أبلغ من صريح الأمر؛ لأنهَّ كأنَّه سورع إلى الامتثال فهو يخبر عنه.

وقوله: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ لا بد له من فعل، فإما أن يقدر خبرا في معنى الطلب تنبيهاً على المبالغة المذكورة؛ أي وتحسنون بمعنى وأحسنوا، وهو عطف على ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ فيكون مثالاً لقسم آخر، وهو أن تكونا إنشائيتين

---

(١) التلخيص ١٩٠.

(٢) أي وأما الوصل للتوسط بين الكمالين؛ عطفاً على قوله: وأما الوصل لدفع الإيهام.

(٣) التلخيص ١٩٠، ١٩١.

(٤) المطول ٢٦٢.

(٥) في النسخة الأصل: **قالوا**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٦) كلمة: **إن** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

معنى فقط؛ بأن تكون كلتاهما خبريتين لفظاً، [أو يقدَّر] [١] من أوَّل الأمر صريح الطَّلب؛ كما هو الظاهر، أي وأحسنوا بالوالدين إحسانا[٢].

[عطف الخاص على العام لخاصية فيه في المفرد]

٣٣- ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾[٣] [الآية ٩٨]

[٣٢/أ]

في الأصل[٤]/ عند كلامه على ما يكون به الإطناب؛ قال[٥]: وإمَّا بذكر الخاصِّ بعد العام؛ للتنبيه على فضله حتى كأنَّه ليس من جنسه تنـــزيلاً للتغاير في الوصف منـــزلة التغاير في الذات.

وفي الشَّرح[٦]: [يعني] [٧] أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشَّريفة جُعل كأنَّه شيء آخر مغايرٌ للعامِّ مباينٌ له لا يشمله لفظ العام، ولا يُعرَف حكمه منه، بل يجب التنصيص عليه والتصريح به، و ذلك قد

---

(١) في النسخة الأصل: **ويقدر** والمثبت من بقية النسخ والمطول، وهو الصواب.

(٢) قال التنوخي: حذف الفعل ليتصل ذكر الوالدين بذكره تعالى تعظيما لأمرهما، وإشعارا بدخول الإحسان إليهما في حكم القضاء لعبادته. الأقصى القريب ٦٣.

(٣) المطول ٢٩٢.

(٤) سبقت الإشارة إلى أن الأصل حيثما ورد يقصد به كتاب التلخيص للخطيب القزويني.

(٥) التلخيص ٢٢٣.

(٦) المطول ٢٩٢.

(٧) كلمة **يعني** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

يكون [في مفرد][(١)]؛ نحو[(٢)] ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ أي الوسطى من الصلوات؛ أي الفضلى؛ من قولهم للأفضل الأوسط، وهي صلاة العصر؛ على قول الأكثرين[(٣)].

ومنه قوله ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ وقد يكون في كلام؛ نحو[(٤)] ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾.

ومنه قوله[(٥)]: ﴿ٱصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ﴾؛ لأنَّ المصابرة بابٌ من الصَّبر، وذكره تخصيصا لشدّته وصعوبته.

[تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به]

٣٤- ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾[(٦)] [الآية ١٠٢].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٣٨.

(٣) قال ابن كثير وهو ما ثبتت به السنة فوجب المصير إليه. انظر: تفسير القرآن العظيم ١/٢٩٠-٢٩٤.

(٤) سورة آل عمران: من الآية ١٠٤.

(٥) سورة آل عمران: من الآية ٢٠٠.

(٦) المطول ٤٦.

في الأصل[١]: وقد[٢] ينــزَّل العالم بهما منــزلة الجاهل؛ لعدم جريه على موجب العلم.

وفي الشَّرح[٣]: وقد يُنــزَّل المخاطَب العالم بهما –أي بفائدة الخبر ولازمها– منــزلة الجاهل؛ فليقى إليه الخبر وإن كان عالماً بالفائدة ولازمها لعدم جريه على موجب العلم؛ فإنَّ مَن لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء؛ كما يقال للعالم التارك للصلاة: الصّلاة واجبة؛ لأنَّ موجب العلم العمل، وللسَّائل العارف ما بين يديك ما هو؟ كتاب[٤]؛ لأنَّ موجب العلم ترك السؤال.

ومثله[٥] ﴿هِىَ عَصَاىَ﴾[٦] في جواب ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[٧]، وله نظائر كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم.

---

(١) التلخيص ٤١.

(٢) قوله: **وقد** سقطت من (ب).

(٣) المطول ٤٦.

(٤) في المطول **هو كتاب**.

(٥) من الواضح أن المماثلة بين الآية والمثال السابق غير متحققة، فهدف المثال كما قرر، أما الآية فالسؤال صادر عن الله عز وجل؛ فلا يليق في حقه تعالى ما قيل في المثال، بل السؤال في الآية له مغزى فهمه موسى عليه السلام؛ ولذلك ذكر المسند إليه في الجواب؛ لتتحقق المؤانسة بالله عز وجل؛ على ما سيتضح في موضع الآية من هذا الكتاب.

(٦) سورة طه: من الآية ١٨.

(٧) سورة طه: من الآية ١٧.

قال صاحب المفتاح(١): وإن شئتَ فعليك بكلام ربِّ العزَّة ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي، وآخره ينفيه عنهم؛ حيث لم يعملوا بعلمهم.

يعني إن شئتَ أن تعرف أنَّ العالم بالشيء- أعمُّ من فائدة الخبر (وغيرها- [يُنَزَّل] (٢) منـــزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية(٣)؛ [لا أنَّ] (٤) الآية من أمثلة تنـــزيل العالم بفائدة الخبر) (٥)/ ولازمها مَنْزِلة الجاهل؛ بناءً على أنَّ قوله: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ معناه لو كان لهم علمٌ بذلك الشِّراء لامتنعوا منه؛ أي ليس لهم به علم فلا[يمتنعون] (٦)، وهذا هو الخبر الملقى إليهم؛ لأنَّ هذا كلامٌ يلوح عليه أثر الإهمال. [٣٢/ب]

أو على أنَّ قوله﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾ الآية؛ خبر أُلْقِيَ إليهم مع علمهم به؛ لأنَّ هذا الخطاب لمحمد ﷺ وأصحابه، ولا دليل على كونهم عالمين به، وهو ظاهرٌ؛ على أنَّ شيئا [من الوجهين] (٧) لا يوافق ما في المفتاح.

---

(١) المفتاح ٣٥٥.
(٢) في النسخة الأصل: **تنزيل**، وهو تحريف، والتصويب من:(ج) والمطول.
(٣) أي إقناعية تفيد الظن بكونه غير عالم. حاشية جلبي على المطول ١٧٦.
(٤) في النسخة الأصل **لأن**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.
(٥) ما بين القوسين ساقط من (أ).
(٦) في النسخة الأصل: **يمنعون**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.
(٧) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

ثم أشار إلى زيادة التعميم وأنَّ وجود الشَّيء سواء كان هو العلم أو غيره يُنزَّلُ مَنْزِلَةَ عَدَمِه؛ فقال[1]: ونظيره في النفي والإثبات، أي نفي شيء وإثباته ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾[2]. انتهى

وقال الإمام أبو العباس ابن البنَّاء: علموا أن لا خلاقَ لهم في الآخرة، ولم يعلموا قدر ما باعوا به أنفسهم، ولا ما في فوات حظِّهم من الآخرة؛ فالعلم المثبت لهم غير المنفي عنهم.

[العدول عن عدم ثبوت في جواب لو]

٣٥- ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[3] [الآية ١٠٣]

في الشَّرح؛ آخر فصل **لو**[4]: ولم يتعرَّض - يعني المصنِّف[5]- للعدول عن عدم الثبوت إلى جعل الجملة الثانية اسمية؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ دلالةً على ثبوت المثوبة واستقرارها؛ لأنَّه ظاهرٌ، وأمَّا الجملة الأُولَى فلا تقع إلا فعلية البتةَ.

---

(١) المفتاح ٣٥٥.

(٢) سورة الأنفال: من الآية ١٧.

(٣) المطول ١٧٣.

(٤) المصدر نفسه ١٧٣.

(٥) هو الخطيب القزويني؛ حيث عرض لمبحث **لو** في التلخيص: ١١٦، ١١٧؛ وفي الإيضاح ١٨٦/١، وقرر لزوم عدم الثبوت والمضي في **جملتيها**، وأشار إلى دخولها على المضارع، ولم يشر إلى جعل جوابها جملة اسمية؛ لأنه ظاهر؛ كما في الآية الكريمة.

[اللف والنشر المجمل]

٣٦- ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾[١] [الآية ١١١].

في الأصل[٢]: ومنه اللَّف والنَّشر، وهو ذِكْرُ متعدِّد على التفصيل أو الإجمال، ثُمَّ ما لكلٍّ من غير تعيين؛ ثقةً بأنَّ السَّامع يردُّه إليه.

فالأوَّل ضربان، إلى قوله[٣]: والثاني[٤]: نحو: ﴿ وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ [أي][٥] وقالت اليهود لن يدخل الجنّة إلا من كان هوداً، وقالت النَّصارى لن يدخل الجنة إلاَّ من كان نصارى؛ فلفَّ لعدم اللَّبس؛ للعلم بتضليل كلٍّ فريق صاحبه. انتهى

وضمير **منه** يعود على المعنوي[٦].

وفي الشَّرح- إثر لفظ القرآن[٧]- فإن الضمير في قوله:﴿ وَقَالُوا ﴾ لليهود والنصارى، فَذُكر الفريقان على طريق الإجمال دون التفصيل، ثم ذُكر ما لكلٍّ واحدٍ منهما[٨] فالمتعدِّد المذكور إجمالاً هو الفريقان.

---

(١) المطول ٤٢٦.

(٢) التخليص ٣٦١، ٣٦٢.

(٣) المصدر نفسه ٣٦٢، ٣٦٣.

(٤) اللف والنشر على قسمين مفصل ومجمل، والمفصل، وهو الأول ضربان: مرتب وغير مرتب، والمجمل، وهو الثاني، وشاهده الآية؛ كما هو مبين.

(٥) كلمة **أي** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٦) أي المحسن المعنوي، وهو أحد قسمي البديع، وسبق في التخليص ٣٤٧.

(٧) المطول ٤٢٦، ٤٢٧.

(٨) فبي النسخ الأخرى: **ما لكل منهما**، وفي المطول: **ذكر كل منهما**.

[ولك][1] أن تجعله قول الفريقين؛ فإنّه قد لفّ بين القولين في﴿ وَقَالُواْ ﴾ أي قالت اليهود وقالت النّصارى، وهذا معنى قوله في الايضاح[2]: فلفّ بين القولين.

[٣٣/أ] فإن ما لف بينهما في هذا الباب/ هو المتعدّد المذكور [أوّلاً] [3] على ما ما صرّح به صاحب المفتاح؛ حيث قال[4]: هو أن تَلُفّ بين الشئين في الذكر ثم تتبعها كلاماً مشتملاً على متعلّقٍ بأحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين.

أي وقالت اليهود: لن يدخل الجنَّة إلاّ من كان هوداً، وقالت النصارى: [لن يدخل الجنة إلاّ من كان نصارى] [5]، فلفّ بين الفريقين أو القولين إجمالاً؛ لعدم اللّبس، والثقة بأنّ السامع يردُّ إلى كلّ فريق أو كلّ قول مقوله؛ للعلم بتضليل كلّ فريق صاحبه، واعتقاده أنّه إنّما يدخل هو لا صاحبه[6]؛ ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ

---

(١) في النسخة الأصل:**ولذلك**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٢) الايضاح ٢/٥٠٤، وأصل العبارة للزمخشري في الكشاف ١/٣٠٤.

(٣) قوله: **أولا** سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٤) المفتاح ٦٦٢.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بين بقية النسخ والمطول.

(٦) استشكل السبكي جعل الآية من اللف والنشر وذهب إلى أن المراد نسبة هذا القول بجملته إلى كل من اليهود والنصارى. انظر: عروس الأفراح –ضمن شروح التلخيص ٤/٣٣٤.

﴿لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾[١]. وهذا الضرب لايتصور فيه الترتيب وعدمه.

[الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه]

٣٧- ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾[٢] [الآية ١٢٧].

في الأصل[٣]: والإطناب إمَّا بالإيضاح بعد الإبهام؛ لِيُرى الكلام في صورتين مختلفتين، أو ليتمكّن في النفس فضل تمكُّن، أو لتكمل لذَّة العلم به؛ نحو[٤] ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ فإنّ ﴿اشْرَحْ﴾[٥] يفيد طلب شرح شيء ما له، و﴿صَدْرِي﴾ يفيد تفسيره.

وفي الشَّرح[٦]: والإطناب إمَّا بالإيضاح بعد الإبهام؛ لِيُرى الكلام في صورتين مختلفين، إحداهما مبهمة، والأخرى موضِّحة؛ وعِلمَان خير من عِلمٍ واحد[٧].

أو لِيتمكّن في النفس فضل تمكُّن؛ لما طبع الله النُّفوس عليه من أنَّ

---

(١) بسورة البقرة من الآية ١١٣.

(٢) المطول ٢٩١.

(٣) التلخيص ٢٢١، ٢٢٢.

(٤) سورة طه من الآية ٢٥.

(٥) في النسخة الأصل: **الشّرح**، والتصويب من بقية النسخ والتلخيص.

(٦) المطول ٢٩١.

(٧) هذا مثل، أصله أنّ رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل: يابُنيّ استبحث لنا عن الطريق؛ فقال: إنّي عالم؛ فقال يابُنيّ علمان خير من علم. انظر: مجمع الأمثال ٢٣/٢.

الشَّيء إذا ذُكِر مبهما ثم بُيِّن كان أوقع فيها من أن يتبيّن أوَّلاً.

أو لتكمل لذة العلم به؛ أي [بالمعنى] [١]؛ وذلك لأنَّ الإدراك لذَّةٌ والحرمان منه مع الشعور بالمجهول بوجه ما أَلَـمٌ، فالمجهول إذا لم يحصل به شعورٌ ما فلا ألَمَ في الجهل به، وإذا حصل به الشُّعور بوجه دون وجه تشوقت النفس إلى العلم به وتألَّمت بفقدالها إيَّاه، فإذا حصل لها العلم به على سبيل الإيضاح كملت لذَّة العلم به؛ للعلم الضروري، فإنّ اللذة عقيب الألم أكمل وأقوى، (وكأنّما حصل لذتان) [٢]، لذَّة الوجدان ولذَّة الخلاص عن الألم، **لا تقلْ بُشْرَى ولكن بُشْرَيان**[٣].

وممَّا يؤاخي[٤] ذلك ما في قوله تعالى[٥]: ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ**﴾.

---

(١) في النسخة الأصل: **المعنى**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٢) هكذا في النسخة الأصل، وفي بقية النسخ: **وكأنهما لذّتان**، وفي المطول: **وكان لها لذّتان**.

(٣) هذا تضمين للشطر الأول من مطلع قصيدة لأبي مقاتل الضرير أنشده الداعي العلوي فأوجعه ضربا وتمامه:

غُرة الداعي ويوم المهرجان

وهو من شواهد الصناعتين ٤٩١، والمطول ٤٧٨، والمعول شرح أبيات المطول: ل: ٩٦.

(٤) وجه المؤاخاة- على تأويله- أن في كليهما حصول شيء يُتَوقَّع عكسه.

(٥) سورة البقرة :من الآية ٢١٠، وفيما عدا (ب) سقط لفظ الجلالة من الآية.

فإنَّه جعل العذاب يأتيهم من الغمام الذي هو مظنّة الرحمة ليكون أشدَّ؛ لأنَّ الشرّ إذا جاء من حيثُ لا يحتسب كان أغمَّ؛ كما أنّ الخير إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أسرّ؛ فكيف إذا جاء الشرّ من حيث يحتسب الخير/.

[٣٣/ب]

ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقَّع الغيث[١] ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ ﴾[٢].

نحو[٣] ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِى صَدْرِى ﴾ فإنّ﴿ٱشْرَحْ لِى ﴾ يفيد طلب شرح شيء ما له؛ أي للطالب، و﴿صَدْرِى ﴾ يفيد تفسيره؛ أي تفسير ذلك الشيء وإيضاحه.

وهذا الإيضاح بعد الإبهام يحتمل أن يكون للأغراض الثلاثة المذكورة، وقد يكون لتفخيم الشيء المبيَّن وتعظيمه؛ كقوله[٤] ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ﴾ و كقوله﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ ﴾. انتهى كلام السعد.

وقال السيّد الشريف[٥]: قوله: فإنّ﴿ٱشْرَحْ ﴾ يفيد طلب شرح شيء ما له؛

---

(١) هذه عبارات الزمخشري في الكشّاف ١/٣٥٣؛ يؤول فيها صفة ثابتة لله تعالى.

(٢) اقتباس لبعض الآية ٤٧ من سورة الزمر.

(٣) سورة طه: من الآية ٢٥.

(٤) سورة الحجر: الآية ٦٦.

(٥) حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٢٩١.

أي للطَّالب، و﴿صَدْرِي﴾ يفيد تفسيره؛ أي تفسير ذلك الشيء وإيضاحه؛ ظاهر هذا الكلام يشعر بأنَّ قوله ﴿لِي﴾ ظرفٌ[مستقرٌ] [١] وقع صفةً لمحذوف؛ أي اشرح شيئاً لي صدري، والمتبادر من نظم التنـزيل تعلُّق اللام بالفعل؛ أي اشرح لأجلي صدري، وحينئذ إمَّا أن يُجعَل المقصود زيادة الربط؛ كما في قوله تعالى[٢] ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ فلا إشكال، وما أن يُجعَل من قبيل الإجمال والتفصيل فيتجه أنهما حاصلان بدون زيادة ﴿لِي﴾ والجواب أنَّ قولك **اشرح** ليس فيه تعرُّض لذكر المفعول أصلاً؛ بخلاف قولك اشرح لي؛ أي لأجلي؛ إذ يفهم منه أنَّ المشروع أمرٌ متعلِّق به في الجملة فيقع صدري تقييداً له. انتهى.

قال الإمام أبو العباس بن البنَّاء في حاشيته على الكشَّاف ﴿الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾ ولم يقل قواعد البيت.

قلت: اقتطعت لاعتبارها منفردةً، فإنَّها كذلك كانت حين الرفع، فهي جزء من البيت ولم يحصل البيت [إذ ذاك، وفي] [٣] الإضافة إيهام أنَّها رُفعت بعد وجود البيت؛ لأنَّ المضاف إليه يُبيِّن[٤] المضاف؛ فاقتُطعت القواعد لحكمها الخاصِّ بها، [فهو] [٥] أوجه من التفخيم الذي ذكره هو[٦]. انتهى.

---

(١) في جميع النسخ: **مستغرق**، والتصويب من حاشية الشريف الجرجاني.

(٢) سورة الأنبياء: من الآية ١.

(٣) في النسخة الأصل: **إذ ذلك في**، والتصويب من بقية النسخ.

(٤) في(أ): بين.

(٥) قوله: **فهو** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ.

(٦) أي الزمخشري، وعبارته: فإن قلت: هلا: قيل قواعد البيت، وأي فرق بين العبارتين؟ =

[فرض المحال لقصد التبكيت]

٣٨- ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾[1] [الآية ١٣٧].

فيه فرض المحال لقصد التبكيت؛ لأنَّ دين الحقِّ واحدٌ لا يوجد له مثل، فجيء بكلمة الشَّك على سبيل الفرض والتقدير؛ أي إن حصَّلوا ديناً/ [آخر][2] مساوياً لدينكم في الصِّحَّة والسداد فقد اهتدوا. [٣٤/أ]

وقد مرّ الكلام على الآية في قوله تعالى[3]: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾؛ فراجعه[4].

[المشاكلة التقديرية]

٣٩- ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾[5] [الآية ١٣٨].

في الأصل[6]: ومنه -أي ومن المعنوي[7]- المشاكلة، وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته، تحقيقاً أو تقديراً؛ فالأوَّل كقوله[8]:

قالوا اقْتَرِحْ شيئًا نُجِد لك طبْخَه   قُلتُ اطبَخُوا لي جُبةً وقميصاً

= قلت: في إبهام القواعد وتبيينها بعد إبهامها ما ليس في إضافتها؛ لما في الإيضاح بعد الإبهام من تفخيم لشأن المبين. الكشاف ٣١١/١، وقد تبعه السعد في ذلك.

(١) المطول ١٥٧.

(٢) كلمة آخر سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ.

(٣) سورة البقرة من الآية ٢٣.

(٤) انظر ص ٢٦٤ من هذا الكتاب.

(٥) المطول ٤٢٢.

(٦) التلخيص ٣٥٦- ٣٥٨.

(٧) أي المحسن المعنوي، وهو أحد قسمي البديع.

(٨) بيت من الكامل لأبي الرقعمق، أحمد بن محمد الأنطاكي، وهو من شواهد المفتاح: ٦٦١، والمصباح: ١٩٦، والإيضاح: ٤٩٤/٢، ومعاهد التنصيص٢٥٢/٢.

ونحوه[١] ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾.

والثاني نحو قوله ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةً﴾، وهو مصدر مؤكّد لآمنّا؛ أي تطهير الله؛ لأنّ الإيمان يطهّر النفوس.

والأصل فيه أنّ النّصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية، ويقولون إنّه تطهيرٌ لهم، فعُبِّر عن الإيمان بصبغة الله للمشاكلة بهذه القرينة[٢].

وفي الشّرح[٣]: والثاني، وهو ما يكون وقوعه في صحبة غيره تقديراً؛ نحو قوله تعالى ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾، إلى قوله ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةً وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾.

---

(١) سورة المائدة: من الآية ١١٦، ولم يورد المنجور رحمه الله تعالى هذه الآية في موضعها، ودعوى المشاكلة فيها توجيه بلاغي مخالف لمعتقد السلف، وهو مردود بثبوت صفة النفس لله عز وجل بلا مشاكلة في نحو قوله ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ [آل عمران ٢٨، ٣٠]، وقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾ [الأنعام ٥٤]، وقوله: ﴿وَٱصۡطَنَعۡتُكَ لِنَفۡسِي﴾ [طه ٤١]. انظر رسالة المشاكلة لابن كمال باشا ٧، وبغية الإيضاح ١٩/٤، والمدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة ١٤٤، ١٤٥.

(٢) إلى هذا ذهب الزمخشري في الكشّاف ٣١٦/١، وتبعه الخطيب، واعترض الطيبي بأن الكلام عام في اليهود والنصارى، وتخصيصه بصبغ النصارى لا وجه له. انظر فتوح الغيب–دراسة وتحقيق من الأية ١١٧ إلى آخر سورة البقرة ١٢٨، ١٢٩.

(٣) المطول ٤٢٢، ٤٢٣.

وهو -أي قوله: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾- مصدرٌ؛ لأنَّه فِعْلَة[1] من صَبَغَ كالجلسة من جَلَسَ وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ، مؤكّد لآمنَّا؛ أي تطهير الله؛ لأنَّ الإيمان يطهِّر النفوس، فيكون آمنَّا [مشتملاً على تطهير الله لنفوس المؤمنين، ودالاًّ عليه فيكون ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾][2] بمعنى تطهير الله مؤكّداً لقوله[3]: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾، فيكون قوله: لأنَّ الإيمان تعليلا لكونه مؤكّداً لآمنَّا بالله.

ثم أشار إلى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله: والأصل فيه-أي في هذا المعنى-أنّ النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسونه المعمودية، ويقولون إنَّه- أي الغمس في ذلك الماء- تطهيرٌ لهم؛ فإذا فعل الواحد بولده ذلك قال: الآن صار نصرانياً حقّاً، فأمر المسلمون بأن يقولوا لهم قولوا آمنّا بالله وصبغنا الله صبغةً لا مثل صبغتنا، وطهرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا؛ هذا إذا كان الخطاب في ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ للكافرين، وأمَّا إذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أنَّ المسلمين أمروا بأن يقولوا صبغنا الله بالإيمان صبغة، ولم نصبغ صبغتكم أيُّها النصارى. فعُبِّر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة؛ لوقوعه في صحبة صبغة[4] النصارى/ تقديراً؛ بهذه القرينة [٣٤/ب]

---

(١) وهو اسم الهيئة من صبغ.

(٢) ما بين المعقوفين: ساقط من النسخ، وهو مثبت من المطول، ويقتضيه السياق.

(٣) في المطول: **لمضمون قوله**.

(٤) كلمة: **صبغة** سقطت من(ج).

الحالية التي هي سبب النـــزول[١] من غَمْس النصارى أولادهم في الماء الأصفر وإن لم يُذكر ذلك لفظاً.

وهذا كما تقول لمن يغرس الأشجار: اغرس كما يغرس فلان؛ تريد رجلاً يصطنع إلى الكرام ويحسن إليهم؛ فَتُعبِّر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة لقرينة الحال وإن لم يكن له ذكرٌ في المقال[٢].

[الطباق بين حرفين]

٤٠ - ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[٣] [الآية ٢٨٦].

في الأصل[٤]: أمّا المعنويّ فمنه المطابقة، وتسمّى الطِّباق والتضاد أيضا، وهي الجمع بين متضادين- أي معنيين متقابلين في الجملة- ويكون بلفظين من نوعٍ، اسمين نحو ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾[٥]، أو فعلين نحو ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[٦]، أو حرفين؛ نحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾، إلى آخر كلامه.

---

(١) لم يثبت هذا سببا لنـــزول الآية، والأظهر فيها ما قاله أئمة التفسير من أنّ المراد بصبغة الله دينه وفطرته التي فطر الناس عليها. انظر أقوالهم مسندة عند الطبري في تفسيره جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٣٥/٢.

(٢) هذا من قول الزمخشري في الكشّاف ٣١٦/١ إنما جيء بلفظ الصبغة على طريقة المشاكلة كما تقول لمن يغرس الأشجار: اغرس كما يغرس فلان، تريد رجلا يصطنع الكرام.

(٣) المطول ٤١٧، وقد قدم المنجور هذه الآية عن موضعها في آخر السورة إلى موضع نظيرها [الآية ١٤١] ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ ولا شاهد للطباق في هذه، و لم يستشهد بها السعد، وفي هذا خروج عن منهجه، ولعله وهم منه رحمه الله تعالى.

(٤) انظر التلخيص: ٣٤٨، ٣٤٩.

(٥) سورة الكهف: من الآية ١٨.

(٦) سورة البقرة: من الآية ٢٥٨، وآل عمران ١٥٦، والأعراف ١٥٨، والتوبة ١١٦، ويونس ٥٦، والمؤمنون ٨٠، وغافر ٦٨، والدخان ٨، والحديد٢.

وفي الشَّرح[1]: فإنّ في **اللام** معنى الانتفاع، وفي **على** معنى التضرُّر؛ أي لها ما كسبت من خير، وعليها ما اكتسبت من شرٍّ، لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرَّر بمعصيتها[غيرها][2]، وتخصيص الخير بالكسب والشَّر بالاكتساب؛ لأنَّ الاكتساب فيه اعتمالٌ، والشَّرُّ تشتهيه النفس وتنجذب إليه؛ فكانت أجدَّ في تحصيله وأعمل.

٤١- ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾[3] [الآية ١٥٠].

في الأصل[4]وهو-أي الطباق- ضربان، طباق الإيجاب؛ كما مرَّ[5]، وطباق السلب[6]؛ نحو قوله تعالى[7] ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾، ونحو[8]﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾

---

(١) المطول ٤١٧.

(٢) قوله **غيرها** ساقط من النسخة **الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.**

(٣) يلاحظ أن السعد لم يستشهد بهذه الآية، إنما استشهد بمثيلتها في المائدة.

(٤) التلخيص ٣٤٩، ٣٥٠.

(٥)انظر التلخيص ٣٤٩، وتقدم في الآية السابقة.

(٦) هو الجمع بين فعلي مصدر واحد مثبت ومنفي كما في الآية الأولى-أو أمر ونهي؛ كما في الآية الثانية. انظر الإيضاح ٢/٤٨٠، والمطول ٤١٨، وأنوار الربيع ٢/٤١.

(٧) سورة الروم: من الآيتين ٦، ٧.

(٨) سورة المائدة: من الآية ٤٤.

[التشبيه البليغ]

٤٢ - ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الآية ١٧١].

فيه تشبيه بليغ[١]؛ لأنَّ التقدير هم صمٌّ، فهو كقولك: أسدٌ؛ في مقام الإخبار عن زيد، وقيل: إنّ هذا من قبيل[٢] الاستعارة.

وقد استقصينا الكلام على ذلك[٣] في قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾[٤].

[ما يظن أنه من الالتفات وليس منه]

٤٣ - ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[٥] [الآية ١٧٢].

في الشَّرح بعد أن قرَّر أنَّ الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير[٦] عنه بآخر منها بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظَّاهر؛ قال بعد كلام [طويل][٧] يتعلَّق[٨] بتحقيق القيد

---

(١) هو التشبيه الذي يحذف فيه وجه الشبه وأداة التشبيه. هذا هو المشهور، ومن العلماء من يعدّ البليغ من التشبيه ما كان من البعيد لغرابته. انظر: الإيضاح ٣٨٣/٢، وبغية الإيضاح ٦٥/٢، ومعجم المصطلحات البلاغية ٣٣٠، ٣٣١.

(٢) كلمة **قبيل** سقطت من (أ، ب).

(٣) انظر ص ٢٢٩- ٢٤١ من هذا الكتاب.

(٤) سورة البقرة: من الآية ١٨.

(٥) المطول ١٣١، وقد تكرر هذا النداء في القرآن الكريم تسعين مرة، وسبق في الآيتين: ١٠٤، ١٥٣ من سورة البقرة، وكان الأولى ذكر ما يتعلق به في موضع الآية الأولى منهما، لا أن يتأخر إلى هذا الموضع.

(٦) في (ب) **التغيير** وهو تصحيف.

(٧) كلمة **طويل** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ.

(٨) في (ج) متعلق.

الأخير؛ نقلناه عنه[١] في سورة الفاتحة[٢]: وما سبق إلى بعض الأوهام[٣] من أنَّ [نحو] [٤] ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ من الالتفات، والقياس آمنتم؛ فليس بشيء، قال المرزوقي[٥] / في قوله[٦]:

١/٣٥

أنا الذي سَمَّتْنِي أُمِي حيدرهْ[٧]

كان القياس أن يقول سَمَّتْهُ حتى يكون في الصِّلة ما يعود إلى الموصول؛ لكنَّه لمـَّـا كان القصد الإخبار [عن نفسه][٨] وكان الآخر هو الأوَّل لم يبال بردِّ الضمير إلى الأول، وحمل الكلام على المعنى لأمنه من الإلباس، وهو مع ذلك قبيحٌ عند النحويين؛ حتى أنَّ المازني[٩] قال: لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته.

---

(١) انظر ص ١٦٠-١٦٢من هذا الكتاب.

(٢) المطول ١٣١.

(٣) هذا ما ذهب إليه الشيرازي في مفتاح المفتاح ٢٧٢/١.

(٤) كلمة **نحو** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٥) انظر شرح الحماسة ٢٩٧/١، والمرزوقي هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، كان أديبا عالما باللغة عارفا بالشعر، شرح المفضليات والحماسة والفصيح، توفي سنة ٤٢١هـ. انظر معجم الأدباء ٣٤/٥، ٣٥، وبغية الوعاة ٣٦٥/١.

(٦) البيت من مقطوعة من الرجز لعلي بن أبي طالب ﷺ في ديوانه ٥٣، والروض الأنف ٦١/٤، ولسان العرب ٤٧٤/٤، والمعول شرح أبيات المطول: ل: ٢٤ والحيدرة: الأسد.

(٧) في (ب) **جديرة**، وهو وهم.

(٨) في النسخة الأصل: **عن الذي نفسه**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٩) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية، كان إماما في العربية متسعا في الرواية لا يناظر أحدا إلا أفحمه، من كتبه التصريف وعلل النحو، توفي سنة ٢٤٩هـ. انظر: أخبار النحويين البصريين ٨٥-٩٥. وبغية الوعاة ٤٦٢/١-٤٦٦.

[القصر بإنما]

٤٤ - ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾[(١)] [الآية١٧٣].

في الأصل عند ذكره لطرق القصر[(٢)]: ومنها إنَّما؛ كقولك في قصره[(٣)]: إنَّما زيدٌ كاتب، وإنَّما زيدٌ قائم، وفي قصرها[(٤)]: إنَّما قائمٌ زيدٌ لتضمُّنه **معنى ما وإلا**؛ لقول المفسرين[(٥)] ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ بالنصب معناه ماحرَّم عليكم إلا الميتة، وهو المطابق لقراءة الرفع- لما مرَّ[(٦)]- إلى آخر كلامه.

وفي الشَّرح[(٧)]: وهو؛ أي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع؛ أي رفع الميتة، وتقدير هذا أنَّ القراءة المشهورة نصب الميتة، وحرَّم مبنياً للفاعل، وقرئ برفع الميتة، وحرَّم مبنيا للفاعل أيضا[(٨)]، وقرئ برفعها وحُرِّم مبنيا للمفعول[(٩)] كذا في تفسير الكواشيِّ[(١٠)].

---

(١) المطول ٢١٢.

(٢) التلخيص ١٤٠، ١٤١.

(٣) أي قصر الموصوف على الصفة.

(٤) أي قصر الصفة على الموصوف.

(٥) منهم الطبري في جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٣/٣١٧.

(٦) أي لما مر في التلخيص ١١٩، ١٢٠؛ في تعريف المسند من أن تعريف الجزئين يفيد الحصر؛ على ما سيبينه الشارح في الصفحة التالية.

(٧) المطول ٢١٢.

(٨) وهي قراءة شاذة نسبت لابن أبي عبلة في البحر المحيط ١/٤٨٦، والدر المصون ٢/٢٣٥.

(٩) وهي قراءة شاذة أيضا، ونسبت لأبي جعفر، في البحر المحيط ١/٤٨٦ والدر المصون ٢/٢٣٥.

(١٠) هو أبو العباس أحمد بن يوسف بن الحسن الشيباني، عالم بالتفسير، من فقهاء الشافعية، ينسب إلى كواشة أو كواشى قلعة بالموصل، من كتبه تبصرة المتذكر، وكشف الحقائق وهو المعروف بتفسير الكواشي، توفي سنة ٦٨٠هـ بعد أن كف =

فعلى قراءة نصب الميتة، وحرَّم مبنياً للفاعل **ما** في **إنّما** كافة قطعاً؛ إذ لو كانت موصولةً لبقي **إنّ** بلا خبر والموصول بلا عائد، بل لم يَبِنْ للكلام[1] معنى أصلاً، فإذا فسَّروا قراءة النصب بما حرَّم عليكم إلا الميتة ثبت أنَّ **إنّما** متضمِّنٌ معنى **ما وإلاَّ**، وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع؛ لأنَّ **ما** فيها موصولة، والعائد محذوف، والميتة خبر **إنَّ**، تقديره إنَّ الذي حرمه الله عليكم الميتة. وهذا يفيد القصر؛ لما مرَّ في تعريف المسند[2] أنَّ نحو: المنطلقُ زيدٌ أو زيدٌ منطلقٌ يفيد قصر الانطلاق على زيد[3].

فإن قلتَ: هلاَّ جعلتَ **ما** في قراءة الرفع كافَّةً مثله في قراءة النصب؛ قلتُ: أمَّا على قراءة حَرَّم مبنياً للفاعل، وهو المذكور في المفتاح[4] والمقصود ها هنا؛ فظاهرٌ أنَّها ليست بكافَّةً؛ لأنَّ حرَّم مسند إلى ضمير الله، فلا وجه لرفع الميتة إلا على تأويل إنّما حرَّم الله شيئاً هو الميتة، ومع ظهور هذا الوجه

= بصره. انظر نكت الهميان ١١٦، وطبقات الشافعية ٤٢/١، وبغية الوعاة ٤٠١/١.
ومن تفسيره أجزاء متفرقة لا تزال مخطوطة في بعض خزائن الكتب، و لم أتمكن من الوقوف على الجزء المشتمل على هذا النص من تفسيره.

(١) في (ب) لم يبق للكلام.

(٢) انظر: المطول ١٨١.

(٣) الموافق للتقدير هو المثال الأول فقط؛ لأنه بمعنى الذي انطلق زيد، أما المثال الثاني فلا وجه لذكره إلا أن يكون لحظ أن الميتة معرفة بلام الجنس، فتكون مقصورة على المحرم أيضا؛ كما في زيد المنطلق.

(٤) انظر: المفتاح ٥٠١.

الصحيح، وهو أن تجعل **ما** موصولة، والعائد محذوف والميتة خبر إنَّ، والتقدير إنَّ الذي حرَّم الله عليكم **الميتة**؛ لا مجال لارتكاب هذا التأويل/. [٣٥/ب]

وأمَّا على قراءة **حُرِّم** مبنياً للمفعول فيحتمل أن تكون كافَّةً، وأنْ تكون موصولةً، ونقل أبوعلي[١] عن الزجَّاج[٢] أنّه اختار أن تكون **ما** كافَّةً، **وحُرِّم** مسنداً إلى الميتة؛ لكنا نقول جعلها موصولةً اسم **إنّ** **والميتة** خبرها أَوْلَى؛ لتبقى **إنّ** عاملة على ماهو الأصل، هذا كلام الشَّارح على الآية[٣].

وينبغي أن تنظر ما بعدَه[٤] من الوجهين المستدلِّ بهما على إفادة الحصر[٥]، وهما قول النحاة[٦]: **إنَّما** لإثبات ما يذكر بعده ونفي ماسواه،

---

(١) هو أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، واحد زمانه في علم العربية، صنّف الإيضاح، والحجة، والتذكرة، توفي سنة ٣٧٧هـ. انظر إنباه الرواة على أنباء النحاة ١/٣٠٨، ٣١٠، وبغية الوعاة ١/٤٩٦. ونقل أبو علي اختيار الزجاج في الشيرازيات؛ كما في دلائل الإعجاز ٣٢٨؛ والنقل عنه.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٢٤٢.

(٣) فيما عدا النسخة الأصل: عن هذه الآية.

(٤) انظر: المطول ١٧٥.

(٥) اختلف في القصر بإنما، فأثبته الجمهور، ونفاه بعض النحاة والأصوليين؛ كالآمدي في الإحكام في أصول الأحكام ٢/٢٣٢، وأبي حيان في البحر المحيط ١/٦٦، ٦/٣٤٤، وارتشاف الضرب ٢/١٥٧.

(٦) اختلف النحاة في إفادة إنما الحصر، وفي انفصال الضمير بعدها. انظر أقوالهم مفصلة في شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٨، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٥/٢٢٨-٢٥٣.

وصحَّة انفصال الضمير معه؛ قال الفرزدق[١]:

أَنَا[٢] الذَّائدُ الحَامِي الذِّمَارَ وإنَّما يُدافعُ عَنْ أَحسَابِهِمْ أَنَا أوْ مِثْلِي

ووجه دلالة الأوَّل بَيِّنٌ؛ ووجه دلالة الثاني ما تقرَّر في علم النحو أنَّه لايصحُّ الانفصال إلا لتعذُّر الاتِّصال، ووجوه التعذُّر محصورة مثل التقديم على العامل، والفصل بينهما لغرض، ونحو ذلك.

وجميع هذه الوجوه منتفيةٌ هنا، سوى أن يقدَّر فيه الفصل لغرض، وذلك بأن يكون المعنى في نحو: إنَّما يقوم [أنا؛ مايقوم] [٣] إلا أنا، ولما كان غرض الفرزدق أن يخصَّ [المدافِع لا] [٤] المدافَع عنه فصل الضمير وأخَّره؛ إذ لو قال: وإنَّما أدافع عن أحسابهم [لصار المعنى أنَّه يدافع عن أحسابهم لا عن (أحساب غيرهم؛ كما إذا قيل لا أدافع إلا عن) أحسابهم] [٥]، وليس ذلك معناه، وإنَّما معناه أنَّ المدافِع عن أحسابهم إنَّما هو لا غيره.

---

(١) هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية، كان عظيم الأثر في اللغة، حافظا لأخبار العرب، من شعراء الطبقة الأولى في الإسلام. انظر طبقات فحول الشعراء ٢٩٧/١- ٣٧٤، والشعر والشعراء ٤٨٧/١- ٤٨٩. والبيت من قصيدة من الطويل في ديوانه ٥/٢، وهو من شواهد دلائل الإعجاز: ٣٢٨، والمفتاح: ٥١١؛ والمصباح: ٩٦، والإيضاح: ٢١٦/١، والتبيان: ٢٩٣، ومعاهد التنصيص: ٤٥/١، ٢٦٠.

(٢) في (ج) **إنما** وهو خطأ.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٥) ما بين العقوفتين ساقط من النسخة الأصل، والمثبت من(أ، ب) والمطول، ومن (ج) ما بين القوسين فقط.

وفي [قوله] [١] ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ﴾ حذفٌ، وتقدير المحذوف إنَّما حرَّم [عليكم] [٢] تناول الميتة.

وانظر ذلك[٣] في قوله تعالى في سورة المائدة[٤]﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾[٥]

[إيجاز القصر]

٤٥-﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾[٦] [الآية ١٧٩].

في الأصل[٧]: والإيجاز ضربان: إيجاز القصر[٨]، وهو ما ليس بحذف؛ نحو ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ فإن معناه كثيرٌ ولفظه يسير، ولا حذفَ فيه، وفضله على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى، وهو **القتل أنفى للقتل**[٩]، بقلَّة حروف ما يناظره منه، والنصِّ على المطلوب،

(١) في النسخة الأصل **قولنا**، والتصويب من بقية النسخ.

(٢) قوله: **عليكم** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ.

(٣) انظر ص ٣٨٨ من هذا الكتاب.

(٤) سورة المائدة: من الآية ٣.

(٥) قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾ سقط من (ب).

(٦) المطول ٢٨٦، ٢٨٧.

(٧) التلخيص ٢١٤-٢١٦.

(٨) القَصْر والقِصر خلاف الطول، وهو أداء المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة من غير حذف. انظر: الصناعتين١٩٥، والمثل السائر ٣١٢/٢، والقاموس المحيط٥٩٤- قصر، وبغية الايضاح١١٨/٢.

(٩) ورد هذا القول في الصناعتين١٩٥، والمثل السائر ٣٨٥/٢، والبحر المحيط٧٣/٢؛ على أنه =

وما يفيده تنكير ﴿حَيَوٰةٌ﴾ من التعظيم؛ لمنعه عمَّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، أو النَّوعيَّة الحاصلة للمقتول والقاتل بالارتداع، واطِّراده، وخلوِّه عن التكرار، واستغنائه عن تقدير محذوف، والمطابقة[1].

وفي الشَّرح[2]: فإنَّ معناه كثيرٌ ولفظه يسير؛ لأنَّ المراد به أنَّ الإنسان إذا علم أنَّه متى قَتلَ قُتل كان ذلك داعياً إلى ألا يُقْدِم على القتل؛ فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثيرٌ من قَتْل الناس بعضهم لبعض، وكان ارتفاعُ ذلك حياةً لهم،/ ولا حذفَ فيه. [٣٦/أ]

فإن قلتَ: أليس فيه حذف الفعل الذي يتعلّق به الظرف.

قلتُ: لمـَّا سدَّ الظرف مسدَّه وجب تركه لعدم احتياج تأدية أصل المراد إليه؛ حتى لو ذُكِر لكان تطويلاً؛ فصحَّ أن ليس فيه حذف شيء مما يؤدِّى به أصلُ المراد، وتقدير الفعل إنَّما هو لمجرَّد رعاية أمر لفظي، وهو أنّ حرف[3] الجرِّ لا بدَّ أن يتعلّق بفعل.

= من كلام العرب، وأشار الثعالبي في الإيجاز والإعجاز ٣٧ إلى أنه مترجم عن الفارسية، وذهب الرافعي من المعاصرين إلى أنه من كلام المولدين. انظر وحي القلم ٢/٤٧٦، ومصطفى صادق الرافعي كاتبا عربيا ومفكرا إسلاميا لمصطفى الشكعة ١٦٧-١٨١، ومقارنة هذا القول بالآية الغراء من التنازل الجدلي، وإلا فلا مقارنة بينها وبين قول البشر.

(١) انظر هذه الأوجه مبسوطة في نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ٣٤٧- ٣٥٠، وبديع القرآن ١٩٢-١٩٤.

(٢) المطول ٢٨٦، ٢٨٧.

(٣) في (أ) حذف، وهو خطأ.

وفضله؛ أي رجحانُ قوله ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى، وهو قولهم: القَتْل أنْفَى للقَتْل.

بقلة حروف ما يناظره؛ أي اللفظ الذي يناظره قولهم: القَتل أنفى للقتل، منه أي من قوله ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾، وما يناظره منه هو ﴿ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ لأنَّ قوله ﴿ وَلَكُمْ ﴾ لا مدخلَ له في المناظرة؛ لكونه زائداً على معنى قولهم القتل أنفى للقتل، فحروف ﴿ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ أحد عشر، إن اعتُبِر التنوين وإلا فعشرةٌ، وحروف القتل أنفى للقتل أربعة عشرة، والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة؛ لأنَّ الإعجاز بالعبارة لا بالكتابة.

والنصِّ على المطلوب الذي هو الحياة؛ بخلاف قولهم فإنَّه لا يشتمل على التصريح بها.

وما يفيده تنكير ﴿حَيَوٰةٌ ﴾ من التعظيم؛ لمنعه؛ أي منع القصاص إيَّاهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، [فالمعنى لكم] [(١)] في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة.

أو النَّوعيَّة؛ عطفٌ على التعظيم؛ أي لكم في القصاص نوعٌ من الحياة، وهي الحياة الحاصلة للمقتول؛ أي الذي يقصد قتله، والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل؛ لأنَّه إذا همَّ بالقتل فعلم أنه يُقتَصّ

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وَسلِم هو من القود[١].

واطِّراده؛ أي وبكون قوله﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ مُطَّرداً؛ لأن الاقتصاص مطلقاً سببٌ للحياة بخلاف [قولهم][٢]؛ فإنّ القتل الذي هو أنفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلقَ القتل؛ لأنَّ القتل ظلماً ليس أنفى للقتل بل أدعى له.

وخُلُوِّه؛ أي خلو قوله ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ عن التكرار؛ بخلاف قولهم فإنه يشتمل على تكرار القتل، والتكرار من حيث هو تكرار من عيوب الكلام؛ بمعنى أنَّ ما يخلو عن التكرار أفضل مما يشتمل عليه،/ [٣٦/ب] ولا يلزم من هذا أن يكون التكرار مخلاً بالفصاحة.

فإن قيل في هذا التكرار رد العجز على الصَّدر، وهو من المحسنات.

قلنا: حسنة ليس من جهة التكرار، بل من جهة ردِّ العجز على الصدر، وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار؛ ولهذا قالوا الأحسن في ردِّ العجز عن الصدر أن لايؤدِّي إلى التكرار، بل يكون كلٌّ من اللفظين بمعنى آخر[٣].

واستغنائه؛ أي وباستغناء قوله[٤] ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ عن تقدير محذوف؛ بخلاف قولهم فإنَّه يحتاج إليه؛ أي أنفى للقتل من تركه.

---

(١) القود القصاص. القاموس المحيط ٤٠٠- قود.

(٢) ما بين العقوفين- زيادة يقتضيها السياق- من المطول.

(٣) انظر المفتاح ٦٧١.

(٤) في النسخ: **قولهم**، والمثبت من المطول، وهو ظاهر الصواب.

والمطابقة؛ أي: باشتماله على صيغة المطابقة، وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحياة. ورجح -أيضاً- بما فيه من الغرابة[١]، وهو أنَّ القصاص قتلٌ وتفويتٌ للحياة، وقد جعل مكاناً وظرفاً للحياة[٢].

و بسلامته عن توالي الأسباب الخفيفة[٣] التي تنقص سلاسته[٤] بخلاف قولهم فإنَّه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين إلاَّ في موضع واحد[٥].

وبخُلوِّه عمّا يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر، وهو أنَّ الشَّيء ينفي نفسه[٦]، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ذلك غرابةٌ محسِّنة.

وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغةً[٧]، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ تقديم الخبر على المبتدأ المنكَّر؛ مثل: في الدار رجل لا يفيد الاختصاص.

---

(١) الغرابة هنا: هي أن يكون المعنى مما لم يسبق إليه على جهة الاستحسان؛ فيقال: طريف غريب؛ إذا كان عديم المثال أو قليلة. الفوائد المشوق ١٧٢.

(٢) انظر الكشاف ١/٣٣٣.

(٣) الأسباب جمع سبب، وهو عند العروضيين خفيف وثقيل، فالخفيف: حرف متحرك بعده ساكن، أما الثقيل فحرفان متحركان. انظر الوافي في العروض والقوافي للتبريزي ٢٨.

(٤) في المطول: سلامة الكلام.

(٥) هو اللام في آخر القتل والهمزة في أول أنفى.

(٦) انظر: شرح التلخيص للبابرتي ٤٢٩، وذكر أنّ في ظاهر ما قالوا تناقضا ولزومه نفي القتل ظلما القتل قصاصا، وإن خصص فقيل: القتل قصاصا أنفى للقتل ظلما طال الكلام ومعناه حاصل في الآية بدون ذلك.

(٧) انظر: المصدرنفسه ٤٣٠.

[النشر بين لفين مفصل ومجمل]

٤٦ - ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[1] [الآية ١٨٥].

في الشَّرح في اللَّف والنَّشر[2]: وهاهنا نوعٌ آخر من اللَّفّ لطيف المسلك[وهو][3]: أن يُذكَر متعدِّد على التفصيل ثُمَّ يُذكَر ما لكلٍّ، ويؤتَى بعده بذكر ذلك المتعدِّد على الإجمال ملفوظاً أو مقدراً؛ فيقع النشر بين لفَّين، أحدهما مفصل والآخر مجمل، وهذا معنى لطف مسلكه؛ وذلك كما تقول: ضربتُ زيداً، وأعطيتُ عمراً، وخرجتُ من بلد كذا؛ وللتأديب والإكرام ومخافة الشَّر فعلتُ ذلك.

وعليه قوله تعالى ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ/ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. [٣٧/أ]

قال صاحب الكشَّاف[4]: الفعل المعلَّل محذوفٌ مدلولٌ عليه بما

---

(١) المطول ٤٢٧.

(٢) المصدر نفسه ٤٢٧، ٤٢٨.

(٣) في النسخة الأصل: **وهي**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٤) انظر الكشاف ١/٣٣٦، ٣٣٧.

سبق، تقديره ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. شَرْعَ ذلك؛ يعني جملةَ ما ذكر من أمر الشَّاهد بصوم الشهر، وأمر المرخَّص له بمراعاة عدَّة ما أفطر فيه، ومن الترخيص في إباحة الفطر.

فقوله ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ علَّة الأمر بمراعاة العدَّة ﴿وَلِتُكَبِّرُوا﴾ علَّة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر، ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾؛ أي إرادة أن تشكروا علَّة الترخيص والتيسير، وهذا النوع من [اللفّ] (١) [لطيف] (٢) المسلك لا يكاد يهتدي إليه إلا النقاب(٣) المحدَّث(٤) من علماء البيان. هذا كلامه.

وعليه إشكالٌ، وهو أنَّه جعل من تفاصيل المعلَّلات أمر الشَّاهد بصوم الشَّهر و لم يجعل شيئاً من العلل راجعاً إليه، وجعل ﴿وَلِتُكَبِّرُوا﴾ علَّة ما علم من كيقية القضاء، وهو ممَّا لم يذكر في تفاصيل المعللات؛ فما ذكره في بيان تطبيق العلل غير مطابق لما ذكَره من تقدير الكلام.

---

(١) كلمة: **اللف** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٢) في النسخة الأصل: **اللطيف**، والمثبت من بقية النسخ والكشاف والمطول.

(٣) نقاب بزنة كتاب- العالم البحاثة الفطن. انظر أساس البلاغة ٤٦٥، ولسان العرب ١/٧٦٩، والمعجم الوسيط ٢/٩٨١- نقب.

(٤) المحدَّث الصادق الظن؛ كأنَّما حدِّث بما قال. انظر: أساس البلاغة ٧٤، ولسان العرب ٢/١٣٤، والمعجم الوسيط ١/١٦٦- حدث.

ويمكن التفصِّي[1] عنه بأن يقال: إن ذكر أمر الشَّاهد بصوم الشَّهر في تفاصيل المعلَّلات ليس لأنَّه باستغلاله معلَّلٌ بشيء من العلل المذكورة، بل هو توطئةٌ وتمهيدٌ لتفرُّع الترخيص ومراعاة العدَّة وكيفية القضاء عليه، ويشهد لذلك أنه لم يقل: ومن أمر المرخَّص له بإعادة حرف الجر؛ كما قال: ومن الترخيص.

فالحاصل أن المذكور فيما سبق من الكلام بعد أمر الشَّاهد بصوم الشهر هو الترخيص، وأمر المرخص له بمراعاة عدّة ما أفطر ليصومها في أيام أخر، وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء، فصار المذكور بعد الأمر بصوم الشهر ثلاثة:

أحدها: أمر المرخَّص له بمراعاة العدة.

والثاني: تعليم كيفية القضاء.

والثالث: الترخيص.

وجميع ذلك متفرعٌ على الأمر بصوم الشهر، فجعل كلاً من العلل[2] راجعا إلى واحد من هذه الثلاثة.

وقد يقال: إنّ قوله ﴿وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ﴾ علَّة الأمر بمراعاة العدَّة شاملٌ لأمر الشَّاهد بالصوم بناءً على أنَّ العدَّة هي الشهر كلُّه في الشَّاهد، وعدَّة أيام الإفطار في المرخَّص له.

---

(١) التفصي: التخلص؛ كما تقدم في هامش ص ٢٣٤ من هذا الكتاب.

(٢) في (ب) **العمل**، وهو تحريف.

وفيه نظر؛ إذا لا معنى لتعليل أمر الشَّاهد بصوم الشَّهر بإكمال عدَّة أيام الشَّهر على أنَّه لا ارتياب في أنَّ الأمر/[1] بمراعاة العدَّة في قوله ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ علَّة الأمر بمراعاة العدَّة إشارةٌ إلى المذكور قبله، وهو أمر المرخَّص له بمراعاة عدَّة ما أفطر فيه. انتهى.

[٣٧/ب]

قال السَّيِّد الشَّريف[2]: قوله: وهذا معنى لطف مسلكه؛ لا يخفى عليك أنّ مجرَّد وقوع نشر بين لفّين مفصل ومجمل لا يقتضي لطف مَسْلَك؛ بحيث لا يكاد يهتدي إلى تبيُّنه إلا النِّقاب المحدَّث من علماء البيان، بل لا بُدَّ هناك من معنى آخر.

وإن كنتَ في ريب ممَّا ذكرنا فتأمَّل ما أورد الشَّارح من المثال، هل هو بهذه المنـــزلة من الدقة واللطافة؟ ما أظن ذا طبع سليم حكم بذلك، وأمَّا الآية الكريم ففيها دقة وجه التعليل، ولطافة جهة المناسبة؛ ألا ترى أنّ تعليل الأمر لمراعاة العدَّة بإكمال العدة فيه إشارةٌ إلى أنَّ تلافي المطلوب بقدر الإمكان[3]؛ وفي ذلك لطافةٌ بليغة.

ويظهر من هذا [معنى] [4] التعليل بإكمال العدَّة، فلا يكون قوله

---

(١) في (ج) **اللام**، وهو وهم.

(٢) انظر : حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٤٢٧.

(٣) هكذا في النسخ، وفي حاشية الشريف الجرجاني: إشارة إلى أن تلافي المطلوب بقدر الإمكان واجب... وفي ذلك لطافة.

(٤) في النسخة الأصل: **المعنى**، وفي (أ): منبع، والمثبت من النسخ الأخرى، وفي حاشية =

﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ علّة الأمر بمراعاة العدَّة شاملاً لأمر الشّاهد بصوم الشّهر؛ كما توهّم بعضُ النّاس[١]، وأنّ معلّل قوله ﴿وَلِتُكَبِّرُوا﴾ مستنبطٌ من غيره؛ كما بيّنه في توجيه عبارة الكشّاف؛ حيث قال[٢]: وفي هذا دلالةٌ واضحةٌ على تعليم كيفية القضاء، وذلك ممّا يحتاج إلى دقّة نظر وأنّ كلّ واحدة من [العلتين الأخيرتين] [٣] يمكن إقامتها مقام الأخرى بحسب الظّاهر، وبالتأمّل الصّادق ينكشف أنّ الشكر أَوْلَى بنعمة الترخيص؛ كما أنّ التكبير على الهداية أنسب بتعليم كيفية القضاء.

[تشبيه مفرد بمفرد مقيدين]

٤٧- ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾[٤] [الآية ١٨٧].

في الأصل[٥]: وهو -أي التشبيه- باعتبار طرفيه إمّا تشبيه مفرد بمفرد، وهما غير مقيدين؛ كشبيه الخد بالورد.

وفي الشّرح[٦]: وكتشبيه كلٍّ من الرجُل والمرأة باللِّباس للآخر في

= الشريف الجرجاني: أن لا معنى للتعليل، وهو بعيد، والمثبت يقتضيه السياق.

(١) هو صاحب الكشف؛ كما في حاشية جلبي على المطول ٥٧٢.

(٢) انظر الكشف عن الكشاف:ل ٤٧.

(٣) في النسخة الأصل: التعليلين الآخرتين، والمثبت من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني، وبه يستقيم السياق.

(٤) المطول ٢٦٩.

(٥) التلخيص ٢٦٩.

(٦) المطول ٣٣٥، ٣٣٦.

قوله تعالى ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾؛ لأنَّ كلُّ واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللِّباس، أو لأنَّ كلَّ واحد يصون صاحبه عن الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة.

فإن قلتَ: (أليس قوله ﴿لَكُمْ﴾ و﴿لَّهُنَّ﴾ قيداً في المشبَّه).

قلتُ[1]: لا، إذ لا مدخل له في التشبيه؛ لعدم توقُّف الاشتمال أو الصيانة عليه. انتهى.

قلتُ: التشبيه في الآية من البليغ لحذف أداته؛ فهو كقولنا: زيدٌ أسدٌ، فيأتي فيه الخلاف، هل هو تشبيه أو استعارة؟ وقد حقَّقنا ذلك[2] في قوله تعالى[3]﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾.

(وفي حاشية الكشّاف للإمام أبي العبَّاس بن البنّاء[4]: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾/ ولم يقل إليكم وإليهن، ولم يضف لباسهن ولباسكم؛ لأنَّه لباسٌ خاصٌّ لا يتعرَّف بالأشخاص؛فاقتطع ليدل أنَّه نوعٌ من اللِّباس على حياله)[5]. [٣٨/أ]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ، ب).

(٢) انظر ص٢٢٩-٢٤١ من هذا الكتاب.

(٣) سورة البقرة: من الآية ١٨.

(٤) حاشية ابن البناء على الكشاف: ل:١٣٧.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (أ، ب).

[حذف المشبه وتقديره]

٤٨ - ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾[١] [الآية ١٨٧].

في الشَّرح بعد كلامه على نحو: زيدٌ أسدٌ، ورأيتُ من زيد أسداً[٢]، ورأيتُ به أسداً، هل ذلك من التشبيه أو من الاستعارة[٣]؟ قال[٤]: وأمَّا إذا تُرِكَ المشبَّه بالكلية لكن أوتي بوجه التشبيه؛ نحو: رأيتُ أسداً في الشَّجاعة، ونحو قوله:

وَلاَحَتْ مِنْ بُرُوجِ البَدْرِ بُعْداً   بُدُور مهاً تبرُّجُها اكْتِنَانُ

ففيه إشكالٌ؛ لأنَّ ترك المشبَّه لفظاً وتقديراً، وإجراء اسم المشَّبه به عليه يقتضي أن يكون هذا استعارةً، وذكر وجه الشبه يقتضي أن يكون تشبيهاً؛ أي: رأيتُ رجلاً كالأسد في الشَّجاعة، ولاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد؛ فبينهما تدافع. كذا ذكَره صدر الأفاضل في ضرام السِّقط[٥].

---

(١) المطول٣٦٠.

(٢) لم يذكر السعد هذا المثال، إنما ذكر موضعه: رأيت زيدا أسدا؛ لأنه كان بصدد التمثيل لما وقع فيه المشبه به في حكم الخبر عن المشبه.

(٣) تقدم في ص٢٣٢- ٢٣٣ من هذا الكتاب -الخلاف في التشبيه البليغ كما في المثال الأول، والتجريد؛ كما في المثالين الآخرين، وجمهور البلاغيين لم يخرجوا الأسلوب الأول من دائرة التشبيه، وقرروا أن التجريد أسلوب بديعي ليس بتشبيه ولا استعارة.

(٤) المطول:٣٥٩، ٣٦٠.

(٥) ضرام السقط-ضمن شروح سقط الزند: ١/١٧٥.

والظاهر أنَّ هذا من باب التشبيه؛ لأنَّ المراد بكون المشبَّه مقدراً أعمَّ من أن يكون محذوفاً جزء كلام؛ كما في قوله تعالى ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾(١) ، أو يكون في الكلام مايقتضي تقديره؛ كما في قولنا: رأيتُ أسداً شجاعةً؛ بدليل أنَّهم جعلوا الخيط الأسود في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ تشبيهاً(٢)؛ لأنَّ بيان الخيط [الأبيض](٣) بالفجر قرينةٌ على أنَّ الخيط الأسود – أيضاً– يتبين بسواد آخر الليل(٤).

وانظر بقية كلام السَّعد(٥) في قوله تعالى(٦)﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾

[الأسلوب الحكيم]

٤٩- ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾(٧) [الآية ١٨٩].

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ١٨، ومن الآية: ١٧١.

(٢) انظر: الكشاف: ١/٣٣٩.

(٣) كلمة **الأبيض** سقطت من النسخة الأصل وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٤) المراد أن قوله "من ﴿ٱلْفَجْرِ﴾ جاء بيانا للخيط الأبيض؛ فصار المشبه مذكورا على وجه من الوجوه، والخيط الأسود وغن لم يذكر بيانه - يعني من الليل- إلا أن القياس جعله كالمذكور، التصوير البياني: ٢٠٦.

(٥) انظر ص ٢٣٢-٢٣٥ من هذا الكتاب.

(٦) سورة البقرة:من الآية ١٨.

(٧) المطول ١٣٦.

في الأصل[(١)]: ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطِب[(٢)] بغير ما يترقَّب، إلى أن قال[(٣)]: أو السائل بغير ما يتطلَّب؛ بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أنّه الأَوْلَى بحاله، أو المهم له؛ كقوله تعالى ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾.

وفي الشَّرح[(٤)]: سألوا عن السبب في اختلاف الهلال في زيادة النور ونقصانه؛ حيث قالوا ما بال الهلال/ يبدو دقيقاً مثل الخيطُ ثمَّ يتزايد قليلاً [قليلاً] [(٥)] حتى يمتلىء[(٦)] ويستوي ثُمَّ لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ، لا يكون على حالة واحدة. [٣٨/ب]

فأُجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف، وهو أنَّ الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالِمُ يؤقّت بها الناس أمورَهم في المزارع والمتاجر ومحالّ الديون والصوم وغير ذلك، ومعالم الحج يُعرَف بها وقتُه؛ وذلك للتنبيه على أنَّ الأَوْلَى والأليق بحالهم أن يسألوا عن الغرض لا عن السبب؛ لأنَّهم

---

(١) التلخيص ٩٧.

(٢) بكسر الطاء أي المتكلم من إضافة المصدر لمفعوله، وهذا أولى من فتح الطاء؛ لما فيه من التعقيد. انظر عروس الأفراح -ضمن شروح التلخيص ٤٨/١، وبغية الإيضاح ١٦٠/١.

(٣) التلخيص ٩٨.

(٤) المطول ١٣٦.

(٥) كلمة **قليلا** -الثانية- سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٦) في بقية النسخ: **يتملأ**، وما في النسخة الأصل مطابق لما في المطول.

ليسوا ممن يطَّلعون بسهولة على أمر هو من دقائق[١] علم الهيئة[٢] ولا يتعلَّق [لهم] [٣] به غرض[٤].

[الإطناب بالتكميل]

٥٠- ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[٥] [الآية ١٩٦].

في الأصل بعد ذكره أنواعاً[٦] ممَّا به يكون الإطناب؛ قال[٧]: وإمَّا بغير ذلك؛ كقوله تعالى[٨] ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ فإنَّه لو اختصر لم يذكر﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ إلى آخر كلامه.

وفي الشَّرح[٩]: ومن الأمثلة التي أوردها المصنِّف[١٠] في هذا المقام

---

(١) في (أ) دقيق.

(٢) هو علم الفلك. المعجم الوسيط ١٠٤٣/٢.

(٣) قوله **لهم** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٤) جاء في سبب نزول هذه الآية أنَّ معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الأنصاريين قالا: يارسول الله ما بال الهلال يبدو دقيقا ثم يزيد حتى يمتلئ نورا، ثم يعود دقيقا كما بدأ لا يكون على حال واحدة. انظر أسباب النزول للواحدي ٢٠، ومعالم التنزيل للبغوي ١٦٠/٢ والكشاف ٣٤٠/١، ومنه أفاد السّعد.

(٥) المطول: ٢٩٩.

(٦) هي الإيضاح، والتكرار، والإيغال، والتذليل، والتكميل، والتتميم، والإعتراض.

(٧) التلخيص ٢٣٤.

(٨) سورة غافر من الآية ٧.

(٩) المطول ٢٩٩.

(١٠) انظر: الإيضاح ٣١٨/١.

قولهم: رأيتُه بعيني ، وقوله[١] ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم﴾ ، ونحو ذلك، وفيه نظر؛ لأنَّ هذا داخلٌ في التتميم؛ إذ قد أتي فيه بفضلة لنكتة هي التأكيد، والدِّلالة على أنَّ هذا قولٌ يجري على ألسنتهم من غير أن يكون ترجمةً عن علم في [القلب][٢].

ومنها قوله تعالى ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ بعد قوله ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾؛ لإزالة توهُّم الإباحة، فإنَّ الواو تجيء للإباحة[٣]؛ نحو: جالس الحسن[٤] وابن سيرين[٥]، ألا ترى أنَّه لو جالسهما جميعا أو واحداً منهما كان ممتثلاً، وفيه نظر؛ لأنَّه حينئذ يكون من باب التكميل[٦]؛ أعني الإتيان بما يدفع خلافَ المقصود.

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٦٧، ولم يورد الخطيب هذه الآية؛ إنما أورد نظيرها في سورة النور ١٥.

(٢) في النسخة الأصل: **الهيئة**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٣) هذا قول الزمخشري في الكشاف ٣٤٥. وانظر الجمان في تشبيهات القرآن ٩٠، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين؛ كان أمرا بمجالسة كل منهما. انظر مغني اللبيب ٤٦٨.

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري الأنصاري مولاهم، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ﷺ، كان تقيا زاهدا، ومحدثا ثقة، وواعظا بليغا، توفي سنة ١١٠هـ. انظر سير أعلام النبلاء ٥٦٣/٤ وتقريب التهذيب ١٦٥/١.

(٥) هو أبوبكر محمد بن سيرين الأنصاري، مولى أنس بن مالك ﷺ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان ﷺ، كان إماما ثبتا علامة في التعبير، توفي في البصرة سنة ١١٠هـ. انظر سير أعلام النبلاء ٦٠٦/٤، وتقريب التهذيب ١٦٩/٢.

(٦) ويسمى الاحتراس، أيضا. ايضاح ٣١٠/١، ومعجم المصطلحات البلاغية ٤٠، ٤١.

٥١- ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾[1] [الآية ٢١٠].

انظره عند قوله تعالى[2] ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ ﴾[3].

وفي حاشية الإمام أبي العباس بن البنَّاء على الكشَّاف: قال -يعني الزمخشري- الغمام مظنَّة الرحمة، فإذا نزل منه العذاب كان الأمر أفظع وأهول.

[٣٩/أ] قلتُ: للَّذَّة بالخير مراتبٌ، وللأَلَم بالشَّرِّ مراتبٌ، فأدنى/ مراتب الخير إتيانه في مظانِّ الشَّر؛ (لامتزاجه بألم ظَنِّ الشَّرِّ)[4] قبلَه، وأوسطها إتيان الخير في مظانِّه؛ لامتزاجه بألم الشَّوق له قبله، وأعلاها وأشرفها إتيان الخير من حيث لا يحتَسب، وأدنى مراتب الشَّر إتيانه في مظانِّه؛ لاجتماع أَلَم ظَنِّه من قبل إلى أَلَم وقوعه والنَّفس وُطِّنت عليه، وأعلاها شرّاً وشدَّةً إتيانه في مظانِّ الخير لاجتماع ألم فوات المحبوب وألم وقوع المكروه ولم توطَّن النفس على فوات المحبوب فيشتدّ الأَلَم ويعظم الجزع؛ ولذلك كانت الصاعقة أفظعَ عذاب لمجيئها من حيث يتوقَّع الغيث، ومن ثَمَّ اشتدَّ على

---

(١) المطول ٢٩١.

(٢) سورة البقرة من الآية ١٢٧.

(٣) انظر ص ٣٠٦ من هذا الكتاب.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (أ).

المتكبرين ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ﴾[١]؛ كما ذكر الزمخشري[٢]، والله أعلم بما يُنزِّل. انتهى.

قلتُ: سَقَطَ الكلامُ على أوْسَط[٣] مراتب الشرّ، وهو إتيانه من حيث لا يحتسَب؛ كأَوْسَط مراتب الخير، والله تعالى أعلم.

[السؤال بـ"كم" عن العدد]

٥٢- ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾[٤] [الآية ٢١١].

في الأصل[٥]: وبـ(كَمْ)[٦] عن العدد؛ نحو ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾[٧].

---

(١) سورة الزمر من الآية ٤٧.

(٢) انظر الكشاف ٣٥٣/١، ولا ريب أنّ في هذه الآية من الوعيد الشديد والتهديد ما تنخلع له القلوب؛ بعيدا عن التأويلات الباطلة، وذلك أن الله تبارك وتعالى ينـزل يوم القيامة في ظلل من الغمام ليفصل بين الخلائق بالقضاء العدل فيجزي كل عامل بعمله إن خيرا فخير وإن شرا فشر؛ ولهذا قال تعالى ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ كما قال سبحانه ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ۚ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ و[الفجر ٢١ - ٢٣] انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٦/٤، وتفسير القرآن العظيم ٢٤٨/١.

(٣) في (ب) أواسط.

(٤) المطول ٢٣٤.

(٥) التلخيص ١٦٢، ١٦٣.

(٦) أي ويسأل: **بكم**؛ عطفا على قوله قبل: ويسأل **بأي**. التلخيص ١٦٢.

(٧) قوله تعالى ﴿مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾ ساقط من (أ)، وكذا مابين القوسين بعده.

(وفي الشَّرح[١]: أي:﴿كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم﴾، أعشرون أم ثلاثون، أوغير ذلك؟ والغرضُ من هذا السُّؤال التقريع، والاستفهامُ استفهامُ تقرير؛ أي حمل على الإقرار، و﴿مِّنْ ءَايَةٍ﴾ مميِّز **كم**؛ بزيادة **من**، قالوا[٢]: إذا فُصل بينها وبين مميِّزها بفعل متعدٍّ وجب زيادةُ **من** فيه؛ لئلا يلتبس بالمفعول، كما مرَّ في الخبرية.

وذكَر بعض المحققين[٣] من النُّحاة أنَّ مميِّز الاستفهامية لم أعثر عليه مجروراً[٤] في نَظْم ولا نَثْر، ولا دلَّ على جوازه كتابٌ من كتب النَّحو.

وأقول ﴿سَلْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾. انتهى قول السعد.

قلتُ: إنَّما قال: وأقولُ ﴿سَلْ﴾ إلى آخره، ولم يقل: ويدلُّ على جواز جرِّه الآيةُ، أو نحو ذلك [إيهاماً] [٥] للاقتباس، وأنَّ المعنى كم من آية بينة على جواز جرِّ **كم** الاستفهامية.

وهذا كقول الأصل في المجاز العقلي[٦]: وهو في القرآن كثير ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾[٧].

---

(١) المطول ٢٣٤.

(٢) انظر شرح كافية ابن الحاجب ٣/٢٤٢.

(٣) هو الرضي الاستراباذي في المصدر نفسه والصفحة ذاتها.

(٤) في (أ) مجرور وهو خطأ نحوي.

(٥) في النسخة الأصل **إبهاما** والتصويب من بقية النسخ.

(٦) التلخيص ٤٩.

(٧) سورة الأنفال: من آية ٢، وذكر في (ج) تتمة الآية: ﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾.

[الإيجاز بحذف جملة هي سبب لمذكور]

٥٣- ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾[1] [الآية ٢١٣].

[٣٩/ب]

في الأصل/ عند كلامه على إيجاز الحذف، قال[2]: والمحذوف إما جزء جملة، إلى أن قال[3]: وإمَّا جملةٌ مسبَّبةٌ عن مذكور، نحو[4] ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ ﴾؛ أي فَعل ما فَعل، أو سببٌ لمذكور؛ نحو﴿فَٱنفَجَرَتْ ﴾ إن قدِّر فضربه بها.

(وفي الشَّرح[5]: فيكون قوله) [6]: فضَربه بها جملةً محذوفةً، وهي سببٌ المذكور[7]، وهو قوله ﴿فَٱنفَجَرَتْ ﴾. ومنه ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ أي فاختلفوا ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ﴾؛ بدليل قوله ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ﴾.

---

(١) المطول ٢٨٩.

(٢) التلخيص ٢١٦ وفيه إما جزء مضاف جملة.

(٣) المصدر نفسه ٢١٨، ٢١٩.

(٤) سورة الأنفال: من الآية ٨.

(٥) المطول ٢٨٩.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (أ).

(٧) فيما عدا النسخة الأصل: **سبب لمذكور**، وفي المطول: **سبب للمذكور**.

[دخول الواو على الجملة الحالية المصدرة بفعل منفي بـ"لما"]

٥٤- ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم ﴾[1] [الآية ٢١٤].

في الأصل في تذنيب[2] الفصل والوصل[3]: وكذا إن كان ماضياً لفظاً أو معنًى؛ كقوله تعالى[4] ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾، إلى [أن][5] قال[6]: وقوله ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم ﴾. صحَّ منه. أي: وكذا يجوز الأمران؛ أعني دخول الواو، والاكتفاء بالضمير.

وعلَّل حكم المثبت بدلالَته على الحصول دونَ المقارنة؛ لأنَّ الماضي لا يُقارِن الحال، وحكم المنفي بالعكس.

أمَّا أنَّه لا يدلُّ على الحصول فظاهرٌ، وأما دلالَته على المقارنة فلأنَّ لـمَّا للاستغراق؛ أي: لامتداد النفي من حين الانتفاء إلى حين التكلُّم؛ نحو: نَدِمَ زيدٌ ولـمَّا ينفعه الندم؛ أي: عدم النفع متَّصلٌ بحال التكلُّم،

---

(١) المطول ٢٧٧.

(٢) هو جعل الشيء ذنابة لغيره، والذنابة المؤخرة والزيادة المتصلة كالذيل للحيوان. وقد بحث الخطيب في هذا التذنيب مجيء الجملة الحالية بالواو تارة وبغير الواو تارة أخرى؛ فناسب ذكر ذلك تبعا لباب الفصل والوصل وجعله كالذنب له. انظر لسان العرب ٣٩٠/١-ذنب، وشروح التلخيص ١١٦/٣ -١١٨.

(٣) انظر: التلخيص ٢٠٢.

(٤) سورة آل عمران: من الآية ٤٠.

(٥) كلمة **أن** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والتلخيص، وبها تستقيم العبارة.

(٦) التلخيص ٢٠٣، ٢٠٤.

وغير لــماّ لانتفاء متقدِّم[١] على زمان التكلُّم؛ مع [أنّ] [٢] الأصل استمرار ذلك الانتفاء؛ فيحصل بالنفي الدِّلالة على المقارنة عند الإطلاق، بخلاف المثبت فإنَّ وضع الفعل على إفادة التجدُّد من غير أن يكون الأصل استمراره. وانظر الشّرح ففيه تحقيق المسألة[٣].

[الاستفهام للاستبطاء]

٥٥- قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾[٤] [الآية ٢١٤].

في الأصل[٥] ثُمَّ هذه الكلماتُ[٦] كثيراً ما تُستعمَلُ في غير الاستفهام؛ كالاستبطاء، نحو: كم دعوتك.

وفي الشَّرح: [٧] ومنه قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾، وبيت السِّقط[٨]:

إلامَ وَفيمَ تَنْقُلُنا رِكَابٌ ... وَنَأمَنُ أَنْ يَكُوْنَ لَنا أَوَانُ

---

(١)في (ج) مقدم.

(٢)كلمة أن سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ، ويقتضيها السياق.

(٣) انظر: المطول ٢٧٧، ٢٧٨، والحاصل أن جملة ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم﴾ حال اقترنت بالواو؛ لأن فعلها منفي بـــ"لما"؛ فهو ماض معنى.

(٤) المطول ٢٣٥.

(٥) التلخيص١٦٤.

(٦) أي أدوات الاستفهام.

(٧) المطول ٢٣٥.

(٨) البيت للمعري من قصيدة الوافر في سقط الزند٦٤، وشروح سقط الزند١/١٧٩، والمعول شرح أبيات المطول: ل٣٨.

[الأسلوب الحكيم]

٥٦- ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾[1] [الآية ٢١٥].

[٤٠/أ]

في الأصل[2]: ومن خلاف المقتضى/ تلقِّي المخاطِب بغير ما يترقَّب، إلى أن قال[3]: أو السَّائل بغير ما يتطلَّب؛ بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيهاً على أنّه الأَوْلَى بحاله، أو المهم له؛ كقوله تعالى[4] ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾ وكقوله تعالى ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾.

وفي الشَّرح[5] سألوا عن بيان ما ينفقون فأُجيبوا ببيان المصارف تنبيهاً على أنَّ المهم هو السؤال عنها؛ لأنَّ النفقة لا يعتدُّ بها إلا أن تقَع موقعها، وكلُّ ما فيه خيرٌ فهو صالحٌ للإنفاق؛ فذكَر هاهنا[6] هذا على سبيل التضمُّن دونَ القصد.

[الاعتراض بأكثر من جملة]

٥٧- ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾

---

(١) المطول١٣٦.

(٢) التلخيص٩٧.

(٣) المصدر نفسه: ٩٨، ٩٩.

(٤) سورة البقرة: من الآية ١٨٩.وانظر الآية في موضعها من هذا الكتاب.

(٥) المطول١٣٦.

(٦) هكذا في النسخة الأصل بزيادة **هاهنا** في هذا الموضع، ولم ترد هذه الزيادة في بقية النسخ والمطول.

﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾[1] [الآيتان ٢٢٢، ٢٢٣].

في الأصل أثناء ذكره لما يكون به الإطناب؛ قال[2]: وإمَّا بالاعتراض، وهو أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنىً بجملة أو أكثر لا محلَّ لها من الإعراب؛ لنكتة سوى دفع الإيهام، إلى أن قال[3]: ومِمَّا جاء بين كلامين، وهو أكثر من جملة أيضاً؛ قوله تعالى ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ۝٢٢٢ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾؛ فإنّ [قوله][4] ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ بيانٌ لقوله ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

وفي الشَّرح[5] يعني أن المأتى الذي أمركَم به هو مكان الحرث؛ لأنَّ الغرضَ الأصيل في الإتيان طَلَبُ النسل، لا قضاء الشَّهوة؛ أي فلا تأتوهنَّ إلا من حيث يتأتَّى هذا الغرض، والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به والتنفير عمَّا نُهوا عنه.

---

(١) المطول ٢٩٧.

(٢) التلخيص ٢٣١.

(٣) انظر المصدر نفسه ٢٣٣.

(٤) في النسخ: **فإن نساءكم**، والمثبت من التلخيص حفاظا على نظم الآية، والعبارة مفادة من الكشاف ٣٦٢/١، وبها يتضح الاعتراض المشار إليه، وهو أن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى؛ أحدهما بيان للآخر.

(٥) المطول ٢٩٧.

[استعمال أنى بمعنى كيف]

٥٨- ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[١] [الآية ٢٢٣].

في الأصل[٢] وأنّى تُستعمَلُ تارةً بمعنى **كيف**؛ نحو ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [وأخرى] [٣] بمعنى **من أين**؛ نحو[٤] ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾.

وفي الشَّرح[٥]: وأنَّى تُستعمَلُ تارةً بمعنى **كيف**، ويجب أن يكون بعدها فعلٌ؛ نحو ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾؛ أي على [أيِّ] [٦] حال، ومن أي شقٍّ أردتم؛ بعد أن يكون المأتى موضع حرث، ولم يجيء: أنَّى زيدٌ؛ بمعنى كيف زيدٌ. وأُخْرَى بمعنى [مِن] [٧] أين؛ نحو[٨]﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ [أي من أين لك][٩] هذا الرِّزق الآتي كلَّ يوم/.

[٤٠/ب]

وقوله: تُستعمَلُ؛ إشعارٌ بأنَّه يحتمل أن يكون مشتَركاً بين المعنيين، وأن يكون في أحدهما حقيقةً وفي الآخر مجازاً، وأيضاً قد ذكَر بعضُ

---

(١) المطول٢٣٤.

(٢) التلخيص١٦٣، ١٦٤.

(٣) قوله **وأخرى** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والتلخيص.

(٤) سورة آل عمران: من الآية٣٧.

(٥) المطول٢٣٤، ٢٣٥.

(٦) كلمة: **أي** سقطت من النسخ، وهي مثبتة من المطول؛ ليستقيم السياق.

(٧) كلمة **من** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٨) سورة آل عمران من: الآية٣٧.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من يقية النسخ والمطول.

النَّحاة[١] أنَّ أنَّى بمعنى من أين إلا أنّه في الاستعمال يكون مع مِنْ ظاهرةً؛ كما قال في قوله[٢]:

مِنْ أَيْنَ عُشْرُوْنَ لَنا مِنْ أنَّى [٣]

أو مقدَّرة كقوله تعالى[٤] ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ أي: من أين؛ فقال المصنِّف[٥]: إنّه يُستعمَلُ بمعنى من أين، سواء كان من جهة إضمار من أو بدونه.

[الإضافة للاستعطاف]

٥٩- ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾[٦] [الآية ٢٣٣].

في الشَّرح في تعريف المسند إليه بالإضافة أنَّها قد تكون لنُكَت غير ما ذُكر في الأصل؛ ومنها[٧]: تضمُّن الإضافة تحريضاً على إكرام، أو

---

(١) هو الرضي في شرح كافية ابن الحاجب٣/٢٨٧.

(٢) هذا بيت من الرجز لمدرك بن حصين في النوادر لأبي زيد٢٤٠، وخزانة الأدب للبغدادي٧/٨٣، والمعول شرح أبيات المطول: ل:٣٨.

(٣) في النسخ: من أنى عشرون لنا أي: من أين. وهو وهم، والبيت كما هو مثبت من المطول، وشرح الكافية، والخزانة، والمعول؛ بأين. في أوله بدلا من أنى، وبمن أنى في آخره بدلا من أين، وأي مقحمة في البيت لأن ما بعدها جزء منه لا تفسير له؛ كما يبدو من كتابة الرجز في النسخ.

(٤) سورة آل عمران: من الآية ٣٧.

(٥) يشير إلى قول الخطيب الآنف الذكر.

(٦) المطول ٨٨.

(٧) المصدر نفسه ٨٨، ولا يخفى أن الإضافة في غير المسند إليه، ولكن ذكره إشارة إلى موضع الحديث في المطول.

إذلال، أو نحوهما؛ نحو: صديقُكَ أو عدُّوكَ بالباب، ومنه قوله تعالى ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ﴾؛ فإنّه لّما نُهِيَت المرأة عن المضارَّة أضيف الولد إليها استعطافاً لها عليه، وكذا[1] الوالد.

٦٠- ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[2] [الآية٢٣٨].

[عطف الخاص على العام لخاصية فيه في المفرد]

فيه عطفُ الخاصِّ على العام، وهو من الإطناب، وقد مرَّ في قوله تعالى[3] ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ﴾ الآية؛ فراجعه[4].

[الإبهام بـ "بعض" للتفخيم]

٦١- ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾[5] [الآية٢٥٣].

في الشرَّح: في تنكير المسند إليه[6]: واعلم أنّه كما أنَّ التنكير -وهو في معنى البعضية- يفيد التعظيم؛ فكذلك إذا صرَّح بالبعض؛ كقوله تعالى﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ أراد محمداً عليه السلام[7] ففي هذا الإبهام من

---

(١) في (ب) وكذلك.

(٢) المطول ٢٩٢.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٩٨.

(٤) انظر ص ٢٩٩ من هذا الكتاب.

(٥) المطول٩٠.

(٦) المصدر نفسه الصفحة ذاتها.

(٧) هذا على القول المشهور بأن المراد ببعضهم النبي ﷺ، وهو قول كثير من أئمة التفسير، وللإمام الشوكاني في هذا الموضع من تفسيره كلام يحسن الوقوف عليه. انظر فتح القدير ٢٦٩/١.

تفخيم فضله وإعلاء قدره مالا يخفى[١]، ومثله قوله[٢]:

أَوْ يَرْتَبِطْ بَعْضُ النُّفُوسِ حِمَامُهَا[٣]

أراد نفسَه[٤].

وقد يُقْصَد به التحقير -أيضاً- نحو هذا كلامٌ ذكَره بعض النَّاس، والتقليل؛ نحو: كفى هذا الأمر بعض اهتمامه.

[دخول كل في حيز النفي لإفادة الشمول أحيانا]

٦٢- ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾[٥] [الآية ٢٧٦].

في الأصل بعد أن ذكر عن[٦] بعض الناس[٧] كلاماً في «كل» وزيَّفه[٨].

---

(١) ويبقى غير خاف -على الأقوال الأخرى أيضا- ما في إبهام هذا البعض المرفوع من تفخيم فضله، وإعلاء قدره.

(٢) هذا عجز بيت من الكامل للبيد بن ربيعة في معلقته وصدره:

ترَاكُ أَمْكِنة إِذَا لَمْ أَرْضَهَا

وهو بتمامه في ديوانه ١٣، وشرح القصائد العشر ٢٤٠، والمعول شرح أبيات المطول:ل: ١٧.

(٣) في(ج): **أو يرتبط حمامها بعض النفوس**؛ فاضطرب الشعر.

(٤) شرح القصائد العشر ٢٤٠.

(٥) المطول ١٢٥.

(٦) كلمة **عن** سقطت من (أ).

(٧) هو بدر الدين بن مالك في المصباح ٢٧، ٢٨.

(٨) زيفه: رده وأظهر باطله. المعجم الوسيط ٤٢٤/١، والكلام في أن **كل** تفيد العموم تارة ولا تفيده أخرى، وذكر الخطيب في الإيضاح ١٥١/١ أنه مشهور، وقد تعرض له عبد القاهر وغيره؛ فهو مسلم في ذاته، ولم يرد الخطيب إلا إبطال توجيه صاحب المصباح له. انظر بغية الإيضاح ١٤١/١.

قال[١]: وقال عبد القاهر[٢]: إن كانت **كل** داخلةً في حيِّز النفي؛ بأن أخِّرت عن أداته؛ نحو[٣]:

ما كلُّ ما يَتمنَّى المرءُ يدْرِكُهُ

أو معمولةً للفعل المنفي؛ نحو: جاءني القوم كلُّهم، وما جاءني كلُّ القوم، أو لم آخذ كلَّ الدراهم، أو كلَّ الدراهم لم آخذ؛ توجَّه النفي إلى الشُّمول خاصَّةً، وأفاد ثبوت الفعل أو الوصف لبعض، أو تعلُّقه به، وإلا عَمَّ؛ كقوله عليه السلام[٤] لما قال له ذو اليدين[٥]: أَقُصِرَت الصَّلاةُ أم نسيتَ؟ : «**كلُّ/ ذلك لم يكن**». وعليه قوله[٦]: [٤١/أ]

---

(١) التلخيص ٨٦- ٨٩.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ٢٨٠-٢٨٥.

(٣) هذا صدر بيت لأبي الطيب المتنبي في ديوانه بشرح البرقوقي ٣٦٦/٤؛ من قصيدة من البسيط، وتمامه:

تَجْري الرِّيَاحُ بما لا تَشْتَهِي السُّفُنُ

وهو من شواهد دلائل الإعجاز ٢٨٤، والإيضاح ١٥١/١، ومعاهد التنصيص ١٤٥/١.

(٤) الحديث في الموطأ ٧٩/١، ومسند الإمام أحمد ٢٠/١٦؛ من حديث رقم: ٩٩٢٢، وفي صحيح مسلم من حديث رقم ٥٧٣، والنسائي ٢٢/٣-٢٣.

(٥) هو صحابي من بني سليم يقال له الخرباق بن عمرو. انظر الاستيعاب ٤٧٥/٢، والإصابة ٤٢٠/٢.

(٦) هذا الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ١٣٢، وهو من شواهد دلائل الإعجاز: ٢٧٨، وأسرار البلاغة ٣٨٩، والمفتاح ٦٢٨، والمصباح ٢٨، والإيضاح ٩٩/١، ١٥٢، والتبيان ٢٦٠، ومعاهد التنصيص ١٤٧/١.

[قَدْ][1] أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْباً[كُلُّه] [2] لَمْ أَصْنَعِ

وفي الشَّرح[3]: قال الشَّيخ[4]: إذا تأمَّلنا وجدنا إدخال [كل] [5] في حيز النفي لا يصلح إلا حيث يراد أنَّ بعضاً كان وبعضاً لم يكن، وفيه نظر؛ لأنَّا نجده حيثُ لا يصلح أن يتعلَّق الفعل ببعض؛ كقوله تعالى[6] ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾، ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾[7]، فالحقُّ أنَّ هذا الحكم أكثريٌّ لا كليّ[8].

[التنكير للتعظيم]

٦٣- ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[9] [الآية ٢٧٩].

في الأصل عند ذكْر علل التنكير؛ قال[10]: وللتعظيم؛ ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾.

---

(١) كلمة **قد** سقطت من النسخة الأصل، وفي بقية النسخ كما هو مثبت.

(٢) في النسخة الأصل: **مثله**، والتصويب من بقية النسخ والتلخيص ومصادر البيت.

(٣) المطول ١٢٥.

(٤) انظر دلائل الإعجاز ٢٧٨.

(٥) في النسخة الأصل: **كل واحد**؛ بإقحام واحد، ولا يستقيم به المعنى، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٦) سورة الحديد: من الآية ٢٣.

(٧) سورة القلم: الآية ١٠.

(٨) ويمكن أن يقال لتسلم القاعدة إن تواتر الأدلة على مقت هؤلاء الموصوفين في هذه الآيات كان سببا في منع ثبوت البعض فيها على ما يشهد به الذوق والطبع السليم، وقرره ابن هشام في المغني ٢٦٦.

(٩) المطول ٩٠.

(١٠) التلخيص ٦٩.

سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ

[العكس بين متعلقي فعلين في جملتين]

٦٤- ﴿وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾[1] [الآية ٢٧].

في الأصل[2]: ومنه -أي من المعنوي[3]- العكس، وهو أن يقدَّم جزءٌ من الكلام ثمّ يؤخَّر، (ويقَع على وجوه. منها: أن يقع)[4] بين أحد طرفي جملة وما أضيف إليه؛ نحو[5]: عاداتُ السَّادات ساداتُ العَادَات.

ومنها: أن يقع بين متعلَّقَيْ فعلين في جملتين؛ نحو[6]﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾.

ومنها: أن يقَع بين لفظين في طرفي جملتين؛ نحو[7] ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾.

وفي الشَّرح[8]: فقد وقع العكسُ بين الحي والميت؛ بأن قُدِّم الحيُّ وأخِّر

---

(١) في النسخة الأصل: ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾، وهذا بعض الآية ١٩ من سورة الروم، أما آية آل عمران فكما هو مثبت، وفي بقية النسخ: ﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ ﴾ بغير واو، ونظم الآية بالواو، ولم يستشهد الخطيب ولا السعد بآية آل عمران بل استشهدا بآية سورة الروم، وهي تماثلها.

(٢) التلخيص:٣٥٨، ٣٥٩.

(٣) أي من المحسن المعنوي، وهو أحد قسمي البديع.

(٤) ما بين القوسين تكرر سهواً في(أ).

(٥) ورد هذا القول منسوبا لبعضهم في المثل السائر ٣٩٢/١، والإيضاح ٤٩٧/٢، والتبيان ٥٧٣

(٦) سورة الروم: من الآية١٩.

(٧) سورة الممتحنة: من الآية١٠.

(٨) انظر المطول ٤٢٤.

الميت، ثم عُكِسَ فقُدم الميَّت وأخِّر الحيُّ، وهما متعلقان لفعلين[١] في جملتين.

[القصد من الخبر إظهار التحسر]

٦٥- ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾[٢] [الآية ٣٦].

في الأصل[٣]: لا شكَّ أنَّ قصد المخبر بخبره إفادةُ المخاطَب؛ إمَّا الحكم، أو كونَه عالماً به.

وفي الشَّرح [٤]: أي مَن يكون بصدد الإخبار والإعلام، لا مَنْ يتلفَّظُ بالجملة الخبرية؛ فإنّه كثيرا ما تورد الخبرية لأغراض سوى إفادة الحكم أو لازمه.

كقوله حكايةً عن امرأة عمران ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ إظهاراً للتحسُّر على[٥] خيبة رجائها، وعكس تقديرها، والتحزن إلى ربها لأنها كانت ترجو وتقدِّر أن تلدَ ذكراً.

وقوله حكايةً عن زكريا عليه السلام[٦] ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّي﴾ إظهاراً للضَّعف والتخشُّع، وقوله[٧] ﴿لَّا يَسْتَوِي ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية؛ إذكاراً لما

---

(١) في(أ) لفعل، وفي المطول: بفعلين.

(٢) المطول ٤٣، ٥٣، ٧٩، ٢٩٧

(٣) التلخيص: ٤٠، ٤١، ويسمى الأول فائدة الخبر، والثاني لازمها.

(٤) انظر: المطول ٤٣.

(٥) كلمة **على** سقطت من (ب).

(٦) سورة مريم: من الآية ٤.

(٧) سورة النساء: من الآية٩٥.

بينهما من التَّفاوُت العظيم ليأنفَ القاعدُ ويترفَّع بنفسه من انحطاط مَنــزلته.

[٤١/ب] ومثله: ﴿ هَلْ يَسْتَوِي /ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[١]؛ تحريكا لحمية الجاهل، وأمثال هذا أكثر من أن تُحصَى.

وكفاك شاهدا على ما قلتُ كلام الإمام المرزوقي في قوله[٢]:

هُمُ قَتَلوا–أُمَيمَ– أَخِي

«هذا الكلام تحزُّنٌ [وتفجُّع] [٣] وليس بإخبار»[٤].

وفي الشَّرح -أيضاً- بعد قول الأصل[٥]: وهكذا اعتباراتُ النفي؛ قال[٦]:

[تأكيد الخبر مراعاة لحال المتكلم]

وهاهنا بحثٌ لا بدَّ من [التنبه] [٧] له، وهو أنَّه لا تنحصر فائدة إنَّ في تأكيد الحكم [نفياً] [٨] لشكٍّ، أو ردّاً لإنكار، ولا يجب في كلِّ كلام مؤكَّد أن يكون الغرض منه ردَّ إنكار محقَّق أو مقدَّرٍ، وكذا المجرَّد عن التأكيد.

---

(١) سورة الزمر من الآية٩.

(٢) هذا بعض بيت للحارث بن وعلة الذهلي في حماسة أبي تمّام١١٨/١، والإيضاح١٢٦/١، والمعول شرح أبيات المطول:ل:٩، وهو بتمامه:

قومي هُمُ قتلوا أُمَيْمَ أخي فإذا رميتُ يصيبني سهمي

(٣) في النسخة الأصل: **وتفجيعٌ**، والتصويب من بقية النسخ.

(٤) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٠٤/١.

(٥) التلخيص ٤٤.

(٦) انظر المطول ٥٣.

(٧) في النسخة الأصل **التنبيه**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٨) في النسخ الأصل **يقينا**، وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

قال الشَّيخ عبد القاهر[١]: قد تدخُل كلمة **إنّ** للدلة على أنَّ الظنَّ كان من المتكلِّم في الذي كان أنَّه لا يكون؛ [كقولك] [٢] للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطَب: إنّه كان من الأمر ما ترى، وأحسنتُ إلى فلان، ثُمَّ إنَّه جعل جزاي ما ترى.

وعليه ﴿**رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ**﴾، ﴿**رَبِّ إِنَّ قَوْمِى كَذَّبُونِ**﴾[٣].

[تعريف المسند إليه باللام للإشارة إلى معهود]

وفي الأصل[٤]: وباللاَّم[٥] للإشارة إلى معهود؛ نحو ﴿**وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ**﴾؛ أي ليس [الذي] [٦] طَلَبتْ كالتي وُهِبتْ لها.

وفي الشَّرح[٧]: للإشارة إلى معهود؛ أي إلى حصَّة من الحقيقة معهودة بين المتكلِّم والمخاطَب؛ واحداً كان، أو اثنين، أو جماعةً؛ تقول عهدتُ فلاناً؛ إذا أدركتَه ولقيتَه[٨]، وذلك لتقدُّم ذكره صريحاً أو كناية.

فالأنثى إشارةً إلى ما سبَقَ ذكْره صريحاً في قوله ﴿**قَالَتْ**[٩] **رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ**﴾، لكن[١٠] ليس بمسند إليه.

---

(١) انظر: دلائل الإعجاز: ٣٢٧.

(٢) في النسخة الأصل **كقوله**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٣) سورة الشعراء: من الآية ١١٧.

(٤) التلخيص ٦٣، ٦٤.

(٥) أي تعريف المسند إليه باللام.

(٦) في النسخة الأصل **التي**، والتصويب من بقية النسخ، وكذا في المطول.

(٧) انظر المطول ٧٩.

(٨) في(أ) ولينته.

(٩) كلمة **قالت**، لم تذكر في النسخة الأصل، وهي مذكورة في بقية النسخ.

(١٠) في المطول **لكنه**.

والذَّكَر إشارةٌ إلى ماسبقَ كنايةً في قوله[١] ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾؛ فإنَّ لفظ[٢] **ما** وإن كان يعم الذَّكَر والأُنثى[٣]؛ لكنَّ التحرير وهو أن يُعتَق الولدُ لخدمة بيت المقدس إنَّما كان للذكور دون الإناث، وهو مسندٌ إليه. صحَّ من الشَّرح.

[الاعتراض بين كلامين بأكثر من جملة]

وراجع قوله تعالى[٤] ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾؛ فقد مرَّ[٥] فيه أنَّ قولَه ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ اعتراض.

[مجيء أنى بمعنى من أين]

٦٦- ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾[٦] [الآية ٣٧].

انظره[٧] في قوله[٨] ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾.

---

(١) سورة آل عمران من الآية ٣٥.

(٢) في (ج) لفظة.

(٣) في (أ) **الذكور والإناث**، وكذا في المطول.

(٤) سورة البقرة من الآية ٥١، ٩٢.

(٥) انظر ص ٢٩٠ من هذا الكتاب؛ حيث أشير إلى أن قوله ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ اعتراض بين قوله ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا﴾ وقوله ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا﴾، كما نقل السعد عن صاحب الكشاف.

(٦) المطول: ١٨٢، ٢٩٧.

(٧) انظر ص٣٤٤ من هذا الكتاب؛ حيث أشير إلى أن **أنى** تستعمل تارة بمعنى كيف؛ نحو ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾، وتارة بمعنى من أين، نحو ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾، أي من أين لك هذا الرزق الآتي كل يوم.

(٨) سورة البقرة: من الآية٢٢٣.

وفي الأصل[١]: وأمَّا كونه-أي[٢] المسند- جملةً فللتَّقَوِّي، أو لكونه سبباً؛ كما مرَّ[٣].

وفي الشَّرح[٤]: قد توهَّم كثيرٌ من النُّحاة[٥] أنَّ الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصحُّ أن تكون إنشائيةً؛ لأنَّ الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب، ولأنَّه يجب أن يكون ثابتاً للمبتدأ، (والإنشاء ليس بثابت في نفسه؛ فلا يكونه ثابتاً لغيره) [٦].

وجوابه/ أنَّ خبر المبتدأ هو الذي أُسْنِدَ إلى المبتدأ لا[ما] [٧] يحتمل الصدق والكذب، والغلط من اشتراك اللفظ. [٤٢/أ]

ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ إنَّما هو في الخبر والقضية[٨]، لا مطلق خبر المبتدأ؛ لأنَّ الإسناد عندهم أعمُّ من الإخباري والإنشائي.

---

(١) التلخيص١٢٢، ١٢٣.

(٢) كلمة **أي** سقطت من (أ).

(٣) يشير إلى قوله في التلخيص١٠٦، ١٠٧ أما إفراده فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم؛ والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق.

(٤) انظر: المطول ١٨١، ١٨٢.

(٥) منهم ابن الأنباري وبعض الكوفيين؛ كما في شرح كافية ابن الحاجب١/٢٠٧، ٢٠٨، وبه تأثر السعد.

(٦) ما بين القوسين ساقط من (ج).

(٧) كلمة **ما** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبته من بقية النسخ والمطول.

(٨) القضية في المنطق: القول المحتمل للصدق والكذب لذاته، ويصح أن يكون موضوعا للبرهنة. انظر التعريفات للجرجاني٢٢٦، والمعجم الوسيط٢/٧٧٢.

ألا ترى أنَّ الظرف في نحو: أزيدٌ عندَك، وليتَ زيداً عندَك، و﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾، وأين زيدٌ، ومتى القتالُ، وما أشبه ذلك خبرٌ مع أنَّه لا يحتمل الصدق والكذب، وليس بثابت للمبتدأ.

وكذا قوله تعالى[١]﴿بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ﴾، وقولك[٢]: أمَّا زيد فاضربه، وزيد كأنّه الأسد، ونحو: نعم الرجل زيدٌ، على أحد القولين[٣]؛ ولا يخفى أنَّ تقدير القول في جميع ذلك تعسُّف.

٦٧- ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ [الآية ٤٠].

﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾[٤] [الآية ٤٧].

[جواز دخول الواو على الجملة الحالية المصدرة بفعل ماض لفظا أو معنى]

قد سبق الكلام عليهما[٥] في قوله[٦] ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم﴾.

---

(١) سورة ص: من الآية٦٠.

(٢) في (ج) وقوله.

(٣) وهو أن المخصوص بالمدح مبتدأ والجملة قبله خبر.

(٤) المطول٢٧٧.

(٥) انظر: ص٣٤٠ من هذا الكتاب؛ حيث أشار إلى أن الجملة الحالية المصدرة بفعل ماض لفظا أو معنى يجوز أن تقترن بالواو، أو يكتفى فيها بالضمير.

ويعني بالماضي معنى المضارع المنفي بلم أو لما؛ لأنهما يقلبان معنى المضارع إلى الماضي.

(٦) سورة البقرة من الآية٢١٤.

٦٨- ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ ﴾ [الآية ١٠٣].

[الترشيح ليس من المجاز ولا الاستعارة]

في الأصل بعد الكلام على الاستعارة في الفصل الذي اعترض فيه على السكاكي؛ قال[1]: وفسَّر –أي السكاكي[2]– التخيلية بما لا تحقُّق لمعناه حسّاً ولا وهماً، بل هو صورةٌ وهمية محضةٌ؛ كلفظ الأظفار في قول الهذلي[3]. فإنَّه لما شبَّه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها بصورته، واختراع لوازمه لها؛ فاخترع لها مثلَ صورة الأظفار المحقَّقة، ثُمَّ أطلقَ عليها لفظ الأظفار.

وفيه تعسُّفٌ، ويخالف تفسير غيره لها بجعل الشيء للشيء[4]، ويقتضي أن يكون الترشيح تخييلية للزوم[مثل] [5] ما ذكر فيه[6].

وفي [الشَّرح] [7] فيه؛ أي في الترشيح؛ لأنَّ في كلٍّ من الترشيح والتخييلية إثباتُ ما يخصُّ[8] المشبَّه به للمشبَّه؛ فكما أثبت للمنية التي هي

---

(١) التلخيص٣٣١، ٣٣٢.

(٢) انظر المفتاح٦٠٤، ٦٠٧.

(٣) يشير إلى قول أبي ذؤيب الهذلي:

وإذا المنيةُ أنشبت أظفارَها   ألفيت كلَّ تميمة لا تنفعُ

(٤) انظر أسرار البلاغة ٤٥، ونهاية الإيجاز ٢٣٥، وحسن التوسل ١٢٦.

(٥) كلمة **مثل** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والتلخيص.

(٦) في التلخيص ما ذكره فيه.

(٧) انظر المطول ٣٩٧-٣٩٩، وكلمة **الشرح** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ.

(٨) في (أ): بإقحام كلمة **بعض**؛ قبل قوله: **المشبه به**.

المشبَّه ما يخصُّ السّبع الذي هو المشبَّه به من الأظفار؛ كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى[(١)] الذي هو المشبَّه ما يخصُّ المشبَّه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة؛ فكما اعتبر هناك صورة وهمية شبيهة بالأظفار فليعتبر هاهنا-أيضاً- معنى وهمي شبيه بالتجارة، وآخر شبيه بالربح، ويكون استعمالُ التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين.

[٤٢/ب] إذ لا فرقَ بينهما/ إلاَّ بأن التعبير عن المشبَّه الذي أثبت له ما يخصُّ المشبَّه به كالمنية مثلاً في التخييلية بلفظه[(٢)] الموضوع له كلفظ المنية، وفي الترشيح بغير [لفظه] [(٣)] كلفظ الاشتراء المعبّر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبَّه مع أنَّ لفظ الشراء(غير موضوع له) [(٤)].

ثُمَّ هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهَّم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح؛ فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكُّم.

وممَّا يدلُّ على أن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة ما ذكَره صاحب الكشَّاف[(٥)] في قوله ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا ﴾ أنَّه يجوز

---

(١) يشير إلى قوله تبارك اسمه: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ [سورة البقرة: ١٦].

(٢) في (ج): بلفظ.

(٣) في النسخة الأصل: **لفظ**، وكذا في (أ)، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٤) في (أ،ج): **ليس بموضوع له**، وكذا في المطول، وهامش: (ب).

(٥) انظر: الكشاف: ١/ ٤٥٠.

أن يكون الحبل استعارةً لعهده، والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد، أو هو ترشيحٌ لاستعارة الحبل لما يناسبه.

وحاصل اعتراض المصنِّف مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشيح.

وجوابه أنَّ الأمر الذي هو من [خواصِّ] [١] المشبَّه به لما قُرِنَ في التخييلية بالمشبَّه؛ كالمنية مثلاً حملناه على المجاز وجعلناه عبارةً عن أمر متوهَّم يمكن إثباته للمشبَّه، وفي الترشيح لما قُرِنَ بلفظ المشبَّه [به] [٢] لم يحتج إلى ذلك؛ لأنَّه جعل المشبَّه به هو هذا المعنى مع لوازمه.

فإذا قلت: رأيتُ أسداً يفترس أقرانه، ورأيتُ بحراً تتلاطم أمواجه، فالمشبَّه به هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي، والبحر الموصوف بالتلاطم. فإن قيل: فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجاً عن الاستعارة زائداً عليها.

قلنا: فرقٌ بين المقيّد والمجموع، والمشبَّه به هو الموصوف والصِّفة خارجة عنه لا المجموع المركّب منهما، وأيضا معنى زيادته أنَّ الاستعارة ثابتةٌ [٣] بدونه.

[عطف الخاص على العام لخاصية فيه في الجمل]

٦٩- ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [٤] [الآية ١٠٤].

---

(١) في النسخة الأصل: **خاص**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٢) قوله **به** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من يقية النسخ والمطول، ولا يفهم السياق إلا به.

(٣) في المطول **تامة**.

(٤) المطول ٢٩٩.

فيه الإطناب بذكر الخاصِّ بعد العام، وقد مرّ[١] في قوله تعالى[٢] ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾.

[الاستغراق في الجمع المحلى باللام]

٧٠- ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾[٣] [الآية ١٠٨].

قد مرّ[٤] استدلال الشَّارح به على أنَّ استغراق الجمع كاستغراق المفرد في الشّمول؛ في قوله تعالى[٥] ﴿قَالَ أَلَمۡ أَقُل لَّكُمۡ إِنِّيٓ أَعۡلَمُ غَيۡبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ لا أنّ استغراق المفرد أشمل؛ كما زعمَه صاحب الأصل[٦].

[عطف غير الشرطية على الشرطية]

٧١- ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمۡ يُوَلُّوكُمُ ٱلۡأَدۡبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[٧] [الآية ١١١].

[٤٣/أ]

فيه عطفُ غير الشَّرطية/ على الشَّرطية، وهو كثيرٌ؛ وذلك أنَّ قوله ﴿لَا يُنصَرُونَ﴾ معطوفٌ على مجموع الشَّرط والجزاء.

وانظر قوله تعالى في سورة الامتحان[٨] ﴿إِن يَثۡقَفُوكُمۡ يَكُونُواْ لَكُمۡ أَعۡدَآءٗ

---

(١) انظر ص ٢٩٩ من هذا الكتاب.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٩٨.

(٣) المطول ٨٥.

(٤) انظر ص ٢٨٠ من هذا الكتاب.

(٥) سورة البقرة: من الآية ٣٣، وأخطأ مرة أخرى في الآية؛ ففي النسخ قال إني، والآية كما هو مثبت.

(٦) صاحب الأصل هو الخطيب القزويني في كتاب التلخيص المشار إليه بالأصل في هذا الكتاب.

(٧) انظر: المطول ١٦٦.

(٨) سورة الممتحنة: الآية ٢.

﴿وَيَبْسُطُوٓا۟ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾[1].

[اختلاف طرفي الاستعارة حسا وعقلا والمستعار منه هو الحسي]

٧٢- ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾[2] [الآية ١١٢].

تقدَّم[3] في قوله[4] ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ﴾.

[استعمال النفي والاستثناء في غير ما يجهله المخاطب وينكره لاعتبار مناسب]

٧٣- ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[5] [الآية ١٤٤].

في الأصل [بعد تقريره أنّ الأصل] [6] في طريق النفي والاستثناء أن يُستعمَل فيما يجهله المخاطب وينكره؛ قال[7]: وقد ينـــزّل المعلوم منـــزلة

(١) المطول ٣٧١.

(٢) انظر ص ٢٩٤ من هذا الكتاب؛ حيث ذكر أنه جعلت الذلة محيطة بهم؛ كما تضرب الخيمة أو القبة على من فيها، أو جعلت المذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب؛ كما يضرب الطين على الحائط، والمستعار منه ضَربُ القبّة على الشخص، أو ضربُ الطين على الحائط، وهو حسي، والمستعار له تثبيت المذلة أو إلصاقها بهم، والجامع الإحاطة أو اللزوم، وهما عقليان، والاستعارة تبعية تصريحية. ويحتمل أن تشبه المذلة بالقبة أو الطين، وتكون القرينة إسناد الضرب المعدى بإلى إليها؛ فتكون استعارة بالكناية.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٦١.

(٤) المطول ٢١٨.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، والمثبة من بقية النسخ.

(٦) التلخيص ١٤٥.

(٧) أي النفي والاستثناء، وهو الطريق الثاني من طرق القصر الأربعة المشهورة؛ كما تقدم في ص ٢٠٧ من هذا الكتاب.

المجهول لاعتبارٍ مناسبٍ؛ فيُستعمل له الثاني[١] إفراداً[٢]؛ نحو ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾أي مقصورٌ على الرسالة لا يتعدّاها إلى التبري من الهلاك؛ نُزّل استعظامهم هلاكه منـــزلة إنكارهم إيّاه.

وفي الشَّرح: فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم عالمون بكونه مقصوراً على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرِّي من الهلاك، لكنَّهم لـــَّا كانوا يَعُدُّون هلاكه أمراً عظيماً نزِّل استعظامهم هلاكه منـــزلة إنكارهم إيَّاه؛ فاستعمل له النفي والاستثناء.

والاعتبار المناسبُ هو الإشعار بِعظَم هذا الأمر في نفوسهم وشدَّة حرصهم على بقاء النبي ﷺ فيما بينهم حتى كأنَّهم لا يُخطِرون هلاكه بالبال.

[الاستغراق في الجمع المحلى باللام]

٧٤- ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾[٣] [الآية ١٤٨].

تقدَّم في قوله[٤]﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ الاستدلالُ به على أنَّ استغراق الجمع كاستغراق المفرد في الشُّمول لا كما

---

(١) قصر الإفراد إذا اعتقد المخاطب أن الشركة في الحكم بين المقصور عليه وغيره. انظر: الإيضاح ١/٢١٤، ومعجم المصطلحات البلاغية ٤٦٩.

(٢) المطول ٢١٨.

(٣) المطول ٨٤، ٨٥، وهو بعض الآية ١٣٤، وكان الأولى ذكره قبل الشاهد السابق، لا تأخيره إلى هذا الموضع.

(٤) سورة البقرة من الآية ٣٣، وفي النسخ: قال إني، والآية كما هو مثبت.

زعمَه صاحب الأصل من[١] أنَّ استغراق المفرد أشمل[٢].

٧٥- ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[٣] [الآية ١٥٤].

في الشَّرح أثناء كلامه على قول أبي النجم[٤]:

كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

عن القزويني صاحب الأصل[٥]: أنَّه إنَّمَا رفع ليدلَّ على شمول النفي؛ لأنَّ الشَّائع فيما إذا لم يكن الفعل مشتغلاً بالضمير أن يُنصَب الاسم على المفعولية؛ نحو: زيداً ضربت، وليس في نصب **كل** –هاهنا– ما يكسر له وزناً، وسياق الكلام أنَّه لم يأت بشيء ممَّا ادَّعت عليه هذه المرأة.

قال الشَّارح[٦]: ولقائل أن يقول: إنَّه مضطرٌ إلى الرفع، إذ لو نصبها لجعلها مفعولا، وهو ممتنع؛ لأنَّ لفظة **كل** إذا أضيفت إلى المضمر لم تُستعمَل

---

(١) كلمة **من** لم ترد في بقية النسخ.

(٢) انظر: ص ٢٨٠ من هذا الكتاب.

(٣) المطول ١٢٦.

(٤) هو الفضل بن قدامة، من رجاز الإسلام المقدمين، وفي الطبقة الأولى منهم، كان أبلغ في النعت من العجاج، توفي آخر دولة بني أمية. انظر: طبقات فحول الشعراء: ٧٤٥/٢، والشعر والشعراء ٦٠٧/٢، وتقدم البيت بتمامه في ص ٣٤٩ من هذا الكتاب.

(٥) انظر المطول ١٢٦، وأصل هذا الكلام لعبدالقاهر في دلائل الإعجاز ٢٧٨، ولخصه الخطيب في الإيضاح ١٥٣/١، وعنه نقل السعد.

(٦) المطول ١٢٦.

في كلامهم إلا تأكيداً أو مبتدأً؛ لا تقول: جاءني كلُّهم، ولا ضربتُ كلَّهم، ولا مررتُ بكلِّهم[1]./ [٤٣/ب]

ونظيره ما ذكره سيبويه[2](في قوله)[3]:

ثلاثٌ كُلُّهُنَّ قتلتُ عَمْداً[4]

أنَّ الرفع في **كلهن** على على الابتداء، وحذف الضمير من الخبر جائزٌ على السَّعة؛ إذ لا ضرورة تلجئه إليه؛ لإمكان أن يقول (كلَّهن) بالنصب.

واعترض عليه ابن الحاجب[5]بأنّه مضطرٌ إلى الرفع؛ إذ لو نصبها لاستعملها مفعولاً، وهو غير جائز؛ لأنّ **كُلاًّ** إذا أضيفت إلى المضمر لم تُستعمَل إلاَّ تأكيداً (أو مبتدأً؛ لأنَّ قياسها أن تُستعمَل تأكيداً)[6] لما تقدَّمها لِما اشتملت على ضميره؛ لأنَّ معناها إفادة الشُّمول والإحاطة في أجزاء ما أضيفت إليه، ولَّما أضيفت إلى المضمر كانت الجملة متقدِّماً ذكرها، أو في حكم المتقدِّم؛ إلا أنَّهم استعملوها

(١) في (أ) في الأمثلة الثلاثة: **كلكم**؛ بدلا من **كلهم**.

(٢) انظر: الكتاب ١/٤٤.

(٣) ما بين القوسين لم يرد في بقية النسخ.

(٤) البيت بلا نسبة في الكتاب ١/٤٤، وكذا في الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٢٤؛ وخزانة الأدب للبغدادي ١/٣٦٦، والمعول شرح أبيات المطول:ل٢١.

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٢٣، ٤٢٤، وقد نسب البغدادي الاعتراض للأعلم الشنتمري؛ قال: وتبعه في هذا ابن الحاجب في شرح المفصل، ونقله عنه السعد في المطول. انظر: الخزانة ١/٣٦٦ـ٣٦٨.

(٦) مابين القوسين ساقط من (أ).

مبتدأً؛ لأنَّ العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصُّورة عمَّا هي عليه؛ فلذلك يقال: **إنّ الأمر كلّه لله**؛ بالرفع والنصب، ولا يقال: الأمر إنَّ كلّه لله.

[المطابقة بين فعلين]

٧٦- ﴿**وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ**﴾[1][الآية ١٥٦].

في الأصل لما عرَّف المطابقة بالجمع بين متضادين؛ قال[2]: ويكون بلفظين من نوع؛ اسمين، نحو[3] ﴿ **وَتَحۡسَبُهُمۡ أَيۡقَاظٗا وَهُمۡ رُقُودٞ** ﴾، أو فعلين؛ نحو ﴿**يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ** ﴾، إلى آخر كلامه.

[وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور]

٧٧- ﴿**فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ** ﴾[4] [الآية ١٥٩].

في الأصل أثناء كلامه على [علل][5] وضع الظَّاهر موضع المضمر؛ قال[6]: أو إدخال[7] الرَّوع في ضمير السَّامع، وتربية المهابة، أو تقوية داعي المأمور؛ مثالهما قول الخلفاء: أميرُ المؤمنين يأمرُك بكذا. وعليه[8] ﴿**فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ** ﴾.

(١) المطول ٤١٧.

(٢) التلخيص ٣٤٨، ٣٤٩.

(٣) سورة الكهف: من الآية ١٨.

(٤) المطول ١٢٩.

(٥) كلمة **علل** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ.

(٦) انظر التلخيص ٩٣.

(٧) في (ج) **وإدخال**.

(٨) في التلخيص **وعليه** من غيره؛ كما سيتضح في الشرح بعد قليل.

وفي الشَّرح[١]: وعليه؛ أي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور، من غيره؛ أي من غير باب المسند إليه، ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾ بعد المشاورة ووضوح الرأي ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾؛ حيث لم يقل: عليَّ؛ لما في [لفظ] [٢] الله من تقوية داعي النبي ﷺ إلى التوكُّل لدلالته على ذات موصوفة بالقُدْرَة الكاملة وسائر أوصاف الكمال.

[جواز ترك الواو في الجملة الحالية المصدرة بالفعل الماضي معنى]

٧٨- ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[٣] [الآية ١٧٤].

مثَّل به في الأصل لخلوِّ الجملة الحالية الماضوية معنىً عن الواو.

وقد مرَّت الإشارة[٤] إليه في قوله[٥] ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم﴾.

[مجيء السين لمجرد التأكيد]

٧٩- ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾[٦] [الآية ١٨١].

في الشَّرح على قوله[٧]:

---

(١) المطول ١٢٩.

(٢) في النسخة الأصل **لفظة**، والمثبت من بقية النسخ، والمطول.

(٣) المطول ٢٧٧.

(٤) انظر ص٣٤٠ من هذا الكتاب.

(٥) سورة البقرة من الآية ٢١٤.

(٦) المطول ٢٣.

(٧) البيت من الطويل، وهو للعباس بن الأحنف في ديوانه ٢٠٨، والكامل ١/١٣٧، والصناعتين ٢٤٠، والوساطة ٢٣٤، ودلائل الإعجاز ٢٦٨، والإيضاح ١/٧٦، =

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرَبُوا
وتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا/ [٤٤/أ]

قال[١] بعد أن ذكَر عن بعضهم[٢] في معنى البيت ما لم يرتضه:

والصحيح أنَّه أراد بطلب الفراق طيب النفس به، وتوطينها عليه؛ حتى كأنَّه أمرٌ مطلوبٌ، والمعنى: إنّي اليوم [أطيبُ][٣] نفساً بالبعد والفراق، وأوطِّنها على مقاساة الأحزان والأشواق، وأتجرَّع غُصَصَها[٤]، وأحتملُ لأجلها حزناً يفيض الدموع من عيني؛ لأتسبَّب بذلك إلى وصل يدوم ومسرَّة لا تزول، فإنَّ الصبر مفتاحُ الفرج، ومع كلِّ عُسْرٍ يُسْرٌ، ولكلٍّ بداية نهاية. هذا هو المفهوم من دلائل الإعجاز[٥].

وعلى هذا فالسين في **سأطلب** [لمجرَّد][٦] التأكيد على ما ذكَره صاحب الكشّاف[٧] في قوله تعالى ﴿**سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا**﴾، وغير ذلك.

= ومعاهد التنصيص ١/٥١ والشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز ٢/٦٧٣.

(١) المطول ٢٢، ٢٣.

(٢) عبر عنهم السعد بالقوم، ولعله يشير إلى المتقدمين من شراح التلخيص. انظر شرح التلخيص للبابرتي ١٤٠، ومعاهد التنصيص ١/٥١، ٥٢.

(٣) في النسخة الأصل **أطلب**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٤) في (أ) **غصصا**، وكذا هامش (ب).

(٥) انظر: دلائل الإعجاز ٢٦٩، ٢٧١.

(٦) في النسخة الأصل: **مجرد**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٧) انظر: الكشاف ١/٤٨٤.

[تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه]

٨٠- ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾[1] [الآية ١٨٢].

في الشرّح عند ذكره أنواع التغليب؛ قال[2]: ومنه تغليب ما وقَع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه؛ كقوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾، ذكر الأيدي؛ لأنّ أكثر الأعمال تُزاوَل بالأيدي؛ فجعل الجميع كالواقع بالأيدي تغليباً.

[تنكير المسند إليه للتعظيم والتكثير]

٨١- ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾[3] [الآية ١٨٤]

في الأصل في تنكير المسند إليه[4]: وقد جاء للتعظيم والتكثير؛ نحو ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾[5]؛ أي ذوو عدَدٍ كثير وآيات عظام.

وفي الشرّح[6]: أي ذوو عدَدٍ كثير؛ هذا ناظرٌ إلى التكثير، وآياتٌ عظام؛ هذا ناظرٌ إلى التعظيم.

---

(١) المطول ١٦١.

(٢) المصدر نفسه ١٦١.

(٣) المطول: ٨٩، وفي النسخة الأصل: ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ ﴾وكذا في «أ، ب» وهذا بعض الآية: ٤ من سورة فاطر، أما نظم آية آل عمران فهو: ﴿فَقَدْ كُذِّبَ ﴾؛ كما في «ب»، ولم يستشهد الخطيب ولا السعد بهذه الآية من سورة آل عمران؛ إنما استشهد بنظيرتها في سورة فاطر، ولم يشر إليها المنجور في موضعها، ولعل ذلك سهو منه رحمه الله تعالى، أو اكتفاء بورودها في هذا الموضع المتقدم من الكتاب.

(٤) التلخيص: ٦٩.

(٥) سورة فاطر: من الآية: ٤.

(٦) المطول ٨٩.

[جواب إن ماض لفظا والمعنى على الاستقبال]

ويجيء للتقليل والتحقير أيضاً؛ نحو: أعطاني شيئاً؛ أي حقيراً قليلاً.

وفي الشَّرح[١] –أيضاً– عند كلامه على **إن وإذا**، أنَّ الجواب في اللفظ وإن كان ماضياً فالمعنى على الاستقبال. والمعنى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾[٢]؛ فلا تحزن، واصبر ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾.

وانظر ذلك في قوله [٣]﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾.

[الإيجاز بالحذف مع إقامة شيء مقام المحذوف]

وفي الأصل في الإيجاز[٤]: والحذف على وجهين ألاَّ يقام شيءٌ مقام المحذوف –كما مرَّ[٥]– وأن يقام؛ نحو ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾؛ أي فلا تحزن واصبر.

وفي الشَّرح إثره[٦]: لأنَّ تكذيب الرسل من قبله متقدِّمٌ على تكذيبه؛ فلا يصحُّ وقوعه جزاءً له، بل هو سببٌ لعدم الحزن والصبر؛ فأقيم مقام المسبَّب.

---

(١) انظر: المطول ١٦٢.

(٢) في النسخة الأصل: **وإن كذبوك**، وفي بقية النسخ: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ﴾ ونظم الآية المستشهد بها﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾ ؛ كما في المطول.

(٣) سورة البقرة: من الآية، ٢٣.

(٤) التلخيص: ٢٢٠.

(٥)يشير الخطيب إلى ما مر من شواهد الحذف في التلخيص: ٢١٦– ٢٢٠.

(٦) المطول: ٢٩٠.

٤٤/ب

[تكرير ما بعد بسبب طول في الكلام مع رابط]

٨٢- ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ/ بِمَآ أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾[1] [الآية ١٨٨]

في الشَّرح في الإطناب[2]: ومن نُكَتِ التَّكرير زيادةُ التنبيه على نفي التُّهمة والإيقاظ من سِنَة الغفلة؛ لِيَكمُل تلقِّي الكلام بالقبول؛ كما في قوله[3] ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِىٓ ءَامَنَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ ﴾.

ومنها زيادة التوجُّع والتحسُّر [كما][4] في قوله[5]:

فَيَا قَبْرَ مَعْنٍ أَنْتَ أَوَّلَ حُفْرَةٍ ... منَ الأَرْضِ خُطَّتْ للسَّما مضجعا

وَيَا قَبْرَ مَعْنٍ كَيْفَ وَارَيْتَ جُودَه ... وقَدْ كَانَ مِنْهُ[6] البَرُّ والبَحْرُ مترعا

ومنها تكرير ما بَعُدَ بحسب طول في الكلام؛ وهذا التكرير قد يكون

---

(١) المطول ٢٩٣.

(٢) انظر: المصدر نفسه: الصفحة ذاتها ٢٩٣.

(٣) سورة غافر، الآية: ٣٨، وبعض الآية ٣٩.

(٤) كلمة: **كما** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٥) البيتان للحسين بن مطير الأسدي من قصيدة من الطويل في ديوانه: ١٧٢؛ يرثي بها معن بن زائدة الشيباني، وهما في الحماسة ١:٤٦٠، ٤٦١، والعمدة:٢/٨٠٦ والمعول شرح أبيات المطول: ل ٢٩.

(٦) قوله: **منه** سقط من: (أ)

مجرَّداً عن رابط؛ كما في قوله[١] ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾، وكما في قول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الْحَيُّ الْيَمَانُونَ إِذَا قُلْتُ[٢] أَمَّا بَعْدُ أَنِّي خَطِيبُهَا[٣]

وقد يكون مع رابط؛ كما في قوله ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾؛ فقوله ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ ﴾ تكريرٌ لقوله ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا ﴾؛ لِبُعْدِه عن المفعول الثاني. انتهى

فالحاصل أنَّ التكرير يكون لهذه النُّكَت، ولمجرَّد التأكيد؛ كتأكيد الإنذار في[٤] ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۝٣ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾؛ كما ذُكِر في الأصل، وسنذكره –بعدُ– إن شاء الله[٥].

---

(١) سورة النحل، الآية: ١١٠.

(٢) قوله: قلت ساقط من: (أ).

(٣) البيت لسحبان وائل، خطيب العرب المشهور، وهو في شرح كافيه ابن الحاجب: ٣٨٣:٤، ولسان العرب: ٤٦١:١– سحب، وخزانة الأدب، ٣١٥:١، والمعول شرح أبيات شرح أبيات المطول: ل٤٩، واليمانون: جمع يمان؛ بمعنى يمني، مخففه، والألف عوض فيها عن ياء النسب؛ فلا يجتمعان. الصحاح: ٢٢١٩:٦، ٢٢٢٠.

(٤) سورة التكاثر: الآيتان: ٣، ٤.

(٥) انظر: ص٩٨٨ من هذا الكتاب.

[عطف الخاص على العام لخاصية فيه في الجمل]

٨٣- ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ ﴾[١] [الآية ٢٠٠]

فيه إطنابٌ بذكر الخاصِّ بعد العامِّ.

وانظره[٢] في قوله تعالى[٣] ﴿ حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلۡوُسۡطَىٰ ﴾.

(١) المطول: ٢٩٢.

(٢) انظر: ص٢٩٩، ٣٤٦ من هذا الكتاب، حيث أشير إلى أن المصابرة باب من الصبر، ذكره تخصيصاً لشدته وصعوبته.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٨.

سورة النساء

[تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه]

٨٤- ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾[(١)] [الآية٢٢]

في الأصل[(٢)]: ومنه –أي من المعنوي[(٣)]– تأكيدُ المدح بما يشبه الذَّم.

وفي الشَّرح[(٤)]: النَّظر في هذه التسمية على الأعمِّ الأغلب، وإلاَّ فقد يكون ذلك [في غير] [(٥)] المدح والذَّم، ويكون من محسِّنات الكلام؛ كقوله تعالى ﴿ وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾؛ يعني إن أمكَن لكم أن تنكحوا ما قد سَلَف فلتنكحوه فلا يحلُّ لكم غيره، وذلك غير ممكن/ والغرضُ المبالغةُ في تحريمه؛ ولْيُسمَّ –حينئذ– تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه. [٤٥/أ]

[المجاز العقلي في النسب الإضافية]

٨٥- ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾[(٦)] [الآية٣٥]

في الأصل[(٧)]: ومنه مجازٌ عقلي، وهو إسناده إلى ملابسٍ له غير[(٨)] ما هو له بتأوُّل.

---

(١) المطول: ٤٣٩.

(٢) انظر: التلخيص: ٣٨٠.

(٣) أي المحسن المعنوي، وهو أحد قسمي البديع.

(٤) المطول: ٤٣٩.

(٥) مابين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ، وكذا المطول.

(٦) المطول: ٥٩.

(٧) التلخيص: ٤٥، ٤٦.

(٨) كلمة: **غير** ساقطة من التلخيص.

وفي الشَّرح[١]: فإن قيل كثيراً ما يُطلَق المجاز العقلي على ما لا يشملُه هذا التعريف؛ من نحو قوله تعالى ﴿ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾، و﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[٢]، وقول الشَّاعر[٣]:

ياسارقَ الليلةِ أهلَ الدَّارِ

وقوله: أعجبني إنبات الربيع [البقل] [٤]، وجري الأنهار، ونحو قوله[٥] ﴿ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾، وقولنا: نَوَّمْتُ الليلة، وأجْرَيْتُ النَّهْرَ، وما أشبه ذلك من النِّسَب الإضافية والإيقاعية[٦].

فالجواب أنَّ المجاز العقلي أعمُّ من أن يكون في النِّسب الإسنادية، أو غيرهما؛ فكما أنَّ إسناد الفعل إلى غير ما حقُّه أن يُسنَد إليه مجازٌ؛ فكذا

---

(١) المطول: ٥٩.

(٢) سورة سبأ: من الآية: ٣٣.

(٣) الرجز لا يعرف قائله، وقد أنشده سيبويه في الكتاب: ١٧٥:١، والرضي في شرح كافية ابن الحاجب: ٢٦:٢، والبغدادي في خزانة الأدب: ١٠٨:٣، وهو في المعول شرح أبيات المطول: ل١٢.

(٤) في النسخة الأصل: **النبل**، وموضعها بياض في (ب)، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٥) سورة الشعراء: الآية ١٥١.

(٦) النسبة الإضافية: هي الواقعة بين المضاف والمضاف إليه، وتتحقق بإضافة المصدر إلى غير ما حقه أن يضاف إليه، والنسبة الإيقاعية: هي الواقعة بين الفعل والمفعول وتتحقق بإيقاع الفعل المتعدي على غير ما حقُّه أن يوقع عليه. انظر: من سمات التراكيب: ٨٥.

إيقاعه على غير ما حقُّه أن يوقَع عليه، وإضافة المضاف إلى غير ما حقُّه أن يُضاف إليه؛ لأنَّه جاز موضعه الأصلي.

فالمذكور في الكتاب[1] إمَّا تعريف المجاز العقلي في الإسناد خاصَّة، أو لمطلقه؛ باعتبار أن يُجْعَل الإسناد المذكور في التعريف أعمَّ من أن يدلَّ عليه الكلام بصريحه –كما مرَّ– أو يكون مستلزماً له، كما في هذه الأمثلة ؛فإنَّه جعل فيها البين مشاقّاً[2]، والليل والنهار ماكرين، والليلة مسروقة، والأمر مطاعاً.

وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزاً، كقوله ﴿أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾[3]؛ لأنَّ التمييز في الأصل فاعل؛ فتدبَّره.

واعْلَم أنَّ هذا المجاز قد يدلُّ عليه صريحاً –كما مرَّ– وقد يكون كنايةً؛ كما ذكروه في قولهم: سَلِّ الهموم، وأنَّه من المجاز العقلي؛ حيث جعل الهموم محزونةً بقرينة إضافة التسلية إليها؛ فافهم، وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يُفهَم من ظاهر كلام السكَّاكي والمصنِّف[4].

[مجيء استفهام الإنكار للتوبيخ]

٨٦– ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ﴾[5]..... [الآية ٣٩]

---

(١) المقصود بالكتاب تلخيص الخطيب القزويني.

(٢) في (ج): **للبين شقاقاً**، وفي المطول: **جعل البين فيها شاقاً**.

(٣) سورة الفرقان، من الآية: ٣٤.

(٤) أي من اختصاص المجاز العقلي بالإسناد.

(٥) المطول: ٢٣٨.

في الشَّرح بعد كلامه على قول الأصل[١]: والإنكار إمَّا للتوبيخ، أو للتكذيب، قال[٢]: وقد يكون استفهام الإنكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ أيضاً؛ كقوله تعالى ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ بمعنى أي تبعة ووبال عليهم في الإيمان وتَرْكِ النفاق، وهذا للذَّم والتوبيخ؛ وإلا فكلٌّ/ مَصْلَحَة فيه.

[٤٥/ب]

٨٧- ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾[٣]. [الآية: ٧٢].

التقدير عند الكشَّاف[٤] لمن أقسم بالله ليبطئن؛ قال[٥]: « والقسم وجوابه صلة من»، وهذا يوهم أنَّ الجملة الإنشائية تكون صلةً؛ لأنَّ القسم إنشاء، وقد مرَّ الجواب[٦] في قوله تعالى ﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ﴾[٧].

[استعمال إن فيما قصد به النوع]

٨٨- ﴿ وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[٨].....[الآية٧٣]

(١) انظر: التلخيص: ١٦٦، ١٦٧؛ في الإغراض التي يخرج إليها الاستفهام.

(٢) المطول: ٢٣٨.

(٣) المطول: ٩٣.

(٤) هكذا في النسخ، والمراد عند صاحب الكشاف.

(٥) الكشاف: ١:٥٤١.

(٦) انظر: ص٢٦٩ من هذا الكتاب.

(٧) سورة البقرة: من الآية: ٢٤.

(٨) المطول: ١٥٤.

﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾[1].....[الآية٧٨]

في الأصل[2]: فـــ«إن» و«إذا» للشرط في الاستقبال، لكن أصل **إن** عدم الجزم بوقوع الشرط، وأصل **إذا** الجزم؛ ولذلك كان النادر موقعاً لـــ«إن»، وغلب لفظ الماضي مع إذا؛ نحو ﴿**فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ**﴾[3]؛ لأنَّ المراد الحسنة المطلقة؛ ولهذا عُرِّفَتْ تعريف الجنس، إلى آخره.

وفي الشَّرح[4]: أي الحقيقة لا الاستغراق، وإن كان تعريف الجنس يُطْلَق عليها، وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتِّساعه؛ لتحقُّقه في كلِّ نوع من الأنواع بخلاف نوع الحسنة فإنَّه لا يكثر كثرة جنسه؛ ولهذا جيء بـــ«إن» دون **إذا** فيما قُصِد به النوع، كقوله تعالى ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ**﴾، ﴿**وَلَئِنْ أَصَٰبَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ**﴾.

هذا كلام السَّعد، وللسَّيِّد الشريف معه كلامٌ نذكُره في سورة الأعراف في قوله تعالى[5] ﴿**فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ**﴾[6].

---

(١) المطول: ١٥٤.

(٢) التلخيص: ١٠٩، ١١٠.

(٣) سورة الأعراف: من الآية: ١٣١.

(٤) المطول: ١٥٤.

(٥) سورة الأعراف: من الآية: ١٣١.

(٦) انظر: ٤٧٨، ٤٨٣ من هذا الكتاب.

[التجنيس اللاحق في الآخر]

٨٩- ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ ﴾[١] [الآية:٨٣].

فيه التجنيس اللاحق؛ لاختلاف اللفظين في حرفين غير متقاربين. وقد مثَّل له في الأصل بالآية[٢]، وانظر[٣] قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ﴾[٤].

[جواز ترك الواو في الجملة الحالية المصدرة بالفعل الماضي]

٩٠- ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾[٥] [الآية:٩٠].

في الأصل[٦]: وكذا[٧] إن كان ماضياً لفظاً أو معنىً؛ كقوله تعالى ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ ﴾[٨]، وقوله ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ إلى أن قال[٩]: أمَّا المثبت فلدلالته على الحصول؛ لكونه فِعْلاً مُثْبَتاً دون المقارنة لكونه ماضياً؛ ولهذا شُرِطَ أن يكون مع **قد** ظاهرة أو مقدرة. صحَّ منه.

---

(١) المطول: ٤٤٨.

(٢) انظر: التلخيص: ٣٩١، ولا يخفى ما بين الراء والنون من تقارب في المخرج يجعلهما من التجنيس المضارع الذي يكون الاختلاف فيه بين حرفين متقاربين، لا اللاحق الذي يكون الاختلاف فيه بين حرفين متباعدين. انظر: بغية الإيضاح: ٤: ٧١.

(٣) انظر: ص٤٢٧ من هذا الكتاب.

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ٢٦، والآية من شواهد التجنيس المضارع لا اللاحق.

(٥) المطول: ٢٧٧.

(٦) التلخيص: ٢٠٢، ٢٠٣.

(٧) الإشارة إلى جواز دخول الواو وتركه إن كان الفعل في الجملة الحالية مضارعاً منفياً؛ كما تقدم في ص٣٤٠ من هذا الكتاب.

(٨) سورة آل عمران: من الآية: ٤٠.

(٩) التلخيص: ٢٠٤.

قوله: على الحصول؛ أي حصول صفة غير ثابتة. وقوله: دون المقارنة لكونه ماضياً؛ أي والماضي لا يقارن الحال؛ وقوله: ولهذا أي ولعدم دلالته على المقارنة شُرِط في الماضي المثبت أن يكون مع **قد** ظاهرة [أو مقدَّرة] (١)؛ لأنَّ **قد** تقرِّب من الحال.

وفي الشَّرح(٢) /: ويرد هنا(٣) الإشكال المذكور، وهو أنَّ المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلُّم، وإذا كان العامل والحال ماضيين يجوز أن يكونا متقارنين؛ كما إذا كانا مضارعين، وأيضاً لفظ **قد** إنَّما يقرِّب الماضي إلى الحال المقابل للاستقبال، وهو زمان التكلُّم؛ فربما يكون **قد** في الماضي سبباً لعدم مقارنته لمضمون العامل؛ كما في قولنا: جَاءَ زيدٌ في السَّنة الماضية وقد رَكِبَ فَرَسَه. [٤٦/أ]

وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام إنَّ حالية الماضي وإن كانت بالنظر إلى عامله، ولفظ **قد**؛ إنَّما يُقرِّبه(٤) من حال التكلُّم فقط، والحالان متباينان؛ لكنَّهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية؛ لتنافي الماضي والحال في الجملة؛ فأتوا بلفظ **قد** لظاهر الحالية؛ وقالوا جَاءَ زيدٌ في السَّنة الماضية وقد رَكِبَ(٥)؛ كما في

---

(١) في النسخة الأصل: **ومقدرة**، والتصويب من بقية النسخ.

(٢) المطول: ٢٧٧، ٢٧٨.

(٣) في (أ، ب): ها هنا.

(٤) في المطول: تقربه.

(٥) في المطول **وقد ركب فرسه**؛ كما تقدم آنفاً.

اشتراط خُلُوِّ الجملة الحالية عن حرف الاستقبال؛ فظهَر أنَّ تصدير الماضي المثبت بلفظ **قد** لمجرَّد استحسان لفظه، وكثيراً ما يقيَّد الفعل في زمان التكلُّم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة، لكنَّ تصديره بلفظ **قد** يَكسِر منه سَوْرَة الاستبعاد[١]؛ كقول أبي العلاء[٢] المعري[٣]:

أُصَدِّقُهُ فِي مِرْيَةٍ وَقَدِ امْتَرَتْ صَحَابَةُ مُوسَى بَعْدَ آياتِهِ التِّسْعِ

وبالجملة يجب أن تعلم أنَّ الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب أن يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلُّم، وإنَّما هما متباينان حقيقةً.

وبهذا يظهر [بطلان][٤] ما قاله السَّخاوي[٥] من أنَّك إذا قلتَ: جئتُ

---

(١) سورة **الاستبعاد**: حدته. انظر القاموس المحيط: ٥٢٧– سور.

(٢) في (ب): **أبي العباس**، وهو وهم.

(٣) البيت من قصيدة من الطويل في سقط الزند: ٢٣٤، وشروح سقط الزند: ١٣٣٣:٣.

والمرية: الشك. القاموس المحيط: ١٧١٩، والمراد بالآيات التسع ما أشير إليه في قوله تعالى في الآية: ١٢ من سورة النمل ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ﴾.

(٤) زيادة يقتضيها السياق من المطول.

(٥) انظر: المفضل شرح المفصل: ل١٦٨، ومفتاح المفتاح ٦٠/١، والنقل عنه.

والسخاوي هو علم الدين، علي بن محمد بن عبد الصمد؛ كان فقيهاً وإماماً في النحو والقراءات والتفسير، له شعر ومصنفات كثيرة منها: جمال القراء والمفضل شرح المفصل، توفي سنة ٦٤٣. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ٨: ٢٩٧، ٢٩٨، وبغية الوعاة ١٩٢:٢، وشذرات الذهب ٥: ٢٢٢، ٢٢٣.

وقد كَتَبَ زيدٌ؛ فلا يجوز أن يكون حالاً إن كانت الكتابة قد انقضت، ويجوز أن يكون حالاً إذا شرع في الكتابة وقد مضى منها جزءٌ إلا أنَّه [متلبِّسٌ][(١)] بها مستديم لها؛ فلانقضاء جزئها جيء بالماضي، ولتلبُّسِه ودوامه عليها صحَّ أن يكون لفظ الماضي حالاً؛ لاتِّصاله بالحال. انتهى كلام السَّعد

قال السَّيِّد الشَّريف[(٢)]: قوله: وغاية ما يمكن أن يقال في هذا [المقام][(٣)]، إلى آخره؛ قد التجأ في توجيه المقام إلى ذلك الوجه الْمُستبشَع وجعلَه غاية ما يمكن أن يوجَّه به كلام القوم، وهذا الوجه وإن كان منقولاً في الموضعين من كلام الرضي[(٤)]، لكنَّه غير مرضي؛ كما ترى.

---

(١) في النسخة الأصل: **ملتبس**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٢) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول: ٢٧٧

(٣) في النسخة الأصل: **المكان**، والمثبت من بقية النسخ والمطول؛ كما تقدم آنفاً.

(٤) هو محمد بن الحسن الأستراباذي، نحوي صرفي متكلم، لقب بنجم الأئمة، من مؤلفاته: شرح كافيه ابن الحاجب في النحو، وشرح شافية ابن الحاجب في التصريف، توفي سنة ٦٨٨هـ. انظر: بغية الوعاة ١:٥٦٨، وشذرات الذهب ٥:٣٩٥.

وكلامه المشار إليه في شرح كافية ابن الحاجب: ٨١/٢، بتصرف في النقل عنه.

وهذا أحد الموضعين المذكورين، أما الآخر فلم يرد هنا؛ إذ أنه في خلو المضارع الواقع حالاً من حرف الاستقبال، وهو هنا بصدد الحديث عن التزام قد إما ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالاً. انظر: المصدر نفسه: ٨١/٢، والمطول: ٢٧٦، وحاشية الشريف الجرجاني: ٢٧٦.

[٤٦/ب]

والصواب أنَّ الأفعال إذا وقَعت[١]/ قيوداً لِمَا له اختصاصٌ بأحد الأزمنة فُهِم منه استقباليتها، وحاليتها وماضويتها[٢]؛ بالقياس إلى ذلك المقيَّد، لا بالقياس إلى زمان [التَّكلُّم][٣]؛ كما في معانيها الحقيقة.

وليس ذلك بمستبعد؛ فقد صرَّح النحاة[٤] في مباحث **حتى** بكون الفعل مستقبلاً نظراً إلى ما قبله، وإن كان ماضياً نظراً إلى زمان[التَّكلُّم][٥].

وعلى هذا فإذا قلتَ: جاءني زيدٌ رَكِبَ؛ كان المفهوم منه كون الركوب فيه ماضياً بالنسبة إلى المجيء مقدَّماً عليه، فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها، وإذا أدخلتَ عليه **قد** قَرَّبته من زمان المجيء، وتفهم المقارنة بينهما؛ فكأنَّ ابتداء الركوب كان مقدَّماً على المجيء، لكن قارنَه دواماً، وإذا قلتَ: جاءني زيدٌ يركب؛ دلَّ على كون الركوب في حال المجيء.

وحينئذٍ تظهر صحَّة كلامهم في هذا المقام، وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالاً عن علامة الاستقبال ؛ إذ لو صدِّرت بِهَا لفُهِمَ كونها مستقبلة بالقياس إلى عاملها.

---

(١) في (أ): **وقت**، وهو وهم.

(٢) في (ج): ماضيتها.

(٣) في النسخة الأصل: **المتكلم**، والتصويب من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٧٦.

(٥) في النسخة الأصل: **المتكلم**، والتصويب من بقية النسخ، وحاشية الشريف الجرجاني.

ويظهر –أيضاً– صحَّة ما ذكر السَّخاوي[١] من أنَّك إذا قلتَ: جئتُ وقد كَتَبَ[٢] زيدٌ؛ فلا يجوز أن يكون حالاً إن كانت الكتابة قد انقضت؛ أي حال المجيء لا حال التكلُّم، ويجوز أن يكون حالاً إذا شرَع في الكتابة وقد مضى منها جزء إلا أنه [متلبِّس][٣] بها؛ يعني في حال المجيء، وحينئذٍ يرجع كلامه إلى ما ذكرناه، وأنت إذا وجدتَ لكلام أخيك محملاً صحيحاً فلا تقدمنَّ على تخطئته فَيُخطِّأ ابنُ أخت خالتك[٤].

قوله: وكثير [مايقيِّد][٥] الفعل الواقع في زمان التكلُّم [بالماضي][٦] الواقع قبله بمدة طويلة، لكنَّ تصديره بلفظ **قد** يكسر منه سَوْرَة الاستبعاد[٧].

---

(١) فيما عدا النسخة الأصل: ما ذكره.

(٢) في النسخ: **ركب**، وصححت في هامش الأصل، وكذا في حاشية الشريف الجرجاني على المطول، وهو الصواب.

(٣) في النسخة الأصل: **ملتبس**، وكذا حاشية الشريف الجرجاني، والمثبت من بقية النسخ.

(٤) أي أنت، آثر التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الخطل إليه، والعبارة من قول شريح: شهد عليك ابن أخت خالتك، وسترد الإشارة إليه في ص٥٦٨ من هذا الكتاب.

(٥) في النسخة الأصل: **ما يفيد**، وموضعه بياض في: (ب)، والتصويب من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٦) في النسخة الأصل: **بلفظ الماضي**، والتصويب من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني؛ كما مرَّ عن السَّعد.

(٧) في (ب): **الاستعداد**، وهو وهم.

أقول: لا بدَّ في مثل ذلك من التأويل على وجه يحصل به التقارن من اعتبار القصَّة؛ أي أصدقه في مرية، والقصَّة أنَّه امترتْ صحابةُ موسى، أو اعتبار العلم؛ كما في قوله تعالى ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾[١] الآية؛ أي كيف تكفرون وأنتم تعلمون أنَّ حالكم هذه، ومجرَّد التصدير بلفظ **قد** لا يغني من الحقِّ شيئاً.

[الغرض من الخبر الحث على الجهاد لا إفادة الحكم أو لازمه]

٩١- ﴿لَّا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[٢] [الآية:٩٥].

ليس المقصود بهذا الخبر إفادة المخاطَب الحكم، أو كون المتكلِّم عالماً [به][٣]، بل لإذْكَار ما بين/ القاعد والمجاهد من التفاوت العظيم؛ ليأنَفَ القاعد، ويترفَّع[٤] بنفسه من انحطاط مَنْزِلته.

[٤٧/أ]

وراجع هذا[٥] في قوله تعالى ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾[٦].

[المعرف بلام العهدالذهني في المعنى كالنكرة]

٩٢- ﴿إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً﴾[٧] [الآية:٩٨].

[جملة][٨] ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ نعتٌ للمستضعفين، أو للرجال والنساء

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٨.

(٢) المطول: ٤٣.

(٣) قوله: به ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ.

(٤) في بقية النسخ: يرتفع.

(٥) انظر: ص ٣٥١ من هذا الكتاب.

(٦) سورة آل عمران: من الآية: ٣٦.

(٧) المطول: ٨٠.

(٨) كلمة: **جملة** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ.

والولدان، أو حال من أحدهما، وجاز مجيء هذه الجملة صفةً للمعرفة؛ لأنَّ التعريف في هذه إنَّما هو من حيثُ اللفظ، وهي في المعنى كالنكرة.

وهذا المعرَّف من باب قول الأصل[١]: وقد يأتي لواحد؛ باعتبار عهديته في الذهن؛ كقولك: ادخل السُّوق، حيثُ لا عهْدَ، وهذا في المعنى كالنكرة.

وراجع هذا في تعالى ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[٢]؛ آخر الكلام على سورة الفاتحة[٣].

[الاعتراض في آخر الكلام]

٩٣- ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[٤] [الآية: ١٢٥].

هذا من الاعتراض الذي يَلْتَبِس –كثيراً– بالحال، وإنَّما هو اعتراضٌ في اصطلاح البعض[٥].

وراجع هذا في قوله تعالى[٦] ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾[٧].

[الوصل بين الجملتين الخبريتين اسمية وفعلية]

٩٤- ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾[٨] [الآية:١٤٢].

في الأصل[٩]: وأمَّا للتوسُّط؛ فإذا اتفقتا خبراً وإنشاءً، لفظاً ومعنىً،

(١) التلخيص: ٦٤.
(٢) سورة الفاتحة: من الآية: ٧.
(٣) انظر: ص١٧٠ من هذا الكتاب.
(٤) المطول: ٢٩٦.
(٥) انظر: الكشاف ١:٢٩٧.
(٦) سورة البقرة: من الآية:٥١، ومن الآية: ٩٢.
(٧) انظر: ص٢٨٩ من هذا الكتاب.
(٨) المطول: ٢٦٢.
(٩) التلخيص: ١٩٠.

[أو معنىً](١) فقط بجامع؛ كقوله تعالى ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾، وقوله تعالى(٢) ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلۡفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٖ﴾؛ وكقوله(٣) ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾، وكقوله(٤) ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾، إلى آخر كلامه(٥).

والآيتان الأُولَيَان للخبريتين المتخالفتين؛ اسمية وفعلية، والمتناسبتين، والثالثة للإنشائيتين، والرابعة للاتِّفاق معنى.

[مايحتمل حذف المسند والمسند إليه]

٩٥- ﴿وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ﴾(٦) [الآية: ١٧١].

في الأصل(٧): وقوله تعالى(٨) ﴿فَصَبۡرٞ جَمِيلٞ﴾ يحتمل الأمرين؛ أي

---

(١) قوله: أو **معنى** سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والتلخيص.

(٢) سورة الانفطار: الآيتان: ١٣، ١٤.

(٣) سورة الأعراف: من الآية: ٣١.

(٤) سورة البقرة: من الآية: ٨٣، وتتمة الآية ﴿لَا تَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَانٗا وَذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيۡتُمۡ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنكُمۡ وَأَنتُم مُّعۡرِضُونَ﴾، وكان الأولى بالمنجور رحمه تعالى إكمال الآية إلى موطن الاستشهاد ليتضح المراد، كما صنع الخطيب.

(٥) وقد تقدم في ص ٢٩٧ من هذا الكتاب.

(٦) المطول: ١٤٣.

(٧) انظر: التلخيص: ١٠٣، ١٠٤.

(٨) سورة يوسف: من الآية: ١٨.

حَذْف المسند، وحذْف المسند إليه؛ أي فصبرٌ جميلٌ، [أو فأمري صبرٌ][1] جميل.

وفي الشَّرح[2]: ومِمَّا يحتَمِل الأمرين قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾، أي لا تقولوا لنا، أو في الوجود آلهةٌ ثلاثةٌ، أو ثلاثة آلهة؛ فحذف الخبر، ثُمَّ الموصوف، أو المميَّز.

أَوْ لا تقولوا: الله، والمسيح، وأُمُّه ثلاثة؛ أي مستوون في استحقاق العبادة، والرتبة؛ كما إذا أُريد إلحاق اثنين بواحدٍ في وصفه ورتبته؛ قيل: هم ثلاثةٌ؛ فحذف المبتدأ.

---

(١) في النسخة الأصل: **وفأمري فصبر**، والتصويب من بقية النسخ.

(٢) المطول: ١٤٣.

[٤٧/ب]

سُورَةُ المائدةِ/

[دلالة العقل على الحذف والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف]

٩٦- ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾(١) [الآية:٣].

في الأصل في إيجاز الحذف(٢): وأدلتُه كثيرةٌ؛ منها: أن يدلَّ العقل عليه، والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف؛ نحو ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾.

وفي الشَّرح(٣): أي تناولها؛ فإنَّ العقل دلَّ على أنَّ الأحكام الشرعية إنَّما تتعلَّق بالأفعال دون الأعيان؛ فلا بد –هنا– من محذوف، [والمقصود](٤) الأظهر دلَّ على أنَّ المحذوف **تناول**؛ لأنَّ الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولُها، وتقدير التناول أَوْلَى من تقدير الأكل؛ ليشمل شرب ألبانِها؛ فإنَّه –أيضاً– حرامٌ. انتهى

وذكَر في الأصل(٥) أنَّه قد يدلُّ العقل عليهما؛ نحو ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾(٦)؛ أي أمره، أو عذابه؛ فإنَّ العقل يدلُّ على امتناع المجيء على الله(٧).

---

(١) المطول: ٢٩٠.

(٢) التلخيص: ٢٢٠.

(٣) المطول: ٢٩٠.

(٤) في النسخة الأصل: **المقصود**؛ بغير واو، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٥) انظر: التلخيص ٢٢٠.

(٦) سورة الفجر: من الآية: ٢٢.

(٧) هكذا يفزع بعض البلاغيين إلى العقل؛ ليتخذ منه ذريعة لتأويل صفة ثابتة لله عز وجل؛ والأصل أن يجرى الكلام على ظاهره ما لم تقم قرينة معتبرة تنقله عن هذا =

ويدل على تعيين المحذوف بأنَّه الأمر أو العذاب؛ أي أحدهما.

وقد يدلُّ العقل عليه، والعادةُ على التعيين؛ نحو ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[١]؛ فإنَّ العقل دلَّ على أنَّ في[٢] قوله ﴿فِيهِ﴾ مضافاً محذوفاً؛ إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات شخص، بل إنَّما يُلام على فعله وكسبه.

وأمَّا تعيين المحذوف فإنَّه يحتمل: في حبِّه؛ لقوله ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾[٣]، وفي مراودته؛ لقوله ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾[٤]، وفي شأنه حتى يشملهما؛ أي الحب والمراودة.

والعادة دلَّت على الثاني؛ لأنَّ الحُبَّ المفرط لا يُلام صاحبه عليه في العادة؛ لقهره إياه، وغلبته عليه؛ فلا يصحُّ أن يُقدَّر: في حُبِّه، ولا في شأنه؛ لكونه شاملاً له، ويتعيَّن أن يُقدَّر: في مراودته؛ نظراً إلى العادة.

ومن أدلَّة تعيين المحذوف الشُّروع في الفعل؛ نحو: بسم الله؛ فَيُقَدَّر ما جُعلَت التسمية مبدأ له[٥]؛ أي يقدر عند الشُّروع في القراءة: بسم الله أقرأ، وعند الشُّروع في القيام أو القعود: بسم الله أقوم وأقعد، وكذا كل فعل شُرِع

= الظاهر، ولا قرائن في أسماء الله وصفاته تمنع من إجرائها على ظواهرها، ومن هذا المنطلق يكررون الاستشهاد بالآية نفسها في الحديث عن المجاز بالحذف على ما سيتضح في موضعه إن شاء الله تعالى.

(١) سورة يوسف: من الآية ٣٢.

(٢) كلمة: **في** سقطت من (ج).

(٣) سورة يوسف: من الآية ٣٠.

(٤) سورة يوسف: من الآية ذاتها.

(٥) قوله: **له** ساقط من (ج).

فيه، فالدِّلالة على الحذف[١] من جهة أنَّ الجارَّ والمجرور لا بدَّ له من فعلٍ يتعلَّق هو به على ما تشهد به القوانين النحوية، ويدلُّ على تعيينه الشُّروع، وقد مرَّ هذا في بسملة سورة الفاتحة[٢].

ومن أدلَّة تعيين المحذوف اقترانُ الكلام بالفعل؛ كقولهم للمُعْرِس[٣]: **بالرِّفاء والبنين**؛ أي أعرستَ، فإنَّ كون هذا الكلام مقارِناً لإعراس المخاطَب دلَّ على أنَّ المحذوف أعرستَ.

والباء للملابسة، والرفاء: الالتئام والاتفاق؛ تقول: رفأتُ الثوب أرفأه؛ إذا أصلحتَ ما وهَى منه[٤].

[طباق السلب] **٩٧- ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾**[٥][الآية: ٤٤].

في الأصل أثناء ذكْره للطِّباق؛ قال[٦]: وهو ضربان: طباق الإيجاب (كما مرَّ، [٧] وطباق) [٨] السَّلب[٩]/ [٤٨/أ]؛ نحو ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾

(١) في (ج): **المحذوف**، وهو وهم.

(٢) انظر: ص ١٤٦ من هذا الكتاب.

(٣) هذا القول من أمثال الجاهليين في النكاح. انظر: فصل المقال: ٨٢، وجمهرة الأمثال: ١: ٢٠٦، وهو مكروه في الإسلام. انظر: الأذكار للنووي: ٤٠٦، ٥١٧.

(٤) الصحاح ١: ٥٣ –رفأ.

(٥) المطول: ٤١٨.

(٦) التلخيص ٣٤٩، ٣٥٠.

(٧) انظر: المصدر نفسه: ٣٤٩، وقد تقدم في ص٣١٢ من هذا الكتاب.

(٨) ما بين القوسين ساقط من: (ج).

(٩) وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفي، كما في الآية الأولى، أو أحدهما أمْرٌ والآخر نَهْيٌ؛ كما في الآية الشاهد. انظر: المطول: ٤١٨.

﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾[1]، ونحو ﴿فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾.

[الاحتراس في آخر الكلام]

٩٨- ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[2] [الآية: ٥٤].

في الأصل أثناء ذكره لأنواع ما به يكون الإطناب؛ قال[3]: وإمَّا بالتكميل، ويسمَّى الاحتراس أيضاً، وهو أن يؤتَى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه؛ كقوله[4]:

فَسَقَى دِيَارَكَ -غيْر مُفْسِدِهَا- صَوْبُ الْغَمَامِ ودِيمَةٌ تَهْمِي

ونحو ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾. انتهى

فالبيتُ مثالٌ للاحتراس في وسط الكلام، والآية مثالٌ له في آخره.

وبيان الاحتراس في البيت: أنَّ نزول المطر قد يكون سبباً لخراب الديار وفسادها؛ فدفَع ذلك بتوسُّط قوله: غير مفسدها.

وبيانه في الآية: أنَّه لو اقتُصِر على وصفهم بالذِّلة على المؤمنين لتوهِّم أنَّ ذلك لضعفهم؛ فأتى على سبيل التكميل بقوله ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى

---

(١) سورة الروم: من الآيتين: ٦، ٧.

(٢) المطول: ٢٩٥.

(٣) التلخيص: ٢٢٩، ٢٣٠.

(٤) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه بشرح الأعلم: ٩٧، وهو من قصيدة من الكامل يمدح فيها قتادة بن سلمة الحنفي. انظر: الموازنة ١:٧٤، والوساطة ٣٩٨، والعمدة ١:٦٤٦، والمفتاح ٦٦٧، والمصباح ٢٠١، والإيضاح ١:٣١٠، ومعاهد التنصيص ١:٣٦٢، وفيها: صوب الربيع، وفي ديوانه -طبعة دار صادر ٨٨، صوب الغمام كما هو مثبت، وكذا في مواهب الفتاح -شروح التلخيص ٣:٢٣٢.

﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ دفعاً لهذا الوهم، وإشعاراً بأنَّ ذلك تواضعٌ منهم للمؤمنين؛ ولذا عُدِّيَ الذل بـ«على»؛ لتضمُّنه معنى العطف؛ كأنَّه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلُّل والتواضع.

ويجوز أن تكون التعدية بـ «على» للدِّلالة على أنَّهم مع شرفهم وعُلوِّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم [أجنحتهم][١].

وهذا كلُّه للشَّارح[٢] رحمه الله.

[تأكيد المدح بما يشبه الذم بالاستثناء المفرغ]

٩٩- ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾[٣] [الآية: ٥٩].

في الأصل أثناء ذكْره لتأكيد المدح بما يشبه الذّم[٤]: ومنه ضربٌ آخر، نحو ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾[٥].

وفي الشَّرح[٦]: ومنه ضربٌ آخر، وهو أن يُؤتَى بالاستثناء مفرَّغاً، ويكون العامل ممَّا فيه معنى الذَّم، والمستثنى ممَّا فيه معنى المدح؛ نحو﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾؛ أي ما تعيب منَّا إلا أصل المناقب والمفاخر كلِّها، وهو الإيمان بالله تعالى؛ يقال: نقَم منه وانتقَم، إذا عابَه وكَرِهَه[٧].

---

(١) قوله: **أجنحتهم** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٢) انظر: المطول ٢٩٥.

(٣) المطول: ٤٤١.

(٤) التلخيص ٣٨٢.

(٥) سورة الأعراف: من الآية: ١٢٦.

(٦) المطول: ٤٤١.

(٧) انظر: الصحاح ٥:٢٠٤٥، وأساس البلاغة ٤٦٧-نقم.

وعليه قوله تعالى ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ فإنَّ الاستفهام فيه للإنكار؛ فيكون بمعنى النفي، وهو كالضَّرب الأوَّل في إفادة التأكيد[1] من وجهين. انتهى/ [٤٨/ب]

قلتُ: الضَّرب الأوَّل هو أن تستثنى[2] من صفة ذَمٍّ منفية عن الشيء صفة المدح له؛ بتقدير دخولها فيها؛ كقوله[3]:

وَلاَ عَيْبَ فِيهِم غَيْرَ أنَّ سُيُوفَهُم ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

والتأكيد فيه من وجهين، من جهة أنَّه كدعوى الشيء ببينة، ومن جهة أنَّ الأصل في الاستثناء هو الاتِّصال؛ فإذا ذُكِرَ بَعْدَ [إلاَّ صفةُ][4] مدح كان فيه المدح على المدح، والإشعارُ بأنَّه لم يجد فيه صفة ذَمٍّ حتى يثبتها فاضطُرَّ إلى استثناء صفة مدح، (مع ما فيه من نوع خِلابة[5] وتأخيذ للقلوب.

والضَّرْبُ الثاني أن يُثْبَتَ للشَّيء صفة مدح)[6]، وتُعقَّب بأداة استثناء تليها صفةُ مدح أخرى له؛ نحو: «أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ»[7]،

(١) في النسخ الأخرى: التوكيد.

(٢) في النسخ الأخرى: يستثنى.

(٣) البيت للنابغة الذبياني من قصيدة من الطويل في ديوانه ٤٢، وهو في الصناعتين ٤٥٩، والمصباح ٢٣٩، والإيضاح ٥٢٤:٢، والتبيان ٤٩٩، ومعاهد التنصيص ١٠٧:٣.

(٤) في النسخة الأصل: **الأصلية**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٥) الخلابة: الخديعة برقيق الحديث. انظر: لسان العرب: ٣٦٤:١، والمعجم الوسيط ٢٥٧:١.

(٦) ما بين القوسين سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من هامشها ومن بقية النسخ.

(٧) قال العجلوني في كشف الخفاء (٢٣٢:١): معناه صحيح، ولكن لا أصل له، وأورده أصحاب الغريب، ولا يعرف له إسناد.

وبيد –هنا– بمعنى غير[1]، والاستثناء فيه منقطع كالأوَّل؛ لكنَّه لا يُقدَّر متَّصلاً كما في الأوَّل؛ لأنَّه ليس في هذا الضَّرب صفةُ ذمٍّ منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها، فلا يفيد [التأكيد][2] إلاَّ من الوجه الثاني لأنَّ الوجه الأوَّل مبنٌّ على التعليق بالمحال، المبني على تقدير الاستثناء مُتَّصلاً؛ ولهذا كان الضرب الأوَّل أفضلَ لإفادة التوكيد من الوجهين.

وأمَّا قوله تعالى ﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا ﴾[3] فيحتمل أن يكون من الضرب الأوَّل؛ بأن يُقدَّر السلام داخلاً في اللغو؛ فيفيد التأكيد من وجهين، وأن يكون من الضرب الثاني؛ بأن لا يُقدَّر ذلك ويُجعَل الاستثناء من أصله منقطعاً.

١٠٠– ﴿أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا﴾[4][الآية: ٦٠].

فيه إسنادٌ مجازي؛ إذ التميز منقولٌ من الفاعل، والفاعل مجازي لا حقيقي.

وقد تقدَّم هذا في قوله تعالى في سورة النِّساء ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾[5]؛ فراجعه[6].

---

(١) النهاية في غريب الحديث ١:١٧١.

(٢) كلمة: **التأكيد** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٣) سورة مريم: من الآية: ٦٢.

(٤) لم يستشهد السعد بهذه الآية، إنما استشهد بنظيرها في الفرقان؛ كما مر في الموضع المشار إليه.

(٥) سورة النساء: من الآية: ٣٥.

(٦) انظر: ٣٧٥ من هذا الكتاب.

[المجاز المتفرع عن الكناية]

١٠١- ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[١] [الآية:٦٤].

في الأصل[٢]: ومنه -أي من المعنوي[٣]- التورية، ويسمَّى الإيهام أيضاً، وهو أنْ يُطْلَق لفظٌ له معنيان قريبٌ وبعيدٌ، ويراد البعيد، وهي ضربان:

مُجَرَّدة، وهي التي لا تُجَامِع شيئاً مِمَّا يلائم[٤] المعنى القريب؛ نحو ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[٥].

ومُرَشَّحَة، وهي التي تجامع شيئا مِمَّا يلائم المعنى القريب؛ نحو ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْي۟دٍ﴾[٦]. انتهى

وقوله: ويراد البعيد؛ أي اعتماداً على قرينة خفيَّة، وأراد بالاستواء معناه البعيد، وهو/ الاستيلاء، ولم يُقرَن بشيء ممَّا يلائم المعنى القريب [٤٩/أ]

(١) المطول ٤٠٦، ٤٢٥.

(٢) التلخيص ٣٥٩، ٣٦٠.

(٣) أي المحسن المعنوي، وهو أحد قسمي البديع

(٤) في (ب): **لا يلائم**، وهو وهمٌ.

(٥) سورة طه، الآية: ٥، وجعل الآية من التورية أو التخييل مخالفٌ لما عليه أهل السنة من إثبات الاستواء حقيقة؛ على ما يليق به سبحانه، وانظر الآية في موضعها؛ من الكتاب.

(٦) سورة الذّاريات، من الآية: ٤٧، وقد فُسِّر لفظ (الأيد) بالقوَّة، وهو المعنى الذي وضع له اللفظ لغة؛ فلا تكنية ولا تورية ولا تخييل، وانظر الآية في موضعها؛ من الكتاب.

الذي هو الاستقرار، وأراد بالأيدي معناها البعيد؛ أعني القُدْرَة، وقد قُرِنَ بِهَا ما يلائم المعنى القريب المورَّى به عن المعنى البعيد؛ أعني الجارحة المخصوصة، وهو قوله ﴿بَنَيْنَٰهَا﴾.

وفي الشَّرح[1]: أنَّ الترشيح قد يكون قبل التورية؛ كالآية، وقد يكون بعدَها؛ كقول أبي الفضل عياض[2] يصف ربيعاً بارداً[3]:

أو الغَزَالةَ مِنْ طُولِ الْمَدَى خَرِفَتْ ... فَمَا تُفرِّقُ بَيْنَ الْجَدْيِ وَالْحَمَل

يعني كأنَّ الشمس من كِبَرِها وطول مدتها صارت خرفةً قليلة العقل؛

---

(١) المطول ٤٢٥، ٤٢٦.

(٢) القاضي عياض بن موسى اليحصبي، عالم الأندلس والمغرب، وإمام أهل الحديث في وقته، كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيَّامهم، ولي قضاء سبتة ومولده فيها، ثم قضاء غرناطة، وتوفي بمراكش سنة ٥٤٤هـ. من تصانيفه: الشفاء بتعريف حقوق المصطفى، وشرح صحيح مسلم، والإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، وجمع المقَّري سيرته وأخباره في كتاب أزهار الرياض في أخبار عياض. وانظر: وفيات الأعيان ١:٣٩٢، والأعلام ٥:٣٨٢.

(٣) البيت في أزهار الرياض ٤:٢٥١، وقبله:

كأنَّ كانُونَ أهدى من ملابسه ... لشَهْرِ تَمُّوزَ أنْوَاعاً مِنْ الْحُلَلِ

وهما في المصباح ٢٦٠، والإيضاح ٢:٥٠١، والمعول شرح أبيات المطول ل:٦٨، وفيه: لشهر آذار ، بدلاً من تموز، وهو المناسب لقول السعد يصف ربيعاً بارداً؛ لأنه من شهور الربيع، أمَّا تموز فمن شهور الصيف فيناسب ما في المصادر الأخرى من أنه يصف صيفية باردة، ورجح صاحب المعول ما في المطول؛ لأنَّ الحمل من البروج الربيعية.

فنَزَلت في برج[1] الجدي في[2] أوان الحلول ببرج الحمَل، أراد بالغزالة معناها البعيد؛ أعني الشمس، وقد قُرِنَ بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد؛ أعني الرشأ؛ حيث ذكَر الخرافة، وكذا ذكَر الجدي والحمل.

وقد يكون كلٌّ من التوريتين ترشيحاً للأخرى، كبيت السِّقْط[3]:

إذَا صَدَقَ الْجدُّ افْتَرَى الْعَمُّ لِلْفَتَى مَكَارِمَ لاَ تَخْفَى وإِنْ كَذَبَ الْخَالُ

أراد بالجد الحظ، وبالعم الجماعة من الناس، وبالخال المخيلَة[4].

فإن قلتَ: قد ذَكَر صاحبُ الكشّاف[5] في قوله ﴿**ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ**﴾[6]: أنَّه تمثيلٌ؛ لأنَّه لَمَّا كان الاستواء على العرش، وهو سرير الملك، ممَّا يردف الْملْكَ جعلوه كنايةً عن الْمُلْك، ولَمَّا امتنع -هاهنا- المعنى الحقيقي صار مجازاً[7]؛ كقوله ﴿**وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ**﴾؛ أي هو بخيل، ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾؛ أي هو جواد[8]، من غير تصوُّر يد ولا غَلٍّ

---

(١) في (ب): بروج.

(٢) في (ب): وفي، وهو وهم.

(٣) البيت من الطويل في سقط الزند: ٢٣٣، وشروح سقط الزند ٣:١٢٦٢، والمعول شرح أبيات المطول:٦٨. وفيها مكارم لا تكرى، مِن كَرِيَ الزَّاد إذا نقص، وفي المطول: مكارم لا تخفى؛ كما هو مثبت.

(٤) المخيلة: الظنُّ. القاموس المحيط: ١٢٨٧.

(٥) انظر: الكشَّاف ٢/٥٣٠.

(٦) سورة طه: الآية: ٥.

(٧) الصواب أنَّ الله تعالى مستوٍ على عرشه استواءً حقيقيّاً يليق بجلاله.

(٨) انظر: تفسير القرآن العظيم ٢/٧٥.

ولا بسط[١]، والتفسير بالنعمة، والتَّمَحُّل للتَّثْنِيَة من ضيق العطن، [والمسافرة عن علم البيان مسيرة أعوام.

وكذا قوله ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾[٢] تمثيلٌ وتصويرٌ -لعظمته وتوقيف][٣] على كُنْهِ جلاله من غير ذهاب بالأيدي إلى جهة حقيقية أو مجاز، بل يذهب إلى أخذ الزُّبدة والخلاصة من الكلام[٤] من غير أن يُتَمَحَّل لمفرداته حقيقةٌ أو مجازٌ، وقد شَدَّد النكير على من يفسِّر **اليد** بالنعمة، والأيدي بالقدرة، والاستواء بالاستيلاء، واليمين بالقدرة[٥].

وذكر الشَّيخ في دلائل الإعجاز[٦] أنَّهم وإن كانوا يقولون المراد

---

(١) هذا تفويض مطلق للمعنى والكيف، والحقُّ إثبات صفتي اليدين والبسط على سبيل الحقيقة وتفويض الكيفية إلى الله عز وجل، فله منهما ما يليق بجلاله وعظمته، وقد حكى أبو الحسن الأشعري -رحمه الله تعالى- إجماع السلف على أنَّ لله تعالى يدين مبسوطتين، وأنَّ يديه سبحانه وتعالى غير نعمته. انظر: رسالته إلى أهل الثغر بباب الأبواب ١٢٧، كما ردَّ -أيضاً- في الإبانة (٣٤-٣٨) على من ذهب إلى أنَّ اليدين بمعنى النعمة، وقرَّر أنَّهم لا يجدون دليلاً لا من اللغة ولا من الإجماع.

(٢) سورة الذَّاريات: من الآية: ٤٧.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والكشاف والمطول.

(٤) هذه كناية استنبطها الزمخشري، ونوه بها الطيبي في التبيان ٤١٨، وكان قد اعترض عليها الرازي في مفاتيح الغيب ٢/٥، ٧/٢٧٠، وقال: إنَّها تفتح باب تأويلات الباطنية.

(٥) الكشاف ٢/٥٣٠.

(٦) لم يذكر الشَّيخ هذا القول في دلائل الإعجاز، إنَّما ذكره في أسرار البلاغة ٣٥٨، ٣٥٩؛ بتصرف.

باليمين القدرة؛ فذلك تفسيرهم على الجملة، وقصدوا إلى نفي الجارحة بسرعة خوفاً على السَّامع من خطرات تقَع للجهال وأهل التشبيه، وإلا فكلٌّ ذلك من طريق التمثيل.

[٤٩/ب] قلتُ: قد جرى المصنِّف في جعل/ الآيتين مثالين للتورية على ما اشتُهِر بين أهل الظَّاهر من التفسير[١]. انتهى كلام السَّعد

قلتُ: فحصَل من هذا أنَّ **اليد** في الآية المذكورة إن فُسِّرت بالنعمة كانت توريةً مرشَّحة؛ لأنَّ الغلَّ والبسط إنَّما يلائمان المعنى القريب، الذي هو الجارحة، والتحقيق ما قاله صاحب الكشَّاف سمح الله له.

وفي الشَّرح -أيضاً[٢]- آخر الحقيقة والمجاز بعد ما ذَكَر أنَّ قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٣] من باب الكناية عن نفي المثل، وقرَّر الكناية بالوجهين[٤]، الوجه الأوَّل أنَّه من باب نفي الملزوم بنفي لازمه؛

---

(١) هكذا في النسخ، وفي المطول: من المفسرين، ويقصد بأهل الظاهر أولئك الذين يقتصرون على ما يبدو، ولم يظهر لهم هنا للأيدي ولا للاستواء إلاَّ المعنى البعيد، وأمَّا عند مَن يوسم بالتحقيق ممن يمارس مقتضى تراكيب البيان فالكلام تمثيل على سبيل الكناية أو الاستعارة. مواهب الفتاح -ضمن شروح التلخيص ٤/٣٢٥.

(٢) كلمة: **أيضاً** سقطت من: (ب).

(٣) سورة الشورى: من الآية: ١١.

(٤) هكذا في النسخة الأصل، وفي بقية النسخ: بوجهين.

مثل قولهم: ليس لأخي زيدٍ أخٌ؛ قال[١]: والثاني ما ذَكَره صاحب الكشَّاف[٢]، وهو أنَّهم قد قالوا: مثلُكَ لا يبخل؛ فنفوا البخل عن مثله، والغرض نفيه عن ذاته؛ فسلكوا طريق الكناية قصداً إلى المبالغة؛ لأنَّهم[٣] إذا نفوه عمَّن يماثله، وعمَّن يكون على أخصِّ أوصافه فقد نفوه عنه؛ كما يقولون: قَدْ أيْفَعَتْ[٤] لَدَاتُه، وبَلَغَتْ أَتْرَابُه؛ يريدون إيفاعَه وبلوغَه[٥].

فحينئذٍ لا فَرْقَ بين قوله ليس كالله شيءٍ، وقوله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٦] إلا ما تعطيه الكنايةُ من فائدتِهَا، وهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد، وهو نفي المماثلة عن ذاته.

ونحوه قوله تعالى ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾؛ فإنَّ معناه بل هو جوادٌ من غير تصوُّر يد ولا بسط لها؛ لأنَّها وقعت عبارةً عن الجود، لا يقصدون شيئاً آخر، حتى أنَّهم استعملوها في من لا يد له، وكذا[٧] استعمل هذا في من له مِثْلٌ ومَنْ لاَ مِثْلَ له.

---

(١) المطول: ٤٠٦.

(٢) انظر: الكشاف ٣/٤٦٣.

(٣) في (ب): لأنه.

(٤) موضع الكلمة بياض في (ب).

(٥) في (أ) بزيادة: قال.

(٦) سورة الشورى، من الآية: ١١.

(٧) في (ب): كذلك.

قال السَّيد الشَّريف[1]: استعمال بسط اليد في الجود بالنظر إلى مَن جاز أن يكون له يد؛ سواءٌ وُجدَت وصحَّت أو شُلَّتْ أو قُطعَت أو فُقدَت لنقصانٍ في الْخِلْقَة؛ كنايةٌ محضة لجواز إرادة المعنى الأصلي في الجملة[2]، وبالنظر[3] إلى من تَنَزَّهَ عن اليد؛ كقوله ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ مجازٌ متفرِّعٌ عن الكناية، لامتناع تلك الإرادة، فقد استعمل بطريق الكناية هناك كثيراً حتى صار بحيث يفهم منه الجود من غير أن يُتصوَّر يد أو بسط، ثم استُعمِل -هاهنا- مجازاً في معنى الجود.

[٥٠/أ] وقس على ذلك نظائره في قوله ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[4]، / وقوله ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾[5] فإنَّ الاستواء على العرش؛ أي الجلوس عليه في من يتصور منه ذلك كنايةٌ محضةٌ عن الملك، وفي من لا يجوز عليه مجازٌ فيه متفرِّعٌ عليها، وعدم النَّظر في من يجوز منه النَّظر كناية[6] عن عدم الاعتداد، وفي من لا يجوز منه كذلك، هكذا حقَّقَ الكلام في الكشَّاف[7].

---

(١) حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٤٠٧.

(٢) لأنها لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه حينئذ. الإيضاح ٢/٤٥٦.

(٣) في (أ، ب): بالنظر.

(٤) سورة طه: الآية ٥.

(٥) سورة آل عمران: من الآية ٧٧.

(٦) في بقية النسخ: كناية محضة.

(٧) انظر: الكشاف ١/٢٨٨، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ٤٦١-٤٦٥، ولا طائل تحت هذا التحقيق، وغايته تقرير مذهبه الاعتزالي.

[استعمال يا في نداء القريب]

١٠٢ - ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾(١) [الآية: ٦٧]

في الشَّرح -آخر الإنشاء(٢)-: أنَّ النِّداء وهو طلَب الإقبال بحرفٍ نائب مناب أدعو، لفظاً أو تقديراً.

فأيا وهيا -للبعيد، وقد يُنَزَّل غير البعيد مَنْزِلة البعيد؛ لكونه نائماً أو ساهياً، حقيقةً أو بالنسبة إلى الأمر الذي تناديه له؛ بمعنى [أنَّه](٣) بلَغ من عُلُوِّ الشَّأن إلى حيث إنَّ المخاطَب لا يفي بما هو حقُّه من السَّعي فيه، وإن بذَل وسعه، واستفرغ جُهْدَه؛ فكأنَّه غافلٌ عنه بعيد.

وأي والهمزة -للقريب، وقد يستعملان للبعيد تنبيهاً على أنَّه حاضرٌ في القلب لا يغيب عنه أصلاً؛ كقوله(٤):

أَسُكَّان نَعْمَان الأَرَاكِ تَيَقَّنُوا ... بِأَنَّكُمْ فِي رَبْعِ قَلْبِيَ سُكَّانُ

وأمَّا يا -فقيل: حقيقة في القريب والبعيد؛ لأنَّها لطلب الإقبال مطلقاً.

وقيل: بل للبعيد، واستعماله(٥) في القريب إمَّا لاستقصار الدَّاعي

---

(١) المطول ٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه ٢٤٤، ٢٤٥.

(٣) قوله: **أنه** سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٤) البيت من مقطوعة من الطويل لابن حيوس في ديوانه ٦٤٥/٢، ونسب في مطمح الأنفس ٣٩٨؛ لابن الصائغ الأندلسي، وكذا في وفيات الأعيان ٤٣٠/٤، وانظر: المعول شرح أبيات المطول ٤٠، ونعمان الأراك بفتح النون: وادٍ في طريق الطائف يخرج إلى عرفات. الصحاح ٢٠٤٤/٥، ومعجم البلدان ٣٣٩/٥.

(٥) في (ب): واستعمالها.

نفسه، واستبعاده عن مرتبة المدعو؛ نحو: يا الله، وإمَّا للتنبيه على عِظَمِ الأمر، وعُلُوِّ شأنه، وأنَّ المخاطَب مع تهالكه على الامتثال كأنَّه غافلٌ عنه بعيد؛ نحو ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾، وإمَّا للحرص على إقباله كأنَّه أمرٌ بعيدٌ؛ نحو﴿يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ﴾[1]، وإمَّا للتنبيه على بلادته، و أنَّه بعيدٌ من [التَّنبُّه][2]؛ نحو: اسمع يا أيُّها الغافل، وإمَّا لانحطاط شأنه تبعيداً له عن المجلس؛ نحو: يا هذا.

[حذف المسند]

١٠٣- ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[3] [الآية: ٦٩].

في الأصل في أحوال المسند[4]: أمَّا تركه فلمَا مرَّ[5]؛ كقوله[6]:

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

---

(١) سورة القصص: من الآية: ٣١.

(٢) في النسخة الأصل: **التنبيه**، وكذا في المطول، والمثبت من بقية النسخ.

(٣) المطول ١٤٠.

(٤) التلخيص ١٠١.

(٥) أي لما مرَّ في حذف المسند إليه، من الاختصار لضيق المقام. انظر: التلخيص ٥٣.

(٦) البيت لضابئ بن الحارث البرجمي، من قصيدة من الطويل في الأصمعيات ١٨٤؛ قالها وهو محبوس في المدينة في زمن عثمان رضي الله عنه. وقد أنشد سيبويه البيت في الكتاب ٧٥/١، بنصب قيَّار، وكذلك رواه المبرد في الكامل ٣٢٠/١، وهو في أسرار البلاغة ١٩٥، والإيضاح ١٦٩/١، ومعاهد التنصيص ١٨٦/١.

[٥٠/ب] صحَّ منه، وصدر البيت/:

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينة رَحْلُهُ

وفي الشَّرح[١]: في الأساس: الماء في رحله؛ أي في مَنْزِله ومأواه[٢].

وقَيَّار: اسم جمل له[٣].

لفظ البيت خبر[٤]، ومعناه التَّحسُّر على الغربة، والتوجُّع من الكُربة؛ حُذِف المسند من الثاني.

والمعنى إنِّي لغريب وقيارٌ –أيضاً– غريبٌ؛ لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر؛ مع ضيق المقام بسبب التحسُّر ومحافظة الوزن، ولا يجوز أن يكون **غريبٌ** خبراً عنهما بانفراده؛ لامتناع العطف على محل اسم **إنَّ** قبل مضي الخبر؛ نحو: إنَّ زيداً وعمرو منطلقان.

وفي ارتفاع **قيار** وجهان، أحَدُهما: العطف على محل اسم إنَّ؛ لأنَّ الخبرَ مُقَدَّم تقديراً؛ فيكون العطف بعد مضي الخبر، ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين؛ كما في إنَّ زيداً وعمرو ذاهبان؛ لأنَّ لكلٍّ واحد منهما خبراً تأخَّر.

والثاني: أن يرتفع بالابتداء، والمحذوف خبره، والجملة بأسرها عطف على جُملة **إنَّ** مع اسمه وخبره، ولا تشريك –هاهنا– في عامل؛ كما تقول: ليت زيداً قائمٌ وعمرٌو منطلقٌ.

---

(١) المطول ١٤٠.

(٢) أساس البلاغة ١٥٤ –رحل.

(٣) انظر: الصحاح ٢/٨٠١– قير.

(٤) كلمة: **خبر** سقطت من: (ب).

[والسِّرُّ][(١)] في تقديم قيَّار على خبر إنَّ قصد التسوية بينهما في التحسُّر على الاغتراب؛ كأنه أثَّر في غير ذوي العقول أيضاً.

بيانُ ذلك أنَّه لو قيل: إنِّي لغريبٌ وقيَّار؛ لجازَ أن يُتوهَّم أن له مزيَّة على قيَّار في التأثُّر على[(٢)] الغربة؛ لأنَّ ثبوت الحكم أوَّلاً أقوى؛ فقدَّمه ليأتي الإخبار عنهما دفعةً بحسب الظَّاهر تنبيهاً على أنَّ قيَّاراً مع أنَّه ليس من ذوي العقول قد ساوَى العقلاء في استحقاق الإخبار عنه بالاغتراب؛ قصداً إلى التَّحسُّر.

وهذا الوجه هو الذي قَطَع به صاحب الكشَّاف في قوله ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ وقال[(٣)]: ﴿**وَٱلصَّٰبِـُٔونَ**﴾ مبتدأ، وهو مع خبره المحذوف جملةٌ معطوفةٌ على جملة ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ** ﴾ إلى آخره لا محلَّ لها من الإعراب[(٤)].

وفائدة تقديم ﴿**وَٱلصَّٰبِـُٔونَ**﴾ التَّنبيه على أنَّهم مع كونهم أبينَ المذكورين ضلالاً وأشدَّهم غيّاً يُتاب عليهم إن صَحَّ منهم الإيمان والعمل الصالح؛ فما الظَّنُّ بغيرهم؟!

وهاهنا أبحاثٌ لا يحتملها المقام. انتهى كلام السَّعد

---

(١) في النسخة الأصل: **وفي السر**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٢) في (أ، ب) والمطول: عن.

(٣) انظر: الكشاف ١/٦٣١.

(٤) هذا هو الوجه الراجح، وهو قول جمهور أهل البصرة: الخليل وسيبويه وأتباعهما. انظر: الدر المصون ٤/٣٥٣، ٣٥٥.

قال السَّيِّد الشَّريف[١]: قوله: **وقيار** اسم جمل له؛ وقيل اسم فرسه[٢]، وقيل اسم غلامه.

[٥١/أ] قوله:/ كما تقول: ليتَ زيداً قائمٌ وعمرٌو مُنْطَلِقٌ؛ فيه عطْفُ الخبرية على الإنشائية، وتصحيحه بأنَّه عطْفُ قصَّة على قصَّة تكلُّف مُستغنًى عنه؛ وكأنَّه سهوٌ من قلم الناسخ، والصواب إنَّ زيداً قائم.

قوله: وهاهنا أبحاثٌ لا يحتملها المقام؛ كأنَّها إشارة إلى بيان ما يرجُح به الوجه الأوَّل على الثاني، والثاني على الأوَّل.

وإلى بيان [أنَّ][٣] قوله: لغريب؛ هل يجوز أن يكون خبراً عن قيَّار، ويكون المحذوف خبر **إنَّ**؛ كما جاز ذلك في مثل: إنَّ زيداً وعمرٌو مُنْطَلِقٌ.

وإلى بيان أنَّه إذا جُعِل **لغريب** خبراً لـ"إنَّ"، وقُدِّر لـ((قيَّار)) خبرٌ، فإن جُعِل من عطف المفرد [على المفرد][٤] فهل يجب أن يُقدَّر مؤخراً عن قوله **لغريب**؛ لئلا يلزم تقدُّم المعطوف المقدر على المعطوف عليه الملفوظ، وإذا جعل من عطف الجملة على الجملة، فإن قُدِّر الخبر مقدماً لزم تقدم المعطوف بتمامه على بعض أجزاء المعطوف عليه، وإن قُدِّر مؤخَّراً لزم تقديم بعضه على بعض.

---

(١) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول ١٤٠، ١٤١.

(٢) لسان العرب ١٢٥/٥ قير.

(٣) كلمة: **أنَّ** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ، وحاشية الشريف الجرجاني على المطول.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ، وكذا حاشية الشريف الجرجاني على المطول.

وإلى بيان أنَّ صاحب الكشَّاف [لماذا][١] قطَع في الآية بالوجه الثاني.

وإلى أنَّ الواو في ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ يحتمل أن تكون اعتراضية لا عاطفة، إلى غير ذلك ممَّا يظهر بالتأمُّل الصَّادق في الآية الكريمة.

[جواز ترك الواو في الجملة الحالية المصدرة بمضارع منفي بلا]

١٠٤ - ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾[٢].[الآية:٨٤].

في الأصل في تذنيب الفصل والوصل[٣]: وإن كان –أي المضارع- منفيًّا فالأمران؛ [كقراءة][٤] ابن ذكوان[٥] ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِ﴾[٦] بالتخفيف، ونحو ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾؛ لدلالته على المقارنة؛ لكونه مضارعاً، دون الحصول؛ لكونه منفياً. انتهى

ويعني بالأمرين دخول الواو وتركه.

ومعنى الآية: أي شيء يثبت لنا، والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله، وحقيقته ما سبَبُ عدم إيماننا.

والمنفي –هاهنا- هو المنفي بما ولا، دون لن؛ لأنَّها حرف استقبال

---

(١) في النسخة الأصل: لما، والتصويب من بقية النسخ، وحاشية الشريف الجرجاني على المطول.

(٢) المطول ٢٧٦.

(٣) انظر: التلخيص ٢٠١، ٢٠٢، والمطول ٢٧٦.

(٤) في النسخة الأصل: **كقرآن**، والمثبت من بقية النسخ، والتلخيص، وهو ظاهر الصواب.

(٥) هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان القرشي، الإمام الثقة، شيخ الإقراء بالشام، توفي سنة ٢٤٢هـ. انظر: معرفة القرَّاء الكبار للذهبي ١٩٨-٢٠١.

(٦) سورة يونس: من الآية: ٨٩.

والجملة الحالية لا تصدَّر بحرف الاستقبال؛ كالسين ولن ونحوهما؛ لتناقُض الحال والاستقبال في الجملة.

وزعم بعضُ النُّحاة[1] أنَّ المنفيَّ بلفظ **ما** يجب أن يكون بدون الواو؛ لأنَّ المضارع المجرَّد يصلح للحال؛ فكيف إذا انضم إليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما؟!

وجوابه: أنَّ فوات الدِّلالة على الحصول جوَّز ذلك.

قال الشَّيخ عبد القاهر[2] في قول مالك بن رفيع[3]:

[٥١/ب] **أَقَادُوا مِنْ دَمِي وتَوَّعَدُونِي وكُنْتُ وَمَا يُنَهْنِهُنِي[4] الْوَعِيدُ/**

إنَّ **كان** تامَّة، والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال، والمعنى: وَوُجِدْتُ غير منهنه بالوعيد، وغير مبالٍ به، ولا معنى بجعلها[5] ناقصة، وجعْلِ الواو مزيدة.

---

(١) هو الرضي في شرح كافية ابن الحاجب ٨٢/٢.

(٢) انظر: دلائل الإعجاز ٢٠٨ والمطول: ٢٧٦

(٣) هو مالك بن رفيع الأسدي، وقيل: ابن أخي رفيع، وقيل: ابن رقية، كان صعلوكاً؛ فطلبه مصعب بن الزبير؛ فهرب منه، وأنشد البيت في أبيات أخرى من الوافر. انظر: ذيل الأمالي للقالي ١٢٧، ودلائل الإعجاز ٢٠٨، والمفتاح ٤٩١، والإيضاح ٢٧٠/١، وشرح شواهد الألفية للعيني ٤٣٤١/١، والمعول شرح أبيات المطول: ل ٤٤، والشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز ٥٨٣/٢، ٥٨٥.

(٤) النهنهة: الكف والمنع والزجر. انظر: القاموس المحيط ١٦١٩- نهنه.

(٥) في (ب): لجعلها.

[مجيء عطف البيان للمدح لا للإيضاح]

١٠٥- ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾[١] [الآية:٩٧]. في الأصل[٢]: وأمَّا بيانه[٣] فلإيضاحه باسم مختصٌّ به؛ نحو: قَدِمَ[٤] صديقُكَ خالدٌ.

وفي الشَّرح[٥]: وفائدة عطْفِ البيان لا تنحَصِرُ في الإيضاح؛ لِمَا ذَكَر صاحب الكشَّاف[٦] أنّ البيتَ الحرامَ في ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ عطْفُ بيانٍ جيء به للمدح، لا للإيضاح؛ كما تجيء الصفة لذلك.

وذكَر في قوله ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾[٧] أنّه عَطْفُ بيانٍ ﴿لِّعَادٍ﴾، وفائدته وإن كان البيان حاصلاً بدونه — أن يوسموا بِهَذه الدعوة وسماً، وتجعل فيهم أمراً محقّقاً، لا شُبهةَ فيه بوجهٍ من الوجوه[٨].

---

(١) المطول: ٩٦.

(٢) التلخيص: ٧١، ٧٢.

(٣) أي تعقيب المسند إليه بعطف البيان.

(٤) في (أ، ب): قام.

(٥) المطول: ٩٦، ٩٧.

(٦) انظر: الكشاف ١/٦٤٦.

(٧) سورة هود: من الآية: ٦٠.

(٨) انظر: الكشاف ٢/٢٧٨.

[استفهام الإنكار أو التقرير بما دخله النفي]

١٠٦- ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾[١] [الآية:١١٦].

في الأصل إثر ذِكْرِه أنَّ أداة الاستفهام تُستعمَل في الإنكار؛ قال[٢]: ومنه ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[٣]؛ أي الله كافٍ؛ لأنَّ نفي النفي إثبات، وهذا مرادُ مَنْ قال: إنَّ الهمزة للتقرير؛ أي بما دَخَله النفي لا بالنفي.

وفي الشَّرح[٤]: وهكذا قوله تعالى ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٥]، ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾[٦] وما أشبه ذلك؛ [فقد][٧] يقال: إنَّ الهمزة للإنكار، وقد يقال: إنَّها للتقرير، وكلاهما حَسَنٌ، فَعُلِمَ أنَّ التقرير ليس يجب أن يكون بالحكم الذي دَخَل عليه الهمزة، بل بما يعرف المخاطَب من ذلك الحكم.

وعليه قوله [تعالى][٨] ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾؛ فإنَّ الهمزة فيه للتقرير؛ أي بما يعرفه عيسى من هذا الحكم، لا بأنَّه قد قال ذلك؛ فافهم[٩].

---

(١) المطول: ٢٣٨.

(٢) انظُر: التلخيص ١٦٦.

(٣) سورة الزمر: من الآية: ٣٦.

(٤) المطول: ٢٣٧، ٢٣٨.

(٥) سورة الشرح: الآية: ١.

(٦) سورة الضحى: الآية ٦.

(٧) في النسخة الأصل: **فقال**، والمثبت من بقية النسخ، وفي المطول: وقد.

(٨) كلمة: **تعالى** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ.

(٩) فإنَّ الله عالم بأنَّ عيسى لم يقله، ولكنه سأله على رؤوس الأشهاد تعريضاً بمن ادعى ذلك، وتقريعاً لمن اتخذه إلهاً من دون الله. انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي =

١٠٧- ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾[١] [الآية:١١٦].

في الشَّرح[٢]: نصَّ المبرد والزجَّاج على أنَّ إنْ لا تقلب **كان** إلى معنى الاستقبال، وذكَر كثيرٌ من النُّحاة أنَّه إذا أُريد إبقاء معنى الماضي مع **إنْ** جُعِل الشَّرط لفظ كان؛ كقوله تعالى ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾، إلى آخر ما نقلناه في قوله تعالى ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾[٣]، فراجعه هناك[٤].

١٠٨-[٥] ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ / رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾[٦] [الآية:١١٧]. [٥٢/أ]

للسَّعد في غير الشَّرح؛ قال[٧]: ومن الوارد على قَصْر القلب قوله تعالى؛ حكايةً عن عيسى عليه السلام ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾.

= ٣٧٥/٦، ٣٧٦، وشرح التلخيص للبابرتي ٣٥٨.

(١) المطول ١٥٨.

(٢) المصدر نفسه: الصفحة ذاتها.

(٣) سورة البقرة: من الآية: ٢٣.

(٤) انظر: ص٢٦١ من هذا الكتاب.

(٥) بداية سقط طويل من (أ)؛ شمل الآية والكلام المتصل بها.

(٦) الآية ليست من شواهد السعد في المطول؛ كما هو مبين.

(٧) انظر: شرح المفتاح: ل:١١٩.

فإن قيل: كيف يصحُّ أن يكون من القصر وقد قال -يعني السَّكَّاكي[(١)]-: إنَّ هذه الطُّرق -يعني طُرُق القَصْر- [تتفق][(٢)] من وجه، وهو أنَّ المخاطَب معها يلزم أن يكون حاكماً حُكماً مشوباً بصواب وخطأ، وأنت تطلب بها تحقيق صوابه، ونفي خطئه، والمخاطَب بِهَذا الكلام هو الله عزَّ وجل، وليس يصحُّ أن يكون حاكماً على الوجه المذكور؛ فحينئذ لا يلزم أن يكون المخاطَب بِهَا حاكماً على ما ذكر، وقد قلتَ: إنه يلزم.

قلتُ: المخاطَب بهذا هو الناس الحاضرون يوم المحشر من العابدين لعيسى وأمِّه عليهما السلام؛ فكأنَّه قال: ما قلتُ لكم أيُّها الناس إلا ما أمرني الله به ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾؛ فهم اعتقدوا عبادة عيسى وأمّه، وحكموا عليها، فحكمهم على عبادة معبود صواباً، وعلى أنَّ ذلك المعبود هو عيسى وأمُّه خطأ، فقَلَبَهُ عيسى على عبادة الله[(٣)].

[تشابه الأطراف]

١٠٩- ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[(٤)] [الآية: ١١٨].

في الأصل[(٥)]: ومنه[(٦)] مراعاةُ النَّظير، ويسمَّى[(٧)] التَّناسُبَ، والتَّوفيقَ

---

(١) المفتاح: ٥١٢.

(٢) في النسخة الأصل: **يتفق**، والمثبت من بقية النسخ والمفتاح.

(٣) نهاية السقط المشار إليه آنفا من (أ)، وأقحم في (ب) في أثناء الحديث عن الشاهد التالي، على ما سيشار إليه.

(٤) المطول: ٤٢٠.

(٥) التلخيص ٣٥٤.

(٦) أي من المحسن المعنوي، وهو أحد قسمي البديع.

(٧) هكذا في النسخ والتلخيص، وفي الإيضاح والمطول: وتسمَّى.

أيضاً، وهي[1] جمعُ أَمْرٍ وما يناسبُه، لا بالتضادِّ[2]؛ نحو ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾[3]، وقوله[4]:

كَالْقَسِيِّ الْمُعَطَّفَاتِ بَلِ الأسْـ ـــهُمِ مَبْرِيَّةً بَلِ الأَوْتَارِ

ومنها -أي مراعاة النظير- ما يسميه بعضُهم تشابه الأطراف، وهو أن يُخْتَمُ الكلامُ بما يناسِبُ ابتداءه؛ نحو ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾[5].

[وفي الشَّرح[6]: والتناسبُ قد يكون ظاهراً؛ نحو ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾][7] فإنَّ اللطيف يناسب كونه غير مُدرك بالأبصار، والخبير يناسب كونه مُدْرِكاً للأشياء؛ لأنَّ المدرِك للشيء يكون خبيراً به.

---

(١) في (ج): **وهو**، كما في التلخيص.

(٢) قُيِّد بذلك ليخرج الطباق؛ لأنَّ المناسبة فيه التضاد. بغية الإيضاح ١٣/٤.

(٣) سورة الرحمن: الآية: ٥.

(٤) البيت للبحتري في ديوانه ٩٨٧/٢، من قصيدة من الخفيف، يصف فيها إبلاً هزالاً، وهو في الصناعتين ٢٤٤، والمصباح ٢٥٠، والإيضاح ٤٨٩/٢، والتبيان ٤٧٠، ومعاهد التنصيص ٢٢٧/٢، وأنوار الربيع ٨٢١/٣، ٢٣٤/٦.

(٥) سورة الأنعام: من الآية: ١٠٣.

(٦) المطول: ٤٢٠، ٤٢١، وهو منقول عن الخطيب في الإيضاح ٤٩٠/٢؛ بتصرف.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

وقد يكون خفيّاً؛ كقوله تعالى ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾؛ فإن قوله ﴿ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ يوهم أنَّ الفاصلة[١]: الغفور الرحيم، لكن يُعْرَف بعد التأمّل أنَّ الواجب هو العزيز الحكيم؛ لأنَّه لا يغفر لِمَن يستحقُّ العذاب إلا من ليس فوقه أحد يردُّ عليه حكمته[٢]، ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ﴾ أي الغالب، من عزَّه يعزه: غلبه[٣]، ثُمَّ وجب أن يُوصَف بالحكيم على سبيل الاحتراس؛ لئلا يُتوهَّم أنَّه خارجٌ عن الحكمة؛ إذ الحكيم مَن يضع الشيء في محلِّه، أي إن تغفر لهم/ مع استحقاقهم العذاب [٥٢/ب] فلا اعتراض عليك لأحدٍ في ذلك، والحكمةُ فيما فعلتَه.

---

(١) أقحم هنا في (ب) الكلام الساقط آنفاً.

(٢) في المطول: حكمه.

(٣) والاسم العزَّة، وهي القوة والغلبة. الصحاح ٣/٨٨٦.

سُورَة الأنعام

[مجيء ثم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الأولى]

١١٠- ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[١] [الآية: ١].

في الشَّرح أوَّل الفصل والوصل في أثناء كلامه على معاني [حروف][٢] العطف مع الجمل؛ قال[٣]: وثُمَّ للتَّرتيب مع التَّراخي؛ كما في المفرد، لكنَّها كثيراً ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الأُوْلَى وعدم مناسبته له؛ نحو ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾[٤]، ونحو ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ لاستبعاد [الإشراك][٥] بخالق السَّماوات والأرض.

وكذا قوله ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[٦] بعدَ قوله ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾[٧] الآية[٨]؛ لبُعْدِ المنْزِلة بين الإيمان وفكِّ الرقَّبة.

---

(١) المطول: ٢٤٩.

(٢) كلمة: **حروف** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ.

(٣) المطول ٢٤٩، وهو في مجمله تلخيص لكلام الرضى في شرح كافية ابن الحاجب ٤/٤١٣، ٤١٤.

(٤) سورة المؤمنون: من الآية ١٤.

(٥) في النسخة الأصل: **الاشتراك**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٦) سورة البلد: من الآية ١٧.

(٧) الآية: ١١.

(٨) بل الآيات: ١٢-١٦.

وكذا قوله ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾[١] للبُعْد بين طَلَب المغفرة والانقطاع بالكليَّة إلى الله، هذا[٢] في التنْزِيل أكثر من أنْ [يُحْصَى][٣].

وقد يجيء لمجرَّد الترتيب والتدرُّج في [دَرَج][٤] الارتقاء؛ من غير اعتبار تعقيب أو تراخٍ؛ كقوله[٥]:

إنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ[٦] ذَلكَ جدُّهُ

وكذلك[٧] قوله ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝١٧ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾[٨]. انتهى كلام السَّعد.

---

(١) سورة هود: من الآية ٥٢.

(٢) في المطول: وهذا.

(٣) في النسخة الأصل: **يحصر**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٤) في النسخة الأصل: **تدرج**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٥) البيت لأبي نواس في ديوانه ٢٢٢؛ من قصيدة من الخفيف مدح بها إبراهيم بن عبيد الله الحجبي، ورواية الديوان:

قل لمَن سَادَ ثم ساد أبوه قبلَه ثُمَّ قبل ذلك جدُّه

وهو في شرح كافية ابن الحاجب٤/٤١٤، ومغني اللبيب ١٥٩، وخزانة الأدب للبغدادي ١١/٣٧، والمعول شرح أبيات المطول ل:٤٢.

(٦) في (أ): **بعد**؛ بدلاً من: **قبل**، وهو وهم.

(٧) في (أ، ب): وكذا.

(٨) سورة الانفطار: الآيتان: ١٧، ١٨.

وقال السَّيِّد الشَّريف[١]: قوله لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الأولى، [وعدم مناسبته له؛ وذلك إمَّا[٢] لبُعْد درجته، وهي منـــزلته بالقياس إلى مضمون الجملة الأولى][٣]؛ كما في المثال الأوَّل والثالث والرابع، وإمَّا لمجرَّد تباينهما، وعدم تناسبهما، كما في المثال الثاني.

قوله: وقد تجيء[٤] لمجرَّد الترتيب والتَّدرُّج في دَرَج الارتقاء؛ يعني التدرُّجَ في ذِكْر المعاني بذكر ما هو الأَوْلَى فالأَولَى؛ كما في البيت؛ فإنَّ سيادةَ نفسه أهمُّ عنده وأَوْلَى من سيادة أبيه، ثُمَّ سيادةَ أبيه أَوْلَى[٥] من سيادة جدِّه.

قال نجم الأئمة[٦]: فثُمَّ –هاهنا– كالفاء في قوله ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[٧]، ﴿فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾[٨]؛ فإنَّ مدح الشيء، أو ذَمَّه يصحُّ بَعْد جري ذِكْرِه.

---

(١) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٢٤٩، ٢٥٠.

(٢) في (ج): لما، وهو تحريف.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، والمثبت من بقية النسخ، وحاشية الشريف الجرجاني.

(٤) في (ب): يجيء؛ كما سبق.

(٥) في (أ): أولاً، وهو تحريف.

(٦) هو الرضي في شرح كافية ابن الحاجب ٤/٤٠٨.

(٧) سورة الزمر: من الآية ٧٢، وسورة غافر، من الآية ٧٦.

(٨) سورة الزمر: من الآية ٧٤.

١١١- ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[١] [الآية:٢].

[تقديم المسند إليه لإظهار تعظيمه]

في الأصل بَعْدَ ذِكْرِه جملةً من دواعي تقديم المسند إليه؛ قال[٢]: وإماً لنحو ذلك.

وفي الشَّرح[٣]: مثل إظهار تعظيمه؛ نحو: رجلٌ فاضلٌ في الدَّار، وعليه قوله تعالى ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾/، أو تحقيره؛ نحو: رجلٌ جاهلٌ في الدَّار. [٥٣/أ]

وفي الأصل، أثناءَ ذِكْرِه لدواعي[٤] تقديم المسند؛ قال[٥]: أو للتَّنبيه مِن أوَّل الأمر على أنَّه خبرٌ؛ كقوله[٦]:

له هِمَمٌ لاَ مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا

---

(١) المطول ١٠٧، ١٨٥.

(٢) التلخيص ٧٥.

(٣) المطول ١٠٧.

(٤) في (ب): **لدعاوي**، وهو تحريف.

(٥) التلخيص ١٢٤، ١٢٥.

(٦) هذا صدر بيت لبكر بن النطاح؛ من مقطوعة من الطويل في الكامل للمبرد ١٢٨/٣ وتمامه: **وهِمَّتُهُ الصُّغرى أجلُّ من الدَّهرِ**

وهو لبعض العرب في ديوان المعاني ١٠٨، وبلا عزو في المفتاح ٤٢١، والمصباح ٣٩، والإيضاح ١٩٣/١، ونسبه الشيرازي وشراح التلخيص والعباسي لحسان بن ثابت ﷺ في مدح النبي ﷺ، وليس في ديوانه. انظر: مفتاح المفتاح ٣٥٨/١، وشرح التلخيص للبابرتي ٣٠٠، وشروح التلخيص ١١٤/٢، ١١٥، والمطول ١٨٥، ومعاهد التنصيص ٣٠٨/١.

وفي الشَّرح[١]: فإنَّه لو أَخَّر الظرف؛ أعني: **له**[٢] على المبتدأ؛ أعني **همم**؛ لتُوُهِّم أنَّه نعتٌ له لا خبر.

ثُمَّ هذا التقديم واجبٌ فيما إذا كان المبتدأ نكرةً غير متخصِّصة[٣]؛ نحو: في الدَّار رجلٌ؛ ليصير المبتدأ بتقدير الحكم عليه كأنَّه موصوفٌ معلومٌ بِهَذا الحكم؛ كالفاعل فإنَّه يقَع نكرةً لتقدُّم الحكم عليه؛ نحو: قام رجلٌ.

ويُشترَط أن يكون الخبر ظرفاً، فلا يصحُّ: قائمٌ رجلٌ؛ لأنَّ الالتباس باق، لجواز أن يكون قائمٌ مبتدأً، ورجلٌ بدلاً منه؛ بخلاف الظَّرف، فإنَّه يتعيَّن كونه خبراً، ولأنَّهم اتسعوا في الظروف ما لم يتَّسعوا في غيرها.

وأمَّا إذا كانت النَّكرة مخصَّصة فلا يجب التقديم؛ كقوله تعالى ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾.

وأُورِد[٤] على نحو: **في الدَّار رجلٌ** أنَّ التَّخصيص إذا كان بسبب تقدُّم الحكم يكون الحكم على غير مخصَّص؛ ضرورة أنَّ التَّخصيص لا يحصل إلاَّ بعد حصول الحكم، وقد قالوا: إنَّه لا حُكْمَ على ما ليسَ بمخصَّص.

فالحقُّ في هذا المقام ما ذَكَرَه ابن الدَّهَّان[٥]، وهو أنَّ جواز تنكير المبتدأ

---

(١) المطول ١٨٥، وهو في مجمله تلخيص لكلام الرضي في شرح كافية ابن الحاجب ٢٠٢/١، ٢٣٢.

(٢) قوله له ساقط من (أ).

(٣) في المطول: غير مخصصة.

(٤) انظر الإيراد وجوابه في شرح كافية ابن الحاجب ٢٠١/١، ٢٠٢.

(٥) هو أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي، المعروف بابن الدهان النحوي، كان من =

مبني على حصول الفائدة، فإنْ حَصَلَتْ الفائدة فَأَخْبِرْ عن أيِّ نكرةٍ شئتَ؛ نحو: رجلٌ على الباب، وغلامٌ على السَّطح، وكوكبٌ انقضَّ الساعة.

١١٢- ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ﴾[١] [الآية:٨].

فيه عطف الشَّرطية على غيرها.

وقدمرَّ التنبيه[٢] عليه في قوله [تعالى][٣] ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[٤].

وفي الأصل[٥]، بعد أن ذكَر أنَّه قد يُتمنَّى بـ«هَلْ»، وبـ«لَوْ»؛ قال حاكياً عن السَّكاكي[٦]: كأنَّ حروف التنديم والتحضيض **–هلاّ، وألاَ؛** بقلب الهاء همزة **ولولا ولوما** –مأخوذة منهما[٧] مركَّبتين مع **لا** و**ما**

= أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، توفي في الموصل بعد أن كف بصره؛ سنة ٥٦٩هـ، وله تصانيف منها شرح الإيضاح، وشرح اللمع سماه: «الغرَّة» نكت الهميان ١٥٨، ١٥٩، وبغية الوعاة ١/٥٨٧ وانظر فيما ذكره شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٠٢ والنقل عنه؛ بتصرف.

(١) المطول ٢٥٨.

(٢)انظر: ص٢١٥ من هذا الكتاب.

(٣)كلمة: **تعالى** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ.

(٤) سورة البقرة، من الآيتين: ١٤، ١٥.

(٥) التلخيص ١٥٢.

(٦) المفتاح ٥٢٩؛ والنقل عنه بتصرف؛ على ما سيتضح من كلام السعد بعده.

(٧) أي من **هل** ولو.

المزيدتين لتضمينهما معنى التمنِّي؛ ليتولَّد منه في الماضي التنديم؛ نحو: هلاَّ أكرمتَ زيداً، وفي المضارع التخضيض؛ نحو: هلاَّ تقوم.

وفي الشَّرح[1]: **لتضمينهما**؛ علَّةٌ لقوله: مركبتين، والتضمين: جعلُ الشيء في ضمن الشيء[2]، تقول: ضمَّنتُ الكتابَ كذا باباً؛ إذا جعلتَه متضمِّناً لتلك الأبواب، يعني أنَّ الغرض من هذا التَّركيب/ التزام جعل **هل ولو** متضمِّنتين معنى التَّمنِّي[3]. [٥٣/ب]

[ليتولَّد][4] علَّةٌ لتضمينهما؛ يعني أنَّ الغرض من تضمينهما معنى التمنَّي ليس إفادة التمنِّي، بل أن يتولَّد منه؛ أي [من][5] معنى [التمنِّي][6] المتضمنين هما إيَّاه في الماضي التنديم؛ نحو: هلاَّ أكرمتَ زيداً، ولوما أكرمتَه؛ على معنى [ليتك][7] أكرمته؛ قصداً إلى جعله نادماً على تركه الإكرام، وفي المضارع التخضيض؛ نحو: هلاَّ تقوم، ولوما تقوم؛ على معنى ليتك تقوم؛ قصداً إلى حثِّه على القيام.

ومع هذا فلا يخلو عن ضَرْبٍ من التَّوبيخ واللَّوم على ما كان يجب أن يفعلَه المخاطَب قبل أن يُطلب منه.

---

(١) المطول ٢٢٥، ٢٢٦.

(٢) الصحاح ٦/٢١٥٥ – ضمن.

(٣) في (أ): المتمني.

(٤) في النسخة الأصل: **لتولد**، والمثبت من بقية النسخ والمطول، ويقتضيه السياق.

(٥) كلمة: **من** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ، والمطول.

(٦) كلمة: **التمني** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٧) قوله: **ليتك** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

فقوله: **لتضمينهما**: مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول الأوَّل، ومعنى التمنِّي مفعوله الثاني، وهذا وإنْ لم يكن مصرَّحاً به في لفظ المفتاح، لكنَّه حاصلُ معناه، لأنَّه قال[١]: «مركَّبة مع **ما** و**لا** المزيدتين، مطلوباً بالتزام التركيب التنبيه على التزام **هل** و**لو** معنى التمنِّي».

وهذا مُشعِرٌ بأنَّ ما يقع في بعض النسخ: «لتضمنهما» ليس على ما ينبغي.

وكذا قوله: ليتولَّد –أيضاً– محصول كلام المفتاح؛ حيث قال[٢]: «إذا قيل: هلاَّ أكرمتَ زيداً؛ فكأنَّ المعنى ليتَك أكرمت زيداً؛ فيتولَّد منه معنى التنديم[٣]» وإنَّما لم يجعل تركيبهما[٤] من أوَّل الأمر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسُّط معنى التمنِّي، جرياً على مقتضى المناسبة، فإن **لو** و**هل** قد يستعملان للتمنِّي، وتمنِّي ما مَضَى يُناسِب التنديم، وما يُستقبَل السؤال والتحضيض.

(وإنَّما ذكَر هذا الكلام بلفظ كأنَّ؛ لعدم القطع بذلك؛ لاحتمال أن يكون كلٌّ منهما حرفاً موضوعاً للتنديم والتحضيض)[٥] من غير اعتبار التركيب، فإنَّ التَّصرُّف في الحروف مِمَّا يأباه كثيرٌ من النُّحاة.

---

(١) المفتاح ٥٢٩.

(٢) المصدر نفسه: الصفحة ذاتها.

(٣) في (أ) بإقحام عبارة: **والتحضيض من غير توسط**، وهو سهو من الناسخ.

(٤) في (أ): تركيبها.

(٥) ما بين القوسين ساقط من: (أ).

[استعمالات لو الشرطية]

١١٣- ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾[١] [الآية:٩].

في الشَّرح أثناء كلامه على لو: وأمَّا قوله تعالى ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾، فَيحتَمِل أن يكون من قبيل: **لو لم يَخَف الله لم يَعْصِه**[٢]؛ يعني لو جعلنا الرسول ملَكاً لَكَان في صورة رجُل؛ فكيف إذا كان إنساناً؟، ويحتَمِل أن يكون على أصل **لو** من انتفاء الشَّرط والجزاء؛ أي [لو جعلنا] [٣] الرسول المرسَل إليهم مَلَكاً لجعلنا ذلك المَلَك في صورة رَجُل. انتهى

قلتُ: يعني بقبيل: لو لم يخف الله لم يعصه أنَّه ينتفي فيه الشَّرط ولا ينتفي الجزاء؛ لكون الجزاء يتسبَّب/ عن ثبوت الشَّرط ونفيه، وهو بالنفي أنسب[٤]. [٥٤/أ]

---

(١) المطول: ١٧٠.

(٢) قال العلجلوني في كشف الخفاء ٢/٤٤٦: نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه؛ اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية من حديث عمر وبعضهم يرفعه إلى النبي ﷺ، ونقل عن السبكي: أنه لم ير هذا الكلام في شيء من كتب الحديث، وعن ابن حجر: أنه ظفر به في مشكل الحديث لابن قتيبة من غير إسناد، وأن أبا نعيم روى في الحلية بسند ضعيف في سالم مولى أبي حذيفة لا في صهيب «أن سالماً شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه»، وفي لفظ: «لو لم يخف الله ما عصاه».

(٣) في النسخة الأصل: **وجعلنا**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٤) لأنه إذا لم يعص الله تعالى مع عدم الخوف؛ فمع الخوف أولى. وانظر خلاصة أقوال الأصوليين والنحاة في توجيه هذا الأثر في مصابيح المغاني للموزعي ٤٠٤، ٤١٧، وسيأتي مزيد بيان في ص٦٧٢ من هذا الكتاب.

١١٤ - ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[١] [الآية:١٤].

[إيلاء المنكر الهمزة]

في الأصل[٢]: والإنكار كذلك.

أي: بإيلاء المنْكَر الهمزة؛ كالفعل في قوله[٣]:

أَيَقْتُلُني والْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعي

فإنَّه ذكَر ما يكون مانعاً من الفعل، فلو كان لإنكار الفاعل، وأنَّه ليس ممَّن يُتصوَّر منه الفعل على [ما قد][٤] سَبَق إلى الوَهْم[٥]؛ لَمَا احتاج إلى ذلك.

وكالفاعل في قوله تعالى ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[٦] فإنَّ المنكَر هو أن يكونوا هم القاسمين لا نَفْسَ القِسْمَة.

[إنكار المفعول]

وكالمفعول في[٧] قوله تعالى ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾؛ فإنَّ المنكَر هو

---

(١) المطول ٢٣٧.

(٢) التلخيص ١٦٥.

(٣) هذا صدر بيت من قصيدة من الطويل؛ لامرئ القيس في ديوانه ٣٣، وعجزه:

ومسنُونَه زُرْقٌ كأَنْيَاب أغْوَال

وهو من شواهد دلائل الإعجاز ١١٧، والمفتاح ٥٨١، والمصباح ١١٦، والإيضاح ١/٢٣٦، والتبيان ٣٤٣، ومعاهد التنصيص ٢/٧.

(٤) قوله: **ما قد** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٥) أورد عبد القاهر هذا التوهم بقوله: وقد يتوهم المتوهم... ويظن الظان أنه يجوز أن يكون في معنى أنه ليس بالذي يجيء منه أن يقتل ... ولكنه إذا نظر علم أنه لا يجوز؛ وذلك لأنه قال: والمشرفي مضاجعي؛ فذكر ما يكون مانعاً من الفعل. دلائل الإعجاز١١٩.

(٦) سورة الزخرف: من الآية ٣٢.

(٧) في (أ): في نحو.

اتخاذ غير الله وليّاً، لا اتخاذ الولي، وأمّا قوله تعالى ﴿ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ﴾[١] فالمنكَر هو نفس اتخاذ الآلهة؛ فلذا أُولِيَ الفعل الهمزة.

وكالحال في قولك: أراجِلاً أسير؟، وكذا غير ذلك من المتعلّقات.

ونحو: [أزيداً][٢] ضربته؟ يحتمل الإنكار على المفعول، وعلى الفعل؛ بحسب تقدير المفسَّر، ونحو قوله تعالى ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾[٣] لإنكار المفعول؛ فيُقدَّر المفسَّر بعده.

وكذا إذا قُدِّم المرفوع على الفعل؛ فقد يكون للإنكار على نفس الفاعل؛ بحمل[٤] التقديم على التخصيص –كما مرَّ[٥]– وقد يكون لإنكار الحكم على أن يكون التقديم لمجرَّد التَّقَوِّي.

وجَعَل صاحب المفتاح[٦] قوله [تعالى] [٧] ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ ﴾[٨]

---

(١) سورة الأنعام، من الآية ٧٤، ويلاحظ أن المنجور رحمه الله تعالى لم يفرد هذه الآية بالحديث؛ خلافاً لما التزم به.

(٢) في النسخة الأصل: **زيداً**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٣) سورة القمر: من الآية: ٢٤.

(٤) في (ب): فحمل.

(٥) انظر: المطول ١٠٨؛ في تقديم المسند إليه لإفادة التخصيص بالخبر الفعلي.

(٦) انظر: المفتاح ٥٤١.

(٧) كلمة: **تعالى** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٨) سورة يونس: من الآية: ٩٩.

﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾[(١)] من قبيل تقوية حكم الإنكار؛ نظراً إلى أنَّ المخاطَب، وهو النبي عليه السلام؛ لم يعتقد اشتراكه في ذلك، ولا انفراده به.

وجَعَلَهُما صاحب الكشَّاف[(٢)] من قبيل التَّخصيص؛ نظراً إلى أنَّه عليه السلام لِفَرَطِ شغفه بإيمانهم وتبالُغ حرصه على ذلك؛ كأنَّه يعتقد قدرته على ذلك.

لا يقال همزة الإنكار بمنْزِلة حرف النفي، وقد مرَّ أنَّ ما يلي حرف النَّفي يفيد التخصيص قطعاً[(٣)]؛ فكيف يحملُه السَّكاكي على التَّقوي دون التَّخصيص؟!

لأنَّا نقول لو سُلِّم أنَّ الهمزة بمنـــزلة حرف النَّفي في ذلك، فالسَّكَّاكي لم يفرِّق بين ما يلي حرف النفي وغيره، بل جعل الجميع محتملاً للتَّقوِّي والتخصيص إن كان مضمَراً، ومتعيِّناً للتخصيص إن كان مُظهَراً منكَّراً، وللتقوِّي إن كان معرَّفاً[(٤)].

وقد أشار –هنا– إلى ذِكْرِ هذا التفصيل، ثم قال(٥): فلا يُحْمَل قوله تعالى ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[(٦)] على التقديم، فليس المراد أنَّ الإذن يُنكَر من الله دون غيره، ولكن [احمله][(٧)] على الابتداء / مراداً منه تقوية حكم الإنكار. [٥٤/ب]

---

(١) سورة يونس: من الآية ٤٢، وسورة الزخرف: من الآية ٤٠.

(٢) انظر: الكشاف ٢/٢٥٤.

(٣) انظر: المطول ١٠٨.

(٤) انظر: المفتاح ٤٢٦.

(٥) المصدر نفسه ٥٤١.

(٦) سورة يونس: من الآية ٥٩.

(٧) في النسخة الأصل: **حمله**، والتصويب من بقية النسخ والمفتاح والمطول.

وهذا يُوهِم أنَّ مثل هذا التركيب ممكن حَمْلُه على التقديم وإنكار نفس الفاعل إذا ساعده عليه المعنى، وهذا خلاف ما ذهب إليه –فيما سبق– مِنْ أنَّ [الْمُظْهَر][(١)] المعرَّف لا يحتمل اعتبار التقديم[(٢)]؛ فكأنَّه بنَى هذا على مذهب القوم. وهذا كلُّه كلام الشَّارح[(٣)] رحمه اللهُ[(٤)].

١١٥- ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾[(٥)] [الآية:٢٦].

[الجناس المضارع بحرف الوسط]

في الأصل في الجناس بين اللفظين[(٦)]: وإن اختلفا في أنواعها[(٧)] فيُشتَرط ألاَّ يقع بأكثر من حرف، ثم الحرفان إن كانا متقاربين سُمِّي مضارعاً، وهو إمَّا في الأوَّل؛ نحو[(٨)]: بيني وبين كنِّي ليلٌ دامِس، وطريقٌ

(١) في النسخة الأصل: **المضمر**، والمثبت من بقية النسخ والمطول، وهو ظاهر الصواب.

(٢) انظر: المفتاح ٤٢٦؛ في تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي.

(٣) هو التَّفتازاني في المطول ٢٣٦، ٢٣٧.

(٤) في (أ، ب): وهذا كله للشارح رحمه الله.

(٥) المطول ٤٤٨، واقتصر السعد والمنجور على عبارة الخطيب في الآية لظهور الشاهد فيها؛ كما هو مبين.

(٦) التلخيص ٣٩١.

(٧) أي إن اختلف لفظا المتجانسين في أنواع الحروف.

(٨) هذا القول للحريري في المقامة المغربية من مقاماته ١٥٦، وهو في الإيضاح ٥٤٠/٢، والكنّ: البيت، والدامس: المظلم، والطامس: الدارس الذي امحت معالمه. انظر: شرح مقامات الحريري للرازي ٧٥٠.

طامس، أو في الوسط؛ نحو ﴿ وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ﴾[(١)]، أو في الآخر؛ نحو: «الخيلُ معقودٌ في نواصيها الخير».

وإلاَّ سُمِّي لاحقاً[(٢)]، وهو –أيضاً– إمَّا في الأوَّل[(٣)]؛ نحو ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴾[(٤)]، أو في الوسط؛ نحو ﴿ ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ ﴾[(٥)]، أو في الآخر؛ نحو ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ ﴾[(٦)].

وفي الشَّرح[(٧)]: الهمز: الكسرُ، واللَّمْزُ: الطَّعْنُ، وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس، والطعن فيها، وبِنَاءُ فُعَلَة يدل على الاعتياد، لا يقال ضُحَكَة، ولا لُعَنَة إلا للكثير المتعوِّد.

---

(١) الشاهد في **ينهون وينأون**؛ فإنَّ الهمزة والهاء حرفان متباينان، إلاَّ أنهما متقاربان في المخرج؛ إذ هما حلقيان، وقد وجدا في وسط اللفظين المتجانسين.

(٢) هذا نص حديث متفق عليه؛ أخرجه البخاري في المناقب برقم: ٣٦٤٥، ومسلم في الإمارة برقم: ١٨٧١، واللفظ للبخاري.

(٣) أي وإن لم يكن الحرفان متقاربين.

(٤) سورة الهمزة: الآية ١.

(٥) سورة غافر: من الآية ٧٥.

(٦) سورة النساء: من الآية ٨٣.

(٧) المطول ٤٤٨، والتفسير للزمخشري في الكشاف ٤/٢٨٣.

وقال[١] على تمثيله[٢] بقوله ﴿ذَٰلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ﴾[٣]، الآية: الأَوْلَى أنْ يمثِّل بقوله تعالى ﴿وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝٧ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[٤]؛ لأنَّ في عدم تقارُب الفاء والميم الشفويتين نظراً[٥].

[دخول لو على المضارع لتنزيله منزلة الماضي]

١١٦ – ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[٦] [الآية:٢٧].

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾[٧] [الآية: ٣٠].

في الأصل[٨]: وأصل الخطاب أن يكون لمعيَّن، وقد يُترَك إلى غيره ليَعُمَّ كلَّ مخاطَبٍ؛ نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾[٩]؛ أي تَنَاهَتْ حالُهُم في الظُّهور، فلا يُختصُّ به مخاطَب.

---

(١) القائل هو السعد في المطول ٤٤٨.

(٢) يقصد الخطيب القزويني في كلامه الآنف الذكر.

(٣) سورة غافر: من الآية ٧٥.

(٤) سورة العاديات: الآيتان ٧، ٨. والآية الأولى منهما في النسخ بغير واو، ونظم القرآن بالواو.

(٥) أما الهاء والدال فلا يخفى ما بينهما من بعد في المخرج.

(٦) المطول ١٧١، ٢٨٨.

(٧) لم يستشهد السعد بِهَذِهِ الآية، إنما استشهد بنظيرتِهَا الآية ٣١ من سورة سبأ.

(٨) التلخيص ٥٧.

(٩) سورة السجدة: من الآية ١٢.

وفي الشَّرح[١]: وأصل الخطاب أن يكون لمعيَّن، واحداً[٢] كان أو كثيراً؛ لأنَّ وضع المعارف على أن تُستعمَل لمعيَّن؛ مع أنَّ الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر؛ فيكون مُعيَّناً.

وقد يُتْرَك؛ أي الخطاب، مع معيَّن إلى غيره؛ أي غير المعيَّن؛ ليعمَّ الخطاب كلَّ مُخاطَب على سبيل البدل؛ نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾[٣]/ لا يريد بالخطاب مخاطَباً معيَّناً قصداً إلى تفظيع حال المجرمين؛ أي تناهت حالهم الفظيعة في الظهور، وبلغت النِّهاية في الانكشاف لأهل المحشر؛ إلى حيث يمتنع خفاؤها، فلا [تختصُّ][٤] بها رؤية راءٍ دونَ راءٍ، وإذا كان كذلك فلا يختصُّ به؛ أي بهذا الخطاب مخاطَب (دون مخاطَب، بل كلُّ ما تأتَّى منه الرؤية فله مدخلٌ في هذا الخطاب)[٥]. [٥٥/أ]

وفي بعض النُّسخ فلا يختصُّ بِهَا[٦]؛ أي برؤية حالهم مخاطَب، أو بحالتهم رؤية مخاطَب على حذف المضاف.

---

(١) المطول ٧٠، ٧١.

(٢) في (أ) بإقحام: **أو أكثر**؛ بعد قوله: واحداً، وهو سبق قلم من الناسخ.

(٣) سورة السجدة، من الآية: ١٢.

(٤) كلمة: **تختص** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٥) ما بين القوسين ساقط من متن النسخة الأصل، وهو مثبت من هامشها ومن بقية النسخ والمطول.

(٦) كذا في النسخة المطبوعة بشرح البرقوقي.

قال في الإيضاح[١]: وقد يُتْرَك إلى غير معيَّن؛ نحو: فلانٌ لئيمٌ؛ إن أكرمتَه أهانك، وإن أحسنتَ إليه أساء إليك، فلا تريد به مخاطَباً بعينه؛ بل تريد إن أُكْرِمَ أو أُحسِنَ إليه؛ فتخرجَه على[٢] صورة الخطاب ليفيد العموم، وهو في القرآن كثير؛ نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾[٣] الآية، أُخرِجَ في صورة الخطاب لَمَّا أُرِيد العموم.

فقوله: ليفيد العموم؛ متعلِّقٌ بقوله: فلا يريد مخاطَباً بعينه لا بقوله فتخرجَه[٤] على صورة الخطاب؛ لفساد المعنى.

وكذا قوله: لَمَّا أريد العموم متعلِّق بما دلَّ عليه الكلام؛ أي يُحْمَل على هذا؛ أعني عدم إرادة مخاطب معيَّن لإرادة العموم، يُشعِر بذلك لفظ المفتاح[٥].

وفي الأصل[٦]: **ولو** للشَّرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشَّرط، فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها.

فدخولُها على المضارع في نحو ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[٧]؛ لقَصْد استمرار الفعل فيما مضى، وقتاً فوقتاً، [كما][٨] في قوله تعالى ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[٩].

---

(١) انظر: الإيضاح ١١٤.

(٢) في (أ): في؛ بدلاً من: **على**، وفي الإيضاح والمطول.

(٣) بعض آية السجدة،؛ كما في الإيضاح والمطول ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾.

(٤) في (ب): في؛ بدلاً من: **على**؛ كما في المطول.

(٥) انظر: المفتاح ٣٦٨.

(٦) انظر: التلخيص ١١٦، ١١٨.

(٧) سورة الحجرات: من الآية: ٧.

(٨) كلمة: **كما** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والتلخيص.

(٩) سورة البقرة: من الآية: ١٥.

وفي نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ لتنْزيله منْزِلة الماضي [لصدوره](١) عمَّن لا خُلْفَ في إخباره؛ كما في ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾(٢).

[أو لاستحضار](٣) الصُّورة؛ كما قال تعالى ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾(٤)؛ استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدَّالة على القدرة الباهرة.

وفي الشَّرح(٥): ودخول **لو** على المضارع في نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾؛ الخطاب لمحمَّد ﷺ، أو لكلِّ مَن يتأتَّى منه الرؤية، وفي نحو ﴿إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾؛ أي أُروها حتى يُعاينُوها، أو اطَّلعوا عليها اطِّلاعاً هي تَحْتَهم، أو أدْخِلُوها فيعرفوا مِقدار عذابها؛ من قولك: وقَفتُه على كذا إذا فَهَّمته وعرَّفتَه، وجواب **لو** محذوف، أي لرأيتَ أمراً فظيعاً.

[٥٥/ب] وكذا في قوله ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾(٦)/، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ﴾(٧)؛ لتنْزيله –أي المضارع– منْزِلة الماضي، [لصدوره؛ أي المضارع](٨) أو الكلام عمَّن لا خُلْفَ في

---

(١) في النسخة الأصل: **لصده**؛ وهو تحريف، والتصويب من بقية النسخ والتلخيص.
(٢) سورة الحجر: من الآية: ٢.
(٣) في النسخة الأصل: **ولاستحضار**، والمثبت من بقية النسخ والتلخيص.
(٤) سورة فاطر: من الآية: ٩.
(٥) انظر: المطول ١٧١، ١٧٣.
(٦) سورة سبأ: من الآية: ٣١.
(٧) سورة السجدة: من الآية: ١٢.
(٨) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وفي (أ، ب): **لصدروه أي الماضي**، وهو وهم، والمثبت من: (ج)، وكذا المطول.

إخباره، وهو[١] الله الذي يعلم غيب السَّماوات والأرض، فالْمُستقبَل الذي أخبر عنه لوقوعه[٢] بمَنْزِلة الماضي المتحقِّق الوقوع، فهذه الحالة إنَّما هي في الْمُسْقبَل؛ لأنَّها إنَّما تكون يوم القيامة، لكن جَعَلها بمنـــزلة الماضي المتحقق؛ فاستعمَل **لو**، **وإذ**، وهما مختصَّان بالماضي؛ وحينئذٍ كان المناسب أن يقول: **لو رأيتَ**، لكنَّه عَدَلَ إلى لفظ المضارع؛ لأنَّه كلام من لا خُلْفَ في إخباره؛ فالمضارع عنده بمنــزلة الماضي، فهذا مستقبلٌ في التحقيق، ماضٍ بحسب التأويل؛ كأنَّه قيل قد انقضى هذا الأمر؛ لكنَّك ما رأيتَه، ولو رأيتَه رأيتَ أمراً عجيباً، هكذا ينبغي أن يُفهَم هذا المقام.

وإن جعلتَ الخطاب للنَّبيِّ ﷺ، **ولو** للتمنِّي فلا استشهاد؛ لأنَّ **لو** التمنِّي تدخُل على المضارع.

أو لاستحضار الصورة، عطفاً[٣] على قوله: لتنـــزيله؛ يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين ﴿**يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا**﴾[٤]، وكذا صورة الظالمين موقوفين عند ربِّهم والمجرمين ناكسي رؤوسهم متقاولين بتلك المقالات؛ كما قال الله تعالى ﴿**فَتُثِيرُ سَحَابًا**﴾[٥]؛ بلفظ

(١) الضمير: **هو** سقط من: (ج).

(٢) في المطول: بوقوعه.

(٣) في (ب): **عطف**؛ كما في المطول.

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ٢٧ نفسها.

(٥) سورة فاطر: من الآية: ٩.

المضارع بعد قوله ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ ﴾[١] استحضاراً لتلك الصورة البديعة الدَّالة على القدرة الباهرة؛ أعني صورة[٢] إثارة السحاب مُسخَّراً بين السماء والأرض على الكفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة.

وذلك لأنَّ المضارع مِمَّا يدلُّ على الحال الحاضر الذي من شأنه أنْ يُشاهَد؛ كأنَّه يُسْتَحْضَر بلفظ المضارع تلك الصُّورة ليشاهدها السَّامعون، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يُهتَمَّ بمشاهدته، ونحو ذلك، وهو في الكلام كثير.

وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على أنَّ الفعل من الفظاعة بحيث يُحترَز عن أن يعبَّر عنه بلفظ الماضي لكونه مِمَّا يدل على الوقوع في الجملة؛ كما تقول: لقد أصابتني الحوادث؛ لو تبقى إلى الآن لما بقي منِّي أثر. انتهى

قلتُ: وحاصل كلامه في نحو ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ ﴾ أنَّ فيه التأويل مرَّتين:

الأولى أنَّه مُستقبَل بالتحقيق، فالأصلُ أن يكون مدخولاً لـــ«إن» لا لـــ «لَوْ»، لكن نُزِّل هذا المستقبل/ منـــزِلة الماضي؛ ودخلت **لو**، وهذا التأويل يرجع إلى المعنى. [٥٦/أ]

ثُمَّ إذا جُعِل معنى الرؤية قد مضى وانقطع فالأصل أن يؤتَى بلفظ الماضي؛ إذ اللفظ تابعٌ للمعنى، لكنَّه عَدَل إلى لفظ المضارع لأنَّه كلامُ مَن لا خُلْفَ في إخباره؛ فالمضارع عنده بمنْزِلة الماضي، وهذا هو[٣] التأويل الثاني، وهو راجعٌ إلى اللفظ؛ فافهم.

---

(١) من الآية ذاتها من سورة فاطر. وفي النسخ بغير واو، ونظم الآية بالواو.

(٢) في (ب): **سورة**، وهو تحريف.

(٣) الضمير: **هو** ساقط من: (ب).

ومثل هذا يتقرَّر في قوله تعالى ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾(١) على ما سنذكره في محلّه إن شاء الله(٢).

وفي الأصل في إيجاز الحذف(٣): والمحذوف إمَّا جزء جملة مضافٌ؛ نحو ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾(٤)، أو موصوفٌ، إلى أن قال(٥): أو جوابُ شرط.

إمَّا لمجرَّد الاختصار؛ نحو ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾(٦)؛ أي أعرضوا؛ بدليل ما بعده.

أو للدلالة على أنَّه شيء لا يحيط به الوصف، أو لتَذْهَبَ نفس السامع كلَّ مذهبٍ ممكن؛ مثالُهما ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ ﴾(٧).

[الإيجاز بحذف جواب الشرط]

وفي الشَّرح(٨): أو لتذهب نفس السامع كلَّ مذهب ممكن، ولا يُتَصَوَّر(٩) مطلوباً ولا مكروهاً إلا وهو يجوز أن يكون الأمر أعظم

---

(١) سورة الحجر: من الآية: ٢.

(٢) انظر: ص ٥٩١ من هذا الكتاب.

(٣) التلخيص ٢١٦.

(٤) سورة يوسف: من الآية: ٨٢.

(٥) التلخيص ٢١٧، ٢١٨.

(٦) سورة يس: من الآية: ٤٥.

(٧) سورة السجدة: من الآية: ١٢، ولم يورد الخطيب هذه الآية في هذا الموضع من التلخيص، وأوردها في الإيضاح (٢٩٣/١)؛ بعد الآيتين المستشهد بهما هنا، وقد اكتفى في التلخيص بالآية الأولى منهما ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾.

(٨) انظر: المطول ٢٨٨، ٢٨٩.

(٩) في (أ، ب): تتصور.

منه؛ بخلاف ما إذا ذُكِر؛ فإنّه يتعيَّن، وربَّما سهل أمره عنده؛ ألا ترى أنَّ المولى إذا قال لعبده: **والله لئن قمت**[(١)]؛ وسَكَتَ؛ تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نصَّ على مؤاخذته بضَرْب من العذاب، وكذلك إذا قال الشَّيخ: **لو رأيتني شابّاً**، وسَكَتَ[(٢)]؛ جالت الأفكار له بما لم تَجُل به لو أتَى بالجواب.

مثالهما؛ أي مثال الحذف للدِّلالة على أنَّه لا يُحيطُ به الوصف، والحذف لتذهب نفس السَّامع كلَّ مذهبٍ ممكن ﴿**وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ**﴾[(٣)]، ومنه قوله ﴿**حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا**﴾[(٤)].

١١٧- ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾[(٥)] [الآية: ٣٤].

هو كالذي في سورة آل عِمْرانَ[(٦)]، في كون تنكيره للتكثير والتعظيم؛ أي ذوو عدد كثير وآيات عظام.

---

(١) المثال في (أ): **والله لو قمت إليك**؛ كما في المطول، وفي (ب): **والله لئن قمت إليك**، وموضعه مطموس في (ج).

(٢) في (أ): أو سكت. وهو وهم.

(٣) سورة السجدة: من الآية: ١٢. وذكر السعد الآية بعد آيتي سورة الأنعام وسبأ، ولم يوردهما المنجور وأولاهما هي أولى آيتي الشاهد هنا، ولعل ذلك سهو منه رحمه الله تعالى، أو بسبب اختلاف نسخ المطول.

وجواب لو في الآيات الثلاث: لرأيت أمراً عظيماً أو فظيعاً؛ كما تقدم آنفاً.

(٤) سورة الزمر: من الآية: ٧٣.

(٥) لم يستشهد السعد بهذه الآية، ولا بالآية المشار إليها، إنما استشهد بنظيرتها الآية: ٤ من سورة فاطر؛ كما تقدم في ص ٣٦٨ من هذا الكتاب.

(٦) يشير إلى بعض الآية: ١٨٤ من سورة آل عمران ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾.

قلتُ: وهذا لأنَّ المقصود بهَذا الكلام تسلية رسول الله ﷺ، وكون التَّنكير للتَّكثير والتَّعظيم أبلغَ في التسلية، وأحملَ على السُّلُوِّ.

والله -تعالى- أعلم.

١١٨- ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾[(١)][الآية: ٣٦].

[عدم مجامعة لا العاطفة لإنما في القصر]

في الأصل أثناء ذِكْرِ وجوه الاختلاف بين طُرُق القَصْر؛ قال[(٢)]: والنَّفي لا يجامع الثاني -يعني النَّفي والاستثناء/- لأنَّ شرط المنفي بلا ألاَّ يكون منفيّاً قبلها بغيرها، ويجامع الأخيرين -أي إنَّما والتَّقديم- فيقال: إنَّما [أنا][(٣)] تميميٌّ لا [قيسيٌّ][(٤)]، وهو يأتيني لا عمرو؛ لأنَّ النفي فيهما غير مُصرَّح به، كما يقال: امتنع زيدٌ عن المجيء لا عمرو.

[٥٦/ب]

السَّكَّاكي[(٥)]: شرط مجامعته للثالث ألاَّ يكون الوصف مختصّاً بالموصوف؛ نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾.

عبد القاهر[(٦)]: لا تَحسُن في المختصِّ كما تَحسُنُ في غيره، و[هذا][(٧)] أقرب.

---

(١) المطول ٢١٧.

(٢) التلخيص ١٤٢، ١٤٤.

(٣) كلمة: **أنا** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والتلخيص.

(٤) في النسخة الأصل: **قريشي**، والتصويب من بقية النسخ والتلخيص.

(٥) انظر: المفتاح ٣١٤، ٥١٣.

(٦) انظر: دلائل الإعجاز ٣٥٣.

(٧) اسم الإشارة: **هذا** سقط من النسخة الأصل، والمثبت من بقية النسخ والتلخيص.

وفي الشَّرح[١]: السَّكَّاكي: شرط مجامعته؛ [٢](أي النَّفي بلا العاطفة، للثالث؛ أي إنما، ألاَّ يكون الوصف) في نفسه مختصّاً بالموصوف؛ لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص؛ نحو ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾[٣]؛ فإنَّه يمتنع أن يقال: لا الذين لا يسمعون[٤]؛ إذ كلُّ عاقل يعلم أنَّه لا تكون الاستجابة إلا ممَّن يسمع ويعقل؛ بخلاف إنَّما يقوم زيدٌ لا عمرٌو؛ إذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد.

وقال عبد القاهر: لا تحسُن [المجامعة][٥] المذكورة في الوصف المختصِّ كما تحسُن في غيره، وهذا أقرب؛ إذ لا دليلَ على امتناع المجامعة [عند][٦] قَصْد زيادة التَّحقيق والتَّأكيد، ولم يذكروا هذا الشرط في التَّقديم لا وجوباً (ولا استحباباً)[٧]، فكأنَّ دلالته على القصر أضعف منْ إنَّما.

ثم قال عبد القاهر[٨]: إنَّ المنفيَّ فيما تجرَّد فيه النَّفي يتقدَّم تارةً؛ نحو: ما جاءني زيدٌ، وإنَّما جاءني عمرو، ويتأخَّر أخرى؛ نحو: إنَّما جاءني زيدٌ لا عمرٌو، و﴿إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ (٢١) لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾[٩].

---

(١) المطول ٢١٧.

(٢) ما بيْن القوسين ساقط من (ب).

(٣) في النسخة الأصل ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ﴾، والتتمة من النسخ الأخرى.

(٤) في (أ): **لأن الذين يسمعون**، وفي (ج): **لا الذين يسمعون**.

(٥) في النسخة الأصل: **الجامعة**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٦) في النسخة الأصل: **على**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٧) هكذا في النسخة الأصل، وفي بقية النسخ: ولا استحساناً، كما في المطول.

(٨) انظر: دلائل الإعجاز ٣٥٣، ٣٥٤.

(٩) سورة الغاشية: من الآية: ٢١، والآية ٢٢.

وفيه بحثٌ؛ لأنَّ الكلام في المنفيِّ بلا العاطفة، وإلاَّ فلا دليلَ على امتناع؛ نحو: ما جاءني إلا زيدٌ لم يجيء[1] عمرٌو، وما زيدٌ إلا قائمٌ ليس هو بقاعدٍ، وفي التنــزيل ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ ۝٢٢ إِنۡ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[2].

١١٩- ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم﴾[3] [الآية:٣٨].

[الوصف لبيان أن القصد إلى الجنس العدد]

في الشَّرح أثناء ذكره لنُكَتِ الإضافة؛ قال[4]: [أو لإفادة][5] الإضافة جنسية وتعميماً؛ كقولهم: تدلك على خُزَامَى الأرضى النَّفحة من رائحتها، يعني على جنس الخزامى، وذلك لأنَّ الاسم المفرد حاملٌ لمعنى الجنسية والفردية، فإذا أُضِيفَ إضافةً هي من خواصِّ الجنس دون المفرد[6] عُلِمَ أنَّ القصد به إلى الجنس؛ كالوصف في نحو قوله/ [٥٧/أ] ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ على ما سيجيء إن شاء الله.

وفي الشَّرح[7]: أيضاً: وقد يكون الوصف لبيان المقصود، وتفسيره؛ كما سيأتي.

---

(١) هكذا في النسخة الأصل وكذا في (ج)، وفي (أ): **لم يجئني**، وفي (ب): **لم يجئ**، وفي المطول: **لم يجئ إلا عمرو**، وهو بعيد.
(٢) سورة فاطر، من الآية: ٢٢، ٢٣.
(٣) المطول ٨٨، ٩٢، ٩٨.
(٤) المطول ٨٨.
(٥) في النسخة الأصل: **أولاً فائدة**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.
(٦) في (ج): الفرد.
(٧) المطول ٩٢، ٩٣. وهو الموضع المشار إليه آنفاً.

ومنه ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم﴾؛ حيث وصف **دابة** و**طائر** بما هو من خواصِّ الجنس؛ لبيان [أنَّ][1] القصْدَ فيهما إلى الجنس دونَ الفرد، وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة.

وفي الشَّرح – أيضاً– أثناء كلامه على اثنين وواحد في قوله تعالى ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾[2]، وأنَّ كلاًّ منهما وصفٌ لا تأكيد؛ كما توهَّم بعضهم[3] من كلام الكشَّاف[4]؛ قال[5]: فالحقُّ أنَّ كلاًّ من اثنين وواحد [وصفٌ][6] صناعي للبيان والتفسير؛ كما في قوله تعالى ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾؛ حيث جعل في ﴿فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ صفة لدابة، و﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ صفة لطائر؛ ليدلَّ على أنَّ القصد إلى الجنس دون العدد؛ كما سبق في باب الوصف.

والآيتان تشتركان في أنَّ الوصف [فيهما للبيان][7]، وتفترقان من حيثُ إنَّه في ﴿إِلَٰهَيۡنِ[8] ٱثۡنَيۡنِ﴾ [و][9] ﴿إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ لبيان أنَّ القصد إلى

---

(١) كلمة: **أن** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٢) سورة النحل: من الآية: ٥١.

(٣) هو الشيرازي في شرح المفتاح ٢٠٢/١.

(٤) انظر: الكشاف ٤١٣/٢.

(٥) المطول ٩٨، وهذا الكلام المشار إليه في النص السابق.

(٦) كلمة: **وصف** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٧) في النسخة الأصل: **فيهما ليس للبيان**، وهو خلاف المقصود، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٨) في النسخة الأصل: **الإلهين**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٩) في النسخة الأصل أو، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

العدد دون الجنس وفي ﴿ دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ و﴿ طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ لبيان أنَّ القصد إلى الجنس دون العدد.

وتقرير هذا البحث على ما ذكرتُ ممَّا لا مزيد عليه للمصنِّف، وبه تبيَّن أن لا خلافَ بين صاحب الكشَّاف وصاحب المفتاح والمصنِّف؛ على ما توهَّمه القوم.

هذا ما يتعلَّق بهَذا المحلِّ من الشَّرح، وسنذكُر كلامه بتمامه على آية ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[1].

(قال[2] السيِّد الشريف[3])[4]: قوله: ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾.

قال في الكشَّاف[5]: فإن قلتَ: هلاَّ قيل: وما من دابة ولا طائر إلا أمم أمثالكم، وما معنى زيادة قوله ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ و ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾.

قلتُ: معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة؛ كأنَّه قيل: وما من دابَّة قط في جميع الأرضين السَّبع، وما مِن دابَّة قط في جوِّ السماء من جميع يطير بجناحيه إلا أمم أممٌ أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهمل أمرها.

توجيه ذلك أنَّ النَّكرة في سياق النَّفي تفيد العموم، لكن يجوز أنْ يُراد –هنا– دوابُّ/ أرضٍ واحدة، وطيور سماء جوٍّ واحد؛ فيكون [٥٧/ب]

---

(١) سورة النحل: من الآية: ٥١.

(٢) في (ب): وقال.

(٣) ما بين القوسين ساقط من: (ج).

(٤) حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٩٣.

(٥) الكشاف ٢/١٧.

استغراقاً عرفيّاً، فذُكِر وصفٌ[١] نسبته إلى جميع دوابٍّ أي أرض واحدة كانت، وطيور أي جوٍّ كان على السَّواء؛ فاتَّضح أنَّ الاستغراق حقيقةً يتناول كلَّ دابَّةٍ من دوابِّ الأرضين السبع، وكلَّ طائرٍ من طيور الآفاق والأقطار المختلفة، فظهر بذلك معنى زيادة[٢] التعميم والإحاطة.

ويَرِدُ على ذلك أنَّ النَّكرة المفردة في سياق النَّفي تدلُّ على كلِّ فرد فرد، فلا يَصِحُّ الإخبار عنها بقوله ﴿إِلَّآ[٣] أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾؛ لأنَّ كلَّ فردٍ لا يكون أُمَماً، وكذا إذا أريد بِهَا كلُّ نوعٍ نوع؛ لأنَّ كلَّ نوع أمَّةٌ واحدة، لا أُمَمٌ.

وجوابُه -هنا- أنَّها محمولة على المجموع من حيثُ هو مجموع، وإن كان خلاف الظَّاهر بقرينة[٤] الخبر.

وإلى السُّؤال والجواب أشار في الكشَّاف بقوله[٥]: فإن قلتَ: كيف قيل ﴿إِلَّآ أُمَمٌ﴾ مع إفراد[٦] الدَّابة والطائر؟ قلتُ: لَمَّا كان قوله ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ﴾ ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ﴾ دالاًّ على معنى الاستغراق، ومغنياً عن أن يقول[٧]: وما مِن دوابٍّ ولا طيور، حُمِل قوله ﴿إِلَّآ أُمَمٌ﴾ على المعنى.

---

(١) كلمة: **وصف** سقطت من (أ).

(٢) في (ب): زيادة معنى.

(٣) كلمة: ﴿إِلَّآ﴾ من الآية الكريمة لم ترد فيما عدا النسخة الأصل.

(٤) في (ج): بقرينة الحال.

(٥) الكشاف ١٧/٢.

(٦) في (ج): إفراده.

(٧) في (أ، ب): يقال.

وقال في المفتاح[(١)]: ذكر ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ مع ﴿دَآبَّةٍ﴾ و ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ مع طائر؛ لبيان أن القصد من لفظ ﴿دَآبَّةٍ﴾ و﴿طَٰٓئِرٍ﴾ إنَّما هو إلى الجنسين [وتقريرهما][(٢)].

وعلى هذا القول لا إشكالَ في الخبر [لأنَّ الخبر][(٣)] إنَّما هو من الجنسين؛ كأنَّه قيل: ما مِن جنْسٍ من هذين الجنسين إلا أُمَمٌ أمثالكم، ولا يُتصوَّر زيادة تعميم وإحاطة بسببِ الوصف؛ لأنَّ الجنس مفهومٌ واحد، والشَّارح تَوَهَّم اتِّحاد كلامي الشَّيخين فأضاف إفادةَ الوصفِ زيادة التعميم والإحاطة إلى كلام المفتاح.

١٢٠ – ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[(٤)][الآية: ٥٤].

[حسن ضمير الشأن م
إن وعدم صحته بدونه

في الشَّرح أثناء كلامه على إنَّ؛ قال[(٥)]: ومن خصائصها أنَّ لضمير الشَّأن معها حُسناً ليس بدونهَا، بل لا يَصحُّ بدونهَا؛ نحو ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[(٦)] الآية، و﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا﴾[(٧)] و﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[(٨)].

---

(١) المفتاح ٣٨٤.

(٢) في النسخة الأصل: **وتقديرهما**، والتصويب من بقية النسخ والمفتاح وحاشية الشريف الجرجاني.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من النسخ الأخرى وحاشية الشريف الجرجاني.

(٤) المطول ٥٣.

(٥) المصدر نفسه ٥٣، نقلاً عن عبد القاهر؛ كما تقدم في ص ٣٥٣ من هذا الكتاب.

(٦) سورة يوسف: من الآية: ٩٠.

(٧) في النسخ والمطول: **أنه من يعمل سوءاً**، ونظم الآية كما هو مثبت.

(٨) سورة المؤمنون: من الآية: ١١٧.

ومنها: تهيئة النَّكِرَة لأَنْ تصلُح مبتدأ؛ كقوله[١]:

إنَّ شِـــواءً ونَشْـــوَةً وَخَـــبَبَ البَـازِلِ الأَمُـــونِ/ [٥٨/أ]

وإن كانت النَّكِرَة موصوفة تراها مع «إنَّ» أحسن؛ كقوله[٢]:

إنَّ دَهْراً[٣] يَلُمُّ شَمْلِي بِسُعدى لَزَمانٌ يَهُمُّ بالإِحْسَانِ

ومنها: حذف الخبر؛ نحو: إنَّ مالاً، وإنَّ ولداً، فلو أسقطت إنَّ لم يحسُن الحذف، أو لم يَجُز.

١٢١ - ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٤] [الآية:٦٨].

قد مرَّ[٥] أنَّ الزَّمخشري قدَّر وإن كان ينسيَنَّك الشيطان[٦]، قَصَد بهَذا التقدير جعل الشرط ماضياً حسبما زعَم كثيرٌ من النُّحاة[٧] أنَّ إن لا

---

(١) البيت لسَلْمَى بن ربيعة التيمي؛ من مقطوعة من البسيط في حماسة أبي تمام ٥٦٨/١، وهو من شواهد دلائل الإعجاز ٣٢٠، والمعول شرح أبيات المطول: ل١٠، والشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز ٧٨/٢، وخبر إن: من لذة العيش؛ في بيت لاحق، والبازل من الإبل الذي تناهت قوته في السنة التاسعة، والأمون: الناقة الموثقة الخلق. انظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٨٣/٣.

(٢) البيت من الخفيف، وهو من شواهد دلائل الإعجاز ٣٢٠، ونسب في المعول شرح أبيات المطول ل: ١١، ومعجم شواهد العربية ٤١٢؛ لحسان بن ثابت ﷺ؛ ولم يرد في ديوانه.

(٣) في (ب): درهما، وهو خطأ.

(٤) المطول ١٥٨.

(٥) انظر: ص٢٦٢ من هذا الكتاب.

(٦) كلمة: **الشيطان** سقطت من النسخ الأخرى.

(٧) في بقية النسخ: بعض النحاة.

تقلب كان إلى الاستقبال، وأنَّه إذا أُريد جَعْل الشَّرط ما ضياً أُدْخلَت كان، وهذا لِقُوَّة دِلالتها على المضي.

وانظر هذا في قوله تعالى ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾[1].

[الاستغراق الحقيقي]

١٢٢ - ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾[2] [الآية:٧٣].

أي كلّ غيب وشهادة؛ فالاستغراق فيه حقيقي، ويكون –أيضاً– الاستغراق عُرفيّاً؛ (كقولنا)[3]: جَمَع الأمير الصَّاغة؛ أي صاغة بلده، أو أطراف مملكته، لا صاغة الدنيا. وانظر هذا في سورة الحشر[4].

[المذهب الكلامي]

١٢٣ - ﴿فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾[5] [الآية:٧٦].

في الشَّرح عند كلامه على المذهَب الكلامي[6]؛

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٣.

(٢) المطول ٨٢.

(٣) ما بين القوسين ساقط من: (أ).

(٤) انظر: ص٨٩٥، ٨٩٦ من هذا الكتاب.

(٥) المطول ٤٣٦.

(٦) هو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام، ونسب ابن المعتز هذه التسمية للجاحظ، وقال: «وهذا باب ما أعلم أني وجدت في القرآن منه شيئاً، وهو ينسب إلى التكلف؛ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً»، وقد أوضح العلماء أن هذا الأسلوب من أساليب القرآن الكريم وكلام العرب، ورفضوا ما ذكره ابن المعتز؛ وإن سماه =

قال[١]: ومِمَّا وَرَدَ على صورة القياس الاقتراني[٢] قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِى يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[٣]؛ أي الإعادة أهون وأسهل عليه من البدء، وكلٌّ ما هو أهون[٤] فهو أَدخَلُ في الإمكان؛ فالإعادة أدخل في الإمكان.

وقوله تعالى ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ الْأَفِلِينَ﴾؛ أي القمر آفل[٥]، وربي ليس بآفل؛ فالقمر ليس بربي. انتهى

وانظر حقيقة المذهب الكلامي[٦] في قوله تعالى ﴿لَوْكَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٧].

= بعضهم الاحتجاج النظري أو إلجام الخصم بالحجة. انظر: البديع ٥٣، وبديع القرآن ٣٧، والمصباح ٢٠٦، والإيضاح ٢/٥١٦، وخزانة الأدب للحموي ١/٣٦٤، ومعجم المصطلحات البلاغية ٣٧.

(١) المطول ٤٣٦.

(٢) القياس في اللغة: رد الشيء إلى نظيره، وفي المنطق: قول مركب من قضيتين أو أكثر متى سلم لزم عنه لذاته قول آخر؛ فإذا نص على النتيجة أو نقيضها كان القياس استثنائياً، وإذا لم ينص على أحدهما كان القياس اقترانياً. انظر: التعريفات٢٣٢، والمعجم الوسيط ٢/٨٠٠.

(٣) سورة الروم: من الآية: ٢٧.

(٤) في (ج): أهون عليه.

(٥) في (أ): أفل.

(٦) انظر: ص٦٦٧ من هذا الكتاب.

(٧) سورة الأنبياء: من الآية: ٢٢.

١٢٤ - ﴿قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[١] [الآية: ٩١].

[ارتفع][٢] ﴿يَلْعَبُونَ﴾ بعد الأمر؛ لأنَّه لم يقصد السببية، وإنما قصد الحالية، وانظر في سورة إبراهيم[٣] قوله تعالى ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَوٰةَ﴾[٤])[٥].

١٢٥ - ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾[٦] [الآية: ١٠٠].

[التقديم للعناية لكونه في نفسه نصب العين]

في الشَّرح عند كلامه على﴿اثْنَيْنِ﴾ من قوله تعالى ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[٧] بعد ذكره عن العلاَّمة/ الشيرازي[٨] استدلاله[٩] على أنَّه عطفُ بيان لا وصف؛ قال[١٠]: ثم قال[١١] -يعني العلاَّمة-: وأمَّا أنَّه ليس ببدل فظاهرٌ؛ لأنَّه لا يقوم مقام المبدل منه.

[٥٨/ب]

---

(١) المطول ٢٤٣.

(٢) في النسخة الأصل: **أي تضع**، وهو تصحيف، والمثبت من بقية النسخ.

(٣) انظر: ص٥٨٧ من هذا الكتاب.

(٤) سورة إبراهيم: من الآية: ٣١.

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(٦) المطول ٩٨، ٢٠٢.

(٧) سورة النحل: من الآية: ٥١.

(٨) هو قطب الدين محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي، المعروف بالعلامة الشيرازي، تخرج على النصير الطوسي، وبرع في المعقولات، ثم عني بالحديث، شرح المفتاح ومختصر ابن الحاجب، توفي سنة ٧١٠هـ. انظر: طبقات الشافعية الكبرى ١٠/٣٨٦، وبغية الوعاة ٢/٢٨٢.

(٩) في (ج): في استدلاله.

(١٠) المطول ٩٨، ٩٩.

(١١) مفتاح المفتاح ١/٢٠٤.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّا لا نسلِّم أنَّ البدل يجب صحَّة قيامه مقام المبدل منه؛ ألا ترى إلى ماذكَره صاحب الكشَّاف[١] في قوله ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ أنَّ ﴿ لِلَّهِ ﴾ و﴿ شُرَكَاءَ ﴾ مفعولا جعلوا، و﴿ الْجِنَّ ﴾ بدلٌ من ﴿ شُرَكَاءَ ﴾[٢].

ومعلومٌ أنَّه لا معنى لقولنا: وجعلوا لله الجنَّ، بل لا يَبْعُد أنْ يُقال: الأَوْلَى أنَّه بدلٌ؛ لأنَّه المقصود بالنِّسبة؛ إذ النَّهي إنَّما هو عن اتخاذ الاثنين من الإله، على ما مرَّ تقريره[٣].

وفي الشَّرح آخر أحوال متعلِّقات الفعل؛ قال[٤]: وجعَل السَّكَّاكي[٥] التَّقديم للعناية مطلقاً -سواء كان من معمولات الفعل أو غيرها- قسمين.

أحدهما: أن يكون أصل الكلام فيما قُدِّم هو التَّقديم؛ كتقديم المبتدأ المعرَّف على الخبر، وتقديم ذي الحال المعرَّف على الحال، وتقديم العامل على المعمول، إلى غير ذلك.

---

(١) انظر: الكشاف ٢/٤٠.

(٢) ذهب عبد القاهر في دلائل الإعجاز ٢٨٧؛ إلى أن الجن منصوب بمحذوف دل عليه سؤال مقدر؛ كأنه قيل: فمن جعلوا شركاء لله تعالى؛ فقيل: الجن، وجوز الزمخشري -أيضاً- في الكشاف ٢/٤٠؛ كون ﴿ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ مفعولي جعلوا؛ قدم ثانيهما على الأول استعظاماً أن يُتَّخَذ لله شريك.

(٣) انظر: المطول ٩٨.

(٤) انظر: المطول ٢٠٢-٢٠٤.

(٥) انظر: المفتاح ٤٤٢، ٤٤٣.

وثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه إمَّا لكونه في نفسه نُصْبَ عينيك[١]؛ كتقديم المعمول على العامل في قولك: وجه الحبيب أتمنَّى؛ لمن قال: ما تتمنَّى؟ وتقديم المفعول الثاني على الأوَّل في قوله تعالى ﴿ **وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ** ﴾ على أنَّهما مفعولا **جعلوا**، فإنَّ ذِكر الله وذِكْر وجه الحبيب أهمُّ؛ لكونه في نفسه نُصْبَ عينيك.

وإمَّا لأنَّه [يَعرِض][٢] له أمرٌ يوجب كونه نُصْبَ عينيك؛ كما إذا تَوَهَّمْتَ أنَّ مخاطبَك مُلتفتٌ إليه مُنْتَظِرٌ لذِكْره؛ كقوله تعالى ﴿ **وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى** ﴾[٣] بتقديم المجرور[٤] على الفاعل؛ لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة أصحاب القرية الرُّسل؛ فكان المقام مقام أنْ ينتظر السَّامع لإتمام حديث ذِكْر القرية؛ هل فيها منبتُ خير، أم كلُّها كذلك، فهذا العارض جعل المجرور نُصْبَ العين؛ بخلاف قوله في سورة القصص

---

(١) نصب العين: أمامها، من نصب الشيء وإقامته وجعله تجاه العين؛ بحيث لا يغيب عنها؛ كأنها تنظر إليه دائماً. انظر: لسان العرب ٧٦٠/١، ٧٦١، والمعجم الوسيط ٩٦٢/٢.

(٢) في النسخة الأصل: **لا يعرض**؛ بزيادة: لا، وهو خلاف المقصود، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٣) سورة يس، من الآية: ٢٠، وكلمة: ﴿ يَسْعَى ﴾ في الآية لم ترد في النسخة الأصل، وكذا في (ج)، وهي مثبتة في بقية النسخ.

(٤) في (ب): فتقدم.

﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾[١] فإنَّه ليس فيه [ذلك][٢] العارض.

وكما[٣] إذاً[٤] عرفتَ في التأخير مانعاً؛ مثل الإخلال بالمقصود في قوله تعالى ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَكَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَتْرَفْنَٰهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٥] بتقديم الحال -أعني ﴿مِن قَوْمِهِ﴾ -على الوصف- أعني ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾؛ إذ لو تأخَّر لتُوهِّم أنَّه من صلة الدنيا؛ لأنَّها -هاهنا- اسم تفضيل من الدُّنوِّ، وليست اسماً، والدُّنو/ يتعدَّى بمِن. [٥٩/أ]

ومثل الإخلال بالفاصلة في قوله تعالى ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾[٦] بتقديم هارون؛ مع أنَّ موسى أحقُّ بالتقديم.

واعترضَ عليه المصنِّف[٧] بوجوه:

أحدهما: أنَّ قوله ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾ مَسُوقٌ للإنكار التوبيخي؛ فيمتنع أن يكون تعلُّقُ ﴿وَجَعَلُوا۟﴾ بـ﴿لِلَّهِ﴾ منكراً، إلاَّ باعتبار تعلُّقه

---

(١) سورة القصص: من الآية ٢٠.

(٢) اسم الإشارة: **ذلك** سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٣) في (ج): وكذا.

(٤) كلمة: **إذا** سقطت من: (ج).

(٥) سورة المؤمنون: من الآية ٣٣.

(٦) سورة طه: من الآية: ٧٠.

(٧) هو الخطيب في الإيضاح ٢١٢/١؛ بتصرف.

بـ﴿شُرَكَآءَ﴾؛ إذ لا ينكر أن يكون ﴿وَجَعَلُوا﴾ متعلِّقاً بـ﴿لِلَّهِ﴾ [وكذا تعلُّقه بشركاء يمتنع أن يكون منكراً من غير اعتبار تعلقه بذلك، إنَّما يُنكَر (باعتبار تعلُّقه بـ ﴿لِلَّهِ﴾][1]، فلا فَرْقَ بين تقديم ﴿لِلَّهِ﴾ وتأخيره، وقد عُلِمَ بِهَذا أنَّ كلَّ فعلٍ متعدٍّ إلى مفعولين لم يكن الاعتبار[2] بِذِكْر أحدهما إلاَّ)[3] باعتبار تعلُّقه بالآخر إذا قُدِّم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية.

والجواب أنَّه ليس في كلامه ما يدلُّ على أنَّ المنكَر تعلُّق ﴿وَجَعَلُوا﴾ بـ﴿لِلَّهِ﴾ من غير اعتبار تعلُّقه بشركاء، بل كلامه أنَّ المنكَر تعلُّقه [بِهِما][4]، لكنَّ العناية بـ ﴿لِلَّهِ﴾ أتمُّ، وإيراده في الذِّكْر أهمُّ؛ لكونه في نفسه نُصْبَ عين المؤمن، ولا يخفى أنَّه لا يَرِدُ على هذا ما ذكره.

[وثانيها][5]: أنَّه جعل التَّقديم للاحتراز عن الإخلال بالمقصود، أو لرعاية الفاصلة من القسم الثاني، وليس منه؛ وجوابُه المنعُ، فإنَّ الاحتراز المذكور أمرٌ عارضٌ أوجَب لَمَّا تقدَّم أن يكون نُصْبَ العين.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ إلا قوله: باعتبار تعلقه بالله مثبت من (أ، ج)، وسياق الكلام في المطول: إذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقاً بالله، وكذا تعلقه بشركاء إنما ينكر باعتبار تعلقه بالله فلا فرق...

(٢) في (ج): **الاعتناء**؛ كما في الإيضاح والمطول.

(٣) ما بين القوسين ساقط من: (أ).

(٤) في النسخة الأصل: **بها**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٥) في النسخ والمطول: **وثانيهما**، والمثبت هو الصواب؛ كما في الإيضاح.

وثالثها: أن تعلّق ﴿ مِن قَوْمِهِ ﴾ بالدُّنيا على تقدير تأخيره، وإن كان صحيحاً من جهة اللَّفظ بناء على أنَّ الدُّنيا وصفٌ، والدنو يتعدَّى بـ«من»؛ لكنَّه غير **معقول** من جهة المعنى؛ إذ لا معنى لقولنا: أتْرَفْنَا الكفرة ونَعَّمناهم في الحياة الدُّنيا؛ أي التي دنَت من قوم نوح[١]، اللهمَّ إلاَّ على وجه بعيد؛ مثل أن يُراد دنَت من حياة قوم نوح؛ أي كانت قريبةً من حياتِهم شبيهةً بهَا.

وهذا الاعتراض وإن كانت فيه مناقشةٌ في المثال، لكنَّه حقٌّ.

واعترض بعضُهم بأنَّه جَعَل تقديم وجه الحبيب على أتمنَّى من باب تقديم (المعمولات بعضها على بعض)[٢]، وليس كذلك.

وجوابه ما أشرنا إليه قبلُ مِن أنَّه قَسَّم التقديم مطلقاً[٣]؛ بدليل أنَّه أورد فيه تقديم العامل على المعمول، والمبتدأ على الخبر.

نعم قد وضَع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض، لكنَّه عمَّمَ الحكم تعميماً للفائدة.

وقد يُجاب بأنَّه تنبيهٌ على أنَّ تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيثُ يمتنع إلا بعد تقديمه على العامل، فالمقصود -هاهنا- تقديم المفعول على الفاعل، وإنَّما جاء التقديم على الفعل من جهة الضَّرورة؛ لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل/. [٥٩/ب]

---

(١) لأن الظاهر أن سياق الآية في قوم هود، وسبق أن أشير إلى قوم نوح في الآية: ٢٤ ﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ ﴾ وقد جاء على أصله، ولم يرد فيه ذكر لتكذيبهم وترفهم في الحياة الدنيا. وانظر الآية في موضعها من الكتاب.

(٢) ما بين القوسين ساقط من: (ب).

(٣) انظر: ص٤٤٨ من هذا الكتاب.

[تشابه الأطراف]

١٢٦- ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[1] [الآية:١٠٣]

فيه من ألقاب البديع تشابه الأطراف، وهو أن يختم الكلام بما يناسب ابتداءه.

والتّناسب في الآية ظاهرٌ؛ فإنَّ اللطيف يناسب كونه غير مُدرَك بالأبصار، والخبير يناسب كونه مدرِكاً للأشياء؛ لأنَّ المدرِكَ للشيء يكون خبيراً به.

وانظر هذا[2] في قوله تعالى ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[3].

[تقديم المسندإليه لإفادة التخصيص]

١٢٧- ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾[4] [الآية:١٠٧].

في الشَّرح عن[5] صاحب المفتاح[6] في قول الشَّاعر[7]:

وَإِنْ ضَيْفٌ أَلَمَّ فَهُمْ خُفُوفُ

---

(١) المطول ٤٢٠.

(٢) انظر: ص٤١٣ من هذا الكتاب.

(٣) سورة المائدة: من الآية ١١٨.

(٤) المطول ١٠٨.

(٥) في (ج): عند.

(٦) انظر: المفتاح ٣٩٠، ٣٩١.

(٧) عجز بيت للنابغة الجعدي في ديوانه ٥٣؛ من قصيدة يمدح فيها بني قطن، وصدره:

جُلُوسٌ في مَجَالسهِمْ رزَانٌ

وهو من شواهد المفتاح ٣٩١، والمصباح ٢٧، والإيضاح ١/١٣٦، والتبيان ٢٦١.

أنَّ تقديم المسند إليه لإفادة زيادة التخصيص؛ قال[١]:

واعتُرِضَ[٢] بأنَّ كون التقديم مفيداً للتَّخصيص مشروطٌ بكون الخبر فعليّاً؛ على ما سيأتي[٣] في نحو: أنا سعيتُ في حاجتك، والخبر -هاهنا- اسم الفاعل؛ لأنَّ خفوفاً جمع خافٍّ؛ بمعنى خفيف.

وأُجيبَ[٤] بمنع هذا الاشتـــراط؛ لتصريح أئمة التفسير[٥] بالحصر في قوله [تعالى][٦] ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾[٧]، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[٨]، ونحو ذلك؛ مِمَّا الخبر فيه صفةٌ لا فعل.

وانظر تمام كلامه على ما يتعلَّق بالبيت[٩].

(١) المطول ١٠٨.
(٢) المعترض هو الخطيب القزويني في الإيضاح ١/١٣٦، ١٣٧.
(٣) المطول ١٠٨.
(٤) انظر الجواب في: شرح التلخيص للبابرتي ٢٣٤.
(٥) منهم الزمخشري في الكشاف ٢/٢٦٦، ٢٨٩.
(٦) كلمة: **تعالى** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ.
(٧) سورة هود: من الآية: ٩١.
(٨) سورة هود: من الآية: ٢٩.
(٩) المطول ١٠٨.

[الاستعارة الوفاقية]

١٢٨- ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[(١)] [الآية:١٢٢].

في الأصل[(٢)]: وهي –أي الاستعارة– باعتبار الطرفين قسمان؛ لأنَّ [اجتماعهما][(٣)] في شيءٍ إمَّا ممكن؛ نحو: أحييناه، في ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾؛ أي ضَالاً فهديناه؛ ولتُسَمَّ وِفَاقيَّة، وإمَّا ممتنع؛ كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه؛ ولتُسمَّ عِنَاديَّة.

وفي الشَّرح[(٤)]: استعار الإحياء من معناه الحقيقي، وهو جَعْلُ الشيء حيّاً للهداية التي هي الدِّلالة على طريق يوصل إلى المطلوب.

والإحياء والهداية مِمَّا يمكن اجتماعهما في شيء، وهذا أَوْلَى من قول المصنِّف[(٥)]: إنَّ الحياة والهداية مِمَّا يمكن اجتماعهما.

وأمَّا استعارة الميِّت للضَّال فليست من هذا القبيل؛ إذ لا يمكن اتِّصاف الميت [بالضَّلال][(٦)]؛ فلهذا قال: نحو: أحييناه؛ في ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾

[الطباق بين نوعين: اسم وفعل]

وفي الأصل في الطِّباق[(٧)]: ويكون بلفظين من [نوع][(٨)]، إلى أنْ

---

(١) المطول ٣٦٤، ٤١٨.

(٢) التلخيص ٣٠٨، ٣٠٩.

(٣) في النسخة الأصل: **اجتماعهما**، والتصويب من بقية النسخ والتلخيص.

(٤) المطول ٣٦٤.

(٥) انظر: الإيضاح ٢/٤١٩.

(٦) في النسخة الأصل: **بالضال**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٧) التلخيص ٣٤٨.

(٨) في النسخة الأصل: **نوعين**، والمثبت من بقية النسخ، وفي التلخيص: نوع اسمين، وهو المراد.

قال: [١] أو من نوعين؛ نحو ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾.

وفي الشَّرح [٢]: فإنَّ الموت والإحياء/ مِمَّا يتقابلان في الجملة. [٦٠/أ]

وقد ذَكَر الأوَّل بالاسم، والثاني بالفعل.

[إنكار أصل الفعل]

١٢٩- ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [٣] [الآية:١٤٣].

في الأصل [٤]: والإنكار كذلك؛ أي بإيلاء المنكر [الهمزة] [٥].

ثم قال [٦]: ولإنكار [٧] الفعل صورةٌ أخرى، وهي [٨] نحو: أزيداً ضرَبتَ أم عمراً؟ لِمَن [٩] يُرَدِّد الضَّرب بينهما.

وفي الشَّرح [١٠]: قوله: **والإنكار كذلك**؛ دالٌّ على أنَّ صورة إنكار الفعل أنْ يليَ الفعل الهمزة.

---

(١) التلخيص ٣٤٩.

(٢) المطول ٤١٨.

(٣) المصدر نفسه ٢٣٨.

(٤) التلخيص ١٦٥.

(٥) في النسخة الأصل: **للهمزة**، والمثبت من بقية النسخ والتلخيص، وهو الصواب: لأن **ولي** يتعدى بنفسه.

(٦) التلخيص ١٦٦.

(٧) في (أ): **والإنكار**، وهو خطأ.

(٨) في (أ، ب): **وهو**، ولعله وهم.

(٩) في (أ): **لم**، وهو وهم.

(١٠) المطول ٢٣٨.

ولَمَّا كان له صورةٌ أخرى لا يلي فيها الهمزة أشار إليها بقوله: ولإنكار الفعل صورة أخرى، وهي نحو: أزيداً ضربتَ أم عمراً[١]؟ لمَنْ يُرَدِّد الضَّرب بينهما، من غير أن يعتقد تعلُّقه بغيرهما، فإذا أنكَرْتَ [تعلُّقه بهما][٢] نفيتَه من أصله؛ لأنَّه لا بدَّ له من محلٍّ يتعلَّق به.

وعليه قوله تعالى ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[٣]، فإنَّ الغرض إنكار التَّحريم من أصله.

وكذا إذا وليها [الفاعل][٤]؛ نحو: أزيدٌ ضربَكَ أم عمرو؟ لِمَن يُرَدِّد الضَّرب بينهما، وغير الفاعل؛ نحو: أفي الليل كان هذا أم في النَّهار؟ و:أفي السُّوق كان هذا أم في المسجد؟ إلى غير ذلك.

[دلالة لو على انتفاء الجزاء بسبب انتفاء الشرط]

١٣٠- ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[٥] [الآية:١٤٩].

في الشَّرح في الكلام على لو؛ قال[٦]: هي لامتناع الثاني لامتناع الأول، هذا هو المشهور بين الجمهور.

واعترض الشيخُ ابنُ الحاجب[٧] بأنَّ الأوَّل سببٌ والثاني مسبَّب؛ والسبب قد يكون أعمَّ من المسبَّب؛ لجواز أن يكون لشيء أسبابٌ مختلفة؛

---

(١) كلمة: **عمراً** سقطت من: (ج).

(٢) في النسخة الأصل: **تعلقهما**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٣) سورة الأنعام: من الآية: ١٤٣، ١٤٤.

(٤) في النسخة الأصل: **الفعل**، والتصويب من بقية النسخ، والمطول.

(٥) المطول ١٦٧.

(٦) المصدر نفسه: الصفحة ذاتها.

(٧) انظر: أمالي ابن الحاجب ١٥٦/٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٤٨٧/٤؛ والنقل عنه.

كالنار والشمس للإشراق؛ فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبَّب؛ بخلاف انتفاء المسبَّب فإنَّه يوجب انتفاء السبب[(١)].

ثم استمرَّ الشَّارح إلى أن قال[(٢)]: هذا ما ذكَره جماعةٌ من الفحول، وتلقَّاه غيرهم بالقبول[(٣)]، ونحن نقول ليس معنى قولهم: **لو** لامتناع الثاني لامتناع الأوَّل أنَّه يستدل بامتناع الأوَّل على امتناع الثاني؛ حتى [يَرِدُ][(٤)] عليه أنَّ انتفاء السَّبب أو الملزوم لا يدلُّ على انتفاء المسبَّب أو اللازم، بل معناه أنَّها للدِّلالة على أنَّ انتفاء الثاني في الخارج إنَّما هو بسبب انتفاء الأوَّل.

فمعنى ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[(٥)] أنَّ انتفاء الهداية إنَّما هو بسبب انتفاء المشيئة.

فهي عندهم تُستعمَل للدِّلالة على أنَّ علَّة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج/ [٦٠/ب] هي انتفاء مضمون الشَّرط من غير التفات إلى عِلَّة العلم بانتفاء الجزاء ما هي.

---

(١) فهي عنده لامتناع الأول لامتناع الثاني.

(٢) انظر: المطول ١٦٧، ١٦٨.

(٣) ذكر ابن هشام في (المغني٣٤٦) أنَّه لم يصرح بخلاف قول الجمهور إلا ابن الحاجب، وابن الخباز، وبدر الدين ابن مالك، وقد استحسن الرضي في شرح كافية ابن الحاجب (٤/٤٨٧) رأي ابن الحاجب، ولكن لا للعلة التي ذكرها، بل لأن الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه، وكذا قال السبكي في عروس الأفراح –ضمن شروح التلخيص ٢/٧١، والبابرتي في شرح التلخيص ٢٩٠.

(٤) في النسخة الأصل: **يدل**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٥) كلمة ﴿أَجْمَعِينَ﴾ من الآية سقطت من: (أ).

وأهل المنطق يَستعمِلونَها للدِّلالة على أنَّ العلم بانتفاء الثاني علَّة العلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم؛ من غير التفات إلى أن علَّة (العلم)[1] انتفاء الجزاء في الخارج ما هي؛ لأنهم إنَّما يستعملونَهَا في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات، ولا شكَّ أنَّ العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم، بل الأمر بالعكس[2].

وإذا تصفَّحنا وجدنا استعمالَها على قاعدة اللُّغة أكثر، لكن تُستعمَل على قاعدتهم؛ كما في قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾. صَحَّ مختصراً من الشَّرح.

وسنذكُر كلامه مستوفى[3] على قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[4].

[حذف المفعول للبيان بعد الإبهام]

وفي الأصل في أحوال متعلَّقات الفعل[5]: ثم الحذف- أي حذف المفعول من اللفظ- إمَّا للبيان بعد [الإبهام][6]؛ كما في فعل المشيئة ما لم

---

(١) كلمة **العلم**: لم تذكر في بقية النسخ والمطول، ولعل زيادتها في النسخة الأصل سهو من الناسخ.

(٢) هذا رد لتعليل الرضي وجماعة لرأي ابن الحاجب، وانظر الرد مفصلاً في المغني ٣٤٦، ٣٤٧.

(٣) انظر: ص٦٦٧-٦٧٥ من هذا الكتاب.

(٤) سورة الأنبياء: من الآية: ٢٢.

(٥) انظر: التلخيص ١٢٨، ١٢٩.

(٦) في النسخ: **الإيهام**، والمثبت من التلخيص، وهو ظاهر الصواب.

يكُن تعلُّقه به غريباً(١)؛ نحو ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾؛ بخلاف نحو(٢):

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَماً لَبَكَيْتُهُ

وفي الشَّرح(٣): أي لو شاء هدايتكم أجمعين؛ فإنَّه متى قيل: لو شاء؛ عَلِمَ السَّامع أنَّ هناك شيئاً عُلِّقَت المشيئة عليه؛ ولكنَّه مبهمٌ عنده، فإذا جيء بجواب الشَّرط صار مبيَّناً، وهذا أوقعُ في النفس؛ بخلاف:

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَماً لَبَكَيْتُهُ

فإنَّ تعلُّق فعل المشيئة ببكاء الدَّم تعلُّقٌ غريبٌ، فلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ المفعول ليتقرَّر في ذهن السَّامع، ويأنس السَّامع به. هذا كلام الشَّارح

وذَكَر في الأصل(٤): أنَّ الحذف يكون -أيضاً- لِدفعِ تَوَهُّم إرادة غير المراد ابتداءً؛ نحو(٥):

---

(١) كلمة: **غريبا** سقطت من (ج).

(٢) هذا شطر بيت من قصيدة من الطويل للخريمي في ديوانه ٤٣، وتمامه:

عليه ولكن ساحةُ الصَّبر أوسعُ

وهو من شواهد دلائل الإعجاز ١٦٤، والإيضاح ١/١٩٩، والتبيان ٢٧٩، ومعاهد التنصيص ١/٢٤٦.

(٣) المطول ١٩٣، ١٩٤.

(٤) انظر: التلخيص ١٣٠، ١٣٢.

(٥) هذا شطر بيت من الطويل للبحتري في ديوانه ١/٢١٩، وأوله:

=

وَسَوْرَةَ أَيَّامٍ [حَزَزْنَ][١] إِلَى الْعَظْمِ

ويكون لأنَّه أُرِيدَ ذِكْرِه ثانياً؛ على وجه يتضمَّن إيقاع الفعل على صريح لفظه؛ إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه؛ نحو قوله[٢]:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ دَدِ والْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلاً

ويكون للتعميم مع الاختصار؛ نحو ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾[٣].

ولمجرَّد الاختصار؛ نحو: أصغيتُ إليه؛ أي أُذُني.

ولرعاية الفاصلة؛ نحو ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[٤].

= وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي من تَحَامُل حَادث

وهو من شواهد دلائل الإعجاز ١٧١، والإيضاح ١/٢٠٠، ومعاهد التنصيص ١/٢٢٥، وسورة الأيام: شدها. انظر: القاموس المحيط ٥٢٧– سور.

(١) في النسخة الأصل: **حزون**، والتصويب من بقية النسخ؛ وكذا في الديوان ومصادر البيت الأخرى، والحز: القطع. القاموس المحيط ٦٥٣– حزز.

(٢) البيت للبحتري في ديوانه ١/١٧٦؛ من قصيدة من الخفيف يمدح فيها المعتز بالله، وهو من شواهد دلائل الإعجاز ١٦٨، والإيضاح ١/٢٠٠، ومعاهد التنصيص ١/٢٥٦.

(٣) سورة يونس: من الآية: ٢٥.

(٤) سورة الضحى: الآية: ٣.

ولاستهجان ذِكْرِ المفعول؛ كقول عائشة[١] رضي الله عنها: «ما رأيتُ منه ولا رأى منِّي»[٢] تعني/ العورة. [٦١/أ]

ولغير ذلك؛ كإخفائه، أو التمكُّنِ من إنكاره إن مسَّتْ إليه حاجةٌ، أو تعيِينه[٣]، أو ادِّعاءِ تعيينه[٤]، ونحوِ ذلك.

---

(١) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، من أحب نساء النبي ﷺ إلى قبله، وأكثرهن رواية للحديث، توفيت سنة ٥٨هـ. انظر: الاستيعاب ٤/١٨٨١-١٨٨٥، والإصابة٢/ ١٦- ٢١، وتراجم سيدات بيت النبوة لبنت الشاطئ ٢٥١- ٢٩٤.

(٢) انظر: إراواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني ٦/٢١٣.

(٣) في (ب): تعينه.

(٤) في (ب): -أيضاً- تعينه.

سورة الأعراف

[مجيء الفاء للترتيب الذكري]

١٣١- ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[1] [الآية: ٤].

في الأصل[2]: وعلى الثَّاني[3] -أي على تقدير ألاَّ يكون للأُولَى محلٌّ من الإعراب- إن قُصِد ربطها بِهَا على معنىً عاطفٍ سوى الواو عُطِفَت به؛ نحو: دخلَ زيدٌ فخرجَ، أو ثُمَّ خرج عمرٌو؛ إذا قُصِد التعقيب أو المهلة.

وفي الشَّرح[4]: وذلك لأنَّ ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصَّلة.

وتفصيل ذلك أنَّ[5] **حتَّى ولا** العاطفتين لا يقعان في عطف الجمل، وأو **وإمَّا وأم** في عَطْفِ الجمل مثلها في عَطْفِ المفردات.

وليست أو في مثل قوله تعالى ﴿كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[6]، وقوله ﴿مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[7] للعطف؛ بل هو حرفُ استئنافٍ لمجرَّد

---

(١) المطول ٢٤٩.

(٢) انظر: التلخيص ١٧٧، ١٧٨؛ في الفصل والوصل.

(٣) معطوف على قوله: **وعلى الأول**؛ لأنه إذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أولا.

(٤) المطول ٢٤٨، ٢٤٩.

(٥) هذا التفصيل تلخيص لعبارات الرضي في حروف العطف. انظر: شرح كافية ابن الحاجب ٤/٤٠٧-٤٤٨.

(٦) سورة النحل: من الآية: ٧٧.

(٧) سورة الصافات: من الآية: ١٤٧.

الإضراب بمعنى بل[١].

وحكم **لكن** قد عُرِف فيما سبق[٢].

و**بل** في الجمل مثلها في المفردات؛ إلا أنَّها قد تكون لا لِتَدَارُكِ الغلط، بل لمجرَّد الانتقال من كلامٍ إلى آخر أهمَّ من الأوَّل[٣] [بلا قصْدٍ][٤] إلى إهدار الأوَّل، وجعله في حكم المسكوت[٥]؛ كقوله تعالى ﴿**بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ**﴾[٦].

وأمَّا **الفاء** و**ثم**؛ فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية عَقِبَ الأُوْلَى بلا فَصْلٍ.

وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاماً مُرتَّباً في الذِّكْر على ما قبلَها؛ مِنْ غير قصدٍ إلى أنَّ مضمونَها عَقِبَ مضمون ما قبلها في الزَّمان؛ كقوله تعالى ﴿ **ٱدْخُلُوٓا۟ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ** ﴾[٧]؛ فإنَّ مَدْحَ الشيء أو ذَمِّه يصِحُّ بعد جَرْي ذِكْرِه.

---

(١) انظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٤٢١.

(٢) انظر: المطول ١٠٢؛ في عطف المسند إليه.

(٣) انظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٤٤٧.

(٤) في النسخة الأصل: **بالقصد**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٥) هكذا في النسخ والمطول، والمراد المسكوت عنه؛ كما مرَّ.

(٦) سورة النمل: من الآية ٦٦.

(٧) سورة غافر: الآية ٧٦.

ومن هذا الباب عَطْفُ تفصيل [المجمل][١]؛ نحو ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ ﴾[٢]، ونحو ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾؛ لأنَّ موضع التفصيل بعد الإجمال[٣]، ولا ينافي أن يكون فيها معنى السببية؛ نحو: يقوم زيدٌ فيقعد عمرو.

ثمَّ إنَّ كونَهَا للتَّرتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتَّب[٤] ممَّا يحصل بتمامه في زمانٍ طويلٍ إذا كان أوَّل أجزائه متعقّباً؛ كقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[٥]؛ فإنَّ الاخضرار/ يبتدئ عَقِبَ نزول المطر، لكن يَتِمُّ في مدَّة، ولو قال: ثم تصبح؛ نظراً إلى تمام الاخضرار جاز[٦]. [٦١/ب]

وانظر تمام كلامه[٧] في قوله تعالى ﴿ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾[٨]، وانظر -أيضا[٩]- قوله تعالى ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[١٠].

---

(١) في النسخة الأصل: **الحمل**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٢) سورة هود: من الآية ٤٥.

(٣) انظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٤٠٨.

(٤) في المطول: المرتبة.

(٥) سورة الحج: من الآية ٦٣.

(٦) شرح كافية ابن الحاجب للرضي ٤/٤١٣.

(٧) انظر: ص ٤١٥ من هذا الكتاب.

(٨) سورة الأنعام: من الآية ١.

(٩) انظر: ص٢٨٢ من هذا الكتاب.

(١٠) سورة البقرة: من الآية ٣٦.

١٣٢- ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [الآية:١٠].

في الأصل[١]: وكثيراً ما يُسمَّى ذلك فصاحةً أيضاً.

وفي الشَّرح[٢]: وكثيراً ما نُصِب على الظَّرف؛ لأنَّه من صفات الأحيان، وما لتوكيد معنى الكثرة، والعامل ما يليه؛ على ما ذَكَرَ في الكشَّاف[٣] في قوله تعالى﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾.

[إسناد الفعل إلى سببه]

١٣٣- ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾[٤][الآية:٢٧].

في الأصل في المجاز العقلي[٥]: وهو في القرآن كثيرٌ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾[٦]، ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ﴾[٧]، ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾.

---

(١) التلخيص ٣٥، وعبارته: «فالبلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب، وكثيراً ما يسمى ذلك فصاحة أيضاً».

(٢) المطول ٢٨.

(٣) ذكر الزمخشري هذا في قوله تعالى ﴿قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ في الآية ٣ من هذه السورة وأشار في قوله تعالى ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ في الآية: ٧٨ من سورة المؤمنون إلى زيادة ما وجعل ﴿قَلِيلًا﴾ صفة مصدر محذوف؛ أي شكراً قليلاً. انظر: الكشاف ٢/٦٦، ٣/٤٠.

(٤) المطول ٦٣.

(٥) التلخيص ٤٩.

(٦) سورة الأنفال: من الآية ٢.

(٧) سورة القصص: من الآية ٤.

وفي الشَّرح[١]: نُسِبَ نَزْعُ اللباس عن آدم وحواء، وهو فعلُ الله حقيقةً إلى إبليس؛ لأنَّ سَبَبَهُ الأكل من الشَّجرة، وسبب الأكل وسوسَتُهُ ومقاسمته إيَّاهما أنَّه لهما من الناصحين.

قلتُ: الآية الأُوْلَى مثالٌ للسبب المباشر غير الأمر، والثَّانية للمباشر الأمر، والثالثة لسبب السَّبب.

[الوصل بين الجملتين الإنشائيتين المتفقتين لفظا ومعنى]

١٣٤- ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾[٢] [الآية: ٣١].

عطف هذه الجمل لاتفاقها إنشاءً لفظاً ومعنًى [مع وجود الجامع؛ فبينها التوسُّط بين الكمالين، وهو اتِّفاق الجملتين خبراً أو إنشاءً، لفظاً ومعنًى][٣] أو معنى فقط بجامعٍ.

وراجع قوله[٤] ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[٥].

١٣٥- ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[٦] [الآية: ٣٤].

انظر قوله تعالى ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ

---

(١) المطول ٦٣.

(٢) المصدر نفسه ٢٦٢.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل،، هو مثبت من بقية النسخ.

(٤) سورة النساء: من الآية: ١٤٢.

(٥) انظر: ص٣٨٥ من هذا الكتاب.

(٦) المطول ٢٥٨.

مُسْتَهْزِءُونَ ﴾[١]؛ فإنَّ[٢] الشَّارح ذَكَرَ -ثَمَّةَ-[٣] أنَّ قولَه ﴿ وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ﴾ معطوفٌ على الجملة الشَّرطية بجملتها لا على جواب **إذا**؛ إذ لا معنى لقولنا: **إذا** جاء أجلهم لا يستقدمون.

[تغليب الأكثر على الأقل من جنس]

١٣٦- ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾[٤] [الآية:٨٨].

في الشَّرح أثناء ذكره لأنواع التغليب؛ قال[٥]: ومنه تغليبُ الأكثر على الأقلِّ من جنس؛ بأنْ يُنْسَب إلى الجميع وَصْفٌ مختصٌّ بالأكثر؛ كقول تعالى ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾؛ أُدْخِلَ شُعَيبٌ بحكم التغليب مع أنَّه لم يكن في ملَّتهم قط حتى يعود إليها، وإنَّما كان في ملَّتهم مَنْ آمن به[٦].

[مجي المسند إليه موصولا للإيماء إلى وجه بناء الخبر وتعظيم شأن غيره]

١٣٧- ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[٧] [الآية:٩٢].

---

(١) سورة البقرة: من الآية: ١٤.

(٢) قوله: **فإن** ساقط من: (ج).

(٣) انظر: ص٢١٤ من هذا الكتاب.

(٤) المطول ١٦٠.

(٥) المصدر نفسه ١٥٩، ١٦٠.

(٦) هذا توجيه الزمخشري للآية في الكشاف ٩٦/٢، وهو الوجه الذي ارتضاه البلاغيون، وهناك وجوه أخرى استوعبها القاسمي في تفسيره المسمى محاسن التأويل ٢٨١٤/٧-٢٨١٧.

(٧) المطول ٧٦.

[٦٢/أ]

في الأصل أثناء/ ذِكْرِه لِنُكَت تعريف المسند إليه بالموصولية؛ قال[١]:

أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر؛ نحو ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[٢].

ثُمَّ إنَّه رُبَّما جُعِلَ ذريعة إلى التَّعريض بالتعظيم لشأنه نحو[٣]:

إنَّ الَّذي سَمَكَ السَّماءَ بَنَى لَنَا بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

(أو شأن غيره)[٤]؛ نحو ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا كَانُواْ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾.

وفي الشَّرح[٥]: ففيه إيماءٌ إلى أنَّ طريق بناء الخبر ما يُنْبِئ[٦] عن الخيبة والخسران، وتعظيمٌ لشأن شعيب عليه السلام، وهو ظاهر"[٧].

وقد يُجعَل ذريعةً إلى الإهانة بشأن الخبر؛ نحو: إنَّ الذي لا يَعْرِفُ الفقه قد صنَّفَ فيه، أو شأن غيره؛ نحو: إنَّ الذي يتَّبع الشيطان فهو خاسرٌ، وقد يُجعَل ذريعةً إلى تحقيق الخبر؛ نحو[٨]:

---

(١) التلخيص ٦٠، ٦١.

(٢) سورة غافر: من الآية: ٦٠.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٢٠٩، وهو من شواهد المفتاح ٣٧٢، والإيضاح ١/١١٧، والتبيان ٢٤٢، ومعاهد التنصيص ١/١٠٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من: (أ).

(٥) المطول ٧٦.

(٦) في المطول: مما ينبئ.

(٧) وجه تعظيم شعيب عليه السلام بخسران مكذبيه؛ لأن فيه نصراً وتأييداً له وهذا التعريض بالتعظيم هو المقصود من الإيماء في الآية، لا مجرد الإشارة إلى نوع الخبر وهو الخسران، والتعظيم هنا لغير الخبر؛ كما بين.

(٨) البيت لعبدة بن الطبيب في شعره ٥٩، وفي المفضليات ١٣٦، وهو من شواهد المفتاح ٣٧٢، والإيضاح ١/١١٧، والتبيان ٢٤٢.

=

إنَّ [التّي][(١)] ضَرَبَتْ بَيْتاً مُهَاجِرَةً   بِكُوفَة الْجُنْد غَالَتْ وِدَّهَا غُولُ

فإنَّ في ضَرْب البيت بِكوفة، والمهاجَرة إليها؛ إيماءً إلى أنَّ طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودَّة، ثُمَّ إنَّه يحقِّق زوال المودَّة ويقرِّره حتى كأنَّه برهانٌ عليه، وهذا معنى تحقيق الخبر.

فظَهر الفرق بينه وبين الإيماء، وسقَط اعتراض المصنِّف[(٢)] بأنَّه لا يظهر فرقٌ بينهما؛ قال: فكيف يُجعَل الإيماءُ ذريعةً إليه[(٣)].

ألا ترى أنَّ قولَه:

إنَّ الَّذي سَمَكَ السَّمَاءَ ... البيت

إنَّ الذين ترونَهم.... البيت[(٤)]؛

فيه إِيماءٌ مِن غير تحقيق الخبر.

= وضربت بيتاً: بنته وسكنته، وكوفة الجند: اسم الكوفة حين اختطت للجند الفاتحين، وغالت ودها غول: أي أهلكته وذهبت به. انظر: شرح اختيارات المفضل للتبريزي ٢/٦٤٧.

(١) في النسخة الأصل: **الذي**، والتصويب من بقية النسخ ومصادر البيت.

(٢) يشير إلى اعتراض الخطيب القزويني على السكاكي بأنه لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق. انظر: الإيضاح ١/١١٧، ١١٨.

(٣) المصدر نفسه ١/١١٨.

(٤) البيت بتمامه:

إنَّ الذين ترونَهم إخوانَكُم   يَشْفي غَليلَ صدورهم أَنْ تُصْرَعوا

وهو لعبده بن الطبيب في شعره ٤٨، وفي المفضليات ١٤٧، والمفتاح ٢٧٣، والتلخيص ٦٠، والإيضاح ١/١١٦، والتبيان ٢٤٢، والمطول ٧٥، ومعاهد التنصيص ١/١٠٠.

وقد يُجعل ذريعةً إلى التّنْبيه على الخطأ؛ كما مرَّ؛ أي في قوله:

إنَّ الذين تَرَوْنَهُم.... البيت.

فأَحْسِن التَّأمُّل في هذا المقام؛ فإنَّه مِن مطارِح الأَنْظار.

[تأكيد المدح بما يشبه الذم بالاستثناء المفرغ]

١٣٨- ﴿ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتْنَا ﴾[١] [الآية: ١٢٦].

فيه تأكيدُ المدح بما يشبه الذَّم، وهذا من الضَّرب الثَّالث منه[٢]، وهو كالأوَّل في إفادة التأكيد من وجهين.

وقد سبَقَ في قوله تعالى في سورة المائدة ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ ﴾[٣]؛ فراجعه[٤].

[بيان الأصل في إن وإذا]

١٣٩- ﴿ فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ ﴾[٥] [الآية: ١٣١].

[٦٢/ب]

في الأصل[٦]: فـ«إنْ» و «إذا» للشَّرط في الاستقبال/.

---

(١) المطول ٤٤١.

(٢) وهو أن يأتي الاستثناء فيه مفرغاً.

(٣) سورة المائدة: من الآية: ٥٩.

(٤) انظر: ص٣٩٢ من هذا الكتاب.

(٥) المطول ١٥٤.

(٦) التلخيص ١٠٩، ١١٠.

لكن أصل **إنْ** عدم الجزم بوقوع الشَّرط، وأصل **إذا** الجزم؛ ولذلك كان النادر موقعاً لـ «إنْ».

وغَلَب لفظُ الماضي مع **إذا**؛ نحو ﴿**فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ**﴾؛ لأنَّ المرادَ الحسنةُ المُطْلَقةُ؛ ولهذا عُرِّفَتْ تعريف الجنس، والسَّيئةُ نادرةٌ بالنسبة إليها؛ ولهذا نُكِّرتْ.

وفي الشَّرح[١]: [ولذلك][٢] أي ولأنَّ أصل **إن** عدم الجزم بالوقوع، وأصْلَ **إذا** الجزم به كانَ الْحُكْمُ النَّادِرُ الوقوعَ مَوْقِعاً [لـ«إنْ»][٣] لأَنَّ النَّادِرَ غيرُ مقطوعٍ به في الغالب.

ولذلك -أيضاً- غَلَبَ لفظُ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع **إذا**؛ لأنَّ الماضيَ أقربُ إلى القطع بالوقوع؛ نظراً إلى لفظه الموضوع للدِّلالة على الوقوع، وإن كان بالنظر إلى المعنى على الاستقبال؛ لأنَّ **إذا** الشَّرطية تَقْلبُ الماضي إلى معنى الاستقبال مثل **إنْ**؛ نحو ﴿**فَإِذَا جَآءَتْهُمُ**﴾؛ أي قوم موسى، ﴿**ٱلْحَسَنَةُ**﴾ كالخصب والرَّخاء، ﴿**قَالُوا لَنَا هَٰذِهِۦ**﴾ أي هذه مختصَّة بنا ونحن مستحقُّوها، ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ**﴾، جَدْبٌ[٤] وبَلاَء، ﴿**يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ**﴾؛ أي يتشأموا به، ويقولون: هذا شُؤْمُ

---

(١) المطول ١٥٤-١٥٧.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٣) قوله: لـ«**إن**». ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٤) في (أ): **جذب**، وهو وهم من الناسخ.

موسى ﴿وَمَن مَّعَهُۥ﴾ من المؤمنين، جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع **إذا**؛ لأنَّ المرادَ الحسَنةُ المطلقةُ التي حصولها مقطوعٌ به.

ولهذا عُرِّفَت تعريف الجنس؛ أي الحقيقة لا الاستغراق، وإن كان تعريف الجنس يُطْلَقُ عليهما[١].

وجنس الحسَنة وقوعه كالواجب لكثرته واتِّساعه؛ لتحقُّقه في كلِّ نوع من الأنواع، بخلاف نوع الحسَنة فإنَّه لا يكثر كثرة جنسه؛ ولهذا جيء بـ «**إنْ**»، دون «**إذا**» فيما قُصِدَ به النوع؛ كقوله تعالى ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾[٢] ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٣].

وهاهنا بحثٌ، وهو أنَّ عدم التكثُّر وعدم القطع بالحصول إنَّما هو في نوعٍ معيَّن أو فردٍ معين، وأمَّا في نوعٍ من الأنواع وفردٍ من الأفراد؛ كما يدل عليه التنكير فلا؛ لأنَّ القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوعٍ ما، أو فردٍ ما ضرورة أنَّه لا يحصل إلاّ في ضمنه.

فالفرق بين نحو ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ﴾، ونحو ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾[٤] غير واضح، اللهمَّ إلا أن يُقْصَد به نوعٌ مخصوص.

---

(١) في (ج): عليها.

(٢) سورة النساء: من الآية: ٧٨.

(٣) سورة النساء: من الآية: ٧٣.

(٤) سورة النساء: من الآية: ٧٨.

والمصنِّف[١] قد قطَع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردّاً على صاحب المفتاح[٢]؛ حيثُ جوَّز أن يكون تعريف عهد، وزعم أنَّه أقضى لحقِّ البلاغة؛ وذلك لأنَّه إن أراد به العهد على مذهب/ الجمهور فغير صحيح؛ إذ لم يتقدَّم ذِكْرُ الحسنة لا تحقيقاً ولا تقديراً ليكون[٣] اللام إشارةً إليها. [٦٣/أ]

ولو سُلِّم فيجب أن يكون القصد إلى حصَّة معينة من الجنس، والمقدَّر أنَّ المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرةً[٤] واتِّساعاً[٥].

وبِهَذَا[٦] ظهر فساد ما قيل[٧]: إنَّه أقضىَ لحقِّ البلاغة؛ لكونه أدلَّ على فضل الله وعنايته؛ حيثُ جعل الحسَنة المعهودَة التي حقُّها أن يُشَكُّ في وقوعها كثيرة الوقوع [قطعيَّة][٨] الحصول.

وإن أراد العهد على مذهبه [بناءً][٩] على أنَّ الحسَنة المطلقة نُزِّلت منْزِلة المعهود الحاضر في الذِّهن حتى كأنَّها نُصْبَ أعينهم لفرط الاحتياج

(١) هو الخطيب في قوله الآنف الذكر، وصرح بهذا في الإيضاح ١٧٨/١.

(٢) انظر: المفتاح ٤٤٨.

(٣) في (أ): لتكون.

(٤) في (أ، ب): **كثرة وقوع**؛ كما في المطول.

(٥) هذه عبارة الزمخشري في الكشاف ١٤٢/٢، وكلام السكاكي بمعناها.

(٦) في (أ): **وهذا**، و هو سهو من الناسخ.

(٧) القائل هو الترمذي شارح المفتاح؛ كما في حاشيتي حسن جلبي ٣٢٧، وعبدالحكيم على المطول ٣٢٦.

(٨) في النسخة الأصل: **قطيعة**، وهو وهم، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٩) كلمة: **بناء** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

إليها وكثرة دَوْرِها فيما بينهم، ويكون أقضَى لحقِّ البلاغة؛ لِمَا فيه من الإشارة إلى هذا المعنى، فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه.

وبهَذا يبطُل ما ذكره الشَّارح العلاَّمة[1] من أنَّ تعريف العهد أقضَى لحقِّ البلاغة، أمَّا معنىً فلكونه أدلَّ على سوء معاملتهم؛ لأنَّ الحسَنة هي الخصب والرخاء، وقد صارت لكثرة دَوْرِها فيما بينهم بمَنْزِلة المعهود الحاضر.

ففي تعريف العهد دلالةً على أنَّ هؤلاء الذين يدَّعون أنَّهم أحقَّاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات، ولا يشكرون الله عليها؛ فهم أقبحُ الناس اعتقاداً وأسوأُهم معاملة.

ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس؛ إذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير؛ لأنَّه قد تُسَلَّم الأولى دونَ الثانية، ولا ترْك الشُّكر على القليل كتركه على الكثير؛ فإنه قد يُعذَر الأوَّل دون الثاني[2].

وأمَّا لفظاً فلأنَّه إذا قُصدَ بهاَ العهد تكون واقعة موجودة؛ فتوافق لَفْظَي **إذا** و**جاء**، بخلاف الجنس؛ فإنَّه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس.

على أنَّا نقول: إنَّهم إذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسَنة فقد دخَلَ فيه المعهود دخولاً أوَّليّاً، ويلزم مِن تَرْك الشُّكر على الجنس تركه على المعهود وغيره؛ فيكون تركه أسوأ، وأيضاً وقوع جنس الحسنة ليس إلا وقوع أفرادها، وأمَّا مِن حيثُ هي فممتنعٌ؛ فدخول **إذا** عليها يكون ممتنعاً لا مرجوحاً.

---

(١) هو الشيرازي في مفتاح المفتاح ١/٤٦١، ٤٦٢.

(٢) في مفتاح المفتاح يعذر في الأول دون الثاني؛ كما سيأتي.

وإذا جُعلَت الحسَنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مُطلَق الحسنة؛ كما هو المقدَّر، وحينئذ/ يظهر فساد ما قيل: إنَّه أقضَى الحقِّ [٦٣/ب] البلاغة؛ لكونه أبعدَ عن الإنكار، وأدخلَ في الإلزام؛ لكونِهَا إشارةً إلى حاضرٍ معهودٍ لا يمكنهم إنكاره.

والحاصل أنَّ القول بكون المراد بالحسنة الحسنة (المعهودة ينافي القول بكون المراد [بِهَا الحسنة][(١)] [(٢)] المطلقة.

ويمكن أن يجاب بأنَّ معنى كونها معهودةً أنَّها عبارةٌ عن حصَّة معيَّنة من الحسنة، وهي الخصب والرَّخاء، ومعنى كونها مطلقةً أنَّ المراد بها مُطلَق الخصب والرَّخاء من غير تعيين بعض، والسيئة نادرةٌ بالنسبة إليها؛ أي جيء في جانب السئية بلفظ المضارع مع **إن**؛ لأنَّ السيئة نادرة الوقوع بالنسبة إلى الحسنة المطلقة؛ ولهذا نُكِّرت ليدل تنكيرها على قِلَّتِها.

فإن قلتَ: قد جاء استعمال الماضي مع **إذا** في السيئة منكَّراً في قوله[(٣)] ﴿**فَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَانَا**﴾[(٤)]، ومعرَّفاً في قوله ﴿**وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ**﴾[(٥)] فما وجهه؟

---

(١) في النسخة الأصل: **بالحسنة**، والتصويب من: (ب، ج)، والمطول.

(٢) ما بين القوسين ساقط من: (أ).

(٣) سورة الزمر: من الآية ٤٩.

(٤) في النسخ والمطول: **وإذا مس الإنسان ضر دعانا**، ونظم الآية بالفاء؛ كما مثبت.

(٥) سورة فصلت: من الآية ٥١.

قلتُ: أمَّا الأوَّل فللنَّظر إلى لفظ المسِّ المنبئ عن معنى القلَّة، وإلى تنكير الضُّر المفيد للتقليل، وإلى الإنسان المستحق أن يلحقَه كلُّ ضُرٍّ؛ لبعده عن الحقّ، وارتكابه الضلالات؛ فنُبِّه بلفظ **إذا** والماضي على أنَّ **مِساسَ** قَدْرٍ يسير من الضُّر لمثله حقُّه أن يكون في حكم المقطوع به.

وأمَّا الثاني؛ فلأنَّ الضمير في﴿ **مَسَّهُ** ﴾ للإنسان المعرض المتكبِّر المدلول عليه بقوله ﴿ **وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ** ﴾[١] فَنُبِّه بلفظ **إذا** والماضي، على أنّ ابتلاء مثل هذا الإنسان بالشَّرِّ يجب أن يكون مقطوعاً به. هذا كلامُ السَّعد رحمه الله.

(قلتُ: قيل[٢] ماذُكِر هنا من أنَّ لفظ المس ينبئ عن معنى القِلَّة مُنافٍ لقوله في تنكير المسند إليه[٣]: لا دلالَة للفظ المس في قوله تعالى ﴿**إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ** ﴾[٤] على التَّقليل؛ بدليل ﴿**لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ** ﴾[٥])[٦].

---

(١) سورة فصلت، من الآية نفسها ونظم الآية ﴿ **وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ** ﴾.

(٢) القائل هو الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول ١٥٦.

(٣) انظر: المطول ٨٩.

(٤) سورة مريم: من الآية ٤٥.

(٥) سورة النور: من الآية ١٤.

(٦) ما بين القوسين ساقط من النسخ الأخرى.

قال السَّيِّد الشَّريف[١]: قوله: كان النَّادر موقعاً [لـ«إن»][٢] لأنَّ النَّادرَ غيرُ مقطوعٍ به في الغالب.

هاهنا بحثٌ، وهو أنَّه لم يُرَد بالجزم والقطع في هذا الموضع معناه الحقيقي، بل أُرِيد ما يعم الاعتقاد الراجح/ القائم مقام الجزم في المحاورات؛ ولذلك كان مظنونُ الوقوع موقعاً لـ«إذا» دون **إن**. [٦٤/أ]

فالضَّابط أنَّ الراجح الوقوع موقعٌ لـ«إذا» أو المتساوي الطرفين موقعٌ لـ«إن»، وأمَّا الذي رجح لا وقوعه فليس موقعاً لشيء منهما إلا بتأويل.

ولا شكَّ أنَّ الحكم النَّادر [الوقوع][٣] راجح لا وقوعه فلا يكون موقعاً لـ«إن»، إلا إذا اكتُفِيَ فيها بمجرَّد عدم الجزم أو الرجحان[٤] في[٥] جانب الوقوع، وقد مرَّ بطلانه.

أو يقال: أُريد أنَّ النادر أقربُ إلى كونه موقعاً لـ «إن» منه إلى كونه موقعاً لـ «إذا».

قوله: اللهمَّ إلاَّ أن يُقصَد به نوعٌ مخصوصٌ؛ بأن يُجعَل التنكير دالاًّ على التعظيم أو للتكثير[٦]، أو غير ذلك[٧] من الأمور التي تفيد تخصيصاً

---

(١) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول ١٥٤-١٥٦.

(٢) قول: **لـ«إن»**، زيادة يقتضيها السياق من المطول والكلام المنقول عنه آنفاً.

(٣) في النسخة الأصل: **الواقع**، والتصويب من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٤) في بقية النسخ: **والرجحان**؛ كما في حاشية الشريف الجرجاني.

(٥) في (أ): بإقحام كلمة **عدم**؛ بعد حرف الجر.

(٦) في (أ، ب): أو التكثير.

(٧) في (ج) بإقحام عبارة: **من الوقوع**؛ بعد اسم الإشارة.

بوجه ما؛ فحينئذٍ لا يكون القطعُ بحصول الجنس موجباً للقطع بحصول ذلك المخصوص فرداً كان[1] أو نوعاً.

وأمَّا إنْ حُمِل على مطلقَ النوعية أو مطلقَ الفردية كما هو (المتبادر من ظاهر[2]» التنكير؛ كان القطع بحصول الجنس موجباً للقطع بحصوله ضرورة أنَّه لا يتحقق إلا في ضمن فردٍ من نوع من أنواعه.

فكما أنَّ جِنْس الحسَنة في قوله تعالى ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ﴾[3] كالواجب وقوعه لكثرته واتِّساعه؛ لتحقُّقه في كلِّ نوع من أنواعها؛ كذلك نوع منها مطلقاً في قوله تعالى ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ فالواجب وقوعه؛ لما ذكَر بعينه.

ولا يظهر -حينئذٍ- وجه اختصاص إحدى الآيتين بـ«إذا»، أو الأخرى[4] بـ«إن»؛ كما لا فرقَ بين أن يقول: إنْ تعلمتَ نوعاً من العلم؛ أي أيَّ نوع كان تصدَّق[5] بكذا، وأن يقول: إن تعلمتَ العلمَ؛ أي جنسه، وأراد حقيقته؛ ولذلك يُقرَن كلٌّ منهما بـ«إن» أو بـ«إذا»، ولا يخصُّ شيء [منهما][6] بأحدهما.

---

(١) في (أ): أكان.

(٢) في (ج): الظاهر من تبادر.

(٣) سورة النساء، من الآية: ٧٨.

(٤) في (ب): والأخرى.

(٥) في النسخ الأخرى: **تصدقت**، وفي حاشية الشريف الجرجاني: فتصدق.

(٦) في النسخ الأصل: **منها**، والتصويب من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

قوله: وإن أراد العهد على مذهبه، إلى آخره؛ أُجيبَ عن ذلك بأنَّه أراد تعريف الجنس على مذهب الجمهور، وتعريف العهد على مذهبه.

فكأنَّه قال: المرادُ الحسَنة المطلقة، ثُمَّ اللام فيها إمَّا لتعريف الجنس بالمعنى الذي فهموه، وإمَّا لتعريف الجنس بالمعنى الذي اخترناه.

ولَمَّا كان مختارُه راجعاً إلى العهد عبَّر عنه به، وحينئذ لا إشكالَ، ويكون أقضَى لحقِّ البلاغة؛ لما قرَّره، وكلامه يدلُّ على ذلك؛ حيث قال[١]: لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به كثرةَ وقوع واتِّساعاً؛ ولذلك عرِّفت ذهاباً إلى كونها معهودةً حاضرةً، [أو تعريف جنس، وقد صرَّح بأنَّ المعرَّف هو الحسنة المطلقة، وقد عُرِّفت ذهاباً إلى كونها معهودةً حاضرة][٢] في أذهانهم، وما ذاك إلا لفرط الاحتياج/ إليها، وكثرة دَوْرِهَا فيما بينهم، وهو مِن[٣] تعريف الجنس على ما اختارَه، وعرِّفت تعريفَ [الجنس][٤]، أي من غير أن يذهب إلى حسَنة معهودةٍ، أو هو تعريف الجنس على مذهب غيره.

[٦٤/ب]

(١) المفتاح ٤٤٨، وعبارته: لكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به كثرة وقوع واتِّساعاً، ولذلك عرفت ذهاباً إلى كونها معهودة أو تعريف جنس، والأول أقضى لحق البلاغة.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من النسخ، وهو مثبت من حاشية الشريف الجرجاني، ويقتضيه السياق.

(٣) كلمة: **مِن**، لم ترد في النسخ الأخرى، وكذا حاشية الشريف الجرجاني.

(٤) في النسخة الأصل: **الخبر**، والتصويب من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

وحاصلُه أنَّ الحسَنة المطلقة عُرِّفَت، إمَّا بجعلها معهودةً أو بدون ذلك.

قوله: وبهذا يبطُل ما ذَكَرَه الشَّارح العَلاَّمة؛ أي بما ذكَر مِن أنَّ المقدَّر أنَّ المراد بالحسَنة الحسَنة المطلَقة المقطوع بها، لكثرة وقوعها واتِّساعها يبطل قولُه؛ إذ مرادُه أنَّ المقطوع به نوعٌ معيَّن منها، هو الخِصْب والرَّخاء.

أو بما ذكَر مِن بطلان إرادة العهد على مذهب الجمهور يبطُل قوله؛ لابتنائه عليه [ظاهراً][1].

ولا يمكن حملُه على عهد الحسَنة المطلَقة على طريقة[2] السَّكَّاكي، ولو أمكن لبَطل -أيضاً- لأنَّه بعينه تعريف الجنس على مذهبه؛ فكيف[3] يكون أقضَى لحقِّ البلاغة منه؟

قوله: ويمكن الجواب بأنَّ [معنى][4] كونها معهودة أنَّها عبارةٌ عن حِصَّة معيَّنة، وهي الخصب والرخاء؛ فعلى هذا يكون العهد خارجيّاً بقرينة ذِكْرِ ما يقابله في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ﴾[5].

---

(١) في النسخة الأصل: **ظاهر**، والتصويب من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٢) في (أ): طريق.

(٣) قوله: **فكيف** سقط من: (ب).

(٤) كلمة: **معنى** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٥) سورة الأعراف: من الآية: ١٣٠.

وأمَّا قولُه: ومعنى كونها مطلَقة أنَّ المراد بها الخصب والرخاء من غير تعيين بعض؛ فيرد عليه أنَّ الحسَنة إذا أُرِيد بها مُطلَق الخصب والرخاء لم يمكن أن يكون تعريفه بهذا المعنى تعريفَ جنس ضرورة كونها من أفراد جنس الحسنة، وقد جوَّزه السَّكَّاكي؛ فلا يَصِحُّ[1] حَمْلُ كلامه على ذلك.

وأمَّا المصنِّف فقد جزم بأنَّ الحسَنَةَ عُرِّفت تعريف الجنس؛ كما مرَّ، فكلامه عن حَمْلِ الحسنة على مطلق الخصب والرخاء على مراحل. انتهى كلام السَّيِّد.

قلتُ: وقد اختار السَّعد في شرح المفتاح ما قاله الشَّارح العلاَّمة؛ ونصُّه[2]: وكون الحسَنة معرَّفةً تعريف العهد أقضَى لحقِّ البلاغة من كونها لتعريف الجنس لفظاً ومعنى.

أمَّا لفظاً فبالنَّظر إلى لفظ الشَّرط الذي هو **إذا** الدَّال صريحاً على الحصول في الخارج، وتعريف الجنس باللام عهد ذهني.

وأمَّا معنىً فلأنَّهُ أدلُّ على أنَّهم أسوأ الناس معاملةً، وأقبحهم اعتقاداً؛ لأنَّهم يخصُّون كلَّ واحدٍ من أفراد الحسنة باعتبار اشتماله على مطلقها بأنفسهم استحقاقاً، ولا يشكرون الله –تعالى– عليه استخفافاً؛ بخلاف ما إذا كان تعريف الحسَنة تعريفَ جنس/ فإنَّه لا يلزم منه ما ذكر؛ [٦٥/أ] لأنَّ حصول الحسَنة المطلَقة يكون بحصولها في ضمن فَرد منها، فدعوى استحقاق القليل ليست كدعوى استحقاق الكثير؛ لأنَّه قد تُسلَّم الأُولَى دون الثانية، ولا ترك الشُّكر على القليل كتركه على الكثير فإنَّه قد

---

(١) في النسخ الأخرى: **يمكن**؛ كما في حاشية الشريف الجرجاني.

(٢) انظر: شرح المفتاح ل ٨٤.

[يُعْذَر][1] في الأوَّل دون الثاني.

فإن قيل: [هل][2] يَصِحُّ حَمْلُ الحسنة على نوع منها وتكون اللام فيها لتعريف نوعٍ منها، وهو ما ذكِر، ويوافق أصل معنى **إذا**، وهو الجزم بوقوع الشرط.

قلتُ: يَصِحُّ ويوافق؛ لأنَّهم فسَّروها بالخصب والرخاء الذي هو كثير الدَّور فيهم والجاري بينهم على الاستمرار؛ فيجزَم لهذا بوقوعه في الزَّمان المستقبل. انتهى

ومراده بقوله: وهو ما ذكر؛ الخِصبُ والرَّخاء.

(الإمام ابن البنَّاء[3]: جاء بـ«إذا» وتعريف الحسَنة، وفي السيئة بـ«إن» وتكير السيئة؛ لأنَّ جنس الحسَنة أوسعُ وأكثرُ في الوجود، والنفوسُ متشوِّفةٌ إلى وقوعها بخلاف السيئة لا تتشوَّف النفوس إليها، ولا تعتبرها إلا -حالة وجودها- مصيبة)[4].

[حذف المفعول لمجرد الاختصار]

١٤٠- ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾[5]. [الآية:١٤٣].

في الأصل في أحوال متعلِّقات الفعل عند ذِكرِ نُكَتِ حذف المفعول

---

(١) في النسخة الأصل: **يغار**، والتصويب من بقية النسخ وشرح المفتاح.

(٢) أداة الاستفهام **هل** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ وشرح المفتاح.

(٣) حاشية ابن البناء على الكشاف ل: ١٤٢، ١٤٣.

(٤) ما بين القوسين ساقط من (أ).

(٥) المطول ١٩٦.

من اللفظ؛ قال[(١)]: وإمَّا لمجرَّد الاختصار؛ نحو: أصغيتُ إليه؛ أي أُذُني، وعليه قوله تعالى[(٢)] ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾[(٣)].

١٤١ - ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ﴾[(٤)] [الآية:١٤٨].

[استعارة محسوس لمحسوس بجامع حسي]

في الأصل أثناء تقاسيمه الاستعارةَ؛ قال[(٥)]: وباعتبار الثلاثة ستَّةَ أقسام؛ لأنَّ الطرفين إن كانا حسِّيين فالجامع إمَّا حسِّيٌّ؛ نحو ﴿فَأَخۡرَجَ لَهُمۡ عِجۡلٗا﴾[(٦)] فإنَّ المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله من حُلِيِّ الْقِبْطِ، والجامع الشكل، والجميع حسِّيٌّ، إلى آخر كلامه.

وفي الشَّرح[(٧)]: والاستعارة باعتبار الثلاثة؛ أي المستعار له، والمستعار منه، والجامع؛ ستَّة أقسام؛ لأنَّ المستعار منه والمستعار له إمَّا حسِّيان أو عقليان، أو المستعار منه حسِّي والمستعار له عقلي، أو العكس، فهذه أربعة أقسام.

والجامع في الثلاثة الأخيرة لا يكون إلا عقليّاً؛ لِمَا علمتَ في بحث التشبيه[(٨)].

---

(١) انظر: التلخيص ١٣١، ١٣٢.

(٢) كلمة: **تعالى** سقطت من: (أ، ب).

(٣) قوله ﴿أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ ساقط من بقية النسخ، وزيد في موضعه: أي ذاتك.

(٤) لم يستشهد السعد بهذه الآية، إنما استشهد بنظيرتها في سورة طه؛ كما هو مبين.

(٥) التلخيص ٣١٢.

(٦) سورة طه: من الآية: ٨٨.

(٧) المطول ٣٦٨، ٣٦٩.

(٨) من أن وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسياً أو متعدداً مختلفاً لا يكون فيه المشبه والمشبه به إلا حسيين، ولا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقلياً؛ لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسي شيء. انظر: التلخيص ٢٥٢، والمطول ٣١٩.

والقسم الأوَّل ينقسم ثلاثة أقسام؛ لأنَّ الجامع فيه إمَّا حسِّيٌّ، أو عقليٌّ، أو مختلفٌ بعضُه حسِّيٌّ وبعضه عقليٌّ؛ فالمجموع ستة أقسام.

وإلى هذا أشار بقوله: لأنَّ الطرفين إن كانا حسيين فالجامعُ إمَّا حسِّي؛ نحو/ ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ فإنَّ المستعار منه ولد البقرة، والمستعار له الحيوان الذي خلَقَه الله من حلي القبط التي سبكتها نارُ السَّامريّ عند إلقائه في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام[1]، والجامع الشَّكل؛ فإنَّ ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة، وهذا كما يقال للصورة [المنقوشة][2]: إنَّه فرسٌ؛ بجامع الشكل، والجميع، أي المستعار منه، والمستعار له، والجامع حسي ممَّا يُدرَك بالبصر. [٦٥/ ب]

[وضع المظهر موضع المضمر ليتمكن من إجراء الصفات عليه]

١٤٢- ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[3] [الآية:١٥٨].

في الأصل عند كلامه على نُكَتِ إيقاع المظهَر موقع المضمَر؛ قال[4]: أو الاستعطاف؛ كقوله[5]:

إِلَهِي عَبْدُكَ العَاصِي أَتَاكَا

---

(١) انظر: الكشاف ٢/١٨.

(٢) في النسخة الأصل: **المنموشة**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٣) المطول ١٣٠.

(٤) التلخيص ٩٣.

(٥) هذا شطر بيت من الوافر ينسب لإبراهيم بن أدهم؛ كما في بغية الإيضاح ١/١٦٠، وتمامه:

مُقِرّاً بالذُّنُوب وَقَدْ دَعَاكَا

وهو من شواهد المفتاح ٣٩٥، والإيضاح ١/١٥٦، والتبيان ٢٣٦.

وفي الشَّرح[(١)]: حيث لم يقل: أنا العاصي أتيتُك؛ على أن يكون العاصي بدلاً؛ لأنَّ في ذكْر **عبدك** من استحقاق الرحمة [وترقُّب][(٢)] الشَّفَقَة ماليس في لفظ أنا.

وفيه -أيضاً- تمكُّنٌ من وصفه بالعاصي؛ كما في قوله ﴿ **قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا** ﴾[(٣)] إلى قوله ﴿ **فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ** ﴾ حيث لم يقل بي؛ ليتمكَّن من إجراء الصِّفات المذكورة عليه، ويُشعِر بأنَّ الذي وَجَبَ الإيمان به بعد الإيمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصِّفات كائناً [من][(٤)] كان أنا أو غيري؛ إظهاراً للنَّصَفَة [وبُعْداً عن التعصُّب لنفسه.

الإمام ابن البنَّاء[(٥)]: عدَل إلى الظاهر على طريق الالتفات؛ لأنَّ المراد أنَّه يؤمن بأنَّه رسول][(٦)]، (والضمير لايدلُّ على هذا المراد)[(٧)].

---

(١) المطول ١٢٩، ١٣٠.

(٢) في النسخة الأصل: **ترقب**، وكذا في (أ)، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٣) بسورة الأعراف: من آية الشاهد نفسها، وهي بتمامها ﴿ **قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ** ﴾.

(٤) في النسخة الأصل: **ما**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٥) حاشية ابن البناء على الكشاف ل:١٤٣.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وكذا من (أ)، وهو مثبت من (ب، ج) وحاشية ابن البناء.

(٧) ما بين القوسين ساقط من: (أ).

[الوصل بين الجملتين الخبريتين معنى والأولى إنشائية في معنى الإخبار]

١٤٣– ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ﴾[١] [الآية:١٦٩].

في الأصل[٢]: وأمَّا للتوسُّط فإذا اتفقنا خبراً وإنشاءً[٣]، لفظاً ومعنىً أو معنىً فقط؛ بجامع.

وفي الشَّرح[٤]: ومِمَّا اتَّفقت الجملتان في الخبرية معنىً فقط والثانية إنشائية في معنى الإخبار؛ قوله تعالى ﴿إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾[٥]؛ أي وأشهدكم.

وبالعكس قوله تعالى ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ﴾ أي أُخِذَ عليهم؛ لأَنَّه للتَّقرير[٦].

١٤٤– ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا﴾[٧] [الآية:١٧٧].

في الأصل[٨]: وقد يَخرُجُ الكلام على خلافه فيُوضَع المضمر موضع المظهر؛ كقولهم: نِعْمَ رَجُلاً؛ **مكان**: نِعْمَ الرَّجُل، في أحد القولين، وقولهم: هو أو هي زيدٌ عالم/ مكان الشَّأن أو القصَّة؛ لتمكُّن[٩] ما يَعْقُبُه في ذهن [٦٦/أ]

---

(١) المطول ٢٦٣.

(٢) التلخيص ١٩٠.

(٣) في (ب): **خبراً أو إنشاءً**؛ كما في التلخيص.

(٤) المطول ٢٦٣.

(٥) سورة هود، من الآية: ٥٤.

(٦) فهو إنشاء بمعنى الخبر.

(٧) في النسخ: **بئس مثلاً**، والآية كما هو مثبت، ولم يستشهد بها في المطول.

(٨) التلخيص ٩٠.

(٩) في (ب): ليتمكن.

السامع؛ لأنَّه إذا لم يَفْهَم منه معنى انتظره.

وفي الشَّرح[١]: وقد يَخرُج الكلام على خلافه؛ أي خلاف مقتضَى الظَّاهر؛ لاقتضاء الحال إيَّاه؛ فيُوضَع المضمر موضع المظهر؛ كقولهم: نِعْم رجلاً، مكان نِعْمَ الرَّجُل، فإنَّ مقتضى الظَّاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار؛ لعدم[٢] تقدُّم ذكر المسند إليه، وعدم قرينة تدلُّ عليه، وهذا الضمير عائدٌ إلى متعقَّل[٣] معهودٍ في الذِّهن مُبْهَمٍ باعتبار الوجود كالمظهر في نِعْمَ الرَّجُل؛ ليحصُلَ به [الإبهام] [٤] ثُمَّ التفسير المناسبُ لوضع هذا الباب الذي هو المدح العام، أو الذَّم العام، أعني من غير تعيين خصْلَة، والتزم تفسيره بنكرة؛ ليعمَّ جنس المتعقَّل في الذِّهن، ويكون في اللفظ ما يُشْعِرُ بالفاعل، و لا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل: نِعْم رجلاً السلطان، ثُمَّ بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا: نِعْمَ رجلاً؛ مثل نِعْمَ الرجل في [الإبهام] [٥] والإجمال.

ولا بدَّ من تفسير المقصود وتفصيله بما يُسَّمى مخصوصاً بالمدح؛ مثل: نِعْم رجلاً زيد، وإنَّما هو مِن هذا الباب في أحد القولين؛ أي قول مَن يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

---

(١) المطول ١٢٧، ١٢٨.

(٢) في (ج) **لعل** ، وهو وهم.

(٣) في (ج) **مُعقل**، وهو وهم.

(٤) في النسخة الأصل: **الإيهام**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

(٥) في النسخة الأصل –أيضاً–: **الإيهام**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

وأمَّا في قولُ من يجعل المخصوص مبتدأً، ونِعْمَ رَجُلاً خبره، والتقدير زيدٌ نِعْم رجلاً؛ فليس من هذا الباب على القطع؛ لاحتمال أن يكون الضمير عائداً إلى المخصوص، وهو مُقدَّم تقديراً.

فإن قلتَ: لو كان الأمر كذلك لَوَجَبَ أن يُقال: نِعْمَا رجلين الزيدان، ونِعْمُوا رجالاً الزيدون[١]، وَلَفَات[٢] الإبهام المقصود في وضع هذا الباب، ولما صحَّ تفسيره بالنَّكرة؛ إذ لا معنىَ له حينئذ.

قلتُ: قد انفردَ هذا الباب بخواصٍّ، فيجوز أن يكون من خواصِّه التزام كون ضميره مستتراً من غير إبراز، سواء كان لمفرد، أو لمثنى، أو لمجموع؛ لمشابهته الاسمَ الجامد في عدم التصرُّف، حتى ذهب بعضُهم إلى أنَّه اسم[٣].

وأمَّا الإبهام ثُمَّ التفسير فيكون حاصلاً من التزام تأخير المخصوص في اللفظ إلاَّ نادراً، وبهذا الاعتبار يَصِحُّ تمييزه بالنكرة، وأيضاً يجوز أن يكون التمييز للتأكيد مثلَه في نِعْمَ الرجل رجلاً، قال الله تعالى ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾[٤]، أو لرفع لبس المخصوص بالفاعل؛ كما مرَّ.

---

(١) جاء عن العرب أنهم قالوا: نعما رجلين، ونعموا رجالاً، وحكى ذلك الكسائي. انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٠٤، وشرح كافية ابن الحاجب ٤/٢٤١.

(٢) موضع قوله: **ولفات** بياض في: (ب).

(٣) ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان، وذهب البصريون إلى إنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٩٧.

(٤) سورة الحاقة: من الآية: ٣٢.

ثُمَّ استمرَّ إلى أن قال[(١)]: وهذا؛ أعني قَصْدَ الإبهام ثم التفسير ليدلَّ على التفخيم والتعظيم، هو السِّرُّ في التزام تقديم ضمير الشأن، و هو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب نِعْمَ، لكنَّه/ قد جاء تقديمه؛ كقول الأخطل[(٢)]: [٦٦/ب]

أَبو موسى[(٣)] فَجدُّكَ نِعْمَ جَدّاً وشَيْخُ الْحَيِّ خالُك نِعْمَ خالا[(٤)]

وهو قليلٌ، ولا يخفى أنَّ ما ذكَره من أنَّ السَّامع إذا لم يفهَم منه معنى انتظره إنَّما يَصِحُّ في ضمير الشأن دون الضمير في باب نِعْمَ؛ إذ السَّامع ما لم يسْمَع المفسِّر لم يعلم أنَّ فيه ضميراً، فتعليلُ وضع المضمر موضع المظهر في باب نِعْمَ بما ذكَره ليس بسديد. انتهى كلام السَّعد.

قال السَّيِّد الشَّريف[(٥)]: قوله: وهذا الضمير عائد[(٦)] إلى متعقَّل

---

(١) المطول ١٢٨.

(٢) هو غياث بن غوث، من نصارى تغلب، كان شاعر بني أمية، وله نقائض مع جرير، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان سنة: ٩٢هـ، انظر: طبقات فحول الشعراء ٤٥١/١، والشعر والشعراء ٤٨٣/١.

(٣) هو الصحابي الجليل أبو موسى الأشعري عبد الله بن قيس، ولي البصرة لعمر والكوفة لعثمان وجعله علي أحد الحكمين، توفي ﷺ سنة ٤٤هـ. انظر: الاستيعاب ١٧٦٢/٤، والإصابة ٢١١/٤.

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ١٥٣٨/٣، وهو من قصيدة من الوافر يمدح فيها بلال ابن أبي عامر بن أبي أموسى الأشعري رضي الله تعالى عنه، وليس للأخطل؛ كما ذكر السعد تبعاً للرضي في شرح الكافية ٢٤٦/٤، وانظر: خزانة الأدب للبغدادي ٣٩٠/٩، والمعول شرح أبيات المطول ل:٢٢.

(٥) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول ١٢٧.

(٦) في (أ): **عائداً**، وهو خطأ.

معهود في الذّهن [مُبْهَم](١) باعتبار الوجود كالمظهر في نِعْمَ الرَّجُل؛ يُشعِر بأنّ(٢) الرَّجل للعهد الذّهني؛ كما اختاره بعضُهم، وزعم أنّ اللام -هنا- كاللام في قوله: ادخل السُّوق؛ حيث لا عهدَ بينك وبين مخاطبك، وردَّ كونها للجنس؛ لفَوَات الإبهام المقصود في هذا الباب، ولجواز تفسيره بزيد مثلاً، [ولجواز](٣) تثنيته وجمعه.

وأُجيب بأنّ المراد هو الجنس ادِّعاءً لا حقيقة، والإبْهَام موجودٌ؛ كما في المعهود، وصحَّ تفسيره [بمخصوص](٤) أيضاً.

وأمَّا نِعْمَ الرجلان، [ونِعْمَ الرجال](٥) فالمراد به جنس التَّثنية وجنس الجمع، فلا إشكالَ، لأنّه ثُنِّيَ -أوَّلاً- أو جُمِعَ ثُمَّ عُرِّف بلام الجنس، وفي الحَمْل على الجنس زيادةُ مبالغةٍ تناسب المقام، وعلى هذا فالضَّمير في نِعْم رجلاً عائدٌ إلى الجنس أيضاً.

---

(١) كلمة: **مبهم** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٢) في (أ): **بأي**، وهو وهم.

(٣) في النسخة الأصل: **ونحو إن**، وهو تصحيف، والتصويب من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٤) في النسخة الأصل: **بخصوص**، والتصويب من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

سورة الأنفال

[المجاز العقلي]

١٤٥- ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾[١] [الآية:٢].

في الأصل عند كلامه على المجاز العقلي[٢]: وهو[٣] في القرآن كثير ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾.

وفي الشَّرح[٤]: لم يقل منه قوله أو نحو قوله إيهاماً للاقتباس، وأنَّ المعنى: وإذا تُليَت عليهم آياته زَادتْهم تصديقاً بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيراً.

والمقصود أنَّ إسنادَ ﴿زَادَتْهُمْ﴾ إلى ضمير الآيات [مجازٌ][٥]؛ لأنَّها فعل الله، وإنَّما الآيات سببٌ لها.

[استعمالات لو]

١٤٦- ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾[٦] [الآية:٢٣].

في الشَّرح أثناء الكلام على لو[٧]: وأمَّا قوله تعالى ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾؛ فقد قيل[٨]: إنَّه

---

(١) المطول ٦٣.
(٢) التلخيص ٤٩.
(٣) في (ج): فهو.
(٤) المطول ٦٣.
(٥) في النسخة الأصل: مجازاً، وهو خطأ والتصويب من بقية النسخ والمطول.
(٦) المطول ١٦٩.
(٧) المطول ١٦٩، ١٧٠.
(٨) انظر: الأمالي النحوية، لابن الحاجب ٤/١٥٨، ١٥٩.

على صورة القياس الاقتراني؛ فيجب أن ينتجَ لو عَلِم الله فيهم خيراً لتولوا، وهذا محالٌ فإنَّه على تقدير إن يعلَم فيهم خيراً لا يحصل منهم التولي، بل الانقياد/. [٦٧/أ]

وأُجيبَ بأنَّهما مهملتان، وكبرى الشكل الأوَّل يجب أن تكون كلِّيَّةً، ولو سُلِّم فإنَّما يُنْتِجَان لو كانتا لُزُومِيَّتَيْن، وهو ممنوع، ولو سُلِّم فاستحالة النتيجة ممنوعة؛ لأنَّ علم الله فيهم خيراً محالٌ إذ لا خيرَ لهم(١)، والمحال جائزٌ أنْ يستلزم المحال، وهذا غلطٌ؛ لأنَّ لفظة **لو** [لَمْ](٢) تُستعمَل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني، وإنَّما تُستعمَل في القياس الاستثنائي، المستثنَى فيه نقيض الثاني(٣) لأنَّها لامتناع الشيء لامتناع غيره؛ ولهذا لا يصرَّح باستثناء نقيض الثاني(٤).

وكيف يَصِحُّ أن يُعتقَد في كلام الحكيم -تعالى- أنَّه قياسٌ أُهْمِلَتْ فيه شرائط الإنتاج، وأي فائدة تكون في ذلك؟ وهل يُرَكَّبُ القياس إلاَّ لحصول النتيجة؟ بل الحقُّ أنَّ قوله ﴿ وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾؛ واردٌ على قاعدة اللغة؛ يعني أنَّ سبب عدم الإسماع عدمُ العلم بالخير فيهم، ثُمَّ ابتدأ قولَه ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ كلاماً آخر على طريقة: «لَوْ لَمْ يَخَفِ الله لَمْ يَعْصِه»؛ يعني أنَّ التَّوَلِّيَ لازمٌ على تقدير الإسماع، فكيف على تقدير عدم الإسماع؟! فهو دائم الوجود كذا ذكروا.

---

(١) في المطول: فيهم.

(٢) كلمة: لم سقطت من النسخة الأصل، وكذا من: (أ، ب)، ويقتضيها السياق، وهي مثبتة من: (ج)، والمطول.

(٣) هكذا في النسخة الأصل، وفي النسخ الأخرى: **التالي**؛ كما في المطول.

(٤) هكذا في النسخة الأصل، وفي النسخ الأخرى -أيضاً-: **التالي**؛ كما في المطول.

وأقول: يجوز أن يكون التولِّي منفيّاً بسبب انتفاء الإسماع؛ كما هو مقتضَى أصل **لو**؛ لأنَّ التولِّي هو الإعراضُ عن الشيء، وعدمُ الانقياد له؛ فعلى تقدير عدم إسماعهم ذلك الشيءَ لم يتحقَّق منهم التولِّي والإعراضُ عنه، و لم يلزم منه تحقُّق الانقياد له.

فإنْ قيل: انتفاء التَّولِّي خير؛ وقد ذكر أنَّه لا خيرَ فيهم؛ قلنا: لا نسلِّم أنَّ انتفاء التَّولِّي بسبب انتفاء الإسماع خيرٌ، وإنَّما يكون خيراً لو كان من أهله؛ [بأن][1] سمعوا شيئاً ثم انقادوا له و لم يعرضوا، وهذا كما يقال: لا خيرَ في فلان ولو كان له قُوَّةٌ لَقَتَل المسلمين، فإنَّ عدم قتل المسلمين بناءً على عدم القوَّة والقدرة ليس خيراً فيه. هذا كلام السَّعد

وأجاب السَّيِّد[2] عن قوله: وكيف يَصحُّ أن يُعتقَد في كلام الحكيم، إلى آخره؛ بأنَّ ذاك[3] القائل لم يُرِد أنَّ الله تعالى أورَد الشَّرطيتين قياساً لإنتاج تلك النتيجة، لكن أهمل شرائط الإنتاج؛ إذ لا يقول به مُمَيِّز فضلاً عن متميِّز، بل أراد منع كونه قياساً منتجاً/ لَهَا، وجعل انتفاء الشَّرائط سنداً لها، وعلامةً لعدم إرادة القياسية. [٦٧/ب]

ثم قال[4]: قوله: فأقول: يجوز أن يكون التولِّي منفيّاً بسبب انتفاء الإسماع؛ كما هو مقتضى أصل لو؛ فيه بحثٌ لأنَّ بيان كون التولِّي منفيّاً

---

(١) في النسخة الأصل: **فإن**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٢) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول ١٦٩.

(٣) في (أ): ذلك.

(٤) حاشية الشريف الجرجاني على المطول ١٦٩، ١٧٠.

بسبب الإسماع يشتمل على أمرين:

أحدهما: أن الإسماع سببُ التولّي.

والثاني: أنَّ ذلك المسبَّب منتفٍ في الواقع لانتفاء سببه فيه.

والأمر الثاني -أعني انتفاء التولّي عنهم- لا مدخلَ له في ذمِّهم، ولا هو[1] مناسبٌ لمقام المذمّة والتوبيخ، بخلاف داوم التولّي ولزومه على تقدير[2] الإسماع وعدمه.

ثم استمرَّ السيِّد[3] على كلام بناه على كلام الزمخشري[4] المبني على أصل الاعتزال؛ فلذا لم ننقلْه. والله - تعالى- أعلم.

[استعمال إن في الشرط المقطوع بعدم وقوعه]

١٤٧- ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[5] [الآية:٣٢].

فيه استعمال إن في الشَّرط المقطوع بعدم وقوعه؛ لأنَّ كونه حقّاً محالٌ عندهم، والأصل فيها أن تُستعمَل في المشكوك الذي لا يُقطع بوقوعه ولا بعدم وقوعه، وإنَّما يُستعمَل في المحال **لو**؛ فلا يقال: إن طار الإنسان كان كذا، بل يقال: لو طار، لكنَّ المحال قد يُنزَّل مَنْزِلة ما لا قَطْعَ بعدمه على سبيل المساهلة، وإرخاء العنان لقصد التبكيت؛ فَمِن هنا يَصِحُّ استعمال **إن**.

---

(١) الضمير **هو** ساقط من: (ج).

(٢) فيما عدا النسخة الأصل: تقديرَيْ.

(٣) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول ١٧٠.

(٤) انظر: الكشاف ٢/١٥١.

(٥) المطول ١٥٧.

وقد مرَّ هذا في قوله تعالى ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾[1] فراجعه؛ ففيه تمام الفائدة[2].

[الإيجاز بحذف جملة مسببة عن مذكور]

١٤٨- ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾[3] [الآية:٨].

في الأصل في إيجاز الحذف؛ قال[4]: والمحذوف إمَّا جزء جملة؛ إلى أن قال[5]: [أو جملةٌ][6] مسبَّبة عن مذكور؛ نحو ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾؛ أي فعل ما فعل.

وفي الشَّرح[7]: ومنه قول أبي الطِّيب[8]:

أَتَى الزَّمَانَ [بَنُوهُ][9] فِي شَبِيبَتِهِ ... فَسَرَّهُمْ وَأَتَيْنَاهُ عَلَى الْهَرَمِ

أي: فساءنا.

(١) سورة البقرة: من الآية: ٢٣.

(٢) انظر: ص ٢٦٤ من هذا الكتاب.

(٣) المطول ٢٨٩، وأخر المنجور الآية عن موضعها، وكان الأولى إيرادها موضع الشاهد ١٤٦.

(٤) التلخيص ٢١٦.

(٥) المصدر نفسه ٢١٩.

(٦) في النسخة الأصل: **وجملة**، والمثبت من بقية النسخ والتلخيص.

(٧) المطول ٢٨٩.

(٨) هو أبو الطيب المتنبي، أحمد بن الحسين، شاعر العربية الذي ملأ الدنيا وشغل الناس، ولد بالكوفة، ومدح سيف الدولة في حلب، وطوف في البلاد، توفي مقتولاً سنة ٣٥٤. انظر: يتيمة الدهر ١/١٣٩-٢٧٧، ووفيات الأعيان ١/١٢٠-١٢٥، ومعاهد التنصيص ١/٢٧-٣٣، والبيت في ديوانه بشرح البرقوقي ٤/٢٩٦، وهو آخر قصيدة من البسيط يذكر فيها مسيره من مصر.

(٩) في النسخة الأصل: **بنوره**، وكذا في: (ب)، وهو وهم، والتصويب من بقية النسخ وديوان المتنبي والمطول، وبه يستقيم البيت.

[تنزيل الشيء منزلة عدمه]

١٤٩ – ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾(١) [الآية:١٧].

فيه تَنْزِيل الشيء(٢) منْزِلة عدمه، وقد مرَّ في قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾(٣)؛ فراجعه(٤). (انتهى).

[٦٨/أ]

قال السَّيِّد الشَّريف(٥):/ قوله ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾؛ أقول: أي ما رميتَ حقيقةً إذ رميتَ صورةً؛ لأنَّ أثر ذلك كان خارجاً عن طوق البشر.

وقيل: ما رميتَ تأثيراً إذ رميت كسباً، وليس بشيء؛ لجريانه في جميع الأفعال عند من يقول بالكسب، وعدم صحته على قول من ينكره)(٦).

---

(١) المطول ٤٦، ويلاحظ أن المنجور قد أخر هذه الآية –أيضاً– عن موضعها، وكان الأولى إيرادها موضع الشاهد ١٤٧.

(٢) في (ب): تَنْزيل وجود الشيء.

(٣) سورة البقرة، من الآية: ١٠٢.

(٤) انظر: ص ٣٠٢ من هذا الكتاب.

(٥) حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٤٦.

(٦) ما بين القوسين ساقط من: (ب).

سورة التوبة

[جناس المشابهة]

١٥٠- ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾[(١)] [الآية:٣٨].

في الأصل[(٢)]: ويُلحَق بالجناس[(٣)] شيئان:

أحدهما: أن يَجمَعَ اللفظين الاشتقاقُ؛ نحو ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾[(٤)].

والثاني: أن يجمَعَهُما المشابهةُ؛ [نحو][(٥)] ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾[(٦)].

وفي الشَّرح[(٧)]: فإنَّ ﴿قَالَ﴾، من القول و﴿الْقَالِينَ﴾ من القِلَى.

ونحو قوله تعالى ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾.

وبهَذا يُعرَفُ أن ليس المراد بما يشبه الاشتقاق [الاشتقاق][(٨)] الكبير؛ وذلك أنَّ الاشتقاق الكبير هو الاتِّفاق في الحروف الأصول من غير رعاية

---

(١) المطول ٤٤٩.

(٢) التلخيص ٣٩٢.

(٣) قوله: **بالجناس** ساقط من: (ب).

(٤) سورة الروم: من الآية: ٤٣.

(٥) كلمة: **نحو** ساقطة من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والتلخيص.

(٦) سورة الشعراء: الآية: ١٦٨.

(٧) المطول ٤٤٩.

(٨) كلمة: **الاشتقاق** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

الترتيب؛ مثل: القمَر، والرمَق، والمرَق، ونحو ذلك[١]، والأرض من[٢] ﴿أَرَضِيتُم﴾ ليس هو من هذا القبيل، وهو ظاهر.

[جواب إن ماض لفظا؛ والمعنى على الاستقبال]

١٥١- ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾[٣] [الآية: ٤٠].

الماضي -هنا- دالٌّ على الجواب المستقبل[٤]، لأنَّه جواب **إن**، ومعناه ينصره من نصره قبل ذلك.

وانظر ذلك[٥] في قوله تعالى ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾[٦].

١٥٢- ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ﴾[٧] [الآية: ٣٠].

[الإطناب]

في الأصل[٨] ما مقتضاه أنَّ الإطناب هو أن يكون اللفظ زائداً على أصل المراد لفائدة، واحترز بفائدة عن التطويل، وعن الحشو الْمفسِد وغير الْمُفسِد.

---

(١) انظر: الخصائص ١٣٤/٢، والمزهر ٣٤٧/١.

(٢) فيما عدا النسخة الأصل: مع.

(٣) المطول ١٦٢.

(٤) كلمة: **المستقبل** سقطت من: (ب).

(٥) انظر: ص٢٦٦ من هذا الكتاب.

(٦) سورة البقرة: من الآية: ٢٣.

(٧) المطول: ٢٨٦، وقد تأخرت الآية عن موضعها، وكان الأولى ذكرها قبل الشاهد السابق.

(٨) انظر: التلخيص ٢١٠.

وفي الشَّرح[١]: فإن قلتَ: قد يقال: أبصرتُه بعيني، وسمعتُه بأذني، وضربت بيدي، ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنْزِيل؛ نحو ﴿فَوَيْلٌ لَهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[٢].

قلتُ: أمثال ذلك إنَّما يُقال في مقامَ يفتقِرُ إلى التأكيد؛ كما تقول لِمَنْ يُنكر معرفةَ ما كتبَه: يا هذا لقد كتبتَه بيمينك هذه.

[٦٨/ب] وأمَّا قولهُ تعالى ﴿ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ فمعناه قولٌ لا يعضدُه برهانٌ، فما هو إلاَّ [لفظ][٣]/ يفوهون به لا معنًى له؛ كالألفاظ المهملة التي هي أجراس ونغم لا معنى لها، وذلك أنَّ القول الدالَّ على معنى لفظه مقولٌ بالفم، ومعناه مؤثِّرٌ في القلب، وما لا معنى له مقولٌ بالفم لا غير، ولهذا قال تعالى ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾[٤].

وفي الأصل[٥]: والإطناب إمَّا بالإيضاح بعد الإبهام، إلى أن قال[٦]: وإمَّا بغير ذلك؛ كقوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ

---

(١) المطول ٢٨٥، ٢٨٦.

(٢) سورة البقرة: من الآية ٧٩، وأتمت الآية في: (أ) ﴿وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾، ولم يورد المنجور الآية في موضعها من سورة البقرة.

(٣) في النسخ: **بلفظ**، والتصويب من المطول.

(٤) سورة آل عمران: من الآية ١٦٧.

(٥) التلخيص ٢٢١.

(٦) المصدر نفسه ٢٣٤.

﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾[١] فإنَّه لو اختصَر لم يذكَر ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾؛ لأنَّ إيمانهم لا ينكره من يثبتهم، وحسن ذكره لإظهار شرف الإيمان ترغيباً فيه.

وفي الشَّرح[٢]: ومن الأمثلة التي أوردها المصنِّف[٣] في هذا العالم قولهم: رأيتُه بعيني، وقوله ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَٰهِهِم﴾[٤]، ونحو ذلك، وفيه نظر؛ لأنَّ هذا داخلٌ في التتميم؛ إذ قد أُتيَ فيه بفضلة لنُكْتَة هي التأكيد والدلالة على أنَّ هذا قولٌ يجري على ألسنتهم من غير أن يكُون ترجمةً عن عِلْمٍ في القلب.

١٥٣- ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾[٥] [الآية:٨٢].

[المقابلة]

في الأصل[٦]: ودخل فيه -أي في الطِّباق- ما يَختَصُّ باسم المقابلَة، وهو أن يؤتَى بمعنيين متوافقين، أو أكثر ثم بما يقابلُ ذلك على الترتيب، والمراد بالتوافُق خلاف التقابل؛ نحو ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾.

وفي الشَّرح[٧]: أتى بالضَّحِكِ والقِلَّةِ المتوافقين، ثُمَّ بالبكاء والكثرة المقابلين لَهُمَا.

---

(١) سورة غافر: من الآية ٧.

(٢) المطول ٢٩٩.

(٣) يشير إلى ما أورده الخطيب في الإيضاح ٣١٨/١.

(٤) سورة آل عمران: من الآية ١٦٧. ولم يستشهد الخطيب بهذه الآية، إنما استشهد بنظيرتها الآية: ١٥ من سورة النور: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ﴾.

(٥) المطول ٤١٩.

(٦) التلخيص ٣٥٢.

(٧) المطول ٤١٩.

[تنزيل غير السائل منزلة السائل]

١٥٤ - ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾[1] [الآية:١٠٣].

في الأصل بعد ذكره المقامات الثلاثة: الابتدائي، والطلبي، والإنكاري، وأنَّ إخراج الكلام عليها يُسمَّى مقتضى الظَّاهر، قال[2]: وكثيراً ما يُخرَّج الكلام على خلافه؛ فيُجعَل غير السائل كالسائل إذا قُدِّمَ إليه ما يُلَوِّح له بالخير؛ فيستشرف [له][3] استشراف [المتردد][4] الطَّالب؛ نحو ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾[5].

وفي الشَّرح)[6]: [7]﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾؛ أي لا تَدْعُني يا نوحُ في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك، فهذا كلام يُلوِّح بالخير، مع ما سبَق من قوله ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[8]؛ فصار المقام مقام أن يتردَّد المخاطَب في أنَّهم هل صاروا محكوماً عليهم بالإغراق أم لا، ويطلبه؛ فيُنَزَّل منْزِلة الطَّالب، وقيل ﴿إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ مؤكَّداً؛ أي محكوم عليهم بالإغراق والمراد أنَّ الكلام المقدَّم/ [يشير][9] إشارةً ما إلى جنس الخبر حتى أنَّ النفس اليقظَى والفهم المتسارع يكاد يتردَّدُ فيه ويطلبُه؛ لا

[٦٩/أ]

---

(١) المطول ٥٠.

(٢) التلخيص ٤٢.

(٣) قوله: **له** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والتلخيص.

(٤) في النسخة الأصل: **المرتدد**، والتصويب من بقية النسخ والتلخيص.

(٥) سورة هود: من الآية ٣٧.

(٦) ما بين القوسين ساقط من: (أ).

(٧) المطول ٤٩، ٥٠.

(٨) سورة هود: من الآيةالسابقة نفسها.

(٩) كلمة: **يشير** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

أنّه يشير إلى حقيقة الخبر وخصوصيته.

ومثله ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾[1]، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾، و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾[2]، وغير ذلك مِمَّا يأتي بعد الأوامر والنَّواهي، وهو كثيرٌ في التَّنْزيل جدّاً.

وقال الشَّيخ عبد القاهر[3]: [إنَّ][4] في هذه المقامات لتصحيح الكلام السَّابق [والاحتجاج له][5]، وبيان وجه الفائدة [فيه][6]، ويغني غناء الفاء.

[إطلاق الالتفات على تعقيب الكلام بجملة مستقلة ملاقية له في المعنى]

١٥٥ – ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾[7]. [الآية:١٢٧].

في الشَّرح بَعْدَ ذِكْرِ مثل الالتفات[8]: وقد يُطلَق الالتفات على

---

(١) سورة يوسف: من الآية ٥٣.

(٢) سورة الحج: من الآية ١.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز ٣٢٢، ٣٢٤.

(٤) في النسخ: إنه، والتصويب من دلائل الإعجاز والمطول، وهو ما يقتضيه السياق.

(٥) في النسخة الأصل: والاحتجاج عليه، وفي بقية النسخ: والاحتياج إليه، ولا وجه لكليهما، والتصويب من المطول.

(٦) قوله: **فيه** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

(٧) المطول ١٣٤.

(٨) المصدر نفسه ١٣٤.

معنيين آخرين[١]:

أحدهما: تعقيب الكلام بجملة مستقلّة ملاقية له في المعنى، على طريق المَثَل أو الدُّعاء أو نحوهما؛ كما في قوله ﴿وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾[٢]، وقوله ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾[٣]، ومن كلامهم: قَصَم الفقرُ ظَهْري، والفَقْرُ من قَاصِمَات الظُّهُور، وقولُ جرير[٤]:

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ ... سُقِيتِ الْغَيْثَ أَيَّتُهَا الْخِيَامُ

أَتَنْسَى[٥] يَوْمَ تصقلُ عَارِضِيهَا ... بِفَرْعِ بِشَامَةٍ سُقِيَ الْبَشَامُ

والثاني: أن تذكُرَ معنىً فتتوهَّم أنَّ السَّامع اختلجَه شيءٌ؛ فتلتفتَ إلى كلام يزيلُ اختلاجَه، ثم ترجعِ إلى مقصودِكَ؛ كقول ابن ميَّادة[٦]:

---

(١) أطلق القدماء على هذين المعنيين، لكن المتأخرين من البلاغيين جعلوا النوع الأول من التذييل، والآخر من الاعتراض، وهما من أنواع الإطناب. انظر: البديع ٥٩، ونقد الشعر ٨٧، والصناعتين ٤٣٩، والإيضاح ٣٠٩/١، والمطول ٢٩٤، ٢٩٦، وأسلوب الالتفات ٢٠.

(٢) سورة الإسراء: الآية: ٨١.

(٣) في (ج): في القول.

(٤) البيتان في ديوانه ٥١٢، من قصيدة من الوافر في هجاء الأخطل، وأولهما مطلع القصيدة، والثاني بعده بأبيات. وصدره في الديوان:

أَتَنْسَى إِذْ تُوَدِّعُنَا سُلَيْمَى

وهما من شواهد البديع ٥٩، والعمدة ٦٣٩/١، والمعول شرح أبيات المطول ل:٢٦.

(٥) في (أ): **أتسقى**، وهو وهم من الناسخ.

(٦) هو أبو شراحيل الرماح ين أبرد المري، اشتهر بنسبته إلى أمه ميادة، وهي صقلبية، =

فَلاَ صَرْمُهُ يَبْدُو وَفِي الْيَأسِ رَاحَةٌ وَلاَ [وَصْلُهُ][١] يَصْفُو لَنَا فَنُكَارِمُهْ

كأنَّه لَمَّا قال: فَلاَ صَرْمُهُ يَبْدُو؛ قيل له: وما تصنع؟[٢] فأجاب بقوله: وَفِي الْيَأسِ رَاحَةٌ.

= وقيل فارسية، شاعر فصيح من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، توفي عام ١٤٩هـ. انظر: الشعر والشعراء ٢/٧٧١، وطبقات الشعراء لابن المعتز ١٠٥، ١٠٦، ومعجم الأدباء ١١/٤٣، ١٤٨.

والبيت في شعره ١٤٢، وهو من شواهد نقد الشعر ٨٧، والصناعتين ٤٤٠، وتحرير التحبير ١٢٣، وأنوار الربيع ٥/٣٨١، والمعول شرح أبيات المطول ل:٢٧.

(١) في النسخ: **وصفه**، والمثبت من المطول.

(٢) فيما عدا النسخة الأصل: **وما تصنع به؟**.

سورة يونس عليه السلام

[المجاز العقلي في النسب الوصفية]

١٥٦ – ﴿الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾(١). [الآية: ١].

إسنادُ الحكيم إلى ضمير الكتاب إسنادٌ مجازيٌّ؛ لأنَّ الحكيم هو صاحبُه، والمتكلِّم به؛ فهو كالعذاب الأليم، والضَّلال البعيد.

وقد مرَّ هذا في قوله تعالى ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾(٢) فراجعه؛ ففيه تحقيق المسألة(٣).

[الالتفات من الخطاب إلى الغيبة]

١٥٧ – ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾(٤) [الآية: ٢٢].

فيه [الانتقال](٥) من الخطاب إلى الغيبة، فهو التفاتٌ.

وفي الأصل(٦): إلى(٧) الغيبة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾.

وفي الشَّرح(٨): مكان بِكُم(٩). انتهى/ [٦٩/ب]

---

(١) المطول ٥٨.

(٢) سورة البقرة: من الآية ١٦.

(٣) انظر: ص ٢١٧ من هذا الكتاب.

(٤) المطول ١٣٣.

(٥) طمس آخر كلمة: **الانتقال** من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ.

(٦) التلخيص ٩٦.

(٧) فيما عدا النسخة الأصل: **وإلى**؛ كما في التلخيص.

(٨) المطول ١٣٣.

(٩) في اقتطاع العبارة تسامح، والمقصود أنه عبَّر بطريق الخطاب في قوله ﴿كُنتُمْ﴾ ثم عبَّر بطريق الغيبة في قوله ﴿بِهِم﴾ ومقتضى الظاهر: بكم؛ كما ذكر الشارح.

قال الإمام أبو العبَّاس بن البنَّاء[(١)]: كونُهُم في الفُلْك هو باختيارهم وكَسْبِهم، وما بعدَه من الأفعال ليس باختيارهم [وكَسْبِهم؛ فلذلك تلوَّن الخطاب من حضورٍ إلى غيبةٍ؛ لأنَّ ما هو من فعل الله على وجه الاختيار هم][(٢)] حاضرون معه، وما هو فعل غير كَسْبِهم ليسوا حاضرين معه بالاختيار والكَسْب.

١٥٨ - ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[(٣)] [الآية: ٢٤].

[مالا يلي المشبه به الكاف]

في الأصل في التشبيه[(٤)]: والأصل في نحو الكاف أن يليَه المشبَّهُ به، وقد يليه غيره؛ نحو ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ﴾[(٥)].

وفي الشَّرح[(٦)]: إذ ليس المرادُ تشبيه حال الدنيا بالماء، ولا بمفردٍ آخرَ

(١) انظر: حاشية ابن البناء على الكشاف ل:١٤٤.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ وحاشية ابن البناء.

(٣) المطول ٣٣٠، ٣٤٣.

(٤) التلخيص ٢٦٢، ٢٦٣.

(٥) سورة الكهف، من الآية ٤٥.

(٦) المطول ٣٢٩.

يُتمحَّلُ تقديره؛ بل المرادُ تشبيهُ حالها في [نضارَتِهَا][(١)] وبَهْجتها وما يتعقَّبها من الهلال والفناء بحال النَّبات الحاصل من الماء فيكون [أخضرَ][(٢)] ناضراً شديدَ الخضرة، ثُمَّ يَيْبَسُ فتطيره الرِّياح[(٣)]؛ كأن لم يكن. صحَّ من الشَّرح

وانظر تمام الكلام[(٤)] في قوله تعالى ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[(٥)].

[التشبيه البعيد الغريب]

وفي الأصل بعد تقسيمه التشبيه إلى قريب مبتذلٍ وإلى بعيدٍ غريبٍ، وأنَّ البعيد الغريب هو الذي لا يُنتقَل فيه من المشبَّه إلى المشبَّه به إلا بعد فكرٍ وتدقيق نظَر؛ لخفاء وجهه في بادي الرَّأي؛ إمَّا لكثرة التفصيل وندرة[(٦)] حصول[(٧)] المشبه به؛ إمَّا عند حضور المشبَّه لبُعْد المناسبة، وإمَّا مُطْلَقاً لكونه وهميّاً، أو مركَّباً خياليّاً، أو مركَّباً عقليّاً، أو لقلَّة تكَرُّره على الحِسّ[(٨)]؛ قال[(٩)]: وكلَّما كان التركيب من أمورٍ أكثر كان التشبيه أبعد، والبليغ ما كان من هذا الضرب لغرابته، ولأنَّ نيلَ الشَّيء بَعْدَ طَلَبه ألذُّ.

---

(١) في النسخة الأصل: **نظارهَا**، و التصويب من بقية النسخ والمطول.
(٢) في النسخة الأصل: **أخضراً**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.
(٣) في (أ): الريح.
(٤) انظر: ٢٢٧ من هذا الكتاب.
(٥) سورة البقرة، من الآية: ١٧.
(٦) في (أ): أو ندرة.
(٧) في (ب): حضور.
(٨) انظر: التلخيص ٢٧٨- ٢٨٤.
(٩) المصدر نفسه ٢٨٤، ٢٨٥.

وفي الشَّرح[١] إثْرَ قوله: أبعد: لكون تفاصيله أكثر؛ كقوله ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الآية؛ فإنَّها عَشْرُ جملٍ مُتداخلة؛ فانتُزِع التشبيه من مجموعها.

[حذف المفعول لمجرد الاختصار]

١٥٩ – ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾[٢][الآية: ٢٥].

في الأصل أثناء ذِكْرِه لِعلَل حذف المفعول من اللفظ؛ قال[٣]: وإمَّا للتَّعميم مع الاختصار؛ [كقولك][٤]: قد كان منك ما يؤلم؛ أي كلَّ أحَدٍ [وعليه ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾.

وفي الشَّرح[٥]: وأمَّا للتَّعميم مع الاختصار؛ كقولك: قد كان منك ما يؤلم؛ أي كلَّ أحَدٍ] [٦]، فقرينته أنَّ المقام/ مقامُ المبالغة، وهذا التَّعميم وإن أمكن أن يُستَفاد من ذِكْرِ المفعول [بصيغة العموم؛ لكنَّه يُفوِّت الاختصار حينئذٍ، وعليه؛ أي على حذف المفعول][٧] للتَّعميم والاختصار ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ﴾؛ أي يدعو العباد كلَّهم؛ لأنَّ الدَّعوة إلى الجنَّة

[٧٠/أ]

---

(١) المطول ٣٤٣.

(٢) المصدر نفسه ١٩٥، ١٩٦.

(٣) التلخيص ١٣١.

(٤) في النسخة الأصل: **كقوله**، والمثبت من بقية النسخ والتلخيص.

(٥) المطول ١٩٥، ١٩٦.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والمطول.

تَعُمُّ النَّاسَ كافَّة، لكنَّ الهداية إلى [الطريق][(١)] المستقيم الموصل إليها تختَصُّ بمَن يشاء ﴿وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[(٢)].

فالمثال الأوَّلُ يفيد العموم مبالغةً، والثاني تحقيقاً، وهُمَا وإن احتملا أن يُجعَلا من قبيل ما نُزِّل منْزلة اللازم؛ لكنَّ التَّأمُّل الذَّوْقي يَشهَد أنَّ القصد في هذا المقام إلى المفعول، فإنَّ الحَمْل على أمثال هذه المعاني ممَّا يتعلَّق بقصد المتكلِّم ومناسبة المقام؛ ولذا جعل صاحبُ المفتاح[(٣)]: فلانٌ يُعطِي؛ محتملاً للتنْزيل مَنْزِلة اللازم، والقصد إلى التعميم في المفعول.

وممَّا يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قولُه تعالى ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[(٤)]؛ أي على كلِّ أمرٍ يُستعان فيه، ويحتمل أن يراد على أداء العبادة، ليتلاءم الكلام.

وهاهنا بحثٌ، وهو أنَّ ما جُعِل الحذف فيه للتعميم والاختصار إنَّما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن، وحينئذ فإن دلَّت القرينة على أنَّ المقدَّر يجب أن يكون عامّاً؛ فالتعميم من عموم المقدَّر؛ سواء ذُكِرَ أو حُذِفَ، وإلا فلا دلالةَ على التعميم، فالظَّاهر أنَّ العموم فيما ذكر إنَّما هو من دلالة القرينة على أنَّ المقدَّر عامٌّ، والحذف إنَّما هو لمجرَّد الاختصار.

---

(١) في النسخة الأصل: **طريق**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٢) سورة يونس، من الآية: ٢٥، وهو تتمة آية الشاهد.

(٣) انظر: المفتاح ٤٣٤.

(٤) سورة الفاتحة: من الآية ٥.

وقد عرضتُ هذا البحثَ على بعضهم؛ فقال: إذا ذُكِر المفعول؛ نحو: يؤلم كلَّ أحد؛ يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظَّاهر، وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي، وهو ليس بمقصود، وأمَّا إذا حُذِف فيكون الاعتماد على العقل ظاهراً فلا يعم إلا ما يجوِّزه العقل، ولا يوهم خلاف المقصود؛ فيصحُّ [أنَّ][1] الحذف للتعميم الذي هو[2] لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار؛ إذ لو تُرِك الاختصار لأمكَن أن يقال: يُؤلِم كلَّ أحد ممَّن يجوِّز العقل والعرف إيلامه إيَّاه.

فقلت: أوَّلاً: تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلافَ المقصود مِمَّا لا دلالَة للفظ الكتاب عليه.

وثانياً: إنَّ الحذف حيئنذ إنَّما يكون لدفع الإيهام، والتعميم مستفاد من عموم المقدَّر، ولو سُلِّم فترك التَّعرُّض لما له مزيد اختصاص بالحذف؛ أعني دفع الإيهام مع التَّعرُّض[3] لما ليس كذلك؛ أعني التعميم غير مناسب/، [٧٠/ب]

وثالثاً: أنَّ هذا لا يستقيم في نحو قوله ﴿ وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ ممَّا قُصِد به[4] التَّعميم والاستغراق حقيقةً؛ إذ الذِّكْر لا يُوهِم خلافَ المقصود، بل يُحقِّق المقصود على ما ذُكِر[5]، فلا وَجْهَ للحذف سِوى مجرَّد الاختصار.

---

(١) كلمة: **أن** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والمطول.

(٢) الضمير **هو** سقط من بقية النسخ، وما في النسخة الأصل مطابق لما في المطول.

(٣) في (ب): دفع الإيهام والتعرض.

(٤) في (ب): فيه.

(٥) في (ب): ما ذكره.

[إيلاء المنكر الهمزة وتقديمه للتقوي أو التخصيص]

١٦٠- ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾[١] [الآية:٤٢].

الإنكارُ في هذا عندَ صاحب المفتاح[٢] على نفس الحكم، بناءً على أنَّ التَّقديم لمجرَّد التَّقوِّي، وعند صاحب الكشَّاف[٣] على صدور [الفعل][٤] من المخاطَب لا على نفس الفعل، بناءً على أنَّ التَّقديم للتخصيص.

وقد مرَّ هذا[٥] مُبيِّناً في قوله تعالى في سورة الأنعام[٦] ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[٧].

١٦١- ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[٨] [الآية:٤٩].

جملة ﴿وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ عطفٌ على الجملة الشَّرطية قبلَها، لا على مجرَّد الجواب؛ إذ لا معنى لقولنا: إذا جاء أجلُهم لا يستقدمون، وقد مرَّ هذا في سورة الأعراف[٩].

---

(١) المطول ٢٣٧.

(٢) انظر: المفتاح ٥٤١.

(٣) انظر: الكشاف ٢/٢٣٩.

(٤) في النسخة الأصل: **الفاعل**، والتصويب من بقية النسخ.

(٥) انظر: ص٤٢٥، ٤٢٦ من هذا الكتاب.

(٦) سورة الأنعام: من الآية ١٤.

(٧) في النسخ الأخرى بزيادة: فراجعه.

(٨) المطول ٢٥٨.

(٩) انظر: ص٤٦٧ من هذا الكتاب.

[إنكار أصل الفعل]

١٦٢- ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[1] [الآية:٥٩].

السَّكَّاكي[2]: لا يحمل قولَه تعالى ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ على التقديم؛ فليس المراد أنَّ الإذن يُنكَر من الله دون غيره، ولكن احْمِلْه على الابتداء مراداً منه تقوية حُكْمِ الإنكار، وانظر تمام الكلام[3] في قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[4].

وفي نِهَاية الإيجاز في دراية الإعجاز للفخر[5]؛ قال[6]: فإن قيل قوله تعالى﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ المقصود إنكار أصل الإذن، لا إنكار أنّه كان من غير الله، فأضافوه إلى الله فَلِمَ[7] [لم][8] تتصل همزة الاستفهام بالفعل؟.

فنقول: هذا كقوله تعالى ﴿قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[9]؛ تقديره: لو وُجِدَ التحريم لكان المحرَّم إمَّا هذا وإمَّا ذاك، ثم يُستَدَلُّ ببطلان القسمين على بطلان أصل التحريم.

---

(١) المطول ٢٣٧.

(٢) انظر: المفتاح ٥٤١.

(٣) انظر: ص٤٢٦ من هذا الكتاب.

(٤) سورة الأنعام، من الآية: ١٤.

(٥) هو الفخر الرازي، وموضعه بياض في: (ب).

(٦) انظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ٣٠١، ٣٠٢.

(٧) قوله: **فلم** ساقط من: (أ).

(٨) كلمة: **لم** ساقطة من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ ونهاية الإيجاز.

(٩) سورة الأنعام: من الآية ١٤٣.

ومثله قولك للرجل الذي يَدَّعِي أمراً وأنت تنكره: متى كان هذا في ليلٍ أو في نهارٍ[١]؛ تقديره: لو كان لكان إمَّا في ليلٍ أو في نَهَارٍ، ولَمَّا لَمْ يُوجَد فيهما ثبت أنَّه ليس بموجود أصلاً.

فكذلك القول في الآية، فإنَّها[٢] نفي لأَصْلِ الإذن بنفي أقسامه، وذلك أبلغ في النَّفي. انتهى

قلتُ: هذا [المأخذ] [٣] لإنكار أصل الإذن في الآية، هو الذي أشار إليه في الأصل بقوله[٤]: ولإنكار/ الفعل صورةٌ أخرى، وهي نحو: أزيداً ضربتَ أم عمراً؛ لِمَنْ يُرَدِّدُ الضَّرب بينهما. [٧١/أ]

[جواز دخول الواو على الجملة الحالية المصدرة بمضارع منفي]

١٦٣ - ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[٥] [الآية:٨٩].

في الأصل[٦]: وإن كان –المضارع– منفياً فالأمران[٧]، كقراءة ابن ذكوان ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بالتخفيف[٨]، ونحو ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾[٩].

---

(١) في نهاية الإيجاز: أفي ليل أو نهار.
(٢) في نهاية الإيجاز: في أنها.
(٣) في النسخة الأصل: **المأخوذ**، والتصويب من بقية النسخ.
(٤) التلخيص ١٦٦.
(٥) المطول ٢٧٦.
(٦) انظر: التلخيص ٢٠١.
(٧) يعني دخول الواو وتركه.
(٨) هي مما قرأه ابن ابن ذكوان عن ابن عامر، وقد عدها ابن خالويه من الشواذ. انظر: القراءات الشاذة ٢٢٨-٢٣٤، والنشر ٢/٢٥٨، ٢٥٩.
(٩) سورة المائدة: من الآية ٨٤.

وفي الشَّرح[١]: أي تخفيف النُّون، فإنَّ لا –حينئذ– للنَّفي دون النَّهي؛ لثبوت النُّون التي هي علامة الرفع، فيكون إخباراً، فلا يَصِحُّ عَطْفُهُ على الأمر قبلَه، فتعيَّن[٢] كون الواو للحال؛ بخلاف قراءة العامَّة ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ بتشديد النُّون[٣]، فإنَّه نَهْيٌ معطوفٌ على الأمر قبلَه، والنُّون للتأكيد. صحَّ منه

وانظر تمامَ الفائدة[٤] في قوله تعالى في سورة المائدة ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾[٥].

[إيلاء المنكر الهمزة وتقديمه للتقوي أو التخصيص]

١٦٤– ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾[٦] [الآية: ٩٩].

الإنكارُ فيه عندَ صاحب المفتاح[٧] على نفس الحكم، فالتقديم للتَّقوِّي، وعندَ صاحب الكشَّاف[٨] على صدور الفعل من خصوص الفاعل، لا على نفس الفعل، فالتقديم للتخصيص، فالخلاف فيه كالخلاف في

---

(١) المطول ٢٧٦.

(٢) في (أ): فيتعين.

(٣) اتفق القراء على ذلك، إلا ابن عامر فإنه اختلفت الروايات عنه، وبعضهم روى عنه كقراءة الجماعة. انظر: الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢/٦٣٣، والنشر ٢/٢٨٦، ٢٨٧.

(٤) انظر: ص ٤٠٧ من هذا الكتاب.

(٥) سورة المائدة: من الآية ٨٤.

(٦) المطول ٢٣٧.

(٧) انظر: المفتاح ٥٤١.

(٨) انظر: الكشاف ٢/٢٣٩.

قوله[١] ﴿أَفَأَنتَ تُسۡمِعُ ٱلصُّمَّ﴾[٢]. وانظر تحقيق ذلك[٣] في قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّٗا﴾[٤].

[استعمال إنْ في غير الاستقبال قياسا مع كان]

١٦٥- ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي شَكّٖ مِّن دِينِي﴾[٥] [الآية: ١٠٤].

قد نصَّ المبرِّد والزَّجَّاج على أنَّ إنْ لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال، وذكر كثيرٌ من النُّحاة أنَّه إذا أريد إبقاء معنى الماضي مع **إن** جُعِل الشَّرط لفظ كان؛ كقول تعالى ﴿إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥ﴾[٦] و﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٖ﴾[٧]؛ وذلك لِقُوَّة دلالة كان على المضي لتمحُّضه له؛ لأنَّ الحدثَ المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر، فلا يستفاد[٨] إلا الزمان الماضي.

وانظر هذا[٩] في قوله تعالى ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ﴾[١٠].

---

(١) سورة يونس: من الآية: ٤٢.

(٢) انظر: ص٥١٢ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: ص٤٢٤ من هذا الكتاب.

(٤) سورة الأنعام: من الآية ١٤، وفي النسخة الأصل: **قال أغير الله**، ونظم الآية كما هو مثبت.

(٥) المطول ١٦٣.

(٦) سورة المائدة: من الآية ١١٦.

(٧) سورة يوسف: من الآية ٢٦.

(٨) هكذا في النسخ، والصواب: فلا يستفاد منه؛ كما في الموضع المحال إليه.

(٩) انظر: ص٢٦١ من هذا الكتاب؛ حيث أشار إلى أنه قد تستعمل **إنْ** في غير الاستقبال قياساً إذا كان الشرط لفظ كان؛ نحو ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ﴾، و﴿إِن كُنتُمۡ فِي شَكّٖ﴾.

(١٠) سورة البقرة: من الآية ٢٣.

سورة هود عليه السلام

[فصل الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا لمفرد من مفرداته]

١٦٦- ﴿عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ۝٣ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [الآيتان: ٣، ٤].

في الشَّرح[١]: وقد يكون قَطْعُ الجملة عمَّا قبلها، لكونهَا بياناً وتفسيراً/ لمفردٍ من مفرداته، كقوله تعالى ﴿عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ ۝٣ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾؛ فإنَّه بيَّن عذابَ اليوم الكبير بأنَّ مَرْجعَكُم إلى مَنْ هو قادرٌ على كل شيء، فيكون قادراً على أشدِّ ما أراد من عذابكم[٢]. صحَّ منه

[٧١/ب]

وانظر قوله تعالى في سورة البقرة[٣] ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾[٤].

[السجع الطويل الذي يقرب من القصير]

١٦٧- ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَئُوسٌ كَفُورٌ ۝٩ وَلَئِنْ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾[٥] [الآيتان: ٩، ١٠].

في الأصل[٦]: قيل: وأحسن السَّجع ما تساوت قرائنه؛ نحو ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ ۝٢٨ وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ ۝٢٩ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾[٧].

---

(١) المطول ٢٥٧.

(٢) انظر: الكشاف ٢/٢٥٨.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٤٩.

(٤) انظر: ص٢٨٨ من هذا الكتاب.

(٥) المطول ٤٥٤، ٤٥٥.

(٦) التلخيص ٣٩٩، ٤٠٠.

(٧) سورة الواقعة: الآيات ٢٨، ٢٩، ٣٠.

ثُمَّ ما طالت قرينته الثانية؛ نحو ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾[١]، أو الثالثة؛ نحو ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾[٢].

ولا يحسن أو تُوْلَى قرينةٌ أخرى أقصر منها كثيراً[٣].

وفي الشَّرح[٤]: قال ابن الأثير[٥]: السَّجع ثلاثة أقسام:

الأوَّل: أن يكون الفصلان متساويين؛ كقوله تعالى[٦] ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾

والثاني: أن يكون الثاني أطول من الأوَّل؛ لا طُولاً يخرجه عن الاعتدال كثيراً -وإلاَّ كان قبيحاً- كقوله تعالى ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۝٨٨ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا ۝٨٩ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا﴾[٧]؛ فإنَّ الأوَّل ثمان لفظات، والثاني تسع، وله في القرآن غير نظير.

---

(١) سورة النجم: الآيتان ١، ٢.

(٢) سورة الحاقة: الآيتان ٣٠، ٣١.

(٣) ينبغي ألا يعول على هذه المقاييس الشكلية، وأن يحال إلى الذوق وما يقتضيه المقام؛ فقد وقع السجع في القرآن الكريم متفاوتاً في طوله وقصره، وهوبالغ غاية الحسن، تراه في كل موضع يلائم المقام الذي ورد فيه، وهذا هو المقياس الصحيح لبلاغة الأساليب. انظر: دراسات منهجية في علم البديع ١١١.

(٤) المطول ٤٥٤، ٤٥٥.

(٥) انظر: المثل السائر ١/٣٧٠- ٣٧٤.

(٦) سورة الضحى: الآيتان ٩، ١٠.

(٧) سورة مريم: الآيات ٨٨، ٨٩، ٩٠، وفي النسخ (يَكَادُ) بالياء، وفي المطول (تَكَادُ) =

ويُستثنَى منه ما كان على ثلاث فقرٍ، فإنَّ الأوليين [يحسبان][١] في عِدَّةٍ واحدةٍ[٢] ثُمَّ تأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولاً، ويجوز أن تجيء [مساويةً][٣] لهما؛ كقوله ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ ۝٢٧ فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ ۝٢٨ وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ ۝٢٩ وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ﴾[٤]؛ فهذه الثلاثة كلٌّ منها من لفظين، ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات أو ستّاً كان حسناً.

والثالث: أن يكون الأخيرُ أقصرَ من الأوَّل، وهو عندي عيبٌ فاحشٌ؛ لأنَّ السَّجع قد استوفَى أَمَدَه في الأوَّل بطوله، فإذا جاء الثاني قصيراً يبقى الإنسانُ عند سماعه كَمَن يريد (الانتهاء إلى غاية فيعثرُ دونَها.

ثُمَّ السَّجع إمَّا قصيرٌ أو طويلٌ، والقَصير/ هو أحسن، لقُرْبِ الفواصل المسجوعة فيه، وأحسن القصير ما كان على لفظين، ومنه ما يكون من ثلاثة إلى عشرة، وما زادَ عليها فهو من الطَّويل. [٧٢/أ]

= بالتاء وهما قراءتان متواترتان قرأ الأولى نافع والكسائي، وقرأ الثانية عاصم والباقون من السبعة. انظر: الموضح في وجوه القراءات ٢/٨٢٥.

(١) في النسخة الأصل: **يحبسان**، وهو سهو من الناسخ، والتصويب مِن بقية النسخ والمطول.

(٢) كلمة: **واحدة** سقطت من: (ج).

(٣) في النسخة الأصل: **متساوية**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٤) سورة الواقعة: الآيات ٢٨، ٢٩، ٣٠.

ومنه ما يَقْرُبُ مِن القصير؛ بأن يكون[١] تأليفه من إحدى عشرة إلى اثنتي عشرة؛ ثُمَّ أكثره خمس عشرة لفظة؛ كقوله تعالى ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِنَّا رَحْمَةً﴾ الآية، الأُولى إحدى عشرة، والثانية ثلاث عشرة)[٢].

١٦٨- ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ﴾[٣] [الآية:٢٧].

في الأصل[٤]: ثم القَصْر كما يقَع بين المبتدأ والخبر يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما؛ [ففي الاستثناء يؤخَّر][٥] المقصور عليه مع أداة الاستثناء، وقلَّ تقديمُهما بحالهما؛ نحو: ما ضَرَب إلا عمراً زيدٌ، وإلا زيدٌ عمراً؛ لاستلزامه قصر الصِّفة قبلَ تمامها. انتهى.

وأنشَد في الشَّرح[٦] على تقديمها قولَه[٧]:

لاَ أَشْتَهِي يَا قَوْمُ إِلاَّ كَارِهاً ... بَابَ الأَمِيرِ [وَلاَ دِفَاعَ][١] الْحَاجِبِ

---

(١) في (ج): ما يكون.

(٢) ما بين القوسين سقط من: (ب) في هذا الموضع، وجاء في غير موضعه آخر الحديث عن الشاهد التالي.

(٣) المطول ٢٢١.

(٤) التلخيص ١٤٨.

(٥) في النسخة الأصل: **يعني الاسثناء ويؤخر**، وفي (ج): **ويدعي الاستثناء ويؤخر**، والمثبت من (أ، ب) والتلخيص، وبه يستقيم السياق.

(٦) المطول ٢٢١.

(٧) البيت لموسى بن جابر الحنفي من مقطوعة من الكامل في الحماسة ٢١١/١؛ يصف فيها ميله إلى البدو وإلفه إيَّاهم، وهو من شواهد شرح الكافية للرضي ١٧٠/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٣٠٠/١، والمعول شرح أبيات المطول ل:٣٦.

وقوله[٢]:

كَأَنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ سِوَاكَ وَلَمْ يَقُمْ   عَلَى أَحَدٍ إلاَّ عَلَيْكَ النَّوائِحُ

قال في الشَّرح[٣]: واعلم أنَّ تقديمَهما بحالهما –أيضاً– مِمَّا منعه بعضُ النُّحاة؛ لأنَّه يفيد القصرَ في الفاعل والمفعول، فيختلّ المقصود، لأنَّ التقديرَ في: ما ضرب إلا عمراً زيدٌ؛ ما ضَرَبَ أحداً أحدٌ إلا عمراً زيدٌ، وفي ما ضَرَب إلا زيدٌ عمراً؛ ما ضَرَبَ أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمراً.

هذا [عندَ][٤] من يجوِّز استثناءَ شيئين بأداة واحدة بلا عطْف مطلقاً، فإنَّ بعضهم يجوِّز ذلك إذا كان المستثنَى منه مذكوراً، والمستثنَى بدلاً منه، نحو: ما ضَرَبَ أحدٌ أحداً إلا زيدٌ عمراً.

= (١) في النسخة الأصل: **وإلا دافع**، والتصويب من بقية النسخ والمطول ومصادر البيت.

(٢) البيت للأشجع السلمي من قصيدة من الطويل في الحماسة ٤١٣/١، ٤١٤ وديوان المعاني ١٨٥/٢، وهو من شواهد شرح الكافية للرضي ١٦٩/١، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٩٥/١، والمعول شرح أبيات المطول ل:٣٦، وفيها: **ولم تقم**؛ بالتاء.

(٣) انظر: المطول ٢٢١، ٢٢٢؛ بتفصيل منقول عن شرح الكافية للرضي ١٦٨/١–١٧٠، وهنا زيادة عما في النسخة المطبوعة من المطول من قوله «لأنه يفيد القصر» إلى قوله «فليطلب بيان ذلك من كتبهم» في الصفحة التالية. وقد نبَّه بعض أصحاب الحواشي على اختلاف نسخ الشارح في هذا الموضع؛ كما في حاشية جلبي ٣٩٥، وهذه الزيادة بنصها بهامش نسخة خطية للمطول في مكتبة الحرم النبوي الشريف؛ برقم ٤١٤/١٤، ل:٦٧.

(٤) في النسخة الأصل: **عن**، والمثبت من بقية النسخ.

والأكثرون على منعه مطلقاً، لضعف أداة الاستثناء؛ إذ الأصلُ فيها إلا، وهي حرفٌ فلا يستثنَى بها شيئان.

فتقديمُهما بحالهما إنَّما يجوز على تقدير ألا يجعل الاستثناء متعدِّداً، ويجعل المقصور في النِّية مقدماً، ويُجعَل عمل ما قبلَ إلاَّ فيما[١] بعد المستثنى بها.

إلا أنَّ أكثر النُّحاة[٢] على منع ذلك؛ إلا أن يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه، نحو: ما جاءني إلا زيداً أحداً[٣]، وتابعاً للمستثنى؛ نحو: ما جاء إلاَّ زيدٌ الظَّريفُ، أو معمولاً لغير العامل في المستثنى؛ نحو رأيتُك إذْ لَمْ يَبْقَ إلاَّ الموتُ ضاحكاً، فـ «إلا ضاحكاً» معمول **رأيت**، والعامل في الموت لم يبق؛ فلْيُطلَب بيان ذلك[٤] مِن كتبهم[٥].

[٧٢/ب] قالوات: فالظَّرْف/ في قول تعالى ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾ منصوبٌ بمضمر؛ أي اتبعوك في بادي الرأي، وكذا باب الأمير في البيت الأوَّل؛ أي لا أشتهي باب الأمير، والنوائح في البيتْ الثاني مرفوعٌ بمضمر؛ أي قامت النوائح.

وفيه بحثٌ، لأنَّ الفعل الأوَّل يبقى بلا فاعل، واعتبار المضمر لا يخلو

---

(١) قوله: **فيما** سقط من: (ب).

(٢) موضع: **النحاة** بياض في: (ب).

(٣) في (أ، ب): أحد.

(٤) في (ب، ج): فيطلب.

(٥) انظر: شرح كافية ابن الحاجب للرضي ١/١٦٥-١٧١.

عن تعسُّف؛ نعم يصحُّ هذا فيما إذا قُدِّم المرفوع وأُخِّر المنصوب.

ومن هذا قيل: إنَّ **عمْراً** في قولنا: ما ضربَ إلا زيدٌ عمْراً منصوبٌ بمضمر؛ كأنَّه قيل: ما وقَع ضربٌ إلاَّ من زيدٍ، ثُمَّ قيل: مَن ضَرَبَ؟ فقيل: عمراً؛ أي ضَرَبَ عمراً.

قال المصنِّف(١): وفيه نظَرٌ، لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعاً، وذلك لأنَّ مَنْ ضُربَ؟ -لإبهامه- استفهامٌ عن جميع [مَن وقع](٢) عليه الفعل، حتى أنَّك إذا ضَرَبْتَ زيداً وعمراً وبكراً، فقيل لك: مَن ضَرَبتَ؟ فقلتَ: زيداً؛ لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع، فعلى هذا لا يكون غيرُ عمرو في المثال المذكور مَضْرُوباً لِزَيْدٍ، ولم يقع ضربٌ إلاَّ من زيد؛ فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعاً.

وقد خَفِيَ [على](٣) بعضهم هذا البيانُ فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين أنَّ الفعل المضمر ليس فيه أداة القصر، فمِن أين يلزم القَصرُ في المفعول؟

نعم يمكن أن يقال: إنَّا نلتزم اقتضاءه القَصرَ في الفاعل والمفعول جميعاً، ونمنع صحَّة هذا الكلام في غير هذا المقام. انتهى.

وقولُه: هذا عند مَن يجوِّز استثناء شيئين بأداة واحدة مطلقاً، أي من

---

(١) هو الخطيب القزويني في الإيضاح ٢٢٦/١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ.

(٣) في النسخة الأصل: **عن**، والمثبت من بقية النسخ والمطول، وهو الصواب، لأن الفعل يتعدى بعلى، يقال: خفي عليه فهو خاف. انظر: المصباح المنير ١٧٦، والمعجم الوسيط ٢٥٦/١ -خفي.

غير التفصيل المذكور بعدُ، وهو قولُه: فإنَّ بعضَهم يجوِّز ذلك إذا كان المستثنَى منه مذكوراً والمستثنَى بدلاً منه؛ [نحو: ما ضَرَبَ أحدٌ أحداً إلاَّ زيدٌ عمراً، ووجهه أنَّ الاسمين لكونهما بدلين ممَّا قبلَ إلا كأنَّهما واقعان موقع ما هُما بدلان منه][1]؛ أي كأنَّهما وقعا قبلَ إلا، وليسا مستقلَّين.

وقولُه: وفيه نظَر؛ أي في القول في المثال قبلُ: إنَّ المنصوب منصوبٌ بفعل مضمر[2].

[استفهام الإنكار للتكذيب]

١٦٩ - ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[3] [الآية:٢٨].

في الأصل[4]: والإنكار إمَّا للتَّوبيخ؛ أي ما كان ينبغي أن يكون؛ نحو[5]: أعصيتَ ربَّك، أو لا ينبغي أن يكون؛ نحو: أتعصي ربَّك، أو للتكذيب؛ أي لم يكن، نحو ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾[6]، أَوْ لا يكون؛ نحو ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾[7].

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ.

(٢) أقحم في هذا الموضع من (ب) الكلام الساقط آنفاً.

(٣) المطول ٢٣٨.

(٤) التلخيص ١٦٦، ١٦٧.

(٥) كلمة: **نحو** سقطت من: (ج).

(٦) سورة الإسراء: من الآية ٤٠.

(٧) قوله تعالى ﴿وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ ساقط من: (أ، ج).

وفي الشَّرح إثر الآية الأولى[١]: أي لم[٢] يفعل ذلك، وإثر الثانية[٣]: أي: أنلزمُكم تلك الهداية أو الحجة؛ أي أنكرهكم/ على قبولها، ونقصركم على الاهتداء بها، والحال أنَّكم لها كارهون، يعني لا يكون هذا الإلزام. [٧٣/أ]

وعليه قوله تعالى ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[٤]، وقول الشاعر[٥]:

وَهَلْ [يَدَّخِرُ][٦] الضِّرْغَامُ قُوتاً لِيَوْمِهِ ... إِذَا ادَّخَرَ النَّمْلُ الطَّعَامَ لِعَامِهِ

وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ أيضاً؛ كقوله تعالى ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾[٧] بمعنى أيّ تَبِعَه [ووَبَالٍ][٨] عليهم في الإيمان وتَرْك النِّفاق، وهذا للذَّمِّ والتَّوبيخ، وإلاَّ فكلُّ مَصلحةٍ فيه.

---

(١) المطول ٢٣٨.

(٢) في (ب): ما.

(٣) المطول ٢٣٨.

(٤) سورة الرحمن: الآية ٦٠.

(٥) البيت لأبي العلاء المعري من قصيدة من الطويل في سقط الزند ١٠١، وشروح سقط الزند ٤٨٢/٢، وهو من شواهد المطول ٢٣٨، والمعول شرح أبيات المطول ل: ٤٠.

(٦) في النسخة الأصل: يدخل، وكذا في: (ب)، والتصويب من بقية النسخ ومصادر البيت، وذخَر الشيء ذَخْراً وذُخْراً: خبأه لوقت الحاجة إليه، وادَّخر افتعل منه، ويقال: اذَّخر. انظر: النهاية في غريب الحديث ١٥٥/٢، ولسان العرب ٣٠٢/٤، والمصباح المنير ٢٠٧، والمعجم الوسيط ٣٢١/١- ذخر.

(٧) سورة النساء: من الآية ٣٩.

(٨) في النسخة الأصل: **وبال**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

[تقديم المسند إليه لإفادة الحصر فيما إذا كان الخبر من المشتقات]

١٧٠- ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[١] [الآية: ٢٩].

في الأصل[٢]: وقد[٣] يُقدَّم[٤] -أي المسند إليه- ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي، إن وَلِيَ حرف النفي؛ نحو: ما أنا قُلتُ هذا، أي لم أقله؛ مع أنَّه مقولٌ.

وفي الشَّرح[٥]: والتقييد بالخبر الفعلي يُفهَم من كلام الشَّيخ، وإن لم يُصرِّح به[٦]، وصاحب المفتاح[٧] قائلٌ بالحصر فيما إذا كان الخبر من المشتقَّات، نحو ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾[٨].

(وفي الشَّرح -أيضاً-[٩]: إنَّ أئمَّة التفسير[١٠] صرَّحوا بالحصر في قوله ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡنَا بِعَزِيزٖ﴾[١١]، و﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾[١٢]، ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ ونحو ذلك؛ ممَّا الخبر فيه صفةٌ لا فعل.

وانظر تمام الكلام[١٣] في قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾.

---

(١) المطول ١٠٨.

(٢) التلخيص ٧٥.

(٣) قوله: **وقد** ساقط من: (ب).

(٤) في (أ): بينه، وهو خطأ.

(٥) المطول ١٠٨.

(٦) انظر: دلائل الإعجاز ١٢٤-١٢٧.

(٧) انظر: المفتاح ٤٣٨.

(٨) سورة هود: من الآية ٩١.

(٩) المطول ١٠٨.

(١٠) انظر: الكشاف ٢/٢٦٦، ٢٨٩.

(١١) ما بين القوسين ساقط من: (ج).

(١٢) سورة الأنعام: من الآية ١٠٧.

(١٣) انظر: ص ٤٥٤ من هذا الكتاب.

[تنزيل غير السائل منزلة السائل]

١٧١- ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾[(١)] [الآية:٣٧].

هذا مِمَّا أُخرِجَ فيه الكلامُ على خلاف مقتضى الظاهر، فجُعِلَ فيه غير السَّائل كالسَّائل لكونه قد قُدِّم إليه ما يُلَوِّحُ له الخبر، فيستشرف له استشراف المتردد الطَّالب.

وقد مرَّ هذا مُبَيِّناً في قوله تعالى في سورة التوبة ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾[(٢)]؛ فراجعه ففيه تمام الفائدة[(٣)].

١٧٢- ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[(٤)] [الآية:٤٤][(٥)].

(في الأصل –آخر الحقيقة والمجاز[(٦)]–: واختار –يعني السَّكَّاكي[(٧)]–

(١) المطول ٤٩.

(٢) سورة التوبة: من الآية ١٠٣.

(٣) انظر: ص ٥٠٢ من هذا الكتاب.

(٤) الآية ليست من شواهد المطول، وهي من شواهد المفتاح والإيضاح؛ كما هو مبيَّن.

(٥) اضطربت النسخ الأخرى في هذا الموضع من الكتاب، وقدم الشاهد التالي لهذه الآية وطرف من الحديث عنه، وجعلت الآية من صلته، هكذا:"﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُ﴾... وقد مر هذا في قوله تعالى ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِي مَآءَكِ﴾"، وأقحم في هذا الموضع من: (أ، ب)، وسيشار إلى موضعه في: (ج).

(٦) التلخيص ٣٣٣، ٣٣٤.

(٧) انظر: المفتاح ٦١٥.

رَدَّ التبعية إلى المكني عنها؛ بجعل قرينتها مكنيّاً عنها والتبعية قرينتها؛ على نحو قوله في المنية وأظفارها.ورُدَّ بأنّه إن قدَّر التبعية حقيقةً لم تكن تخييليَّة(١)/، لأنّها مجازٌ عنده، فلم تكُن المكني عنها مُستلزمَةً للتخييلية، وذلك باطلٌ بالاتفاق؛ وإلا فتكون استعارةً، فَلَمْ يكُن ما ذهبَ إليه مغنياً عمّا ذكَره غيره.

وفي المختصر(٢): ويمكن الجواب بأنَّ المراد بعدم انفكاك الاستعارة بالكناية [عن](٣) التخييلية أنَّ التخييلية(٤) لا توجد بدونهَا فيما شاع من كلام الفصحاء؛ إذ لا نزاعَ في عدم شيوع مثل: أظفار المنية؛ [للتشبيه](٥) بالسَّبُع، وإنَّما الكلام في الصحَّة.

وأمَّا وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية فشائعٌ على ما قرَّره صاحبُ الكشَّاف(٦) في قوله تعالى ﴿ **ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ** ﴾(٧)، وصاحبُ المفتاح(٨) في مثل: أنبت الرَّبيع.

فصار الحاصلُ من مذهبه أنَّ قرينةَ الاستعارة بالكناية قد تكون استعارةً تخييليةً؛ مثل: أظفارُ الْمَنِيَّة، ونَطَقَت الحالُ، وقد تكون استعارةً

---

(١) في (ج): التخييلية.

(٢) المختصر ١٦٩.

(٣) في النسخة الأصل: **على**، والتصويب من: (ج) والمختصر.

(٤) في (ج): التحقيقية.

(٥) كلمة: **للتشبيه** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من: (ج) والمختصر.

(٦) انظر: الكشاف ٢٦٨/١.

(٧) سورة البقرة: من الآية ٢٧.

(٨) انظر: المفتاح ٦٣٦.

تحقيقيَّةً على ما ذكَره[1] في قوله تعالى ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾، والبلع استعارة عن غَوْر[2] الماء في الأرض والماء استعارة بالكناية عن الغذاء، وقد تكون حقيقةً؛ كما في: أنبتَ الرَّبيعُ البقلَ. انتهى)[3]

وفي الإيضاح لصاحب الأصل بعدَ أن ذكَر عن السَّكَّاكي أنَّه قسَّم الفصاحة إلى معنوية ولفظية، وذكَر عنه تفسير كلٍّ منهما؛ كما ذكَر عنه قبلَ ذلك [تفسيره][4] للبلاغة؛ قال[5]: ثُمَّ قال: -أي السَّكَّاكي[6]-: وإذا وقفتَ[7] على البلاغة والفصاحة المعنوية واللفظية؛ فأنا أذكُر على سبيل الأُنْمُوذج[8] آيةً أكشِفُ لك فيها عن وجوه البلاغة والفصاحتين ما عسَى يسترها عنك، وذكَر ما أورَدَه الزمخشري[9] في تفسير قوله تعالى ﴿وَقِيلَ

---

(١) انظر: المفتاح ٦٥٥.

(٢) غار الماء غوراً وغؤوراً: ذهب في الأرض ودخل فيها. انظر: لسان العرب ٣٤/٥- غور.

(٣) ما بين القوسين ساقط من: (أ، ب)، وأقحم في هذا الموضع من: (ج) الشاهد التالي لهذه الآية؛ على ما مرَّ آنفاً.

(٤) في النسخة الأصل: **لتفسيره**، والتصويب من بقية النسخ.

(٥) الإيضاح ٤٧٠/٢-٤٧٤.

(٦) انظر: المفتاح ٦٥٤.

(٧) في (ج): **وإذ وقفت**، وفي المفتاح والإيضاح: **وإذ قد وقفت**.

(٨) الأُنموذج بضم الهمزة: ما يدل على صفة الشيء، وهو مُعرَّب، وفي لغة: نموذج بفتح النون والذال معجمة مفتوحاً مطلقاً. قال الصاغاني: النموذج: مثال الشيء الذي يعمل عليه، وهو تعريب: نموذه. المصباح المنير ٦٢٥.

(٩) انظر: الكشاف ٢٧١/٢، ٢٧٢، وأصله لعبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز: =

يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، وزاد عليه نُكَتاً لا بأس بِهَا؛ فأردتُ أن أُورِدَ تلخيص ما ذكَره جارياً على اصطلاحه في معنى البلاغة والفصاحة.

قال[١]: أمَّا النَّظر فيها من جهة علم البيان فهو أنَّه -تعالى- لَمَّا أراد أن يُبيِّن معنى أردنا أن نردَّ ما انفجر من الأرض إلى بطنها فارتدَّ، وأن نقطع طوفان السماء فانقطع، وأن نَغِيضَ الماء النازل من السَّماء فغاض، وأن نقضي أمر نوح، وهو إنجاز ما كنَّا وعدناه من إغراق قومه، فقُضِيَ[٢]، وأن نُسَوِّيَ السفينة/ على الجُودِيِّ فاستوت، وأبقينا الظَّلَمَةَ غَرْقَى، بَنَى الكلاَم على تشبيه المراد منه بالمأمور الذي لا يتأتَّى منه لكمال هيئته العصيان، وتشبيه الإراداة بالأمر الجَزْم النافذ في تكوُّن المقصود؛ تصويراً لاقتداره تعالى، وأنَّ السَّماوات والأرض وهذه الأجرام العظام [٧٤/أ]

= ٤٥-٤٦؛ حيث ذكر أن مبدأ العظمة في أن نوديت الأرض، ثم أمرت، ثم في أن كان النداء بـ «يا» دون «أي»، نحو «يا أيتها الأرض»، ثم إضافة «الماء» إلى «الكاف»، دون أن يقال «ابلعي الماء»، ثم أن أتبع نداء الأرض وأمرها بما هو من شأنها نداء السماء وأمرها كذلك بما يخصها، ثم أن قيل: ﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾، فجاء الفعل على صيغة «فُعِل» الدالة على أنه لم يغض إلاَّ بأمر آمر وقدرة قادر، ثم تأكيد ذلك وتقريره بقوله تعالى ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾، ثم ذكر ما هو فائدة هذه الأمور، وهو ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾، ثم إضمار «السفينة» قبل الذكر، كما شرط الفخامة والدِّلالة على عظم الشأن، ثم مقابلة «قبل» في الخاتمة «بقيل» في الفاتحة.

(١) أي السكاكي في المفتاح ٦٥٤-٦٥٨؛ بتصرف كما ذكر.

(٢) قوله: **فقضي** سقط من: (ب).

تابعةٌ لإراداته كأنَّها عقلاء مميِّزون قد عرفوه حقَّ معرفته، وأحاطوا عِلْماً بوجوب الانقياد لأمره، وتحتُّم بَذْلِ المجهود عليهم في تحصيل مراده.

ثُمَّ بَنَى على تشبيهه هذا نظم الكلام؛ فقال تعالى ﴿ وَقِيلَ ﴾ على سبيل المجاز عن إرادة الواقع تشبيهاً بقول القائل، وجعل قرينة المجاز خطاب الجماد، وهو يا أرض، ويا سماء(1).

ثُمَّ قال تعالى ﴿يَٰٓأَرْضُ ﴾، و﴿وَيَٰسَمَآءُ ﴾ مخاطِباً لَهُمَا على سبيل الاستعارة للتشبيه المذكور.

ثُمَّ استعار لِغُؤُور الماء في الأرض البَلْعَ الذي هو إعمال المادَّة في المطعوم بجامع الذهاب إلى مقَرٍّ خَفِيٍّ.

واستَتْبَع ذلك تشبيه الماء بالغذاء على سبيل الاستعارة بالكناية؛ لتَقَوِّي الأرض بالماء في الإنبات للزرع والأشجار، وجعل قرينة الاستعارة لفظ ﴿ٱبْلَعِى ﴾ لكونه موضوعاً للاستعمال في الغذاء دون الماء، ثُمَّ أَمَرَ على سبيل الاستعارة للشَّبه المذكور.

ثُمَّ قال ﴿مَآءَكِ ﴾ بإضافة الماء إلى الأرض على سبيل المجاز تشبيهاً لاتِّصال الماء بالأرض باتِّصال الْمُلْك بالمالك، واختار لجنس المطر الإقلاع الذي هو ترك الفاعلِ الفعلَ للشَّبه بينهما في عدم ما كان، وخاطَب في أمرين ترشيحاً للاستعارة.

---

(1) في دعوى المجاز تعطيل لصفة الكلام، والقرينة لا تساعدعليه؛ لأنَّ للأرض والسماء من الإدراك والإرادة ما يؤهلهما للخطاب، كما قال سبحانه: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾. [فصلت: ١١].

ثُمَّ قال: ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فلم يُصرِّح بالغائض، والقاضي، والمستوى[1]، والقائل؛ كما لم يُصرِّح بقائل ﴿يَٰٓأَرْضُ﴾، ﴿وَيَٰسَمَآءُ﴾؛ سلوكاً في كلِّ واحدٍ من ذلك سبيل الكناية أنَّ تلك الأمور العظام لا تتأتَّى إلا من ذي قدرة لا يُكْتَنَهُ، [قهَّارٌ][2] لا يُغالَب، فلا مجالَ لذهاب الوهم إلى[3] أن يكون الفاعل لشيءٍ من ذلك غيره.

ثُمَّ خَتَم الكلام بالتعريض بسالكي مسلكهم في تكذيب الرسل ظُلْماً لأنفسهم خَتْمَ إظهَارٍ لمكان السُّخْطِ ولجهة استحقاقهم إيَّاه/. [٧٤/ب]

وأمَّا النَّظر فيها من حيث علم المعاني، وهو النَّظر في فائدة كلِّ كلمة فيها، وَجِهَةِ كلِّ تقديم وتأخير بين جملها؛ فذلك أنَّه اختير **يا** دونَ سائر أخواتِها؛ لكونِها أكثر استعمالاً، ولدلالتها على بعد المنادى الذي يستدعيه مقام إظهار العَظَمة، ويؤذن بالتهاون به.

ولم يقل: يا أرض بالكسر تجنباً لإضافة التشريف تأكيداً للتهاون.

ولم [يقل][4] يا أيَّتُها الأرضُ، للاختصار مع الاحتراز عمَّا في أيَّتُها [من تكلُّف التنبيه غير المناسب للمقام.

---

(١) فيما عدا النسخة الأصل: المسوي.

(٢) في النسخة الأصل: **قهاراً**، والتصويب من بقية النسخ والإيضاح.

(٣) في (ج): **إلا**، وهو وهم.

(٤) كلمة: **يقل** سقطت من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والإيضاح.

واختير لفظ الأرض دون سائر أسمائها، لكونه أخفَّ وأدْوَرَ.

واختير](١) ﴿ٱبۡلَعِي﴾ على ابتلعي؛ لكونه أخصر، ولمجيء حظِّ التَّجانُس بينه وبين ﴿أَقۡلِعِي﴾ أوفر(٢).

وقيل ﴿مَآءَكِ﴾، بالإفراد دون الجمع، لدلالة الجمع على الاستكثار الذي يأباه مقام إظهار الكبرياء، وهو الوجه في إفراده الأرضَ والسماء.

ولم يحذف مفعول ﴿ٱبۡلَعِي﴾؛ لئلا يُفهَم ما ليس بمرادٍ من تتميم الابتلاع للجبال والتلاع(٣) والنجاد وغيرها؛ نظراً إلى مقام ورود الأمر الذي هو مقام عَظَمَة وكبرياء.

ثُمَّ إذا(٤) بَيَّن المراد اختصر الكلام مع ﴿أَقۡلِعِي﴾ فلم يقل: اقلعي عن إرسال الماء احترازاً على الحشو المستغنَى عنه من حيث الظاهر، وهو الوجه في أن(٥) لم يقل: وقيل يا أرض ابلعي ماءك فبلعت، ويا سماء اقلعي فأقلعت.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ والإيضاح، وفيه: واختير لفظ السماء لمثل ذلك مع قصد المطابقة.

(٢) قال الزمخشري في الكشاف: ٢٧٢/٢ ولما ذكرنا من المعاني والنكت استفصح علماء البيان هذه الآية ورقصوا لها رؤوسهم، لا لتجانس الكلمتين، وهما قوله ﴿ٱبۡلَعِي﴾ و﴿أَقۡلِعِي﴾؛ وذلك وإن كان لا يخلي الكلام من حسن فهو كغير الملتفت إليه بإزاء تلك المحاسن التي هي اللب، وما عداها قشور.

(٣) في الإيضاح: التلال.

(٤) في (أ): إذ؛ كما في المفتاح والإيضاح.

(٥) في الإيضاح: أنه.

واختير ﴿وَغِيضَ﴾ على غيِّض المشدَّد، لكونه أحصر وأخفَّ وأوفق لقيل.

وقيل: ﴿ٱلْمَآءُ﴾ دون أن [يقال][(١)] ماء طوفان السَّماء، وكذا ﴿ٱلْأَمْرُ﴾ دون أن يقال: أمر نوح؛ للاختصار.

ولم يقل: سُوِّيَت على الجوديِّ بمعنى أُقِرَّت؛ على نحو: قيل، وغيض، وقضي في البناء للمفعول؛ اعتباراً لبناء الفعل للفاعل مع السفينة في قوله تعالى ﴿وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ﴾ مع قصد الاختصار.

ثُمَّ قيل ﴿وَقِيلَ بُعْدًا لِّلْقَوْمِ﴾، دون أن يقال: لِيَبْعُد القوم، طلباً للتَّأكيد[(٢)] مع الاختصار وهو نزول ﴿بُعْدًا﴾ مَنْزِلة: ليبعدوا بعداً، مع إفادة[(٣)] أخرى، وهي استعمال اللام مع ﴿بُعْدًا﴾ الدالِّ على معنى أنَّ البُعْدَ حَقٌّ لهم.

ثُمَّ أطلق الظُّلم ليتناول كلَّ نوعٍ، حتى يدخُلَ فيه ظلمهم أنفسَهم بتكذيب الرسل.

هذا من حيث النظر إلى الكَلِم، وأمَّا من حيث النظر إلى ترتيب الجمل فذلك أنَّه قدَّم النداء على الأمر؛ فقيل ﴿يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى﴾ ﴿وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾ دون أن يقال: ابلعي يا أرض، وأقلعي يا سماء؛ جرياً على/ [٧٥/أ] مقتضى اللازم فيمن كان مأموراً حقيقةً، من تقديم التنبيه، ليتمكَّن الأمر الوارد عُقَيْبه في نفس المنادى قصداً بذلك لمعنى[(٤)] الترشيح[(٥)].

---

(١) في النسخة الأصل: **يقول**، وكذا في: (ج)، والمثبت من بقية النسخ والإيضاح.

(٢) في (أ): التوكيد.

(٣) في (ج): **إفرادة**، وهو وهم.

(٤) في (ب): لذلك المعنى.

(٥) يريد بالترشيح التهيئة للأمر، أو ترشيح الاستعارة على ما سبق. بغية الإيضاح ١٧٩/٣.

ثُمَّ قدَّم أمر الأرض على أمر السماء، لابتداء الطوفان منها، ونزولها لذلك في القصة مَنْزِلة الأصل.

ثُمَّ أتبعهما قوله تعالى ﴿وَغِيضَ ٱلْمَآءُ﴾؛ لاتِّصاله بقصَّة الماء.

ثُمَّ أتبعه ما هو المقصود في القصَّة[١]، وهو قوله تعالى ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾؛ أي أُنْجِز الموعود من إهلاك الكفرة، وإنجاء نوح ومَنْ معه في السفينة، ثُمَّ أتبعه حديث السفينة، ثُمَّ خُتِمَت القِصَّة بما خُتِمَت. هذا كلُّه في الآية من جانبي[٢] البلاغة.

وأمَّا النَّظر فيها من جانب الفصاحة المعنوية؛ فهي —كما ترى– نظمُ المعاني لطيفٌ، وتأديةٌ لها ملخَّصةٌ مبينةٌ، لا تَعْقيد يَعْثُرُ الفكر في طلب المراد، ولا التواءٌ يُشيكُ الطَّريق إلى المرتاد، بل ألفاظها تسابق معانيها، ومعانيها تسابق ألفاظها.

وأمَّا النَّظر فيها من جانب الفصاحة اللفظية؛ فألفاظها —على ما ترى– عربيةٌ مستعملةٌ جاريةٌ على قوانين اللغة، سليمةٌ عن النتافر، بعيدةٌ عن التباعد، عذْبَة على العَذَبَات[٣]، سَلِسَة على الأَسَلات[٤]، كلٌّ منها كالماء في السلاسة، والعسَل في الحلاوة، والنسيم في الرقة. انتهى كلام الإيضاح

---

(١) فيما عدا النسخة الأصل: من القصة.

(٢) لعله: **جانب**؛ بالإفراد، ويعني بالجانبين علمي المعاني والبيان؛ كما في هامش النسخة الأصل.

(٣) جمع عذبة، وهي طرف اللسان. لسان العرب ١/١٨٥– عذب.

(٤) جمع أسلة، وهي مستدق اللسان من طرفه. المصدر نفسه ١١/١٥– أسل.

وتمام فهمه بتفسير البلاغة والفصاحتين على مذهب السَّكَّاكي، ونصُّ الإيضاح في صدر الكتاب حاكياً عن السَّكَّاكي تعريف البلاغة، قال[١]: وعرَّفها في كتابه بقوله[٢]: البلاغةُ هي بلوغُ المتكلِّم في تأدية المعنَ حدّاً له اختصاص بتوفية خواصِّ التراكيب حقَّها، وإيراد أنواع التشبيه، والمجاز، والكناية على وجهها، فإن أراد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلغاء -وهو ظاهرٌ- فقد جاء الدَّوْر[٣]، وإن أراد غيرها فلم يبينه. انتهى كلام الإيضاح.

وقال[٤] آخر الفنِّ الثاني[٥]: هذا آخر الكلام في الفنِّ الثاني، وذكَر السَّكَّاكي بعد الفراغ منه تفسير البلاغة؛ بما نقلناه عنه في صدر الكتاب، ثُمَّ قسَّم الفصاحة إلى معنوية ولفظية، وفسَّر المعنوية بخلوص المعنى من التعقيد/، [٧٥/ب] وعنَى بالتعقيد [التعقيد][٦] اللفظي، وفسَّر اللفظية بأن تكون الكلمة عربياً أصيلةً[٧]، وقال[٨]: وعلامةُ ذلك أن تكون على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدْوَر، واستعمالهم لها أكثر، لا مِمَّا أحدثه المولدون، ولا مِمَّا

---

(١) الإيضاح ١/٨٥.

(٢) أيْ السكاكي في المفتاح ٦٥٢.

(٣) الدور عند المناطقة: توقف كل من الشيئين على الآخر. انظر: التعريفات ١٤٠، والمعجم الوسيط ١/٣١٣- دور.

(٤) أي الخطيب في الإيضاح أيضاً ٢/٤٦٩، ٤٧٠.

(٥) يعني: فن البيان.

(٦) كلمة: **التعقيد** سقطت من النسخة الأصل، وهي مثبتة من بقية النسخ والإيضاح.

(٧) انظر: المفتاح ٦٥٣.

(٨) المصدر نفسه: الصفحة ذاتها.

أخطأت فيه عامَّةٌ، وأن تكون أجرى على قوانين اللغة وأن تكون سليمة عن[١] التنافر، فجعَل الفصاحة غير لازمة للبلاغة والفصاحة المعنوية، وحصَر مرجعَ البلاغة في الفنين[٢]، ولم يجعل للفصاحة مرجعاً لشيء منهما، ثم قال[٣]: وإذا[٤] وقفتَ على البلاغة والفصاحة المعنوية واللفظية، إلى آخر ما نقلناه قبل[٥].

[مجيء الفاء للترتيب الذكري]

١٧٣ – ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي﴾[٦] [الآية: ٤٥].

فيه عطفُ مفصَّلٍ على مُجمَل، فالفاء فيه للترتيب [الذِّكْرِي][٧].

وقد مرَّ هذا[٨] في قوله تعالى)[٩] (﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾[١٠] فراجعه)[١١].

---

(١) في المفتاح: من التنافر.

(٢) يعني: فن المعاني، وفن البيان.

(٣) الإيضاح ٢/٤٧٠.

(٤) فيما عدا النسخة الأصل: **وإذ وقفت**؛ كما تقدم.

(٥) في (ب): **قيل**، وهو تصحيف.

(٦) المطول ٢٤٩.

(٧) قوله: **الذكري** سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ.

(٨) انظر: ص٤٦٥ من هذا الكتاب.

(٩) ما بين القوسين تقدم إلى ما قبل الآية السابقة في: (أ، ب)، وأقحم في أثناء الحديث عنها في: (ج)؛ على ما أشير إليه في موضعه.

(١٠) سورة الأعراف: من الآية ٤.

(١١) ما بين القوسين ساقط من: (أ)، وبتر عن سياقه في: (أ، ج).

[مجيء ثم الاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الأولى]

١٧٤- ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾[1] [الآية:٥٢].

ثُمَّ -هنا للتَّراخي- المعنوي للبُعْد بين طَلَب المغفرة والانقطاع بالكليَّة إلى الله، فهي كقوله تعالى ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[2] بعد قوله ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾[3] الآية[4]؛ لبُعْد المَنْزلة بين الإيمان وفكِّ الرَّقبة.

وقد مرَّ هذا في قوله تعالى في سورة الأنعام ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[5] فراجعه[6].

[الوصل بين الجملتين المتفقتين في الخبرية معنى والثانية إنشائية في معنى الإخبار]

١٧٥- ﴿قَالَ إِنِّىٓ أُشْهِدُ ٱللَّهَ وَٱشْهَدُوٓا۟ أَنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ مِن دُونِهِۦ﴾[7] [الآيتان:٥٤، ٥٥].

عطف ﴿وَٱشْهَدُوٓا۟﴾ على ﴿أُشْهِدُ ٱللَّهَ﴾؛ لأنَّهما متفقتان في الخبرية معنًى، وبينهما جامع؛ أي: وأشهدكم، فبينهما التوسُّط بين الكمالين، وهو أن تتفق الجملتان خبراً أو إنشاءً، لفظاً [ومعنى][8]، أو معنى فقط بجامع.

---

(١) المطول ٢٤٩، واقتصر فيه على موضع الشاهد ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾.

(٢) سورة البلد: من الآية ١٧.

(٣) سورة البلد: من الآية ١١.

(٤) الصواب الآيات؛ كما تقدم في الموضع المحال إليه.

(٥) سورة الأنعام: من الآية ١.

(٦) انظر: ص٤١٥ من هذا الكتاب.

(٧) المطول ٢٦٣، واقتصر في المطول على الآية: ٥٤.

(٨) قوله: **ومعنى** سقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ، ويقتضيه السياق.

وقد مرَّ هذا(١) في قوله تعالى في سورة الأعراف ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ﴾(٢)/.

[٧٦/أ]

[مجيء عطف البيان لغير الإيضاح]

١٧٦- ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾(٣) [الآية: ٦٠].

قد مرَّ(٤) في قوله تعالى ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾(٥) أنَّ فائدة عطف البيان لا تنحصر في الإيضاح؛ كما هو مقتضَى كلام الأصل(٦)، وأنَّ الزمخشري(٧) ذَكَر في قوله ﴿أَلَا بُعْدًا لِّعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ أنَّه عطفُ بيان لعاد، قال(٨): وفائدته وإن كان البيان حاصلاً بدونه أن يوسموا بهَذه الدعوة وسماً، وتُجعَل فيهم أمراً محقَّقاً لا شُبهَة فيه.

قال السَّيِّد الشَّريف(٩): قوله: أن يوسموا بهذه الدعوة، يريد أنَّ فائدةَ(١٠) عطف البيان –هاهنا– جَعْلُ هذه الدَّعوة سمةً لهم؛ بحيث لا مجالَ

---

(١) انظر: ص٤٨٧ من هذا الكتاب.

(٢) سورة الأعراف: من الآية ١٦٩.

(٣) المطول ٩٧.

(٤) انظر: ص٤٠٩ من هذا الكتاب.

(٥) سورة المائدة: من الآية ٩٧.

(٦) انظر: التلخيص ٧١.

(٧) انظر: الكشاف ٢/٢٧٨.

(٨) انظر: المصدر نفسه: الصفحة ذاها.

(٩) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٩٧.

(١٠) في (أ): **فائدة لازمة**، بإقحام كلمة: **لازمة** سهواً.

أن يتوهَّم كونها لازمةً[١] في حقِّ غيرهم؛ وذلك لأنَّه[٢] [لو][٣] **قُدِّر اشتباهٌ**؛ إمَّا من اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم، وإمَّا مِن جواز أن يُدَّعَى بتلك الدعوة على [غيرهم][٤] لمشاركتهم إيَّاهم فيما اشتهروا به من الكفر والعناد؛ كثمود؛ ولذلك قيل: ﴿**عَادًا الْأُولَىٰ**﴾[٥]؛ **لاندَفَعَ الاشتباه**[٦].

فعطف البيان -هاهنا- لدفع الإيهام التقديري؛ اعتناءً بالمقصود، وحفظاً [له][٧] عن شائبة توهُّم غيره؛ فلذلك صارت الدعوة فيهم أمراً محقَّقاً لا شبهة فيه بوجه من الوجوه.

[الاستئناف البياني]

١٧٧- ﴿**قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ**﴾[٨] [الآية:٦٩].

في الأصل أثناء ذكره للاستئناف البياني؛ قال[٩]: وهو ثلاثةُ أَضْرُب، لأنَّ السؤال -أي الذي تضمنته الجملة الأولى- إمَّا عن سبب الحكم مطلقاً نحو[١٠]:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ قُلْتُ عَلِيلٌ ... سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

---

(١) كلمة: **لازمة** سقطت من بقية النسخ.

(٢) في (أ): **أنه**؛ كما في حاشية الشريف الجرجاني.

(٣) في النسخ: **إن**، والتصويب من حاشية الشريف الجرجاني؛ لوقوع اللام في جوابها.

(٤) في النسخة الأصل: **غيره**، والتصويب من بقية النسخ و حاشية الشريف الجرجاني.

(٥) سورة النجم: من الآية ٥٠.

(٦) في حاشية الشريف الجرجاني: **لاندفع الاشتباه بعطف البيان**، وبه يتضح المراد.

(٧) قوله: **له** ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ وحاشية الشريف الجرجاني.

(٨) المطول ٢٥٩، ٢٦٠.

(٩) انظر: التلخيص ١٨٦، ١٨٧.

(١٠) البيت من الخفيف، ولا يعرف قائله، وهو من شواهد دلائل الإعجاز ٢٣٨، والمفتاح ٣٦٢، والإيضاح ٢٥٦/١، والتبيان ٢٣١، ومعاهد التنصيص ٢٨٠/١، والشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز ٦٣٦/٢.

أي ما بالك عليلاً؟ أو ما سَبَبُ علَّتك؟.

وإمَّا عن سَبَب خاصٍّ؛ نحو: ﴿ **وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ** ﴾[١]، وهذا الضَّرب يقتضي تأكيد الحكم؛ كما مرَّ[٢].

وإمَّا عن غيرهما[٣]؛ نحو: ﴿ **قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ** ﴾؛ أي: [فماذا قال][٤]، وقوله[٥]:

زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنَّني فِي غَمْرَةٍ[٦] صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي

وفي الشَّرح[٧]: أي: فماذا قال إبراهيم في جواب سلامهم؛ فقيل: قال سلام[٨]؛ أي حيَّاهم بتحية أحسنَ من تحيتهم؛ لأنَّ تحيتَهم كانت بالجملة الفعلية/ الدَّالَّة على الحدوث؛ أي نسلِّم سلاماً، وتحيته بالإسمية الدالة على الدوام والثبوت؛ أي سلامٌ عليكم. انتهى. [٧٦/ب]

---

(١) سورة يوسف: من الآية ٥٣.

(٢) انظر: التلخيص ٤١، في أحوال الإسناد الخبري؛ من أن المخاطب إذا كان متردداً في الحكم طالباً له حسن تقويته بمؤكد.

(٣) أي عن شيء آخر له تعلق بالجملة الأولى غير التعلق بالسببية، وهو أيضاً إمَّا عام؛ كما في الآية، وإمَّا خاص؛ كما في البيت. انظر: حاشية الدسوقي -بهامش شروح التلخيص ٦٠/٣، وبغية الإيضاح ٨١/٣.

(٤) في النسخ **فما زال**، والتصويب من التلخيص.

(٥) البيت من الكامل، ولا يعرف قائله أيضاً، وهو من شواهد دلائل الإعجاز ٢٣٥، والمفتاح ٤٧٦، والمصباح ٥٩، والإيضاح ٢٥٧/١، ومعاهد التنصيص ٢٨١/١، والشواهد الشعرية في كتاب دلائل الإعجاز ٦٢٤/٢.

(٦) الغمرة: الشدة. لسان العرب ٢٩/٥ –غمر.

(٧) المطول ٢٥٩.

(٨) ذكر عبد القاهر أنَّ كل ما جاء في التَّنْزيل من لفظ **قال** مفصولاً غير معطوف، هذا هو التقدير فيه. دلائل الإعجاز ٦٠.

وإنَّما قال في البيت إنَّ السؤال فيه عن السب المطلَق؛ لأنَّ العادة إذا قيل: فلانٌ عليلٌ أن يُسأل عن سبب عِلَّته، وموجب مرضه، لا أن يقال: [هل][1] سَبَبُ عِلَّته كذا وكذا، لا سيَّما السهر والحزن؛ (فإنَّه قلَّما يُقال: هل سَبَبُ مرضه الحزن والسهر)[2]؛ لأنَّهما أبعدُ أسباب المرض، فعُلِم أنَّ السؤال عن السبب المطلَق دون السبب الخاصِّ، وعدم التأكيد –أيضاً– مشعرٌ بذلك. صحَّ من الشَّرح

[إفادة الجمع المحلى باللام الاستغراق]

١٧٨- ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾[3] [الآية:٨٣].

أي من كلِّ فردٍ مِن[4] أفراد الظَّالمين، فالاستغراق في الجمع[5] كالاستغراق في المفرد؛ لا أنَّ أستغراقَ المفرد أشمل.

وقد مرَّ هذا[6] في قوله تعالى ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[7].

---

(١) في النسخة الأصل: **هذا**، والمثبت من بقية النسخ.

(٢) ما بين القوسين ساقط من: (أ).

(٣) المصدر نفسه ٨٥.

(٤) كلمة: **من** سقطت من: (أ).

(٥) في (أ): **الجميع**، وهو وهم.

(٦) انظر: ص٢٨١ من هذا الكتاب.

(٧) سورة البقرة: من الآية ٣٣، وتكرر خطؤه في الآية مرة أخرى.

١٧٩- ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ﴾[(١)] [الآية:٨٧].

[استفهام التهكم]

في الأصل: أثناء ذكْره لاستعمال أدوات [الاستفهام في][(٢)] غير الاستفهام، قال[(٣)]: والتهكُّم؛ نحو ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾.

وفي الأصل –أيضاً– عطفاً على كثير من قوله[(٤)]: وهو في القرآن كثير؛ قال[(٥)]: وغير مُختصٌّ بالخبر، بل يجري في الإنشاء؛ نحو ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحًا﴾[(٦)].

[جريان المجاز العقليّ في الإنشاء]

وفي الشَّرح إثره[(٧)]: وقوله ﴿فَلَا يُخۡرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلۡجَنَّةِ فَتَشۡقَىٰٓ﴾[(٨)]؛ فإنَّ البناء فعْلُ العَمَلة، وهامان سببٌ آمر، وكذا الإخراج فعل الله، وإبليس سببه[(٩)]، ومثله: فلينبت الربيع ما شاء، وليصم نَهارك، [وليجد][(١٠)] جدك، وما أشبه ذلك؛ مما أسند الأمر [أو النهي][(١١)] إلى ما ليس بمطلوب

(١) المطول ٦٣، ٢٣٨.
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة الأصل، وهو مثبت من بقية النسخ.
(٣) التلخيص ١٦٧، وكلمة: **قال** سقطت من: (أ، ج).
(٤) التلخيص ٤٩؛ في المجاز العقلي.
(٥) المصدر نفسه ٥٠.
(٦) سورة غافر: من الآية ٣٦.
(٧) انظر: المطول ٦٣.
(٨) سورة طه: من الآية ١١٧.
(٩) في النسخ الأخرى: سبب.
(١٠) في النسخة الأصل: **ولتجد**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.
(١١) في النسخة الاصل: **والنهي**، والمثبت من بقية النسخ والمطول.

صدور الفعل أو الترك عنه، ومنه: أجر النهر، ولا تطع أمر فلان؛ على ما أشرنا إليه، وكذا: ليت النهر جارٍ، و ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾.

[مجيء ثم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الأولى]

١٨٠- ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّى رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾[1] [الآية: ٩٠].

انظر قوله تعالى قبلُ ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾[2]؛ فإنَّ معنى ثُمَّ في الآيتين واحد.

[تقديم المسند إليه لإفادة الحصر فيما إذا كان الخبر من المشتقات]

١٨١- ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾[3][الآية: ٩١].

تقديم المسند إليه في هذا ونحوه للحصر عند السكاكي؛ خلاف ظاهر كلام الشَّيخ عبد القاهر.

[٧٧/أ]

وقد مرَّ هذا[4] في قوله تعالى في سورة/ الأنعام ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾[5].

---

(١) المطول ٢٤٩، واقتصر فيه على قوله ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ﴾؛ كما مر.

(٢) سورة هود: من الآية ٥٢.

(٣) المطول ١٠٨.

(٤) انظر: ص٤٥٤ من هذا الكتاب.

(٥) سورة الأنعام: من الآية ١٠٧.

[التعبير عن المستقبل باسم المفعول]

١٨٢ - ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾[١] [الآية:١٠٣].

في الأصل[٢]: ومنه –أي من خلاف المقتضى– التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقُّق وقوعه؛ نحو ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ (فَصَعِقَ) مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٣]، ومثله ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾[٤]، ونحوه ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾.

وفي الشَّرح[٥] نحو ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ (فَصَعِقَ)﴾ بمعنى يُصعَق هكذا في النسخ[٦]، والصواب ﴿فَفَزِعَ﴾ أي يفزع، وهذا في الكلام –لاسيَّما في كلام الله تعالى– أكثر مِن أن يُحصَى.

ومثلُه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل، كقوله تعالى ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾[٧].

---

(١) المطول ١٣٧.

(٢) إنظر: التلخيص ٩٩.

(٣) سورة النمل: من الآية ٨٧، ونظم الآية ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

(٤) سورة الذاريات: من الآية ٦.

(٥) المطول ١٣٦، ١٣٧.

(٦) أي في نسخ التلخيص، وهو من طغيان القلم وسبقه إلى نظيرها في سورة الزمر ٦٨ ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ على ما سيأتي بيانه في موضع الآية من هذا الكتاب إن شاء الله.

(٧) سورة الذاريات: الآية ٦.

ونحوه التعبير باسم المفعول؛ كقوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾ أي يُجمَع له الناس؛ لِمَا فيه من الثواب والعقاب والحساب؛ وجميع ذلك واردٌ على خلاف مقتضى الظاهر.

فإن قلتَ: كلٌّ من اسم الفاعل واسم المفعول يكون بمعنى الاستقبال، كما يكون بمعنى الماضي والحال، وحينئذٍ يكون معنى ﴿لَوَٰقِعٌ﴾ ليقع، ومعنى ﴿مَّجْمُوعٌ﴾ يُجمَع؛ من غير تفرقةٍ إلا أنَّ دِلاَلة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع، ودلالتهما عليه بحسب العارض، [فبالجملة][(١)] إذا كان معناه الاستقبال يكون وارِداً على مقتضى الظاهر.

قلتُ: لا خلافَ أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع؛ كالمستقبل مجازٌ، وفيما هو واقعٌ؛ كالحال حقيقةٌ، وكذا الماضي عند الأكثرين.

فتَنْزيل غير الواقع مَنْزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوعٌ للواقع يكون خلاف مقتَضَى الظاهر، نعم وإن شئتَ فوَازِنْ بين قوله تعالى ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾[(٢)] و﴿ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ ٱلنَّاسُ﴾، وقولك: وإن الدِّين لَيقَع، وذلك يومٌ يُجمَع له الناس [لِتَعْثُر][(٣)] على الفرق. انتهى.

---

(١) في النسخة الأصل: **فيما بجملة**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٢) سورة الذاريات: الآية ٦.

(٣) في النسخة الأصل: **ليعثر**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

وقال الإمام أبو العبَّاس بن البنَّاء[1]: لم يقل: يُجمَع له الناس؛ لأنَّ الغرض مقتضَى الاتِّصاف لا مقتضَى الفعل، وأُريدَ –هنا– اتِّصاف اليوم والناس جميعاً، وتقدَّم (اليوم على الناس)[2] في الاتِّصاف؛ وذلك على الأصالة في تقديم العلَّة على المعلول[3]/، ولو أُريد العكس لقيل يومٌ الناس مجموعون له، ولو أُرِيد وصفُ اليوم دونَ الناس لقيل يومٌ له جُمِعَ الناس، ولو أُرِيد الناس دون اليوم لقيل الناس مجموعون لذلك اليوم. [٧٧/ب]

كما إذا قيل زيدٌ حَسَنُ الخطِّ؛ فالممدوح زيدٌ دونَ الخطِّ، وإذا قيل خطُّ زيد حَسَنٌ، فالممدوح الخطُّ دون زيد، وإذا قيل زيدٌ حَسَنٌ خَطُّهُ، فالممدوح زيدٌ والخطُّ جميعاً، وقُدِّم زيدٌ في المدح، وإذا قيل زيدٌ خَطُّهُ حَسَنٌ، فالممدوح –أيضاً– زيدٌ والخط جميعاً، وقُدِّم الخطُّ في المدح. هذا كلامه

وقال[4] في قوله تعالى ﴿فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾[5]: وإنَّما جاء فأوردهم بلفظ الماضي؛ لأنَّ السَّبب في[6] الورود هو موتُهم كافرين، فوَجَب لهم

---

(١) انظر: حاشية ابن البناء على الكشاف: ل١٤٤.

(٢) في (ج): **وتقدم الناس على اليوم**، وهو خلاف المقصود.

(٣) في (أ): المعلوم.

(٤) انظر: حاشية ابن البناء على الكشاف: ل١٤٤.

(٥) سورة هود: من الآية ٩٨، حكاية عن فرعون ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ﴾، وقد استطرد إليها المنجور –رحمه الله– تعالى بهذا النقل عن ابن البنَّاء، لأنها من نظائر الآية المستشهد بها في التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي.

(٦) كلمة: **في** سقطت من: (ج).

ورود النار قبلَ كونه يقدمهم يوم القيامة، فاستحقاق الورود سابق؛ فَعُبِّر عنه بالماضي تنبيهاً على ذلك، والله أعلم.

والفاء للترتيب في الوقوع لا للسبب.

[الجمع مع التفريق والتقسيم]

١٨٣- ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ إلى قوله ﴿غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[(١)] [الآية:١٠٥- ١٠٨].

في الأصل بعدَ ذِكْرِه الجمعَ على حِدَة، والتفريق على حِدَة، والتقسيم على حِدَة، والجمع مع التفريق، والجمع مع التقسيم؛ قال[(٢)]: ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم؛ كقوله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦۚ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾. انتهى نصُّ الأصل

وفسَّر[(٣)] الجمع بأن يُجمَع بين مُتَعَدِّدٍ في حُكْمٍ، كقوله ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[(٤)]، والتفريق بإيقاع تباينٍ بين أمرين من نوعٍ

---

(١) المطول ٤٣٠، ٤٣١.

(٢) التلخيص ٣٦٦.

(٣) انظر: المصدر نفسه ٣٦٣، ٣٦٤.

(٤) سورة الكهف: من الآية ٤٦.

في المدح أو غيره؛ كقوله[١]:

مَا نَوَالُ الْغَمَامِ يَوْمَ رَبِيعٍ كَنَوَالِ الأَمِيرِ يَوْمَ سَخَاءِ
فَنَوَالُ الأَمِيرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ وَنَوَالُ الْغَمَامِ قَطْرَةُ مَاءِ

والتقسيم بذكر متعدِّدٍ، ثُمَّ إضافة ما لكلٍّ إليه على التعيين؛ كقوله/[٢]: [٧٨/أ]

وَلاَ يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إلاَّ الأَذَلاَّنِ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتِدُ
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلاَ يَرْثِي لَهُ أَحَدُ

وفي الشَّرح[٣]: ومنه -أي من المعنوي- الجمع مع التفريق والتقسيم، ولم يتعرَّض لتفسيره؛ لكونه معلوماً مِمَّا سبق من تفسيرات هذه الأمور الثلاثة، كقوله تعالى ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾؛ أي يأتي الله[٤]؛ أي أمره[٥]، أو يأتي

---

(١) البيتان من الخفيف، وهما لرشيد الدين الوطواط في حدائق السحر ١٧٩، والمفتاح ٦٦٣، والمصباح ٢٤٧، والتلخيص ٣٦٣، ٣٦٤ والإيضاح ٢/٥٠٥، والمطول ٤٢٨، ومعاهد التنصيص ٢/٣٠٠.
والنوال: العطاء، والبدرة: كيس فيه ألف، أو عشرة آلاف درهم، أو سبعة آلاف دينار، والعين هنا: المال. انظر: القاموس المحيط ٤٤٤-بدر، ١٣٧٦ -نول، ١٥٧٣ - عين.

(٢) البيتان من البسيط، وهما للمتلمس في ديوانه ٢٠٣، وفي المفتاح ٣٧٤، والإيضاح ١/١١٩، والتبيان ٥٠٦، والمطول ٤٢٨، ٤٢٩، ومعاهد التنصيص ٢/٣٠٦، وأنوار الربيع ٥/٢٩٣.

(٣) المطول ٤٣٠، ٤٣١.

(٤) انظر: الكشاف ٢/٢٩٣.

(٥) هذا تأويل لصفة من صفات الله تبارك وتعالى.

اليوم[١]، أي هَوْلُه، والظَّرف منصوبٌ بإضمار اذكر، أو بقوله ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾ بما [ينفع][٢] من جواب أو شفاعة.

﴿إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾؛ أي بإذن الله؛ كقوله ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾[٣]، وهذا في موقف، وقوله ﴿يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[٤] في موقف آخر، أو المأذون فيه هو الجواب الحق، والممنوع منه هو العذر الباطل.

﴿فَمِنْهُمْ﴾[٥] أي من أهل الموقف، ﴿شَقِيٌّ﴾ وجَبَت له النار بمقتضى [الوعيد][٦]، ﴿وَسَعِيدٌ﴾ وجَبَت له الجنة بمقتضى الوعد.

﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ﴾؛ الزَّفير: إخراجُ النَّفَس، والشهيق: رَدُّه.

﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ أي سماوات الآخرة وأرضها، لأنَّها دائمةٌ مخلوقةٌ للأبد، أو هي عبارةٌ عن التأبيد، ونفي الانقطاع؛ كقول العرب: ما أقام ثبير[٧]، وما لاَحَ كَوْكَبٌ، ونحو ذلك، ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ

---

(١) هذا هو الأظهر، وعليه جمهور المفسرين. انظر: تفسير القرآن العظيم ٢/٤٥٩.

(٢) في النسخة الأصل: **يقع**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٣) سورة النبأ: من الآية ٣٨.

(٤) سورة المرسلات: من الآيتين ٣٥، ٣٦.

(٥) قوله: ﴿فَمِنْهُمْ﴾ سقط من (أ، ب).

(٦) في النسخة الأصل: **الوعد**، والتصويب من بقية النسخ والمطول.

(٧) ثبير من أعظم جبال مكة، بينها وبين عرفة. معجم البلدان ٢/٨٥-ثبر.

﴿فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ أي غير مقطوع، ولكنه ممتد إلى غير النهاية[1].

فإن قلتَ: ما معنى الاستثناء في قوله: ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾؟.

قلتُ: هذا استثناء من الخلود في عذاب النار، ومن الخلود في الجنة؛ يعني أهل النار لا يُخلَّدون في عذاب النار وحده، بل يُعَذَّبون بالزمهرير ونحوه من أنواع العذاب سوى عذاب النار، وكذا أهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو أكبر منه وأجل، وهو رضوان الله وما يتفضَّل به الله عليهم مِمَّا لا يَعْرِف كُنْهَه إلا الله، كذا ذكره صاحب الكشَّاف بناءً على مذهبه[2].

وأمَّا عندنا[3] فمعناه أنَّ فُسَّاق المؤمنين لا يخلَّدون في النَّار، وهذا كافٍ في صحَّة الاستثناء؛ لأنَّ صَرفَ الحكم عن الكلِّ في وقتٍ ما يكفيه صرفهُ عن البعض، وكذا الاستثناء الثاني/ معناه أنَّ بعض أهلِ الجنَّة لا يخلَّدون فيها، وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنَّة أيامَ عذابِهم. [٧٨/ب]

والتأبيد مِن مبدأ معيَّن كما يَنْتَقِضُ باعتبار الانتهاء، فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء، وإطلاق السَّعادة عليهم باعتبار شَرَفِهِمْ بسعادة الإيمان والتوحيد، وإن شَقُوا باعتبار المعاصي، فقد جمع الأنفس في عدم التكلم في قوله ﴿لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾[4]؛ لأنَّ النكرة في سياق النفي تعم.

---

(١) انظر: أنوار التنـــزيل ١/٤٨٢.

(٢) انظر: الكشاف ٢/٢٩٤، ومناقشة مذهبه في فتوح الغيب –تحقيق ودراسة من سورة يونس إلى نهاية سورة إبراهيم ٣٠٨-٣١٥.

(٣) انظر: أنوار التنْزيل ١/٤٨٢.

(٤) فيما عدا النسخة الأصل: بقوله.

ثُمَّ فَرَّق بأن أوقَع التباين [بينها][(١)]؛ بأنَّ بعضَها شقيٌّ، وبعضَها سعيدٌ، بقوله ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾؛ إذ الأنفس وأهل الموقف واحد، ثُمَّ قسَّم وأضاف إلى السُّعداء ما لهم من نعيم الجنَّة، وإلى الأشقياء ما لهم من عذاب النَّار؛ بقوله ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ﴾، إلى آخره. انتهى كلام السعد

قال السَّيِّد الشَّريف[(٢)]: قوله: والتأبيد من مبدأ معيَّن، كما ينتقض باعتبار الابتداء فكذلك ينتقض باعتبار الانتهاء؛ يرد عليه أنَّ اعتبار الخلود إنَّما هو بعد دخول الجنة، فكيف ينتقض بما سَبَق على الدخول؟.

فالصواب أن يُقَال: الاستثناء الأول يُحمَل على ما تقدَّم من أنَّ فُسَّاق المسلمين لا يخلَّدون في النار[(٣)]، وأما الثاني فمحمولٌ على أنَّ أهل الجنَّة لهم فيها سوى نعيهما ما هو أكبر وأجل، وهو رضوان الله ولقاؤه – عزَّ وجل-[(٤)] لا على أنَّ بعضاً منهم مُخْرَجٌ منها، ولِدَفْعِ توهُّم إرادة هذا المعنى منه على قياس ما أُريد بالأوَّل عَقَّبه بقوله ﴿عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾.

---

(١) في النسخة الأصل: بينها، وكذا في المطول، والمثبت من بقية النسخ، ويقتضيه السياق.

(٢) انظر: حاشية الشريف الجرجاني على المطول ٤٣١.

(٣) هذا الذي عليه كثير من العلماء قديماً وحديثاً في تفسير هذه الآية الكريمة. انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥/٤٨٤، وتفسير القرآن العظيم ٢/٤٦٠.

(٤) اختلف أهل التفسير في المراد بهذا الاستثناء على أقوال، أشهرها ما حكاه السعد آنفاً نقلاً عن البيضاوي، وقد اختاره ابن جرير من قبل. انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١/٤٨٩، وأنوار التنزيل ١/٤٨٢، وشرح العقيدة الطحاوية ٦٢٢.

لا يقال: ما ذكرتُه يُوجِب اختلالاً في نظم الكلام، حيث عدَل بالاستثناء الثاني عمَّا حُمِل عليه الاستثناء الأوَّل، مع أنَّهما سيقا مساقاً واحداً؛ لأنَّا نقول الأوَّل محمولٌ على الظاهر، وقد عدَل بالثاني عنه لقرينةٍ واضحةٍ؛ كما ذكَرنا، فلا إشكالَ ولا اختلال[١]. انتهى

وقال الإمام أبو العبَّاس بن البناء[٢]: الألف واللام في ﴿ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ﴾ للعهد في سماوات الجنة وأرضها، ولا يراد هذه الدنيوية، لأنَّ ما دام يقتضي مساوقة وجودها لوجود الخلود، وهي غير موجودة؛ إذ قد بُدِّلت يومئذ بسماوات الجنة، ولا الخلود موجود معها الآن؛ لأنَّا لسنا في الجنة الآن، ولا يصح بالمجاز؛ لأنَّ المجاز فيه مبنيٌّ على استمرار وجود مُحصَّل، ولا وجود لهذه، فلا يصح غير ذلك، والاستثناء راجعٌ إلى مبدأ الخلود؛ فإنَّهم مختلفون فيه، بحسب دخولهم الجنة أو النار، ويدلك عليه / ﴿مَا شَآءَ ﴾، ولم يقل إلا ما يشاء، والخلود ﴿عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ ﴾. [٧٩/أ]

١٨٤- ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾ [الآية:١٢٣]. [تغليب المخاطب على الغائب]

في الشَّرح أثناء ذكره لأنواع التغليب[٣]: ومنه تغليب المخاطَب على الغائب، نحو: أنتَ وزيدٌ فعلتُما، وأنتَ والقومُ فعلتُم؛ قال الله تعالى ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ﴾ فيمن قرأ بتاء الخطاب[٤].

---

(١) انظر: حاشية الشهاب على البيضاوي ٥/٢٣٦.

(٢) حاشية ابن البناء على الكشاف: ل ١٤٤.

(٣) المطول ١٦٠.

(٤) قرأها نافع، وابن عامر، وحفص عن عاصم، ويعقوب؛ كما تقدم في الموضع المحال إليه.

والمعنى: تعمل أنتَ يا محمد وجميع من سواك من المكلَّفين وغيرهم، ولا يجوز أن يُعتَبر خطاب مَنْ سواه من غير اعتبار التغليب، لامتناع أن يُخاطَب في كلامٍ واحدٍ اثنان أو أكثر من غير عطفٍ أو تثنيةٍ أو جمعٍ؛ فافهم.

وانظر تمام الكلام[1] عند قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[2].

(١) انظر: ص ٢٥٠ من هذا الكتاب.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢١.

فهرس محتويات الجزء الأوّل